

# الرّائد الرّسمي للجمهورية التونسية مداولات مجلس نواب الشعب

المدة النيابية الأولى 2023 . 2027  
الدورة العادية الرابعة 2025-2026

الثلاثاء 10 مارس 2026

38

الجلسة الثامنة والثلاثون

## المحتوى

- |      |   |   |
|------|---|---|
| 3816 | 6- التداول حول النائب أحمد سعيداني.....   | 1- افتتاح الجلسة والترحم على السيد النائب صالح مباركى.....                                |
| 3819 | 7- تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي.....    | 2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة.....   |
| 3821 | 8- رفع الجلسة.....  | 3- عرض ومناقشة مقترح قانون يتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة.....                     |
| 3821 | . الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... | 4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مقترح القانون.....                                     |
|      |   | 5- استئناف الجلسة والتداول حول ما يجري من أحداث في الشرق الأوسط وتداعياته على بلادنا..... |

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة العاشرة وثلاثين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 10 مارس 2026 برئاسة السيد إبراهيم بودريالة رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في مقترح قانون يتعلق تسوية الديون الفلاحية المتعثرة.

## افتتاح الجلسة

### والترحم على السيد النائب صالح مباركي

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمن الرحيم: "يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمُطْمَئِنَّةُ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً فَادْخُلِي فِي عِبَادِي وَادْخُلِي جَنَّاتِي". صدق الله العظيم.

فارقنا يوم أمس 9 مارس الجاري زميلنا العزيز المغفور له بإذن الله السيد صالح مباركي، النائب عن دائرة الكبارية الذي وافته المنية بعد مسيرة من البذل والعطاء في خدمة الشأن العام، فقد عاهدناه إنسانا حسن الخلق طيبا كريما وعرفناه محبا لبلاده مضطلعا بمسؤولياته كاملة ومقدرا لحجم الأمانة التي تحملها شديد الحرص على القيام بواجبه الوطني بكل جدية وتفان. تميز بالعمل مع كل زملائه في إطار من الاحترام والمحبة، بكل إخلاص ومثابرة من أجل المصلحة الوطنية ومن أجل عزة تونس ورفعتها.

وهذا المصاب الجلل وباسمكم جميعا، زميلاتي زملائي، أتوجه إلى كافة أفراد عائلة الفقيد وذويه وأقاربه وكل ما نعرفه عن قرب بأصدق عبارات التعازي وبأحر مشاعر المساواة، راجين من الله عز وجل أن يتغمده بواسع رحمته وأن يسكنه فسيح جناته وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان وإنا لله وإنا إليه راجعون.

وأدعوكم زميلاتي زملائي الأعضاء، للوقوف لتلاوة الفاتحة ترحما على روحه الزكية (تمت تلاوة الفاتحة).

#### السيدات والسادة النواب المحترمون،

قبل الشروع في أشغال جلستنا، أطلب منكم التفضل بتسجيل الحضور،

تسجيل الحضور.

الحضور 105 إذن النصاب متوفر، إضافة إلى التصويت برفع اليد: إذن 107 الحضور.

## الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الزميلات والزملاء الأفاضل،

يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة الذي تم إقراره في اجتماع مكتب المجلس بتاريخ 18 فيفري 2026 النظر في مقترح قانون يتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة عدد 60 لسنة 2025 وذلك بناء على الإحالة لتقرير لجنة المالية والميزانية حوله إلى هذه الجلسة العامة، حيث تم بتاريخه الإذن بنشر التقرير المذكور على الموقع الرسمي للمجلس وأعمال مقتضيات كل من الفصل 67 والفصل 74 وخاصة الفقرة الأولى منه فيما يتعلق بتقديم مقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب.

هذا وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم تنظيم يوم دراسي بخصوص مقترح هذا القانون في إطار الأكاديمية البرلمانية وذلك يوم 12 جون في 2026 ولا يفوتني في مستهل أشغالنا أن أرحب بالسيدات والسادة النواب وممثلي جهات المبادرة، هذا وسيتم النظر في مقترح هذا القانون

وفقا للترتيبات والإجراءات المضمنة بأحكام الدستور والنظام الداخلي وذلك على النحو التالي:

1- تلاوة تقرير اللجنة الفارة المختصة،

2- النقاش العام،

3- ردود ممثلي جهة المبادرة،

4- التصويت بأغلبية الأعضاء الحاضرين على الانتقال إلى مناقشة الفصول وذلك عملا بالفصل 109 من النظام الداخلي،

5- المرور إلى التصويت على أحكام مقترح القانون محل النظر وذلك بالأغلبية المطلوبة بالنسبة إلى القوانين العادية 54 عضوا،

6- التصويت على مقترح القانون برمته بنفس الأغلبية المستوجبة.

كما أنه وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تعطى إلى ممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها. أما بخصوص توزيع التوقيت خلال النقاش العام حول مقترح هذا القانون فهو يخضع لأحكام فصل 95 من النظام الداخلي، فيما يتم طلب التدخل عملا في الفصل 102 منه وذلك مثل ما جرى العمل به في جلساتنا العامة التشريعية.

وفيما يتعلق بمقترحات التعديل المخولة للسيدات والسادة النواب، تجدر الإشارة إلى أن الأجال القانونية في الغرض قد انقضت وتبعا لاعتماد الأجيال المضمنة بالفصلين 67 و74 من النظام الداخلي. هذا وتبقى لجهة المبادرة إمكانية تقديم مقترحات التعديل في صيغة مضبوطة ومكتوبة وتوزع على جميع النواب بالجلسة وتعرض هذه التعديلات على التصويت دون نقاش عملا بأحكام الفقرة الأخيرة من الفصل 74 من النظام الداخلي.

السيدات والسادة النواب المحترمون،

قبل الشروع في التداول حول هذه المبادرة التشريعية يسعدني أن أتوجه وباسمكم جميعا إلى أعضاء لجنة المالية والميزانية ومكتبها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على الجهد المبذول والعمل للمنجز، وأحيل الكلمة إلى اللجنة لكي تستعرض تقريرها حول مقترح القانون محل النظر.

ورد على مكتب المجلس قبل مواصلة النظر في القانون طلبة إضافة نقطتي نظام حسب الترتيب الزمني، ورد طلب من كتلة لينتصر الشعب طلب نقطة إضافية في جدول الأعمال على معنى الفصل 98 بالنظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، نطلب نقطة إضافية في جدول أعمال الجلسة العامة ليوم الثلاثاء 10 مارس 2026 تتعلق بالأحداث العالمية الحرب الصهبيون أمريكية وتداعياتها على الشأن التونسي.

ونقطة إضافية ثانية صادرة عن كتلة الخط الوطني السيادي، طلب إدراج نقطة في جدول الأعمال للجلسة العامة ليوم 10 مارس 2026:

تحية طيبة وبعد،

نحن أعضاء كتلة الخط الوطني السيادي، بعد إيقاف عضو الكتلة النائب أحمد سعيداني وصدور حكم عليه بالسجن لمدة ثمانية أشهر، نطلب من حضرة جنابكم السماح بعرض طلبنا على الجلسة العامة للموافقة على التداول في الجلسة العامة حول ظروف إيقافه ومحاكمته دون المرور إلى طلب رفع الحصانة عنه، كما ينص على ذلك فصل 65 من الدستور التونسي.

وتفضلوا بقبول فائق الاعتبارات.

## I- التقديم:

لقد تسببت سنوات الإحاجحة المتتالية وكذلك أزمة الكوفيد والحرب الروسية الأوكرانية في تدهور القطاع الفلاحي وتضرر الفلاحين خاصة الصغار منهم والمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي لاسيما في مجالات زيت الزيتون والتمور والبذور مما تسبب في تعكر وضعهم المالي وعدم تمكهم من خلاص قروضهم البنكية في الأجل.

ويهدف العمل على إعادة إدماجهم من جديد لتنشيط القطاع الفلاحي باعتباره قطاعا استراتيجيا ومرتبيا بالأمن الغذائي وسيادتنا الوطنية، يقترح إيجاد حلول تشريعية تهدف بصفة استثنائية لتسوية وضعية الديون المتعثرة والمصنفة بالبنك المركزي التونسي من صنف 4 وما فوق من خلال إعادة جدولة أصل الدين على مدة أقصاها 7 سنوات مع فترة إمهال بسنة غير قابلة للتجديد وطرح خطايا التأخير والاقتصار على نسبة 20 % من قيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة.

هذا، وإنّ طرح هذا الموضوع يعدّ ذو أهمية خاصة لاسيما في هذا الظرف لما شهده النشاط الفلاحي من تأثيرات سلبية ناتجة عن التغيرات المناخية وما شهدته أسعار المواد الأولية من ارتفاع مشط نتيجة تراجع قيمة الدينار التونسي تجاه العملات الأجنبية، كما أنّ فلاحتنا تعتمد بالأساس على استيراد جُلّ المواد الأولية ممّا يترتب عنه ارتفاع هام لتكلفة الإنتاج وإثقال كاهل الفلاح بمختلف جهات البلاد وتراجع قدرته التنافسية داخليا وخارجيا.

## II- أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم الأربعاء 02 جويلية 2025 استمعت خلالها إلى ممثلين عن جهة المبادرة التشريعية حول مقترح هذا القانون، وفي بداية الجلسة، أفاد أصحاب المبادرة التشريعية أنّ مقترح هذا القانون يكتسي صبغة علاجية و يهدف إلى إيجاد آليات قانونية إستثنائية لمعالجة تدهور وضعية القطاع الفلاحي وخاصة الناشطين في هذا القطاع سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين جراء سنوات الإحاجحة المتتالية مما تسبب في تعكر وضعهم المالي وعدم تمكهم من خلاص قروضهم البنكية في لأجل القانونية مما أدى إلى حرمانهم من النفاذ إلى التمويل والاقتراض من البنوك بسبب التصنيف لدى البنك المركزي التونسي.

ومن جهة أخرى أوضحوا أنّ هذا المقترح سيساهم في تدليل الصعوبات التي يعاني منها القطاع الفلاحي على غرار التغيرات المناخية وارتفاع أسعار المواد الأولية وارتفاع كلفة الإنتاج مما يؤدي إلى إثقال كاهل الفلاح وتراجع قدرته التنافسية.

كما أفادوا أنّ هذه المبادرة تهدف بصفة استثنائية إلى تسوية وضعية الديون المتعثرة للفلاحين وللمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي والمصنفة بالبنك المركزي التونسي من صنف 4 وما فوق، وذلك من خلال إعادة جدولة أصل الدين وطرح خطايا التأخير والاقتصار على نسبة 20 % من قيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة. واعتبروا أنّ هذا المقترح سيمكّن من استقرار وضعية الفلاحين وتشجيعهم على توسيع مشاريعهم مما يساهم في تعزيز موارد الدولة.

وخلال النقاش، بيّن النواب أنّ هذا المقترح يُجسّد حرص الوظيفة التشريعية على الإنصات لمشاغل الفلاحين، وعلى تقديم حلول ملموسة لفئة هامة تضطلع بدور محوري في تحقيق الأمن الغذائي

إذن نبدأ بالتصويت على النقطة الأولى الصادرة عن كتلة لينتصر الشعب والتي تخص ما يجري من أحداث في الشرق الأوسط وتداعيات الحرب الصهيو أمريكية على بلادنا.

تفضلوا التصويت.

انتهاء التصويت.

54 موافقون، 7 محتفظون، 12 رافضون، سوف يقع إدراج هذه النقطة حسب ما يقتضيه النظام الداخلي.

التصويت على النقطة الثانية المتعلقة بوضعية النائب المحترم السيد أحمد السعيداني.

تفضلوا التصويت.

انتهاء التصويت.

موافقون 46، محتفظون 14 رافضون 7. إذن وقع سوف يقع إدراج هذه النقطة حسب أحكام النظام الداخلي بهذه الجلسة.

وقبل إحالة الكلمة إلى اللجنة، السيدات والسادة النواب، باسمكم جميعا، أرحب بوفد من تلاميذ المدرسة الابتدائية بصفاف البحيرة الذين يؤدون زيارة دراسية إلى مجلس نواب الشعب ويحضرون معنا جانبا من هذه الجلسة العامة، فمرحبا بهم (تصفيق).

## عرض ومناقشة

### مقترح قانون يتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن، المصدق إلى اللجنة، السيدة مقرر اللجنة تفضلي، السيد رئيس اللجنة.

### السيد ماهر الكتاري، رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكم السادة الزملاء،

أولا، أبدأ بالترحم على روح صديقي وزميلنا جميعا السيد صالح المباركي، رحمه الله ونعمه في هذا الشهر الفضيل.

جدول الأعمال هو حول مقترح قانون يتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة عدد 2025/60.

الكلمة للسيدة المقررة لتلاوة تقرير لجنة المالية وأود قبل كل شيء أن أتقدم بالشكر للجنة المالية السابقة التي تداولت في مشروع القانون هذا برئاسة السيد عبد الجليل هاني، نائب الرئيس السيد عصام شوشان ومقرر اللجنة محمد بن حسين، شكرا على العمل الذي قمتم به.

شكرا والكلمة للسيدة المقررة.

السيدة زينة جيب الله، المقررة

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بكافة الزملاء،

في البداية لا يفوتني أن أترحم على زميلي السيد صالح المباركي، رحمه ونعمه والله يصبر عائلته.

### تقرير لجنة المالية والميزانية

#### حول مقترح قانون

#### يتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة

(عدد 2025/60)

والتقليص من هجرة المتساكنين من مناطقهم بحثاً عن مواطن الشغل. وأكدوا أنّ هذا الإجراء سيقوّص من الاحتقان الاجتماعي وتراجع النشاط الاقتصادي الذي تسببت فيه سنوات متتالية من الجفاف وتقلّبات السوق.

ومن جهتهم، أكد أصحاب المبادرة انفتاحهم على كل التعديلات لتحسين المقترح في اتجاه معالجة وتسوية ملفات الديون المتركمة، وكذلك تنشيط القطاع الفلاحي وتخفيف العبء خاصة على صغار الفلاحين ودعم إدماجهم في الدورة الإنتاجية ومزيد تعزيز الأمن الغذائي.

وقررت اللجنة مراسلة كل من وزارة المالية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبنك المركزي التونسي والمجلس المالي والبنكي لإبداء الرأي وتحديد جلسات استماع إليهم في الغرض.

استمعت اللجنة بتاريخ 16 جويلية 2025 إلى ممثلين عن وزارة المالية بخصوص مقترح هذا القانون. وقد بيّن ممثلو الوزارة خلال هذه الجلسة أنّ معالجة المديونية تُعدّ إجراءً حيويًا لأيّ قطاع اقتصادي، إذ تُمكن المؤسسات المتعثّرة من استعادة توازنها المالي وضمان استمرارية نشاطها والحفاظ على مواطن الشغل، فضلاً عن انعكاساتها الإيجابية على المنظومة البنكية من حيث تحسين استخلاص الديون وتقليص حجمها وضمان استرجاع أكبر نسبة منها.

وأكد ممثلو الوزارة أنّ القطاع الفلاحي باعتباره ركيزة استراتيجية في الدورة الاقتصادية الوطنية، قد حظي خلال السنوات الأخيرة بعناية خاصة من قبل الدولة، لاسيما منذ سنة 2012، من خلال إقرار جملة من الإجراءات الهادفة إلى تخفيف أعباء المديونية على الفلاحين والبحارة. ومن أبرز هذه الإجراءات ما نصّ عليه الفصل 79 من قانون المالية لسنة 2014، الذي حوّل للدولة التخلّي عن المبالغ المستوجبة أصلاً وفائضاً بعنوان القروض الفلاحية غير المستخلصة إلى موفي 31 ديسمبر 2012، بشرط ألا يتجاوز أصل الدين خمسة آلاف (5000) دينار بالنسبة إلى كلّ فلاح أو بحار عند تاريخ الحصول على القرض.

كما أشاروا إلى أنّ الدولة اعتمدت إجراءً مكماً يتمثل في دعم نسبة الفائدة للقروض الموسمية لمدة ثلاث سنوات، بهدف تمكين الفلاحين من مواصلة نشاطهم الإنتاجي في ظروف مالية ميسرة، ودعم ديمومة القطاع في مواجهة الصعوبات المتكررة المرتبطة بالتمويل والكلفة المرتفعة للإنتاج. هذا، إلى جانب جدولة الديون الفلاحية في عدة مناسبات منذ سنة 1989 وجدولة ديون الفلاحين المتضررين من الجفاف في إطار الصندوق الوطني للضمان.

ومن جهة أخرى، أوضح ممثلو وزارة المالية أنّ البنوك العمومية تعتمد ضمن سياسة الاستخلاص مقارنة مرنة تأخذ في الاعتبار الوضعية المالية للمؤسسة المدينة وطبيعة نشاطها وطور التقاضي ومدى توفر الضمانات المقدّمة. وفي هذا الإطار، بيّنوا أنّ هذه البنوك تقوم، بحسب خصوصية كل حالة، بإعادة جدولة الديون وقد تصل الإجراءات إلى التخلّي عن خطايا التأخير، دون المساس بالفوائد المستوجبة، باعتبار أنّ البنوك العمومية تخضع لإطار قانوني ومالي خاص يمنعها من التصرف في الفوائض. في المقابل، تتمتع البنوك الخاصة بأكثر مرونة في معالجة هذا النوع من الملفات، مما يتيح لها مجالاً أوسع للتفاوض والتسوية.

وفيما يتعلّق بمضامين مقترح القانون، أوضح ممثلو الوزارة أنّ المبادرة التشريعية تتضمن ثلاثة إجراءات أساسية:

• أولاً: إرساء إلزامية إعادة جدولة الديون المصنّفة صنف 04 فما فوق، مع التخلّي عن فوائض التأخير وجزء من الفوائد التعاقدية، وذلك لتيسير عملية التسوية وتمكين الفلاحين والمؤسسات المتضررة من استعادة توازنها المالي.

• ثانياً: تحديد كيفية إبرام اتفاقية الصلح بين الطرفين، بما يضمن وضوح الإجراءات وتكافؤ الضمانات القانونية.

• ثالثاً (اختياري): تمكين البنوك العمومية من التخلّي عن أصل الدين في حدود 5% بالنسبة إلى القروض المسندة قبل موفي سنة 2022، وذلك في إطار مقارنة تشجّع على التسوية الطوعية والمحدودة الأثر على التوازن المالي للبنوك.

كما أوضح ممثلو الوزارة أنّه وفقاً لمنشور البنك المركزي التونسي عدد 24-91، تُصنّف الديون حسب آجال عدم السداد على النحو التالي:

• الديون من صنف 02: تلك التي تجاوزت فترة عدم السداد من 3 إلى 6 أشهر.

• الديون من صنف 03: التي تتراوح فترة عدم سدادها من 6 أشهر إلى سنة.

• أما الديون من صنف 04، موضوع مقترح القانون، فهي الديون التي تجاوزت مدة عدم سدادها سنة كاملة، وتُعدّ الأكثر صعوبة من حيث إمكانية استخلاصها وتتطلب معالجة استثنائية.

كما أكد ممثلو وزارة المالية أنّ صياغة الفصل الأول تتطلب مراجعة لتحديد تعريف واضح للمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي لتجنب التاويلات عند التطبيق. كما عبّروا عن تخوفهم من انعكاس هذا الإجراء على جهود البنوك في الترفيع في نسبة الاستخلاص مشيرين إلى أنّه لا يمكن أن يتم إلزام البنوك بالتخلي عن نسبة من الفوائد التعاقدية باعتبارها تندرج في ربح البنك. وفي ذات السياق، أضافوا أنّه يجب إعادة النظر في الطابع الاجباري المطلق للإجراءات المقترحة وتمكين هذه البنوك من تقييم المخاطر واتخاذ القرارات على أسس فنية ومالية موضوعية بعد دراستها حالة بحالة.

وفي ما يتعلّق بالفصل الثاني من مقترح القانون، أوضح ممثلو وزارة المالية أنّه لا موجب لإقراره، نظراً إلى أنّ مقتضياته واردة مسبقاً ضمن الإطار التشريعي المنظم لسياسة استخلاص الديون، وتحديدًا القانون عدد 36 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جوان 2018، والمتعلق بتنقيح وإتمام القانون عدد 31 لسنة 2015 الخاص بدعم الأسس المالية للبنوك العمومية. وبذلك، فإنّ الفصل المقترح يكرّز أحكاماً قائمة ولا يضيف جديداً من الناحية القانونية أو الإجرائية.

أما بخصوص الفصل الثالث، فقد بيّن ممثلو الوزارة أنّ مضمونه قد يتعارض مع أحكام مجلة المحاسبة العمومية، باعتباره يتناول مقاييس الدولة التي تخضع لنظام قانوني ومالي خاص لا يمكن إخضاعه لإجراءات تسوية أو تنازل إلا في حدود ما يسمح به التشريع الجاري به العمل.

وخلال النقاش، عبّر النواب عن تفاعلهم مع ما قدّمه ممثلو وزارة المالية، وأكدوا على أنّ الدولة يجب أن تدعم المؤسسات المتضررة خاصة منها المؤسسات الصغرى والمتوسطة وصغار الفلاحين في إطار رؤية استراتيجية متكاملة تهدف إلى إيجاد حلول جذرية تضمن ديمومة المؤسسة وتشجّع على بعث الشركات من جهة وتضمن عدم المساس من موارد الدولة من جهة أخرى.

وفي هذا السياق، شدّدوا على أهمية المرافقة الفنية لمتابعة القروض وأهمية تفعيل دور شركات التأمين في هذا الجانب لضمان استمرارية المشاريع.

من جهة أخرى، أشار النواب إلى أنّ 3.2% من جملة التمويلات موجبة للقطاع الفلاحي وأنّ 7% من تمويلات البنك الوطني الفلاحي موجبة للفلاحين، وبناء على ذلك، اعتبروا أنّ مجابهة عجز الميزانية وضعف النشاط الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد تتطلب معالجة إشكاليات القطاع الفلاحي وتوفير التمويلات الضرورية للفلاحين وإعطاء الأهمية البالغة على غرار ما هو معمول به في كل من القطاع السياحي والقطاع الصناعي.

وجدد أعضاء اللجنة تأكيدهم على التزامهم الثابت بمساندة الفلاحين ودعم كل المبادرات الرامية إلى بلورة حلول واقعية ومستدامة لفوائدهم، اعتباراً للدور المحوري الذي يضطلعون به في تحقيق الأمن الغذائي الوطني وفي الحفاظ على التوازن الاجتماعي واستقرار السكان في مناطقهم الأصلية.

وأكد النواب أنّه سيتم العمل على تجويد مقترح القانون المعروض وتطوير صياغته بما يضمن إيجاد آليات عملية وفعّالة للحدّ من تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية للقطاع الفلاحي، وخاصة معالجة وضعية الفلاحين، ولا سيما صغارهم، الذين يواجهون صعوبات حادة في سداد القروض البنكية في آجالها.

كما أشار النواب إلى أنّ عدداً هاماً من المؤسسات الفلاحية، وخاصة المعاصر، تعاني من تراكم الديون المصنّفة، وهو ما انعكس سلباً على نشاطها وديمومتها. وقد بيّنوا في هذا السياق أنّه تم إغلاق حوالي 300 معصرة إلى حدّ الآن، وهو ما يُنذر بظهور إشكاليات حقيقية خلال موسم جني الزيتون الحالي، تستدعي تدخلاً عاجلاً وفعالاً من مختلف الأطراف المعنية.

وأضافوا أنّ هذا الإجراء سيجنب كل من المؤسسة والبنوك الأعباء المالية التي تتطلبها عملية التقاضي، مشيرين إلى أنّ العُمل على أملاك المؤسسة المدينة سيؤدي في غالب الأحيان إلى بيعها بأقل من ثمنها الحقيقي ممّا يساهم في مزيد تعكر الوضعية المالية لهذه الفئة المتضررة. وأكدوا في هذا السياق، أنّ المقترح لا يشمل الديون التي تعلقت بها تبعات قضائية من أجل شبهات فساد.

وفي سياق آخر، أكدوا على ضرورة تبسيط الإجراءات المتعلقة بتطبيق هذا المقترح لتجنب ما تم توحيه في الفصل 53 من قانون المالية لسنة 2025 المتعلقة بألية تسوية وضعيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة تجاه "بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة" من خلال سن إعفاءات من فوائض التأخير وإعادة جدولة الديون الأصلية وفوائضها على مدة تصل إلى 10 سنوات

ومن جهة أخرى، تطرق بعض النواب إلى ضرورة تسوية وضعية صغار الفلاحين الذين اقتنوا معدات فلاحية عن طريق قروض لا تتجاوز 10000 د خاصة بعد سنة 1990، والتي أصبحت ديون غير قابلة للاستخلاص ومصنفة وهو ما حال دون تمكّهم من التمتع بقروض جديدة وتطوير فلاحتهم.

وفي تفاعلهم مع تدخلات النواب، أوضح ممثلو وزارة المالية أنّ المؤسسات الصغرى والمتوسطة تُعدّ من الفئات الاقتصادية ذات درجة المخاطر المرتفعة، وهو ما جعل العديد من البنوك تتوخّى الحذر أو تتجنب تمويلها. وأكدوا في هذا الإطار أنّ توجه الدولة يقوم على

توفير خطوط تمويل لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة لمساندة هذه الفئة عبر برامج لإعادة هيكلتها كآلية لضمان ديمومة نشاطها وتعزيز قدرتها على النفاذ إلى التمويل.

وفي ذات السياق بينوا أنّ الأهداف المرجوة من الفصل 53 من قانون المالية لسنة 2025 لم تتحقق على أرض الواقع، وذلك بسبب تعقيد الإجراءات التطبيقية المرتبطة به، ولا سيما تلك الواردة ضمن المنشور المنظم لعملية التسوية، والذي تضمّن ما يقارب خمسة عشر إجراءً إدارياً وتقنياً يتعيّن على المؤسسة المدينة استيفاؤها حتى تتمكّن من الانتفاع بعملية التسوية. وقد شملت هذه الإجراءات، على سبيل المثال، إلزامية إعداد تقارير مفصلة من قبل خبير محاسب، وتقديم قائمة المزدودين والحرفاء، إلى جانب متطلبات توثيقية وإجرائية أخرى اعتُبرت معقّدة ومطوّلة، مما حدّ من فاعلية التدابير المنصوص عليها وأعاق تحقيق أهداف الفصل عملياً.

وتعرضوا إلى الإجراءات التي تمّ اتخاذها لمجابهة مديونية عديد المؤسسات الناشطة في المجال الفلاحي على غرار معاصر زيت الزيتون. ودعوا إلى ضرورة إدراج الإجراءات التي ترتّب عنها أعباء مالية أو تؤثر على موارد الدولة ضمن مشروع قانون المالية. كما اعتبروا أنّ إطار هذه المبادرة يجب أن يكون قانون مالية حسب ما يقتضيه القانون الأساسي للميزانية:

وفي جلستها المنعقدة بتاريخ 02 أكتوبر 2025، نظرت اللجنة في مقترح القانون فصلاً فصلاً بحضور ممثلين عن جهة المبادرة، حيث أكّد النواب أن هذا المقترح سيساهم في إعادة إدماج الفلاحين خاصة الصغار منهم والمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي لا سيما في مجالات زيت الزيتون والتمور والبذور الذين تعكّر وضعهم المالي ممّا أدى إلى عدم تمكّهم من خلاص قروضهم البنكية في الآجال.

وأكدوا أنّ القطاع الفلاحي يُعدّ قطاعاً استراتيجياً يستوجب سن إجراءات خاصة باعتبار ارتباطه بالأمن الغذائي الوطني على غرار ما تمّ اعتماده مع قطاعات أخرى، بما يتيح للفلاحين استرجاع الثقة في المنظومة البنكية والعودة إلى الاستثمار والإنتاج.

وتداول النواب بخصوص فصول المقترح وتمحورت مخرجات النقاش فيما يلي:

- الفصل 01: ينص هذا الفصل على تسوية وضعية الديون المتعثّرة والمصنفة لدى البنك المركزي التونسي صنف 04 وما فوق بالنسبة إلى الفلاحين والمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي. واقترح بعض النواب في هذا السياق توسيع مجال هذا الإجراء ليشمل أيضاً المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تشكو صعوبات هيكلية في النفاذ إلى التمويل، إلى جانب قطاعات أخرى على غرار البحّارة والتجار، مع الدعوة إلى إدراج إجراءات عملية ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2026 في هذا الاتجاه على غرار حذف التصنيف لبعض القطاعات الحيوية باعتبار تأثيره السلبي على توفير الموارد المالية اللازمة.

ودار نقاش بين النواب حول ضرورة أن تشمل تسوية وضعية الديون البنكية كذلك البنوك الخاصة. واقترحوا التمديد في مدة جدولة أصل الدين من 07 سنوات إلى 10 سنوات. واستفسروا عن أسباب الاقتصار على الديون المصنفة صنف 04 فما فوق. ومن جهة أخرى، اعتبر البعض الآخر أنّه لا يجب المس من قيمة الفوائد باعتبارها تمثّل ربح البنك، هذا بالإضافة إلى ارتباطها الوثيق بأرباح البنك المركزي التونسي.

وتفاعلا مع تدخلات النواب، أفادت جهة المبادرة أنّ هذا التصنيف معتمد من البنك المركزي التونسي في إطار التصرف في مخاطر الديون مشيرين إلى أنه تم الاقتصار على الديون صنف 04 فما فوق باعتبارها ديون مصنفة معدومة ولا يمكن استخلاصها، كما أنّ المؤسسة المدبنة، عندما تكون في وضعية مديونية متعترّة، يُمنع على البنك قانوناً تمكينها من أي قرض جديد، وهو ما يؤدي عملياً إلى حرمانها من النفاذ إلى التمويل ويُضعف قدرتها على الاستثمار واستعادة نسق نشاطها الاقتصادي.

وأضافوا أنّ التخلي عن نسبة من الفوائد الموظفة توجه هام لمساندة صغار الفلاحين خاصة، مشيرين إلى أنّ اعتماد الجدولة يحذف التصنيف بصفة آلية.

ومن جهة أخرى، اقترح أغلب النواب أن يتم التخلي عن 50% من قيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة عوضاً عن 20% المنصوص عليها في الفصل، وتمت الموافقة على هذا المقترح.

ووافقت اللجنة على الفصل 01 معدلاً بإجماع الحاضرين.

- الفصل 02: اتفق النواب على حذف الفقرة الأولى من الفصل باعتبارها تفصيلاً اجرائياً يندرج ضمن طرق وإجراءات التسوية، واقتروا تعويضها بفقرة تنص على أنّ البنك المركزي التونسي سيتولى ضبط شروط وإجراءات تطبيق وتنفيذ مقترح هذا القانون مع ضبطه بأجل شهر لضمان نجاعة وسرعة عملية التسوية خاصة مع اقتراب حلول موسم جني الزيتون. وتمت الموافقة على هذا المقترح.

كما أكد النواب على ضرورة التنصيص على حذف التصنيفات

البنكية السلبية المتعلقة بالفلاحين والمؤسسات الفلاحية بصفة آلية إثر المصادقة على اتفاقيات الجدولة أو الصلح مع البنوك مع التأكيد على أنه تستثنى من أحكام هذا المقترح الديون محل تتبعات قضائية في جرائم فساد أو غسل أموال إلا في صورة صدور حكم بات بالبراءة. وتمت الموافقة على هذا التعديل.

ووافقت اللجنة على الفصل 02 معدلاً بإجماع الحاضرين.

- الفصل 03: اقترح النواب حذف الفقرة الأولى من الفصل باعتبارها يمكن أن تتعارض مع مجلة الالتزامات والعقود وتعويضها بفصل يحدّد الديون البنكية التي يشملها هذا المقترح مع التنصيص على أنه يجري العمل بهذا المقترح إلى غاية ديسمبر 2026. وتمت الموافقة على هذا التعديل.

ووافقت اللجنة على الفصل 03 معدلاً بإجماع الحاضرين.

وتجدون مرفقاً جدول مقارنة بين الصيغة الأصلية والصيغة المعدّلة (ملحق عدد 01).

هذا، وتوصّلت اللجنة بملاحظات البنك المركزي التونسي بخصوص مقترح هذا القانون بتاريخ 10 أكتوبر 2025 بناء على طلب من لجنة المالية والميزانية بتاريخ 04 جويلية 2025 تجدونها مرفقة بالتقرير (ملحق عدد 02).

### III-قرار اللجنة:

قررت اللجنة الموافقة على مقترح هذا القانون معدلاً بإجماع الحاضرين وشكراً.

## ملحق عدد 01

يستعرض الجدول التالي مقارنة بين الصيغة الأصلية للمقترح والصيغة المعدلة مع التصويت.

التصويت	الصيغة المعدلة	الصيغة الأصلية
الموافقة بإجماع الحاضرين	<p><b>الفصل الأول:</b></p> <p>تلتزم البنوك العمومية والخاصة تسوية وضعية الديون البنكية للفلاحين والمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي والمصنفة لدى البنك المركزي التونسي صنف 4 وما فوق من خلال إعادة جدولة أصل الدين على مدة أقصاها 7 سنوات مع فترة إهمال بسنة غير قابلة للتجديد وطرح خطايا التأخير والافتقار على نسبة 20 % والتخلي عن نسبة 50 % من قيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة.</p> <p>وتتولى البنوك العمومية ضبط طرق وإجراءات التسوية في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.</p>	<p><b>الفصل الأول:</b></p> <p>تتولى البنوك العمومية تسوية وضعية الديون البنكية للفلاحين والمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي والمصنفة لدى البنك المركزي التونسي صنف 4 وما فوق من خلال إعادة جدولة أصل الدين على مدة أقصاها 7 سنوات مع فترة إهمال بسنة غير قابلة للتجديد وطرح خطايا التأخير والافتقار على نسبة 20 % من قيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة.</p> <p>وتتولى البنوك العمومية ضبط طرق وإجراءات التسوية في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ صدور هذا القانون.</p>
الموافقة بإجماع الحاضرين	<p><b>الفصل 02:</b></p> <p>تضبط البنوك العمومية سياسة استخلاص الديون الفلاحية المذكورة بالفصل الأول من هذا القانون والمصادقة عليها وتحديد اختصاص الهيئات البنكية المفوض لها البت في اتفاقيات الصلح والإجراءات الواجب اتباعها. كما تضبط سياسات التحكيم والشروط التحكيمية وذلك طبقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل. وتصادق على اتفاقيات الصلح المتعلقة بالديون المتعثرة مع الحرفاء فيما يتعلق بالتخلي الكلي عن الديون غير الأصلية والفوائد التعاقدية وفوائض التأخير بما في ذلك الفوائض التي تمت إعادة جدولتها. وتتولى البنوك العمومية تنفيذ سياسة استخلاص الديون المصادق عليها.</p> <p>وفي صورة إبرام صلح بخصوص ديون تعلق بها تتبعات قضائية من أجل شهادات فساد، يعدّ الصلح دون أثر في حالة ثبوت التهمة بحكم بات.</p> <p>يضبط البنك المركزي التونسي شروط وإجراءات تطبيق وتنفيذ هذا القانون وذلك في أجل لا يتجاوز 15 يوما من تاريخ صدوره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بما في ذلك النماذج الموحدة لعقود التسوية والأجال القصوى</p>	<p><b>الفصل 02:</b></p> <p>تضبط البنوك العمومية سياسة استخلاص الديون الفلاحية المذكورة بالفصل الأول من هذا القانون والمصادقة عليها وتحديد اختصاص الهيئات البنكية المفوض لها البت في اتفاقيات الصلح والإجراءات الواجب اتباعها. كما تضبط سياسات التحكيم والشروط التحكيمية وذلك طبقا للتشريع والتراتيب الجاري بها العمل. وتصادق على اتفاقيات الصلح المتعلقة بالديون المتعثرة مع الحرفاء فيما يتعلق بالتخلي الكلي عن الديون غير الأصلية والفوائد التعاقدية وفوائض التأخير بما في ذلك الفوائض التي تمت إعادة جدولتها. وتتولى البنوك العمومية تنفيذ سياسة استخلاص الديون المصادق عليها.</p> <p>وفي صورة إبرام صلح بخصوص ديون تعلق بها تتبعات قضائية من أجل شهادات فساد، يعدّ الصلح دون أثر في حالة ثبوت التهمة بحكم بات.</p>

	<p>لاستكمال الإجراءات على أن لا تتجاوز شهرا من تاريخ تقديم مطلب التسوية.</p> <p>يتولى البنك المركزي التونسي حذف كل التصنيفات البنكية السلبية المتعلقة بالفلاحين والمؤسسات الفلاحية المنتفعة بهذا القانون بصفة آلية إثر المصادقة على اتفاقيات الجدولة أو الصلح مع البنوك.</p> <p>تستثنى من أحكام هذا القانون الديون محل تتبعات قضائية في جرائم فساد أول غسل أموال إلا في صورة صدور حكم بات بالبراءة.</p>	
<p>الموافقة بإجماع الحاضرين.</p>	<p>الفصل 3: بصرف النظر عن الأحكام المخالفة، للبنوك العمومية التخلي الجزئي في حدود أقصاها 5% وبصفة استثنائية عن دينها الأصلي المتعلق بالقروض الفلاحية المصنفة في الدرجة 4 وما فوق في 30 جوان 2025 والمسندة قبل 31 ديسمبر 2022 شريطة خلاص باقي الدين في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إبرام اتفاقية الصلح مع إمكانية التمديد لمرة واحدة.</p> <p>يشمل هذا القانون الديون البنكية المتعثرة المنصوص عليها بالفصل 01 من هذا القانون والمصنفة لدى البنك المركزي التونسي صنف 04 فما فوق قبل 30 سبتمبر 2025.</p> <p>ويجري العمل بأحكام هذا القانون إلى غاية 31 ديسمبر 2026.</p>	<p>الفصل 3: بصرف النظر عن الأحكام المخالفة، للبنوك العمومية التخلي الجزئي في حدود أقصاها 5% وبصفة استثنائية عن دينها الأصلي المتعلق بالقروض الفلاحية المصنفة في الدرجة 4 وما فوق في 30 جوان 2025 والمسندة قبل 31 ديسمبر 2022 شريطة خلاص باقي الدين في أجل أقصاه ستة أشهر من تاريخ إبرام اتفاقية الصلح مع إمكانية التمديد لمرة واحدة.</p>



## البنك المركزي التونسي Banque Centrale de Tunisie

### ملاحظات البنك المركزي التونسي حول مقترح القانون عدد 058 / 2025 المتعلق بتسوية مخالفات الصرف

تبعاً لإحالة مقترح القانون المتعلق بتسوية مخالفات الصرف على أنظار البنك المركزي التونسي قصد إبداء الرأي، يؤكد البنك المركزي التونسي دعمه لكل مبادرة تشريعية من شأنها أن تسهم في تعزيز شفافية المعاملات المالية وتحسين إدماج الموارد بالعملة الأجنبية في الدورة الاقتصادية المنظمة، لما لذلك من أثر إيجابي على الاستقرار النقدي والتوازنات المالية الكبرى للبلاد.

وإذ يثمن البنك المركزي مقترح القانون المتعلق بتسوية مخالفات الصرف من حيث الأهداف المعلنة والغاية الإصلاحية التي يرمي إليها، فإنه يدعو إلى مراجعة بعض أحكامه وصياغاته على ضوء الملاحظات الواردة بهذه المراسلة، قصد ضمان انسجام النص مع المنظومة القانونية الجاري بها العمل، وتحقيق التوازن بين متطلبات التشجيع على التسوية واحترام القواعد القانونية والرقابية المنظمة لمجال الصرف.

كما يجتد البنك المركزي التونسي استعداداً للتعاون مع مجلس نواب الشعب ولجنة المالية لتقديم كل الإيضاحات والمقترحات التقنية اللازمة، بما يساهم في تحسين صياغة النص التشريعي وضمان فعاليته العملية عند التنفيذ.

وإدراكاً منه لأهمية هذه الخطوة في تحسين تعبئة الموارد بالعملة الأجنبية والحد من الانعكاسات السلبية لمخالفات الصرف على الاقتصاد الوطني والاحتياطي من العملة الأجنبية، يقدم البنك المركزي التونسي لمجلسكم الموقر أهم الملاحظات والمقترحات بخصوص مقترح القانون المذكور، وذلك في إطار حرصه على دعم الجهود التشريعية الرامية إلى تعزيز سلامة المنظومة المالية.

#### I / ملاحظات عامة:

1. تجدر الإشارة إلى أن إصدار قانون لتسوية مخالفات الصرف قبل المصادقة على مشروع القانون المتعلق بمجلة الصرف، الذي يهدف إلى تعصير وتبسيط وتسهيل عمليات الصرف المستقبلية وتعزيز الثقة بين الدولة ومواطنيها، يُعد معالجة غير مكتملة ويُضعف من إمكانيات تحقيق الأهداف وخاصة إقبال الأشخاص على الإنتفاع بالعمو مما يقلل من فرص نجاحه في إدماج العملات المتداولة خارج القنوات الرسمية والأطر القانونية.

خاصة وأن قانون تسوية مخالفات الصرف هو في جوهره قانون نوطابع علاجي، يهدف إلى معالجة وضعيات قانونية ومالية عالقة نشأت نتيجة مخالفات سابقة. فهو يمنح المخالفين فرصة لتسوية أوضاعهم القانونية والمالية، ويُتيح في الوقت نفسه للدولة تحصيل مستحققاتها بطرق منظمة وسريعة.

2. يوصي البنك المركزي التونسي بضرورة مراجعة صياغة بعض أحكام مقترح القانون التي تطرقت بتفصيل مفرط إلى جزئيات تتعلق بتسيير الحسابات البنكية، بما أفقد النص عموميته وجعل بعض فصوله أقرب إلى نصوص ترتيبية أو تطبيقية منه إلى نص تشريعي بالمعنى الدقيق.

ويُستحسن، في هذا الإطار، الاختصار على ضبط المبادئ العامة في القانون، وترك التفاصيل والإجراءات العملية لنصوص ترتيبية لاحقة (كالأوامر أو القرارات الحكومية)، بما يضمن مرونة التطبيق وانسجام النص مع التسلسل الهرمي للتراتب القانوني.

3. يقترح البنك المركزي التونسي أن يتضمن مشروع القانون إحالة صريحة إلى النصوص القانونية والترتيبية المنظمة لمخالفات الصرف الجاري بها العمل، بما يضمن وحدة المنظومة القانونية وتكاملها، ويحول دون تضارب الأحكام أو تكرارها.

## II / ملاحظات خاصة:

### ملاحظات خاصة بالفصل الأول:

#### • بخصوص الفئة المعنية بالتسوية

يلاحظ البنك المركزي التونسي أن الفصل الأول من مشروع القانون اقتصر على تمكين الأشخاص الطبيعيين المقيمين، على معنى تراتيب الصرف، من الانتفاع بإجراءات التسوية. وفي هذا الإطار، يُلفت البنك المركزي الانتباه إلى غياب تبرير واضح لاستبعاد الذوات المعنوية التونسية المقيمة وكذلك الذوات المعنوية الأجنبية التي لها مؤسسات منتسبة بالبلاد التونسية من مجال الانتفاع بهذه التسوية، رغم إمكانية أن تكون لهذه الذوات مخالفات صرفية مشابهة. لذلك، يقترح البنك المركزي النظر في إمكانية توسيع نطاق الانتفاع بالتسوية ليشمل بعض هذه الفئات وفق ضوابط محددة، ضمناً للمساواة بين المتعاملين الإقتصاديين وتحقيقاً للأثر الإقتصادي المنشود من القانون.

#### • بخصوص تعريف الفئة المستفيدة في صياغة الفصل

يلاحظ أن الصياغة المعتمدة في الفقرة الأولى من الفصل الأول تتحدث عن "الأشخاص الطبيعيين المقيمين على معنى تشريع الصرف" في حين أن المخالفات موضوع التسوية التي تم التنصيص عليها بالنقطة "أ" من نفس الفصل تخص فقط "الأشخاص الطبيعيين التونسيين المقيمين على معنى تشريع الصرف"، ولرفع هذا الغموض، يُستحسن توحيد الصياغة وتحديد الفئة المستفيدة بدقة لتفادي أي لبس عند التطبيق العملي للقانون.

#### • بخصوص حالات التتبعات القضائية أو الإدارية

يرى البنك المركزي وجوب أن يتضمن مشروع القانون تنصيماً صريحاً يستثني المخالفين الذين هم محل تتبعات قضائية أو إجراءات إدارية جارية قبل دخول القانون حيز التنفيذ من الانتفاع بالتسوية. كما يُؤكد على أهمية أن يشمل هذا الاستثناء أيضاً الحالات التي صدرت فيها أحكام باتة، وذلك حفاظاً على مبدأ استقرار الأحكام واحترام سلطة القضاء وتجسيماً لحجية الشيء المقضي به.

### ملاحظات خاصة بالفصل الثاني:

• بخصوص نطاق المخالفات المشمولة بالتسوية  
يلاحظ البنك المركزي التونسي أنّ الفصل الثاني من مشروع القانون لم يتطرق إلى المخالفات الناشئة عن تجاوز الأجل القانونية للتصريح بالمكاسب بالخارج أو لإعادة مداخيل ومحاصيل المكاسب والمداخيل بالعملة إلى البلاد التونسية.

وبالنظر إلى الطابع الشكلي البحت لهذه المخالفات، يُستحسن أن يتضمّن المشروع تنصيحا صريحا بشأنها ضمائنا لوحدة المعالجة القانونية لجميع أصناف مخالفات الصرف وتفادي أي لبس عند التطبيق.

• بخصوص المصطلحات المستعملة في الفصل  
يقترح البنك المركزي التونسي تعويض عبارة "العملات" بعبارة "المكاسب" الواردة بالنقطتين (1) و(2) من هذا الفصل، لما تمثّله كلمة المكاسب من دقّة أكبر وشمولية أوضح، خصوصا وأنها تتماشى مع المصطلحات المعتمدة في التشريع المتعلّق بالصرف.

• بخصوص الوثائق والمستندات المؤيّدّة  
يُنقذ البنك المركزي الانتباه إلى أنّ الفصل الثاني لم يتضمّن تنصيحا على وجوب إرفاق التصريح على الشرف بالمؤيّدات القانونية اللازمة لإثبات المكاسب بالخارج، مثل العقود، القوانين الأساسية للشركات، أو الوثائق الرسمية الأخرى.

وفي هذا الإطار، يرى البنك المركزي ضرورة إضافة هذا الشرط ضمائنا للمصادقية والشفافية في معالجة ملفات التسوية، ولتمكين السلطات المختصة من التثبّت من مصدر هذه المكاسب وطبيعتها القانونية.

• بخصوص إجراءات التصريح بالمكاسب بالخارج  
يرى البنك المركزي وجوب أن ينصّ مشروع القانون صراحة على أنّ تصريح المقيمين بمكاسبهم بالخارج يجب أن يتم حصريا لدى مصالح البنك المركزي التونسي (سواء بالمقر الرئيسي أو بأحد الفروع)، نظرا لارتباط هذا الإجراء بمهام البنك في إحصاء مكاسب التونسيين بالخارج ومتابعتها.

وفي هذا الإطار، يقترح البنك المركزي أن يُشترط لفتح الحسابات المنصوص عليها بالفصل الثالث من المشروع الاستظهار بوصول إيداع التصريح لدى مصالح البنك المركزي (décharge) من قبل الوسيط المقبول الذي يُفتح الحساب على دفاتره.

كما يمكن النظر في إمكانية تفويض هذا الإجراء إلى الوسطاء المقبولين بمقتضى منشور يصدر عن البنك المركزي التونسي، وذلك تيسيرا وتسريعا للإجراءات، على أن يُلزم الوسطاء المقبولون في هذه الحالة بإعلام البنك المركزي بعمليات فتح الحسابات وتزويده بالمؤيّدات والوثائق اللازمة.

### ملاحظات خاصة بالفصلين الثالث والرابع:

• بخصوص نوعية الحسابات المنصوص عليها  
يلاحظ البنك المركزي التونسي أنّ مشروع القانون لم يبيّن نوعية الحساب الذي يُفتح لفائدة الأشخاص المعنيين بالتسوية، في حين أنه من المفترض أن يكون حسابا بالعملة خاصا بالأشخاص الطبيعيين المقيمين، ويحمل عدد قانون العفو موضوع هذا النص، على غرار ما تمّ اعتماده بموجب قانون العفو عدد 41 لسنة 2007. لذلك، يُستحسن التنصيص صراحة على طبيعة هذا الحساب ضمائنا لوضوح التطبيق واتساقا مع الممارسات السابقة.

• **بخصوص عدد الحسابات المفتوحة**  
لم يحدد النص نوعية الحساب والحال أنه وبصورة آلية يجب أن يكون حسابا بالعملة خاص بالأشخاص الطبيعيين المقيمين حاملا لعدد مقترح القانون كما كان الأمر في خصوص الحساب الذي تم إقراره بقانون العفو عدد 41 لسنة 2007.

ويقترح البنك المركزي التونسي أن يتم حصر إمكانية فتح حساب واحد فقط لفائدة كل شخص طبيعي معني بالتسوية، سواء كان الحساب بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل، وذلك عملاً بالقاعدة العامة الجارية بها العمل في مادة الحسابات المقتنة للأشخاص الطبيعيين المقيمين.

• **بخصوص شروط تسيير الحسابات**  
يرى البنك المركزي وجوب عدم إدراج شروط تسيير الحسابات (عمليات الإيداع والسحب) ضمن نص القانون ذاته، نظراً لكونها مسائل تنظيمية تقنية تُنظّم عادة بمقتضى نصوص تريبية صادرة عن البنك المركزي.

وعليه، يُستحسن إحالة تنظيم هذه المسائل إلى منشور يصدر عن البنك المركزي التونسي يحدّد بدقة كليات تسيير الحسابات واليات المراقبة المعتمدة، وذلك حفاظاً على مرونة التنفيذ وتطابقه مع القواعد البنكية الجارية بها العمل.

• **بخصوص فتح الحسابات طبقاً لمنشور البنك المركزي عدد 04 لسنة 2017**  
يُلفت البنك المركزي الانتباه إلى أنّ مشروع القانون لم يتعرض لإمكانية فتح الأشخاص المعنيين بالتسوية لحساب الأشخاص الطبيعيين المقيمين بالعملة القابلة للتحويل أو بالدينار القابل للتحويل طبقاً لأحكام منشور البنك المركزي عدد 04 لسنة 2017 المؤرخ في 23 جوان 2017.  
وفي هذا الصدد، يقترح البنك المركزي التنصيص صراحة على جواز فتح هذه الحسابات طبقاً للمنشور المذكور، شريطة الاستظهار لدى الوسيط المقبول بالتصريح على الشرف المتعلق بالمكاسب بالخارج المنصوص عليه في الفصل الثاني من مشروع القانون.  
ويُعتبر هذا التنصيص ضرورياً لتكريس الانسجام بين مقتضيات مشروع القانون وأحكام المنظومة التريبية الجارية بها العمل.

• **بخصوص تسمية اللجنة التونسية للتحاليل المالية**  
يُلفت البنك المركزي الانتباه إلى وجود خطأ في تسمية اللجنة التونسية للتحاليل المالية في نص المشروع، حيث تمّ السهو عن ذكر كلمة "التونسية".  
ويُستحسن تصحيح التسمية لتصبح: "اللجنة التونسية للتحاليل المالية".

#### **ملاحظات خاصة بالفصل الخامس:**

يرى البنك المركزي التونسي وجوب حذف الفصل الخامس من مشروع القانون، وذلك استناداً إلى جملة من الاعتبارات الموضوعية والقانونية، يمكن تلخيصها كما يلي:

1. إغفال النص للواجبات المحمولة على الوسطاء المقبولين عند فتح الحسابات لفائدة الأشخاص المعنيين بالتسوية، ولا سيما الوثائق والمؤيدات القانونية الواجب الاستظهار بها والإجراءات المتعلقة بإعلام البنك المركزي التونسي عند القيام بعمليات الفتح أو التصرف في الحسابات.  
هذا النقص يجعل الفصل غير مكتمل من حيث الإحاطة بالإجراءات الأساسية المرتبطة بموضوعه.

2. يُعتبر هذا الفصل غير منسجم تمامًا مع موضوع مقترح القانون، إذ لا يرتبط بمسألة تسوية مخالفات الصرف التي تشكّل جوهر النص، بل يتناول جانبًا تقنيًا يخصّ فتح الحسابات البنكية، وهو ما يجعله خارجًا عن الإطار الموضوعي للمشروع.

3. من الأنسب إدراج الأحكام المتعلقة بفتح الحسابات بالعملة الأجنبية أو بالدينار القابل للتحويل في إطار مشروع قانون مجلة الصرف الذي يتم العمل على إعداده، وذلك توحيدًا للمرجعيات القانونية وحرصًا على تجميع النصوص ذات العلاقة في إطار تشريعي متكامل.

كما أنّ فتح الحسابات المذكورة تمّ تنظيمه سابقًا بمقتضى منشور البنك المركزي التونسي عدد 04 لسنة 2017 المؤرخ في 23 جوان 2017، مما يجعل إعادة التطرق إليه في نصّ القانون أمرًا غير مبرّر في هذه المرحلة.

#### ملاحظة تتعلق بمراعاة واجبات العناية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال

حفاظًا على سمعة الساحة المالية التونسية، من الضروري تخصيص أحكام صريحة ضمن مشروع المقترح تنص على أن يولي الوسطاء المقبولين (البنوك والديوان الوطني للبريد) العناية الواجبة تجاه الحرفاء الراغبين في الإنتفاع بالتسوية كما يقتضيه القانون الأساسي عدد 26 لسنة 2015 المؤرخ في 7 أوت 2015 المتعلق بمكافحة الإرهاب ومنع غسل الأموال مثلما تمّ تنقيحه بالقانون الأساسي عدد 9 لسنة 2019 المؤرخ في 23 جانفي 2019 والنصوص الترتيبية ذات الصلة.

وتولي الهيئات الدولية (مجموعة العمل المالي بالخصوص) التي تتولى تقييم المنظومات القانونية للدول أهمية بالغة للقوانين المتعلقة بالعمو في الجرائم المالية على غرار القوانين المتعلقة بالعمو الجبائي والعمو في مجال الصرف والتي لا يجب أن تؤدي إلى إعفاء البنوك من واجبات العناية في مجال مكافحة تمويل الإرهاب وغسل الأموال.



## البنك المركزي التونسي Banque Centrale de Tunisie

### ملاحظات البنك المركزي التونسي بخصوص مقترح قانون يتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة

- 1- تم سابقا اتخاذ إجراءات مماثلة لمعالجة مديونية القطاع الفلاحي في إطار قوانين المالية على غرار:
  - الإعفاء من الديون الصغيرة:
  - التي لا تتجاوز ألف دينار في سنة 1989 لفائدة 200 ألف فلاح بمبلغ تحملته ميزانية الدولة بـ43 م د،
  - التي لا تتجاوز 2000 دينار سنة 1999 لفائدة 114 ألف فلاح بمبلغ تحملته ميزانية الدولة بـ139 م د،
  - التي تقل عن 3000 دينار سنة 2015 التي انتفع بها حوالي 54 ألف فلاح بكلفة 160 م د، والتي تتراوح بين 3 و5 آلاف دينار في ضوء دراسة ملفات المنتفعين حالة بحالة من قبل لجان جهوية لفائدة 30 ألف فلاح بكلفة 127 م د،
  - التي تقل عن 5000 دينار خلال سنة 2017 لفائدة 20 ألف فلاح بمبلغ جملي يقدر بـ62 م د،
  - التي لا تتجاوز 5 آلاف دينار والمسندة عن طريق جمعيات القروض الصغرى لفائدة 77 ألف فلاح وبحار.
- جدولة الديون الفلاحية في عدة مناسبات منذ سنة 1989 على مدة تتراوح ما بين 5 و15 سنة مع تحمل الدولة لكامل فوائض التأخير و50% من الفوائض التعاقدية وتمكين الفلاحين المعنيين من قروض جديدة،
- جدولة ديون الفلاحين المتضررين من الجفاف في عدة مناسبات في إطار الصندوق الوطني للضمان.
- لتعويض الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية تم إحداث صندوق تعويض في إطار قانون المالية لسنة 2018 يُمول بمنحة من ميزانية الدولة في حدود 30 م د سنويا.
- استفاد القطاع خلال سنة 2020 بتأجيل أقساط القروض وقروض استثنائية بلغت 33 م د بعنوان مجابهة جائحة كورونا.

2- تُقضى دراسة معطيات مركزية المخاطر بالبنك المركزي التونسي المتعلقة بالديون البنكية في موفى أوت 2025 للناشطين في قطاع الفلاحة والصيد البحري المصنفة صنف 4 و5 لدى البنوك العمومية في جوان 2025 إلى المؤشرات والملاحظات التالية:

القطاع اجمالي	البنوك العمومية اجمالي	بنك تمويل المؤسسات الصغرى	البنك التونسي للتضامن	بنك الاسكان	الشركة التونسية للبنك	البنك الوطني الفلاحي	
811.3	707.2	14.6	46.4	46.9	58.8	540.6	قروض قصيرة الأجل :
672,6	614,5	14,5	46	22,1	55,3	476,5	منها المتخلدات والديون محل نزاع
217.3	199.8	1.6	8.1	7.8	5.8	176.5	*متخلدات على أصل الدين
79.6	77.6	0.2	0.9	2.5	1.7	72.2	*متخلدات على الفوائض
375.7	337.1	12.7	37	11.8	47.8	227.8	*ديون محل نزاع
97.2	55	0.6	5.6	10.1	6.2	32.4	قروض متوسطة وطويلة الأجل
27.7	14.7	-	1.2	7.1	2.1	4.3	منها قروض متوسطة الأجل للدعم
909	763	15	52	57	65	573	اجمالي التعهدات

- يبلغ عدد الناشطين في قطاع الفلاحة والصيد البحري الذين لديهم ديون مصنفة صنف 4 و5 لدى البنوك العمومية 33535 منهم 4785 شركة و28750 شخص طبيعي.

- تبلغ مديونيتهم لدى البنوك العمومية 763 م د ما يمثل 84% من مجموعها لدى القطاع البنكي ويستأثر البنك الوطني الفلاحي بنسبة 75% منها تليها الشركة التونسية للبنك بنسبة 8,5% وبنك الإسكان بنسبة 7,5%.

- تبلغ مديونيتهم لدى القطاع البنكي قرابة 909 م د في موفى أوت 2025 وهو ما يمثل قرابة 21% من القروض المهنية الممنوحة للقطاع والبالغة 4378 م د.

- بلغت المتخلدات قرابة 673 م د في موفى أوت 2025 ما يمثل 74% من إجمالي مديونيتهم لدى القطاع البنكي منها 217 م د متخلدات بعنوان أصل القرض و80 م د بعنوان الفوائض و376 م د قروض محل نزاع. وتستأثر البنوك العمومية بـ91% منها أي حوالي 615 م د.

- 88 ناشط فقط من مجموع الناشطين في قطاع الفلاحة والصيد البحري لديهم ديون مصنفة صنف 4 و5 لدى البنوك العمومية منتفع في موفى أوت 2025 بعمليات إعادة جدولة جارية منهم 22 ناشط فقط لا يسجل متخلدات.

3- يُظهر تقييم انعكاس الإجراءات السابقة على وضعية مديونية القطاع نتائج غير مرضية تتمثل خاصة في:

- ضعف نسبة الإقبال على عمليات إعادة الجدولة حيث 88 ناشط فقط منتفع حاليا بعمليات إعادة جدولة جارية من قرابة 34 ألف ناشط في قطاع الفلاحة والصيد البحري لديهم ديون مصنفة صنف 4 و5 لدى البنوك العمومية وذلك رغم تتالي الإجراءات التي تم اتخاذها سابقا،

- جل الفلاحين الذين انتفعوا بالجدولة لم يحترموا رزمة خلاص الديون،  
- ترتب عن عمليات الجدولة المتلاحقة ومنح قروض جديدة تراكم للديون والفوائض  
الناجئة عنها مما أثقل كاهل المنتفعين بهذه الإجراءات،  
- فقدت هذه الإجراءات طابعها الظرفي باعتبار أن اتخاذها أصبح بصفة دورية ومتكررة  
خلال الـ10 سنوات الأخيرة مما كرس عقلية عدم الخلاص في انتظار إجراءات جديدة تتعلق  
بالإعفاء من الديون.

4- في صورة تسجيل الناشطين في القطاع الفلاحي والصيد البحري متخلدات فإنه يمكن التمديد  
في أجل خلاص القروض الموسمية أو مناوبتها بقروض تسبقات على سلع بما يضمن تمويل  
نشاطهم طوال السنة حيث يتم الخلاص حسب نسق ترويج المخزون.

5- إن تصنيف ديون الناشطين في القطاع الفلاحي والصيد البحري صنف 4 و5 عادة ما يؤثر  
على وجود صعوبات تكتسي طابعا هيكليا مرتبطا أساسا بضعف مردودية النشاط وتراكم  
الخسائر. وعليه، قد لا تمكن الإجراءات الظرفية من إعادة إدماجهم في الدورة الاقتصادية بل  
من شأنها أن تساهم في تراكم الديون والفوائض وهو ما يتطلب دراسة الملفات حالة بحالة  
للتأكد من قدرة كل منتفع على الخلاص ومن مواصلة المنتفعين ممارسة النشاط الفلاحي.

6- تكتسي الإجراءات المقترحة في إطار هذا القانون وخاصة في الفصل الأول طابعا إلزاميا  
للبنوك وتستهدف جميع القروض مهما كان مصدر تمويلها في حين أن الإجراءات التي تم  
اتخاذها سابقا استهدفت أساسا القروض الممنوحة على موارد الدولة خاصة الصندوق الخاص  
للتنمية الفلاحية والصيد البحري FOSDAP مع ترك الحرية للبنوك في معالجة القروض  
الممنوحة على مواردها الذاتية بعد دراستها حالة بحالة.  
لذلك، يُستحسن إعادة النظر في الطابع الإلزامي المطلق للإجراءات المقترحة، وتمكين هذه  
الأخيرة من تقييم المخاطر واتخاذ القرارات على أسس فنية ومالية موضوعية.

7- لم يستثن المشروع المقترح الديون غير المستخلصة التي صدرت بشأنها أحكام قضائية  
بأية في تاريخ دخول القانون حيز التنفيذ وهي نقطة تستحق الدرس تفاديا لأي إشكاليات في  
التطبيق. ويرى البنك المركزي التونسي أن إدراج مثل هذا الاستثناء ضروري لتفادي  
الإشكاليات القانونية والتطبيقية التي قد تنشأ عند تنفيذ القانون، ولضمان احترام مبدأ حجية  
الشيء المقضي به وسلطة الأحكام القضائية النهائية.

8- من شأن تطبيق الإجراءات المقترحة لفائدة القطاع الفلاحي أن يفتح المجال أمام مطالب  
مماثلة من قطاعات اقتصادية أخرى تشهد بدورها صعوبات، على غرار القطاع السياحي  
وقطاع البناء والأشغال العمومية وقطاع البعث العقاري.

وقد يؤدي هذا التوجّه إلى ترسيخ ثقافة عدم الإيفاء بالالتزامات المالية وخلق توقعات غير واقعية لدى المقترضين، بما من شأنه أن يؤثر سلبيًا على صلاية القطاع البنكي واستقراره المالي.

يضم مقترح القانون آليتين لتسوية الديون الفلاحية المصنفة 4 و 5 :  
- الأولى موضوع الفصل الأول إلزامي بموجب القانون للبنوك وتتعلق بالتسوية عبر إعادة الجدولة وطرح خطايا التأخير والتخلي الآلي على 80% من الفوائد التعاقدية.  
- الثانية موضوع الفصل 3 وهي اختيارية وتتعلق بالتخلي عن الدين الأصلي في حدود 5% للقروض المسندة قبل موفى سنة 2022. وتعتبر هذه الآلية غير مشجعة للفلاح بالنظر لتدني نسبة التخلي وشرط خلاص بقية الدين في أجل أقصاه 6 أشهر قابلة للتتمديد مرة واحدة في حين أن المنتفع المستهدف يواجه صعوبات لتسويته، وبالتالي يجدر التساؤل حول جدوى الآلية الثانية في ظل المقترحات المقترحة بالفصل الأول.

9- لم يتم تحديد الفئة المستهدفة بالقانون بكل دقة خاصة وأن شرح الأسباب يتطرق إلى مجالات تنشط بها مؤسسات فلاحية وتحويلية وتجارية (زيت الزيتون والتمور والبذور).

10- يُلاحظ أنّ مشروع القانون لم يضبط فترة زمنية محددة لسريان أحكام الفصل الأول، كما لم يبيّن التاريخ المرجعي الذي يُعتمد لتصنيف الديون ضمن الصنف 4، على غرار ما تمّ التنصيص عليه في الفصل الثالث.

ويُعتبر غياب هذا التحديد عنصرًا قد يُحدث إشكاليات تطبيقية ويُضعف من وضوح الإطار الزمني لتنفيذ الإجراءات المقترحة.

كما أنّ عدم تحديد التاريخ المرجعي لتصنيف الديون قد يفتح المجال أمام بعض حالات التحايل أو سوء النية، من خلال تعمد بعض الفلاحين تأجيل الخلاص قصد الانتفاع بالمزايا الممنوحة للديون المصنفة ضمن الصنف 4.

وعليه، يُستحسن التنصيص صراحة على فترة العمل بأحكام الفصل الأول، وعلى التاريخ المعتمد لتصنيف الديون المعنية، ضمانًا للشفافية والمساواة بين جميع المتعاملين، وحرصًا على سلامة التطبيق العملي للإجراءات.

#### الخلاصة :

على ضوء ما سبق، وبالنظر إلى التجارب السابقة التي أثبتت محدودية نجاعتها وما ترتب عن بعضها من آثار عكسية، يرى البنك المركزي التونسي أنّه من الضروريّ مزيد التعمق

في دراسة مضامين مشروع القانون المقترح، وذلك من خلال التشاور الموسع مع مختلف الأطراف المعنية، ولا سيما القطاع البنكي والفلاحين والمنظمات المهنية ذات الصلة. ويُعتبر هذا التشاور خطوة أساسية لضمان تحديد التداعيات المحتملة على التوازنات المالية للبنوك العمومية، وتمكين السلطات المعنية من بلورة إجراءات وآليات أكثر ملاءمة وواقعية لمعالجة مديونية الناشطين في القطاع الفلاحي، بما يكفل نجاعة عملية التسوية ويساهم في إعادة إدماجهم في الدورة الاقتصادية بشكل مستدام.

## السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على هذا العمل الهام والآن ننتقل إلى النقاش العام. قائمة أولية السيدات والسادة النواب المحترمون: فخري عبد الخالق، عواطف الشنيقي، نزار الصديق، عبد القادر بن زينب، معز الرياحي، نجيب العكرمي، الطاهر بن منصور، فاطمة المسدي، حمزة بضيافي ويوسف التومي.

## السيد أنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

صباح الخير،

أهلاً وسهلاً بالسيدات والسادة الزملاء المحترمين،

سأعبد تلاوة القائمة: النائب المحترم السيد فخري عبد الحق، النائبة المحترمة عواطف الشنيقي، النائب المحترم نزار الصديق، النائب المحترم عبد القادر بن زينب، النائب المحترم المعز الرياحي، النائب المحترم نجيب العكرمي، النائب المحترم الأستاذ الطاهر بن منصور، النائبة المحترمة السيدة فاطمة المسدي، النائب المحترم حمزة بضيافي والنائب المحترم يوسف التومي.

إذن هذه القائمة الأولية وأحيل الكلمة الآن للنائب المحترم فخري عبد الخالق عن كتلة الأمانة والعمل، خمس دقائق، تفضل.

## السيد فخري عبد الخالق

شكراً السيد الرئيس،

السيدات والسادة النواب،

نحن اليوم نناقش قانوناً ليس كغيره من القوانين، نحن لا نناقش فصلاً جافاً أو أرقاماً محاسبية، بل نناقش ميثاق كرامة بين الدولة ومنتجي ثروتها.

إن القانون عدد 60 لسنة 2025 المتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة هو في جوهره إعلان صريح عن انطلاق معركة السيادة الغذائية الكاملة، علينا أن نضع هذا القانون في سياقه العالمي، نحن نعيش في عالم اللابيقين عالم تغلق فيه الحدود في لحظة وتمنع فيه صادرات الحبوب بقرار سياسي وتستخدم فيه لقمة العيش كأداة ضغط دولي.

في ظل هذا المشهد يصبح الفلاح التونسي هو خط دفاعنا الأول، لكن كيف لهذا الجندي أن يحارب وهو مكبل بسلاسل الديون؟ كيف له أن يبذر أرضه وهو يخشى عقلة بنكية أو ملاحقة قضائية؟

إن هذا القانون يجسد خيار التعويل على الذات الذي تنتهجه الدولة التونسية، التعويل على الذات ليس شعاراً، بل هو سياسة حمائية لمواردنا. عندما نسوي ديون الفلاح نحن لا نقوم بعملية إسقاط ديون عشوائية، بل نحن نقوم بتطهير المحرك الإنتاجي الوطني نحن نعيد إدماج آلاف الهكتارات التي هجرها أصحابها خوفاً من البنوك ونعيد ضخ دماء جديدة في عروق الاقتصاد. إن السيادة الحقيقية هي أن نأكل مما نزرع ولن نزرع والديون تلمهم المحصول قبل نضجه.

لقد عاد القطاع الفلاحي لعقود من سياسة الهروب إلى الأمام، كانت القروض تمنح ثم تأتي سنوات الجفاف أو الكوارث الطبيعية فيجد الفلاح نفسه وحيداً أمام الفوائد المشطة وفوائد التأخير التي تتراكم ككرة الثلج، هذا القانون يكسر هذه الدائرة المفرغة، إنه يقدم فرصة تاريخية لإعادة الجدولة وفق واقع الفلاح لا وفق جشع الأرقام، نحن نطالب بأن تكون إجراءات تطبيق هذا القانون ثورية ببساطتها بعيدة عن التعقيدات البيروقراطية التي قتلت المبادرات السابقة.

لنتحدث بلغة الأرقام، كل قنطار قمح ننتجه بفضل عودة فلاح متعثراً إلى نشاطه هو عملة صعبة نوفرها في الخزينة العامة، تسوية هذه الديون ستمكن الفلاحين من الولوج مجدداً إلى خطوط التمويل الجديدة مما يعني اقتناء معدات أحدث بذور أفضل وتقنيات ري مقتصدة في الماء. هذا القانون هو استثمار سيادي بامتياز سيقصص عجزنا التجاري الغذائي ويحيي قيمة الدينار التونسي عبر تقليل التبعية للاستيراد.

الفلاحة في تونس ليست مجرد مهنة هي نمط حياة وصمام أمان اجتماعي، عندما نحسي الفلاح من شبح الإفلاس نحن نحسي الأسرة التونسية ونحد من التزوج الريفي نحو هوامش المدن ونخلق مواطن شغل في قلب الأرياف. هذا القانون هو رسالة طمأنينة للشباب التونسي بأن الأرض لها دولة تحميها وبأن الاستثمار في الفلاحة هو استثمار رابح ومضمون سياسياً وتشريعياً.

إني أدعو من هذا المنبر أن يرافق هذا القانون رقابة صارمة لضمان وصول الحق لأصحابه وخاصة الفلاحين الصغار والمتوسطين الذين هم ملح هذه الأرض، كما أدعو البنوك وعلى رأسها البنك الوطني الفلاحي إلى تغيير عقليتها من منطق العقاب إلى منطق الشراكة.

بإقرارنا لهذا القانون نحن لا نصلح خطأً مالياً فحسب، بل نحن نصحح مساراً تاريخياً، نحن نختار تونس القوية تونس الصامدة تونس التي تعول على سواعد أبنائها.

لنصوت لهذا القانون بوعي، إنه لبنة أساسية في بناء الجمهورية الجديدة التي لا تفرط في أرضها ولا تطلم فلاحها وشكرا.

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة الآن للنائبة المحترمة عواطف الشنيقي غير منتمية إلى كتل، خمس دقائق، تفضلي.

## السيدة عواطف الشنيقي

شكراً السيد الرئيس،

أولاً، أود أن أترحم على عم صالح المباركي، نائب الشعب الذي توفي بالأمس رحمه الله ونعمه وإن شاء الله مثواه الجنة وطيب الله ثراه.

سأتحدث اليوم عن النسب، لدينا نسبة 3,2% من جملة التمويلات الموجهة إلى القطاع الفلاحي فجميع البنوك تمنح هذه النسبة.

أنشأنا في تونس البنك الوطني الفلاحي وهذا البنك للأسف يمنح 7% من نسبة القروض أي أن 93% من القروض تمنح للأشخاص لشراء سيارات وملابس ومساكن وترك القطاع الفلاحي دون دعم، لذلك سنناقش اليوم إن شاء الله مقترح قانون لتسوية ديون الفلاحين المتعثرة.

منذ دخولنا لمجلس نواب الشعب مررنا العديد من القروض لصالح البنية التحتية ديوان التطهير والمؤسسات الصغرى والمتوسطة، لكن للأسف القطاع الفلاحي المشغل الأول في تونس وهو بالفعل يعد قاطرة التنمية في المناطق المهمشة في الولايات الداخلية، تم نسيان هذا القطاع، واليوم إن شاء الله ستم المصادقة على مقترح القانون هذا وسأعلمكم بشيء السادة الزملاء منذ سنة 2018 إلى غاية السنة الفارطة 2023 لم تسجل بلادنا أي صابة في المنتوجات الفلاحية فالفلاحون يجهدون بخصوص الزراعات الكبرى خاصة والزراعات المطرية التي تعتمد على الأمطار لم يحصدوا هناك لذلك نجد اليوم

ندرة مياه الشرب وكانت السدود الموجودة بالبلاد فارغة بذلك نعرف أننا قد مررنا بسنوات جفاف لذلك لن تكون هناك صابة لذلك ارتأينا اليوم كنواب شعب البحث عن طريقة لمساعدة هؤلاء الفلاحين.

كذلك منذ ثلاث سنوات أصبحت وزارة الفلاحة ووزارة المالية هما المشرفان على صندوق الجوائح لذلك منذ 2023 الفلاحون الذين اكتتبوا في هذا الصندوق لم يتمكنوا من الحصول على مستحقاتهم ومقترح القانون هذا سيمكثهم من فتح أجنحتهم إن جاز التعبير خاصة وأن لدينا مشاكل حاليا على مستوى القطيع وعلى مستوى توفير اللحوم الحمراء ويحذف هذه الديون يمكن للفلاح تجديد قطيعه سواء من المواشي أو على مستوى الأبقار، كما يمكنه تجديد آلاته فمؤخرا وخلال السنوات الأخيرة عندما كانت لدينا صابة في السنة الفارطة تعرضنا لمشاكل الحرائق واندلاع هذه الحرائق نتيجة تقادم الآلات الفلاحية والجرارات فكل المعدات الفلاحية قديمة تعود إلى الثمانينات والتسعينات لذلك فإن هذه المعدات تخرج النيران وهذا يؤدي إلى تكدينا خسائر كبرى على مستوى الصابة أو أن الآلات نفسها تترك القمح بدون رعي لذلك فإن النسب الموجودة هي أن 30 % من صابتنا تبقى بأرضنا وبهذا المقترح يمكننا مساعدة الفلاحين.

سأتحدث الآن عن الأشخاص الذين يعملون بالمناطق المهمشة والذين حقيقة ينتظرون منا قرارات لأهم شعروا في لحظات أن هناك دولة تناستهم إلى حد ما وقد عبروا عن رغبتهم في العمل والبقاء بمناطقهم ورفضهم مغادرتها لأنهم لا يريدون التخلي عن مناطق سكاهم لكن مجلس نواب الشعب يملك اليوم من العقلانية ومن الاستشراف وعلى المشرع أن يكون قريبا من المواطن حتى تسير الأمور بشكل سليم، فالسلطة التنفيذية تقوم بدورها ونحن كنواب شعب نمثل الشعب وننقل مشاكلهم فلنحاول حل مشاكله خاصة في المجال الفلاحي ومؤخرا لاحظنا التغيرات المناخية وسجلنا نقصا في كميات الأمطار وارتفاع متواصل لدرجات الحرارة حيث كانت تستمر ليومين أو ثلاثة وأصبحت تمتد إلى سبعة أو عشرة أيام وإلى حدود الأسبوعين خاصة في الجنوب.

لذلك نتمنى أن تكون هذه اليوم بشرى للفلاحين في مختلف القطاعات مثل التمور والتفاح والزراعات الكبرى والزيتون، حيث تتميز كل ولاية بإنتاج فلاحي معين لذلك فإن هذا القانون سيمس العديد والعديد من فئات الشعب التونسي إذ تكاد لا تخلو كل عائلة من وجود فلاح فيها وبالتالي نأمل أن تتم المصادقة على هذا القانون وحتى البنوك التي صرحت بأن هذا القانون سيسبب خسارة لهم، أقول لهم بالعكس هذا القانون سيمكثهم من إدخال العديد من الأموال لأن هذه ديون متعثرة ومعقدة وستتمكن اليوم من حل هذا الإشكال. شكرا سيدي الرئيس.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد نزار الصديق عن كتلة صوت الجمهورية، ثلاث دقائق، تفضل.

#### السيد نزار الصديق

شكرا لك سيدي الرئيس،

مشروع قانون لصالح الفلاح لا يمكننا سوى أن نكون معه وسنصوت بنعم بالطبع لكل ما فيه مصلحة للفلاح التونسي، ولكن أود أن أستغل هذه الفرصة ونحن في بلاد الجريد في كامل الاستعداد لاستقبال لموسم الفلاحي الجديد، أريد الحديث عن الشروط المحققة لفلاحي النخيل في علاقة بالتزود بمادة الناموسية والناموسية لمن لا

يعرف هي المادة التي يتم تغليف بها العرجون للحفاظ عليه من الأمطار ومن الأمراض.

أريد أن أتقدم بالشكر في البداية إلى العباقر في وزارة المالية الذين أعلموا المجمع المهني للتمور بعدم تسليم ناموسية إلا للفلاحين الذين قاموا بتسوية وضعيتهم الجبائية على مدى عشر سنوات لأن المعلوم أن الفلاح التونسي معفى من الجبائية حسب القانون التونسي.

ثانيا، بخصوص كمية الناموسية التي تم توزيعها والتي دائما غير كافية أي أنه يتم تسليم قرابة مليون و200 ألف ناموسية وهذا العدد يمكن من تغليف تقريبا 10,000 طن أي تقريبا 15% من صابة تمور الجريد، هذا حسب تقديرات وزارة الفلاحة. كما أن توقيت توزيع الناموسية إن سيتم ذلك في شهر سبتمبر فلا حاجة لنا بها لأنه من المفروض أن يتم توزيعها في أوائل شهر جويلية إلى أواخر شهر أوت.

أما بالنسبة إلى الأدوية التي من المفروض أن يتم توزيعها قبل توزيع الناموسية، ولكن إلى حد اليوم لم يقع ذلك، أنا لم أفهم لماذا نحن دائما ننتظر حصول المصيبة ثم نتولى البحث عن حلول في حين أنه كان من الممكن تفادي هذه الكوارث بإرشاد الفلاح وإعلامه بتوقيت المداواة وهذا لم تقوموا به بالطبع ولن تقوموا به كالعادة.

السيد وزير الفلاحة، بخصوص الناموسية والأدوية والبخارة فالدولة لا تقوم بها كفضل لأنه يتم اقتطاع نسبة 1% لفائدة القطاع وأيضا يتم اقتطاع نسبة 1% لصندوق الجوائح، لذلك عليكم توفير الناموسية بالمقدار الكافي حيث تتحصلون تقريبا على 16 مليار من المداخيل التي يتم إدخالها من هذا القطاع، فعليكم على الأقل توفير الناموسية بالكميات اللازمة وأن يتم توزيعها في التوقيت المحدد لتفادي المشاكل التي تعترضنا وتكرر كل سنة ولم نجد لها أي حل تقريبا.

بالنسبة إلى 1% من صندوق الجوائح أي تقريبا 16 مليار لا أدري أين تذهب هذه الأموال؟ الله أعلم، فعند حدوث إعصاء خلال المدة الأخيرة وقامت مندوبية الفلاحة برفع تقرير بالأضرار التي حصلت لم يتم إصلاح شيء ولم يتم إرسال شيء والفلاحون لا يدرون هل سيتم التعويض لهم عن هذه الأضرار أم لا؟

وفي الأخير، أنا أتساءل عن دور اتحاد الفلاحين الذي حاد عن دوره في مناصرة الفلاحين إلى السمسرة بهم واستغلالهم فاتحاد الفلاحين لا يدافع عن الفلاحين والفلاح يعاني من أسعار ساعات الري...

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، دقيقة السيد نزار، تفضل.

#### السيد نزار الصديق

شكرا لك سيدي الرئيس،

قلت أن اتحاد الفلاحين لا يدافع عن الفلاحين ولا يقوم بشيء على مستوى ارتفاع أسعار ساعات الري خاصة فتجده يبيع ويشترى مع الفلاحين فوق الطاولة وتحت الطاولة فالباتيندا أصبحت على ملك نفس الأشخاص، نفس "المسامير المتصدأة" الذين لم يتركوا المجال لغيرهم فبطاقات الانخراط يتم تسليمها لمن يريدون ويتم سحبها ممن يريدون.

السيد وزير الفلاحة، نريد حلا في هذا الجانب لأن هذا يعد فسادا كبيرا لم نعد نتحملة ولا بد من التصدي له، نفس الأشخاص سبحان الله الموجودين في اتحاد الفلاحين هم أنفسهم موجودين في المجمع المهني للتمور، لا أقدر أن أقول سوى سبحان الله. شكرا سيدي الرئيس.

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد عبد القادر بن زينب، سبع دقائق، تفضل.

## السيد عبد القادر بن زينب

شكرا السيد الرئيس،

في البداية أود الترحم على عم صالح رحمه الله ورزقنا الله الصبر ويرزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان وإنا لله وإنا إليه راجعون.

شكرا السيد الرئيس،

يبدو أن هذا الموضوع المطروح حساس وأنا أعتبر أن هذا الإجراء قد جاء متأخر نوعا ما -هناك بعض التشويش السادة الزملاء- قلت أنا أعتبر أن هذا الإجراء قد جاء متأخرا حيث نجد الفلاح "كلحمة الكرومة متأكلة ومدمومة" فالفلاح بمثابة الحماية المدنية يقوم بإخماد الحرائق في المدن وهو ملزم وليس له أي خيار سوى البقاء في أرضه "مكره أخاك لا بطل" في حين أن الفلاح عرضة لجميع الانتهاكات المسلحة عليه، فالفلاح اليوم لا يتمتع بتغطية اجتماعية وهو بدون حماية من الجوائح الطبيعية وعندما يذهب اليوم إلى البنك الوطني الفلاحي لا أدري ما الفرق بينه وبين بنك "STB" وبين بنك "ATB" وبين بنك الإسكان فالبنك القومي الفلاحي عندما تم بعثه بعد الاستقلال تم بعثه لخدمة الفلاحة ولخدمة صغار الفلاحين لكن أصبحت معاملاته ربحية وتجارية ولم تعد عملية تنمية اقتصادية بحتة وهذه من المضحكات المبكيات، فالفلاح عندما يذهب اليوم إلى البنك ليقترض يجد بنودا صغيرة والكتابة صغيرة لذلك عليه أن يحمل معه خبيرا في الكتابة ويأخذ معه عدسة مكبرة ليستطيع القراءة مثل ورقة "promo sport" التي يوضع في أسفلها 2\* بكتابة ضعيفة حتى لا تتفطن لها وعندما تذهب لتقديم قضية يقول لك موجودة 2\* في هذا الوقت يتم كتابتها بكتابة واضحة.

الفلاح اليوم عندما تنزل الأمطار ويتعرض للجوائح ولا يجد إمكانيات لجمع صابته ولا يجد من أين يدفع تبقى الأداءات مسجلة عليه ويجد نفسه في ورطة وتصبح ككرة الثلج تكبر كل يوم ويجد نفسه في دوامة ولم يعد بإمكانه الحصول على قرض مرة أخرى ولم يعد قادر على مواصلة عمله.

نحن سنصوت اليوم لصالح هذا القانون، فقد تم إسناد تعويضات بعد الثورة للزول ولغيرها وتم إعطاء تعويضات لأشخاص تقدر بالمليارات، ولكن الفلاح رغم كل معاناته لا يلتفت إليه أحد، اليوم لا يجب جدولة الديون فقط، بل يجب أن يكون هناك إجراء ثوري وهذا ليس فضلا إن أردتم اليوم حماية الأمن الغذائي للشعب التونسي وأن لا نفكر من أين سنأتي بالغذاء وكما ترون أصبحنا نستورد البطاطا والفلفل والزيتون والقمح من الخارج، أصبحنا وكأننا نعيش بالخارج لأن وزارة الفلاحة غائبة تماما، أكبر الإدارات العامة موجودة في وزارة الفلاحة لكنها لا تقوم بشيء.

ما اكتشفناه اليوم وما اكتشفه السادة النواب -يمكنك أن تتحدث السيد النائب وإمكانك أن تقول ما تريد "وكلامك يا هذا في النفاخات زمرا" ونحن لا نستمتع إليك، ولكن عند حدوث الكارثة نصبح نحن المتحاملين الأولين كما يحصل الآن وما نراه الآن.

بخصوص جدولة ديون المجمع، منذ سنوات ونحن نعاني من جفاف والمجمع متورطة والدولة محافظة عليها نحن لا ندري كيف

تساعد هذه المجمع الناس؟ مادة الأمونيتير نفس العملية حتى تستطيع اليوم الحصول عليه عليك أن ترضي لدى الأمم المتحدة وتتوقف عن العمل وتبحث عنه من مركز إلى مركز ومن مندوبية إلى مندوبية ومن اتحاد للفلاحة إلى اتحاد للفلاحة، لماذا كل هذا؟ هل نحن لا نفرق بين الفلاح وغير الفلاح؟ شكارة الأمونيتير لا تتحصل عليها إلا بعد جهد وعناء.

السيد الرئيس، هناك شيء آخر بما أننا نتحدث عن السيادة الوطنية، السيادة الوطنية علينا أن نتحد لها باع وذراع، لا يجب أن نترك السيادة الوطنية مجرد شعارات، السيادة الوطنية تتطلب التكفل بهؤلاء الناس وخاصة صغار الفلاحين لنسترجع القطيع ولتتوفر الخضر بأسعار معقولة فتونس الدولة الوحيدة المنتجة للفسفاط وسعر الفسفاط مرتفع جدا بينما الدول المجاورة والتي لديها البترول والذين من عليهم الله به سعر المازوط 150 مليم وسعر النفط 150 مليم، ولكن في تونس سعر الفسفاط أكثر من سعر الفسفاط بالدول الأخرى وهذا لم يحصل في أي دول أخرى وبعد ذلك نريد أن نجد سعر الكلف من البطاطا بدينار ونريد أن نجد أسعار غير مرتفعة، هل استمعت أن وزارة التجارة قد سمرت سعر الكلف من البرتقال بعد أن نزلت تلك الأمطار الغزيرة وأخذتها الرياح ولم تترك أي برتقالة في الشجرة لذلك قال له أين أنا؟ ما هذه الاعتيابية في اتخاذ هذه القرارات؟ لم نر هذا أبدا.

نقطة أخرى، نداء إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية ماذا سمعت؟ هل أصبح الكل أغنياء أم استمعت لكلام ليلى أو لا أدري من التي قالت أن تونس ستصبح كدبي؟ فقد تم سن فصل ليتم سحب دفتر المعالجة الأبيض من العديد من المواطنين وتم حرمانهم من الجرايات، هناك المئات من الوضعيات بتعلة أن عائلة أصبحت ابنتها تعمل وإذا كان زوجها يمنعها من مساعدة أوبوها؟ هل هذا الكلام معقول؟ أين السيد وزير الشؤون الاجتماعية الذي يريد أن تصبح كل الناس جياح وهزيلين أكثرهم وزنا لا يصل إلى 30 كلف، هل هذا آخر الطب الكي، تم حذف المنح لعائلات وتم بعث منظومة تقيسة وشروط كما قال السيد رئيس الجمهورية "شروط الأعزب على الهجالة" هذا ليس شرط الأعزب على الهجالة فقط هذه هجالة وسنها تسعين سنة، من سيلتفت إليها؟

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، تفضل.

## السيد عبد القادر بن زينب

نحن لم نعد نتحمل، نحن كأعضاء مجلس نواب الشعب لم نعد نقدر فعل شيء فالناس يطالبوننا وهناك حالات مزرية ووزير الشؤون الاجتماعية غائب تماما، ما هذه الكوارث التي تحصل في البلاد ونحن نشاهدها في صمت؟ أين تريد أن توصلوا بنا يا أخي؟ عليكم مراجعة أنفسكم ومراجعة ما تريدون القيام به مثل الذي يركب القطار الخاطئ فينزل في أول محطة فالناس يعانون في شهر رمضان ويذهبون هكذا "سهلله" ولا يعلم بظروفها سوى الله، هل أنت تصطاد الفقير لتأخذ منه منحة بـ 280 دينار ويكون لديه أيتام ومهم من لديه طفلين أو ثلاث تحت سن 18 سنة ولم يجدوا عملا وحتى العائلات التي أنفقت على أبنائها ليجدوا عملا لم يجدوا عملا، ألا يجب أن نصبر على ظروفهم قليلا ويجب أن تكون هناك مرونة؟ تذهبون لرئيس الجمهورية وتقدمون له مغالطات وتقولون له السيد الرئيس كل الأوضاع جيدة، هل هو شمس ليضيء كامل البلاد؟ فما يتم القيام به سيحاسبون

عليه أمام الله، ما هذا؟ الفلاحة تم القضاء عليها، عدنا إلى الفئات الهشة وتم القضاء عليها...

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم معز الرياحي عن كتلة الوطنية المستقلة، ثلاث دقائق، تفضل.

### السيد معز الرياحي

شكرا السيد الرئيس،

تحية إلى جهة المبادرة ونحن نثمن مقترح هذا القانون الذي يهدف إلى مساعدة الفلاحين وتسوية وضعياتهم والنهوض بالقطاع الفلاحي.

أود في البداية التطرق إلى بعض النقاط الموجبة إلى السيد وزير الفلاحة، رغم سنوات الإحاحة واصل الفلاحون في دائرتي الانتخابية مجاز الباب، تستور، السلوقية وقبلاط خلاص معالم التزود بالماء بالمنطقة السقوية والحال أن هذه الأراضي فقدت واقعا وقانونيا صبغتها وأصبحت بعلية بامتياز وقد ناهزت المدة سبع سنوات، فلماذا لا تؤخذ هذه المدة بعين الاعتبار ويقع تعديل معالم الكراء بأثر رجعي؟ وذلك تحقيقا للعدل والإنصاف ورفعاً للضرر الذي حصل للفلاحين وتجنبيهم هذا الغبن.

في النقطة الثانية وخلال آخر جلسة في الأسبوع الفارط مع ممثلي وزارة الفلاحة، تمت الإفادة بتوفير عدادات ذكية للفلاحين لري أشجارهم المثمرة خاصة في مناطق وأرياف دائرتي بمجاز الباب وتستور وقبلاط والسلوقية، حيث عانى السادة الفلاحون من قطع مياه الري والمطلوب من السيد الوزير هو توفير هذه العدادات والإسراع في تركيزها لاستغلالها والنهوض بالقطاع الفلاحي.

كذلك متى سيقع تفعيل صندوق التعويض عن الجوائح الطبيعية طبقا للأمر عدد 213 بتاريخ 24 أبريل 2025 بخصوص موسم 2023-2024؟ كما نؤكد على ضرورة توسعة المنطقة السقوية بالهري وبدائرتي قبلاط وتستور ومجاز الباب.

لقد توجهت إلى السيد وزير الفلاحة يطلب لقاءات خاصة ببعض المواطنين ولم نتلق ردا حتى الآن، لكن أفادني في آخر مراسلة تلقيتها بتاريخ 17 فيفري 2026 بأنه تم إصدار المنشور عدد 149 المؤرخ في 28 أكتوبر 2024 للتعامل مع هذا الموضوع وما زلنا بانتظار ردكم الفعلي فالناس ينتظرون مقابلتكم لإيصال مشاغلهم.

كذلك نؤكد على أهمية القائمة الخاصة بالأراضي الفلاحية التي ستخصص للشركات الأهلية وتوفير الأعلاف و"الأمونيتير" واعتماد الاستمطار الصناعي لماء السدود والبحيرات بالإضافة إلى ضرورة تطبيق مقتضيات قانون المالية لسنة 2026 المتعلق بتمويل الفلاحين ومساعدتهم في أعمالهم وأطالب السادة الزملاء بالمصادقة على مقترح هذا القانون ووفق الله الجميع.

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم نجيب العكرمي عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

### السيد نجيب العكرمي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسادة الزملاء،

نترجم على وفاة زميلنا النائب صالح المباركي ونصبر ونعزي عائلته.

السيد الرئيس، يتعلق مقترح القانون عدد 60 لسنة 2025 بتسوية وضعية الديون الفلاحية المتعثرة أو المتخلدة لدى الفلاحين

والمنشآت الفلاحية، إن الهدف من هذا المقترح هو تطوير القطاع الفلاحي وبطبيعة الحال كل إجراء يهدف إلى تطوير القطاع الفلاحي نذهب فيه لاعتبارات ضرورية لكونه قطاعا استراتيجيا بمعنى أنه لا نستطيع ضمان السيادة الوطنية دون تحقيق السيادة الغذائية.

إن السيادة الوطنية هي ضرورة مرتبطة بضمان الأمن الغذائي وتحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الأساسية وخاصة توفير مخزون استراتيجي من المواد الأساسية كالحبوب والأليان والأعلاف إلى غير ذلك، وهذا لن يتحقق إلا وفق رؤية استراتيجية للقطاع الفلاحي التي للأسف الشديد لا تزال غائبة عن هذا القطاع فهو ما يزال قطاعا تقليديا يفتقر إلى رؤية واضحة على المدى المتوسط والبعيد.

ورغم الجهود التي تبذلها وزارة الفلاحة في علاقة بإعادة هيكلة المنشآت الفلاحية العمومية على غرار الدواوين والأراضي الدولية و"الهناشير" الفلاحية الكبرى فإن الأمر يتطلب تصورا ورؤية كاملة تبدأ بإعادة الهيكلة واستصلاح الأراضي الدولية وتطوير المنشآت خاصة الدواوين والأراضي الدولية كما يجب الدمج بين التكوين المهني وحلقات وورشات الإنتاج مع ضرورة دعم صغار الفلاحين والمنشآت الفلاحية الصغرى أو العائلية التي تضمن تعديل السوق.

وبطبيعة الحال يتطلب هذا أيضا إعادة ترميم القطيع وتطويره ووضع رؤية استراتيجية للإرشاد الفلاحي وإعادة منظومات الإنتاج إلى دورها الرئيسي مع ضمان توفر مخازن استراتيجية إن كل ذلك يتطلب رؤية واضحة من حلقات الإنتاج إلى حلقات التوزيع وصولا إلى حلقات الخزن ولا بد أن تكون كل هذه الإجراءات...

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد الطاهر بن منصور عن كتلة الخط الوطني السيادي، له خمس دقائق، تفضل.

### السيد الطاهر بن منصور

شكرا السيد الرئيس،

في البداية نترجم على روح زميلنا النائب الراحل صالح المباركي ونتقدم بأحر التعازي لعائلته وكافة أصدقائه.

ثانيا، لا يمكننا البدء بهذه المداخلة دون أن نعبر باسم كتلة الخط الوطني السيادي وباسمي كعضو في حركة الشعب عن إدانتنا للعدوان الأمريكي الصهيوني على دولة إيران، هذا الاعتداء الهجمي الذي يمثل خرقا لسيادة الدول واختراقا سافرا لكل الأعراف والقوانين الدولية، وكل من يعتقد سواء داخل تونس أو خارجها أننا في معزل عن التأثيرات والانعكاسات السلبية لهذا العدوان فهو وهم فكل رؤية انعزالية ستعكس سلبا على تونس خاصة إذا علمنا أن بلادنا تعاني من عجز طاقى يتجاوز 74% وإذا علمنا أن سعر برميل نفط "خام برنت" وصل بالأمس إلى 117 دولارا واليوم استقر عند 90 دولارا، فإن وصول السعر إلى حاجز 100 دولار سيكلف ميزانية الدولة عجزا بحوالي 5 مليارات دينار.

مع الأسف نحن نهدر الفرص باستمرار فكان بإمكاننا تجنب هذه الأزمات لو راهنا على قطاعنا الفلاحي باعتباره المنقذ الأساسي لدولة فلاحية بامتياز، ولكن في ظل غياب الرؤية والتخطيط بعيد المدى وفي ظل الإدارة العشوائية للشأن العام وللقطاع الفلاحي بصفة خاصة أضعنا ثروات كان بإمكانها إنقاذ الاقتصاد وتمثيل معيد ومدخل مهم جدا لميزانية الدولة والحد من عجز الميزان التجاري وتوفير مخزون من العملة الصعبة في البنك المركزي يجنبنا هذه الهزات والأزمات.

اليوم وفي ظل هذا الوضع مع الأسف لا يزال نحو 75% من صابة التمور مخزنة في المخازن والزيتون لا يزال على أشجاره مع وجود أزمة حقيقية في تسويقه. هذه القطاعات كان بإمكانها أن تكون مصدرا لإنقاذ الاقتصاد لكن الضربات تتالت على الفلاح لسنوات مستمرة وفي شتى المجالات حيث وجد الفلاح نفسه وحيدا في مواجهة كلفة الأزمات المستمرة من أزمة الأسمدة إلى أزمة الترويج والأعلاف وتراجع القطيع حتى أصبحنا لا نجد اليوم قطاعا فلاحيا واحدا لا يعاني من أزمة.

إننا نوافق اليوم على مقترح هذا القانون الذي ينص على تسوية الديون البنكية للفلاحين من خلال طرح خطايا التأخير والتخلي عن 50% من نسبة الفائدة التعاقدية الأصلية وجدولة كامل أصل الدين على سبع سنوات مع سنة إمهال هذا إجراء ممتاز جدا، ولكننا نتساءل: ما الذي جعل الفلاح يصل إلى هذه الوضعية وإلى هذه الأزمة؟

يجب ألا نجد أنفسنا بعد خمس أو ست سنوات قد عدنا إلى المربع الأول لنعيد إنتاج الأزمة ذاتها مرة أخرى وهنا تبرز مسؤولية الدولة والحكومة فلا بد أن تمتلك الحكومة رؤية واضحة إذ تمثل هذه الرؤية الضمانة الحقيقية لعدم تكرار الأزمات وإعادة إنتاج المشكلات التي نعاني منها اليوم والتي اضطررتنا لعرض مقترح هذا القانون على أنظار نواب المجلس.

إننا أمام حكومة استغرقت أكثر من عشر سنوات في مراجعة مجلة المياه وأكثر من عشرين عاما دون أن تراجع الخارطة الفلاحية ورغم أن وزارة الفلاحة المسؤول الأول عن القطاع تضم أكثر من 150 إدارة مركزية من مجامع ودواوين وغيرها إلا أننا أمام دولة تغيب عنها رؤية الاستثمار الفلاحي.

ومع الأسف، لا تزال هذه الملفات مركونة في أدراج الحكومة ووزارة الفلاحة إننا اليوم أمام فرصة أخيرة لإنقاذ الدولة من خلال إنقاذ القطاع الفلاحي باعتباره القاطرة الأساسية للاقتصاد الوطني.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن للنائبة المحترمة فاطمة المسدي غير منتمية، لها ثلاث دقائق، تفضلي.

#### السيدة فاطمة المسدي

شكرا، أرحب بزمامتي النواب وأود أن أشكركم على هذه المبادرة الطيبة المتمثلة في مقترح قانون لتسوية ديون الفلاحين نحن اليوم نناقش هذا المقترح، ولكن الحقيقة أن المسألة أعمق بكثير من مجرد تسوية مالية.

إن العالم اليوم يعيش على وقع توترات خطيرة وحرب مفتوحة في الشرق الأوسط في ظل المواجهة بين إيران من جهة والولايات المتحدة وإسرائيل من جهة أخرى وهذه الحرب لن تبقى تداعياتها بعيدة عن تونس فأى تصعيد في المنطقة سيؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار الطاقة وارتفاع كلفة النقل وأسعار الأسمدة والحبوب وأول من سيدفع الثمن في تونس هو الفلاح التونسي.

اليوم لا يواجه الفلاح التونسي الديون فحسب، بل يواجه أيضا الارتفاع في كلفة الإنتاج وغياب رؤية حكومية واضحة لحماية القطاع الفلاحي.

السؤال الحقيقي الذي يجب أن يطرح اليوم كيف سنسوي ديون الفلاحين؟ ولا نكتفي بذلك، بل نتساءل أيضا هل الحكومة مستعدة فعلا لمواجهة انعكاسات الأزمة الدولية القادمة؟ وهنا أطرح سؤالاً هل تفكر الحكومة في إعداد ميزانية تكميلية لعرضها على مجلس النواب

تأخذ بعين الاعتبار انعكاسات هذه الحرب على الاقتصاد التونسي أم لا؟ إننا نشعر أن هذه الحكومة بلا رؤية وأن الوزراء لا يعون خطورة الوضع ولا يدركون أهمية التفكير في رؤية حقيقية لتونس. الجميع يعلم أن أسعار الطاقة وكلفة الإنتاج مرشحة للارتفاع وأن الدولة قد تجد نفسها أمام ضغوط مالية جديدة، فهل سننتظر وقوع الأزمة لتتحرك الحكومة بعد فوات الأوان؟

اليوم تعتبر الفلاحة في كل دول العالم قطاعا استراتيجيا مرتبطا بالأمن القومي أما في تونس فنحن نترك الفلاح يغرق في ديونه بينما تتحكم شبكات المضاربة في مسالك التوزيع دون رقابة جيدة، لا يمكننا الحديث عن السيادة الوطنية ونحن نفقد تدريجيا سيادتنا الغذائية، فإذا انهار الفلاح التونسي لن تهار الفلاحة فقط، بل سنصبح أكثر تبعية للأسواق العالمية وأكثر هشاشة أمام الأزمات الدولية.

لذلك المطلوب اليوم هو المصادقة على هذا القانون الذي جاء متأخرا والذي نأمل من خلاله أن يستعيد الفلاح استقراره كما ندعو إلى وضع سياسة وطنية حقيقية لحماية الفلاح وتكريس الأمن الغذائي في تونس وأقولها بوضوح إن الدولة والحكومة التي لا تستعد للأزمات هي حكومة تجعل شعبها يدفع ثمن المفاجآت وشكرا.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم حمزة بضيافي، له أربع دقائق، تفضل.

#### السيد حمزة بضيافي

شكرا السيد الرئيس،

نحن اليوم أمام واقع مرير لقطاع يعاني وسيظل يعاني مسألة جدولة ديون الفلاحين لا غبار عليها نحن ندعم هذا التوجه لعلاقتنا المباشرة بواقع فلاحينا وما يعانونه من مشاكل مادية، لكن هذا يجري إلى سبل تمويلهم وإمكانية ولوجهم للأسواق المالية أو حصولهم على تمويل كاف له تأثير إيجابي على فلاحهم.

لقد طورت وزارة الفلاحة من أسلوها فهي تعلن عن وجود تمويلات لصغار الفلاحين مما يبعث الأمل في نفوس الناس ويدفعهم لإعداد ملفاتهم، ولكن في النهاية إما أن يمنح التمويل لعدد قليل جدا لا يتعدى أصابع اليد أو يعلن بعد شهر أو شهرين عن إلغاء التمويل أو تأجيله، إننا نرى نفس المنطق في التحيل مع الفلاح والنتيجة واحدة حالة الفلاح تزداد سوءا والحلول تبقى ترقيعية. إلى متى ستستمررون في تقديم وعود بحلول لن تتحقق؟ وحتى إن تحققت فنحن نشرع القوانين هنا بينما يقوم الآخرون بتفصيلها على مقاساتهم ووفق أهوائهم.

أيتها السادة، لقد رصدت وزارة الفلاحة تمويلات بقيمة 500 مليون لجهر الخنادق بولاية توزر التي تمتد على 60 كم وذلك بعد ثلاث سنوات من عدم تمويل أي تدخل خاصة ونحن في منطقة لا تعاني من الرياح الرملية حتى أن القصب لا ينبت لدينا بالجهة فأى دراسات هذه؟ وأي نظرة استباقية لمشاكل الفلاحة في بلاد الجريد؟

إن الفلاحين ببلاد الجريد لم يحصلوا على أي منحة منذ سنتي 2021 و2022، لقد طالبت الفلاح بكل الوثائق والضمانات الممكنة حتى ضاقت به السبل وبعد خمس سنوات من الانتظار لم يعد الفلاح يثق في وعودكم.

اليوم وبعد الكارثة التي حلت بجريدنا العزيز وسقوط النخيل جراء الإعصار الفارط لم ينتفع أي فلاح حتى الآن بأي تعويض إنني لا

أتفائل خيرا فإذا كان التعويض المزمع تقديمه لا يتجاوز مائة دينار للنخلة الواحدة فأرجو أن تحتفظوا بها لأنفسكم.

أما بالنسبة إلى مسألة "APIA" فهي مثيرة للجدل، لماذا يضطر الفلاح للبحث عن التشجيعات فلا يجدها؟ حتى بات يتساءل هل هو فلاح أم صناعي أم تاجر؟

طبعاً كل ذلك في ظل عدم صرف المنح منذ سنوات، كيف تتطلبون من الناس الاستثمار في الفلاحة؟ على من تضحكون؟

كما لا يفوتني اليوم التطرق إلى أصحاب البياتينات في اتحاد الفلاحين أو بالأحرى اتحاد السماسرة ففي ولاية توزر أصبح اتحاد الفلاحين ملكاً خاصاً لمجموعة معينة منذ عشرات السنين يعبثون فيه كما يشاؤون.

إننا نأمل أن يكون لمقترح هذا القانون أثر إيجابي على فلاحي التمور ومربي الماشية في جهتنا ومن هذا المنبر أرفع صوتي إلى السيد المدير العام للبنك التونسي للتضامن، وفروا لنا تمويلات تراعي خصائص جهاتنا المحرومة لدينا الكثير من الشباب الذين يتلقون تكويناً في القطاع الفلاحي فساعدوهم للحصول على تمويلات بطريقة سليمة وناجعة.

كل الشكر للسيد وزير الشؤون الاجتماعية على اجتهاده في التنكيل بـ "الزوالي" انزل إلى السوق وشاهد الأسعار بنفسك تتحدث عن 163 شخصاً يتقاضون راتبين، ولكن ماذا عن الآلاف الذين حرموا من المنح؟ اتقوا الله في الناس، اتقوا الله في الناس، اتقوا الله في الناس وشكراً السيد الرئيس.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم يوسف التومي عن كتلة الأحرار، له خمس دقائق، تفضل.

#### السيد يوسف التومي

شكراً السيد الرئيس،

أولاً، أود أن أترحم على روح زميلنا الفقيد صالح المباركي، الذي وافته المنية يوم أمس، رحم الله "العم صالح" ورزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان، إنا لله وإنا إليه راجعون.

نناقش اليوم قانوناً يتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة وهو قانون في غاية الأهمية خاصة وأنه يهيم بصغار الفلاحين إن ما ورد في شرح الأسباب حول الإشكاليات التي أدت إلى تراكم هذه الديون المتعثرة لدى الفلاحين في كامل جهات الجمهورية إلى جانب سنوات الإجحاة وتداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وأزمة كوفيد19 وغيرها.

كذلك توجد أزمة حقيقية في تسويق المنتج التونسي ونخص بالذكر هنا زيت الزيتون وصابة التمور، فالفلاحون في جهة الجنوب على سبيل المثال يواجهون صعوبات كبرى في ترويج تمورهم وكذلك الأمر بالنسبة إلى منتجي الزيتون الذين لم يجدوا السبل الكفيلة بتسويق منتجاتهم.

إن هذه الثروات كان بإمكانها تأمين مداخل هامة للدولة وللميزانية وكان من المفترض استغلال تلك العائدات لدعم الفلاح واليوم نحن نتحدث عن إجراءات تشمل التمديد في فترة سداد القرض إلى سبع سنوات مع منح الفلاح سنة إمهال وطرح خطايا التأخير والتخلي عن 50% من الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة.

كان من الأجدر أو بالأحرى تقديم دعم مباشر للفلاح في شكل مساعدات استثنائية ذلك أن الفلاح هو الضامن الأول للسيادة

الغذائية في تونس إننا نشهد اليوم غلاء فاحشاً في الأسعار حتى أضحى المواطن عاجزاً عن اقتناء الغلال والخضروات وهذا يعود بالأساس إلى أن القاعدة التي يمثلها الفلاح لا تحظى بالعناية اللازمة والكافية في هذا الموضوع.

سيدي الرئيس، لقد تم إقرار تامين المياه المستعملة حيث توجد اليوم مناطق سقوية بمعتمدية الزاوية والقصبية والثريات من ولاية سوسة مخصصة لاستخدام هذه المياه المعالجة الثلاثية "Tertiares 3 D" في الزراعات العلفية وكذلك لري أشجار الزيتون والأشجار المثمرة هذه المياه والمشاريع التي تستثمر فيها الدولة منذ الثمانينات تطورت من التصفية الثلاثية لتصبح اليوم تصفية ثلاثية وذلك عبر إحداث محطة ري مرتبطة بمحطة تصفية المياه المستعملة بسوسة حمدون. إلا أن الإشكال يكمن في أن الفلاح أحياناً لا تصله المياه المعالجة حيث يتم سكبها في البحر بينما تظل أراضي الفلاح عطشى مما يحرمه من توفير الأعلاف لحيواناته، إننا نواجه إشكالات حقيقية في هذا الصدد خاصة مع تعدد الأعطاب المتكررة في محطة سوسة حمدون.

لذا نطالب اليوم بضرورة توفير المياه للفلاح كما نتطرق إلى موضوع الشركة التونسية للكهرباء والغاز "STEG" فقد حثنا الفلاحين على الانخراط في مسار الانتقال الطاقي لتقليل كلفة استهلاك الكهرباء وتخفيف الأعباء المالية.

نرجو من السيد وزير الفلاحة أن يأخذ هذه الملاحظات بعين الاعتبار وشكراً.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له خمس دقائق، تفضل.

#### السيد فخر الدين فضلون

شكراً السيد الرئيس،

في البداية لا يفوتني أن أترحم على الروح الزكية لزميلنا نائب الشعب الذي فارقتنا يوم أمس تمنياتنا لعائلته الموسعة بجميل الصبر والسلوان، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

كذلك، اسمح لي السيد الرئيس أن أغتنم هذه الفرصة لأكرم أحد الفنانين الذين رحلوا في هدوء دون أن يلفتوا حولهم أي اهتمام أود اليوم أن أوجه كلمة وفاء من تحت قبة البرلمان وهي ليست مجرد لمسة وفاء، بل كلمة تعبر عن قيمة وأهمية الشخصية التي سأحدث عنها وهو ابن مدينة قصر هلال الفنان رضا الحاج خليفة. لعلكم تعرفونه بلقبه الشهير "رضا ديكي ديكي" ذلك الفنان الذي تربينا على صوته وعلى أغانيه جيلاً بعد جيل. لقد أردت اليوم ومن تحت قبة البرلمان أن أوفيه قدره وحقه كأقل ما يمكن فعله تجاهه خاصة وأنه رحل عنا صامتاً ولم يعط الأهمية المستحقة "ديكي ديكي أنت صديقي"، من منا لا يعرف هذه الأغنية؟ ومن منا لم يترب على هذا الفن الراقى الذي جسد الجيل الذهبي؟

سيدي الرئيس، سأحدث اليوم عن الأمن الغذائي، ولكنني في الحقيقة سأحدث عنه بكثير من الألم، فالأمن الغذائي في بلادنا اليوم يستوجب آليات جديدة ومختلفة إذا استمر اعتمادنا على الأساليب ذاتها والأداء نفسه للحكومات المتعاقبة فلن نتمكن أبداً من تحقيق الأمن الغذائي أو الحفاظ عليه إن الأمن الغذائي يستوجب إجراءات تنفيذية حاسمة قبل أن نتحدث عن التشريعات.

عن أي أمن غذائي نتحدث اليوم؟ أعذرني زميلاتي وزملائي، ولكن حين تنزل إلى السوق هذه الأيام تجد أن المواطن التونسي وليس

"الزوالي" فقط حين يمر أمام محلات اللحوم الحمراء يغض بصره لا تدري هل يخجل المواطن أم يخجل البائع لقد أصبحت اللحوم أمرا لا يقدر المواطن حتى على الحديث عنه.

قلنا على الأقل هناك الدواجن، ولكنكم رأيتم في الأيام القليلة الماضية كيف فقدت من الأسواق بالأمس وصدقوني كمواطن تونسي بحثت في كل مكان عن نصف دجاجة ولم أجد ما السبب؟ يقولون إن تكلفة الكيلوغرام تقارب 4000 مليم، فلماذا يصل إلى لمواطن بـ 8000 مليم؟ ولماذا يصل سعر لحم الخروف إلى 70 دينارا؟

حتى الأسماك التي أنعم الله بها علينا في بحرنا تخرج من البحر بأسعار زهيدة لتصل إلى المستهلك بزيادة تفوق 150 % لقد رأيت فاتورة بالأمس لسلمك "التريلا" كيف يعقل أن يقفز سعرها من 8 دنانير عند الصيد لتصل إلى 50 و65 دينارا في الأسواق؟

إننا نتحدث عن وضع استثنائي وهذا يفرض علينا اتخاذ إجراءات استثنائية قبل أن أتحدث عن كيفية تحقيق الأمن الغذائي الذي ننشده جميعا القاسي والداني يجب أن نتساءل: كيف يمكننا الحفاظ على هذا الأمن الغذائي؟ مثلما سننا قانونا تاريخيا لمنع المناولة فإننا اليوم ملزمون بوضع حد ومنع "الهباطة" الوسطاء والمضاربين.

أقولها وعلى مسؤوليتي الشخصية، إن هؤلاء هم أكثر من يهدد المستهلك التونسي اليوم وهم المتسبون الرئيسيون في الأزمة التي نعيشها من يراقب هؤلاء؟ من يتابع أرباحهم الفاحشة؟ نحن لا نحسد أحدا على رزقه ونسأل الله أن يزيد الجميع من فضله، ولكن لا يمكن أن يكون الثراء على حساب المواطن البسيط "الزوالي".

لماذا يصل فارق سعر الكيلوغرام الواحد من السمك إلى 150 % رغم أنه رزق من البحر جاد به الخالق؟ نعم هناك كلفة للصيد، ولكن كيف نبرر هذا الارتفاع الجنوني من يراقب هؤلاء الوسطاء "الهباطة"؟ وكم تبلغ أرباحهم؟ أين دور الجباية؟ وأين متابعة الأملاك لمساكنهم من أين لك هذا؟

إن هؤلاء المضاربين هم أكبر المجرمين وأعتذر عن قول هذه العبارة باستثناء أقلية ممن لديهم الضمير الحي إنهم يمارسون عدوانا على المستهلك التونسي المسكين اليوم ينزل بقففته إلى السوق ويعود بها فارغة كما دخل فلم يعد قادرا على شراء اللحم ولا السمك وحتى الدجاج أصبح معضلة.

نريد أن نفهم أزمة الدجاج هذه، يجب تشجيع الفلاح والمربي الصغير، هناك لوبي معروف هو المستحوز على القطاع وهو من افتعل هذه الأزمة عبر تعمد شح الإنتاج للترفيح في الأسعار والوصول بنا إلى هذا الوضع الكارثي.

ما هذا؟ يجب تطبيق القانون بأقصى درجات الصرامة وأنا مع تنفيذ أشد العقوبات، أنا مع عقوبة السجن نعم، فلنشد السجون لهؤلاء فهم يستحقونها، يجب تعقب كل من يتسبب في ضرب لقمة عيش التونسيين، فكل وسيط "هباط" يساهم في تدني مستوى معيشة المواطنين لا بد أن يحاسب اليوم دون شفقة ولا رحمة.

سيدي الرئيس، هذا هو المسار الذي يجب أن نمضي فيه أما عن كيفية النهوض بالفلاحة فإن الحلول موجودة سواء في تشجيع الفلاح الصغير ومنحه الإمكانيات اللازمة أو في فتح الأفاق أمامه وتذليل الصعوبات وكذلك الأمر بالنسبة إلى كيفية إعادة تكوين قطيع الماشية فالحلول متوفرة وممكنة، لكن قبل كل شيء دعونا نحاسب هؤلاء الذين تسببوا في هذه الأزمات وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة الآن إلى النائب المحترم السيد محمد شعباني عن كتلة لينتصر الشعب، له ثلاث دقائق، تفضل.

السيد محمد شعباني

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

في البداية أترحم على زميلي نائب مجلس نواب الشعب السيد صالح مباركي، نطلب من الله أن يدخله الجنة وأن يرحمه برحمته الواسعة ونسأل الله الصبر لأهله وذويه.

أما بخصوص مشروع القانون الذي ناقشه اليوم والمتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة فهو في الحقيقة ضرورة ملحة لدعم صغار الفلاحين والمؤسسات الفلاحية وإنقاذ القطاع الفلاحي والأهم من كل ذلك أن لا يبقى رهين الأوامر الترتيبية للحكومة التي يكون جواها دائما جاهزا "نتنظر صدور الأوامر الترتيبية" كما نأمل ألا يربط بمجلة المياه أو بمجلة الصرف وغيرها.

كما نعلم اليوم جميعا أن هناك صعوبات مناخية واقتصادية ساهمت في تراكم الديون البنكية لدى الفلاحين ولذلك وجب معالجة هذه الوضعيات الصعبة، ففي القصير مثلا نحن نعلم أن الفلاح يعاني من الجفاف المتكرر الذي فرض عليه أن يعاني من القروض وغير قادر على مواصلة نشاطه الفلاحي ولذلك لا بد من إيلاء الأهمية لهذه الظروف الخاصة التي تعاني منها الجهة.

الحكومة التي تريد اليوم أن توفر الغذاء لشعبها عليها بمواصلة النشاط الفلاحي ولا يمكن أن يتواصل هذا النشاط بالكلام فقط، بل يجب إعادة جدولة ومن تسهيلات لصغار الفلاحين لتسديد ديونهم، فاليوم في ظرف إقليمي وعالمي نحن نعرفه جميعا هناك حرب دائرة بين عديد الأطراف لذلك لا يمكن لأي شعب أن يعيش إلا بإنتاج الغذاء لشعبه، إن كان لديك ما يكفيك من المنتج الفلاحي ليعيش شعبي هذا جيد وإن لم يكن لديك ما يكفي من الغذاء لشعبي فإنك ستداس تحت الأرجل ولا يمكنك أن تعيش.

السؤال المطروح اليوم هل هذه الحكومة مستعدة أو شرعت في التفكير في الدخول في وضعية استثنائية يمكن أن تكون بصفة دائمة؟ سأعبر عن خوفي خاصة من ممارسات هذه الحكومة التي في الأيام العادية -دقيقة سيدي الرئيس-

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل.

السيد محمد شعباني

في الوضع العادي تجد الفلاح يواجه مصيره وحده ونجده اليوم رهين القروض ويبحث عن الأدوية ونجد الشباب الذين يبحثون عن بعث مشاريع عقارية فلاحية يبحثون وحدهم في المجال الفلاحي والذين يتعرضون لصعوبات فالدولة لا تمنحهم تراخيص ولا يمكنهم الحصول على قروض كافية.

أيها الحكومة أنت اليوم مسؤولة عن شعب ومسؤولة على توفير غذاء شعب ومسؤولة عن الأمن الغذائي ونحن نعيش اليوم ظروف غير عادية لا بد من وجود إجراءات غير عادية ويجب أن يكون هناك تفكير غير عادي ويجب أن تكون هناك برمجة غير عادية حتى تتحمل على الأقل الحد الأدنى من المسؤولية تجاه الشعب فالأمن الغذائي يجب أن نعرف قيمته خاصة في الظروف الاستثنائية وشكرا.

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للأستاذ العزيز السيد مسعود قريرة عن الخط الوطني السيادي، خمس دقائق، تفضل.

### السيد مسعود قريرة

شكرا سيدي الرئيس،

بداية أعزي نفسي وزملائي النواب وعائلة زميلنا صالح المباركي.

ثانيا، بوصفي نائبا يؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها ويرفض التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدول وبوصفي لا أعترف بالكيان الصهيوني والهيمنة الإمبريالية وبوصفي وطني أرفض وأدين الاعتداء الأمريكي الصهيوني على إيران وأدعو شعوب العالم الحرة لرفض هذا الاعتداء، وأؤكد أننا في تونس لسنا بمنأى عن نتائج هذا العدوان سياسيا واقتصاديا.

سأتناول فصلا وحيدا في الجانب الاقتصادي، وضعنا ميزانيتنا بتقديرات 63 دولار للبرميل وقد بلغ أمس 118 دولار وتراجع البارحة إلى 93 دولار وكل دولار في الزيادة يكلف الميزانية التونسية 162 مليون دينار، بالتالي الزيادة ب 30 دولار في البرميل تكلف ميزانية الدولة 4860 مليون دينار وهذا أكثر من مداخيل الدولة غير الجبائية وعليه فإني أطلب من الحكومة الإسراع بوضع مخطط مالي لمواجهة هذا المشكل وعرضه على البرلمان في أقرب وقت ممكن.

أعود إلى هذا القانون المطروح أمامنا اليوم لا يتجاوز مردوده تخفيف عبء على صغار الفلاحين وهم الأكثرية في هذه البلاد، لكني سأعنتم هذه المناسبة لأتناول وضعية أملاك الدولة الفلاحية التي تدر على الدولة سابقا أموالا كثيرة، وسأخذ مثال ضيعة شماخ بجرجيس، لا أتوجه بالاتهام إلى الإدارة الضيعة وأعوانها ولا إلى السلطة المحلية ولا السلطة الجهوية، بل سأشير إلى المشاكل التي تعاني منها هذه الضيعة.

ضيعة أكثر من 5100 هكتار، يوجد بها أكثر من 10 آلاف عود زيتون، وبها مدجنة 12 ألف طير لتوفير البيض وتعد لضيعة أخرى ب 25 ألف طير لكنها بدون يد عاملة فالعامل الذي يحال على التقاعد لا يتم تعويضه كما أن العاملين بهذه الضيعة يفرون ويرفضون العمل بهذه الضيعة كان من المفروض أن يتشبت العامل بعمله حتى عندما يتم طرده منها، ولكن هنا نجد الإدارة ترسل مراسلات للعامل ليعود لعمله لكن العمال يرفضون العودة إلى عملهم لأن أجره العامل في اليوم تقدر تقريبا ب 20 دينار في اليوم، هل مازال يقبل أي عامل أن يعمل بهذا المبلغ؟

في جرجيس الأجر المتداول الآن في السوق الحرة إن أمكن أن نقول ذلك بين 40 و50 دينار بينما يريدون تشغيل العامل بعشرين دينار في اليوم لذلك لم يعد هناك عمال بالضيعة، كما أن عدم ترسيم العمال الذين باشرنا عملهم وهناك أشخاص قد عملوا لمدة تتجاوز حتى الأربع سنوات هذا غير معقول فعلى الدولة أن تعطي المثال الطيب وتقوم بترسيم هؤلاء العاملين أو أن هذا سيكلف الدولة خسارة كبرى.

وقد تسبب نقص اليد العاملة وضعف الأجور في صعوبة إنجاز الأعمال الفلاحية المطلوبة، مثلا "الزيرة" فقد تمكنت الضيعة من زبر 25 ألف شجرة زيتون من جملة 110 آلاف شجرة أي تقريبا الخمس لذلك يمكننا زبر الشجرة رقم 5 سنة 2029 بينما ما هو متعامل به هو أن يتم القيام "بالزيرة" على الأقل سنة بعد سنة أي أن ثلاثة أرباع عدد أشجار الزيتين ستتموت خلال تلك الفترة فمند عهد مارغون يتم "زبر" الزيتون إن لم يكن كل سنة مرة في السنيتين وهذا غير ممكن باليد العاملة والأجور الحالية.

كذلك فإن هذه الضيعة في حاجة للدعم الحقيقي لأنها ضيعة رابحة لكنها تخدم صندوق تعويض الضيعات الأخرى الخاسرة، ضيعة شماخ في جرجيس صندوق تعويض هي تريح، ولكن الأموال التي تريحها تذهب للضيعات الأخرى، ما ذنب هذه الضيعة؟ عليك بمعاينة الأشخاص الآخرين أو عليك بتغيير الإدارة وعليك أن تخصص جزء من أرباح هذه الضيعة لإعادة الاستثمار المحلي ليمت تشجيع هؤلاء العاملين وعليك بإسناد امتيازات وحوافر للعمال وللإطارات العاملة بتلك الضيعة لتحقيق هذه النتائج الإيجابية أم أن تأخذ الأموال وتكتفي بذلك، فهذا غير مقبول ويعطي رسالة سيئة أي أنك تعمل بضيعة دولية...

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد جلال خدي عن كتلة صوت الجمهورية، ست دقائق، تفضل.

### السيد جلال خدي

شكرا السيد الرئيس،

كما نعلم جميعا أن عدد أضاحي هذه السنة غير كافي وإن أردنا تشخيص وتقييم وضعية قطاع تربية الماشية في تونس نجد اليوم أن "النخالة أو السداري" هذه المادة المدعمة كان من المفروض أن يقع بيعها ب 12 دينار، ولكن يتم بيعها ب 55 دينار في السوق السوداء في وضوح النهار بدون أي رقيب أو حسيب، كما أن مادة الشعير لم تعد مدعمة فعندما كان مدعما كان السعر الذي يشتري به الفلاح 27 دينار أصبح اليوم 43 دينار وكان المفروض أن تتوفر هذه المادة في الأسواق عندما يتم رفع الدعم عنها، ولكنها غير متوفرة تأتي بكميات لا تفي بحاجيات الفلاح. كما نجد أيضا أن مادة الشعير موجودة في السوق السوداء ويتم بيعها ب 53 و54 دينار وتجد الفلاح يجري وراء "شكارة الشعير" أو وراء "شكارة النخالة".

ثانيا، الأدوية المعدة للكبش الذي يطلق عليه "Shotapen" ويعرف الفلاح والمربين عن ماذا أتحدث، هذا الدواء غير متوفر في الأسواق منذ ثلاث أو أربع أشهر والفلاح يتخطى ولا من مجيب.

عندما نستمع إلى وزارة الفلاحة أو وزارة التجارة يتحدثون بالأرقام اليوم لدينا 3 ملايين و500 عائلة تقريبا من المفروض أن تكون لدينا على الأقل مليون أضحية، ولكن الأرقام الموجودة بعيدة كل البعد عن حاجيات السوق اليوم وأنا أتحدث وزارة الفلاحة ووزارة التجارة ما الأليات والطرق التي تم اعتمادها في إحصاء عدد القطيع؟ بما أنه ليس لديك اليوم أي إستراتيجية أو أي رؤية في قطاع تربية الماشية ولم تتول ترقيم القطيع وبالتالي فإنك غير قادر حتى على مدنا بأرقام بخصوص عدد الأضاحي المتوفرة اليوم في السوق المحلية في تونس أي أن الحاجيات تقريبا وأنا أتحدث كفلاح بمنطق "القريشة" وبمنطق "الكوري" وبمنطق الفلاح "الصحيح" فإننا بعيدون كل البعد عن توفير نصف حاجيات أضاحي العيد لهذه السنة للمواطن التونسي.

وإن أردنا إصلاح هذا القطاع، أتساءل أين مراكز البحوث الفلاحية التي يجب أن تكون موجودة في جميع الجهات؟ وأين مراكز الإنتاج الحيواني الموجودة في جميع الولايات؟ كان من المفروض أن تقدم لنا بحوثا ودراسات وأن تقدم لنا رؤية استشرافية للقطاع، ولكن هناك غياب لهذه المراكز. لدينا سلالة تنتج في ظرف ست أشهر على أقصى تقدير 25 كغ عندما يكون هناك علف في حين تنتج سلالات كسلالة الدوبرر في شمال إفريقيا، هذه السلالة قادرة على إنتاج في ظرف ست أشهر إلى حدود 45 كغ بينما لدينا سلالة لا تنتج الكثير من

للحوم ولا تعطي الكثير من الولادات، لذلك وفي هذا الإطار لابد من وجود عدة بحوث لتحسين هذا القطاع.

ذبح الأثني وقد تحدثنا في هذا أي كأننا " نحلل في حلاب مثقوب " ويقول أن البقرة لا تعطي الحليب، فلا توجد لدينا مسالخ تابعة للبلديات فأغلب المسالخ الموجودة بتونس أصبحت خرابا في خراب وأنا أتحدث عن بئر الحفي وعن سيدي علي بن عون التي لا يوجد بها مسالخ بلدية، كيف يمكنك اليوم مراقبة الجزائر لكي لا يذبح الأثني؟ لأن الجزائر سابقا يذبح في المسلخ البلدي وكانت عملية الذبح تجرى تحت رقابة بيطرية ويتم وضع طابع فوق اللحم، اليوم تباع اللحوم على الطرقات وهي لا تحمل طابع الطبيب البيطري.

لذلك فنحن عندما نتحدث عن شيء فإننا نفعل ذلك لئتم مقاومته بالرغم من أن هذا موجود منذ التسعينات، ولكن لم يتم سابقا ذبح الأثني بطريقة عشوائية كما هو موجود حاليا لأن الجزائر كان يذبح بالمسالخ ويتم المراقبة هناك ويتم طباعة اللحم من قبل البيطري ولا يتم وضع طابع إلا على الكبش الذي تتوفر فيه الشروط القانونية، فإن أردنا إصلاح القطاع يجب أن تتوفر لدينا رؤية واضحة، ولكن اليوم سيتم حرمان على الأقل نصف التونسيين من شراء أضاحي العيد لأننا لم نعمل على ذلك وليس لدينا رؤية واضحة للإصلاح فتجد الفلاح يتخبط وحده ويسقط ويقف وحده ووزارة الفلاحة ووزارة التجارة مع الأسف بعيدتين كل البعد عن الواقع الذي يعيشه الفلاح التونسي، كما نجد لوبيات يحتكرون المواد المدعمة وغير المدعمة ويتم التعدي على حق الفلاح التونسي، اليوم لابد من توفير الأمن الغذائي لتونس لأنه اليوم هناك حروب وتغييرات جيو سياسية لذلك إن لم نوفر أمننا الغذائي سنجد أنفسنا في يوم ما بدون غذاء ولن نجد ما نأكله لأنه لم تعد هناك دول ستعطيك المواد الأساسية وشكرا السيد الرئيس.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الكلمة الآن للنائب المحترم ظافر الصغيري، ست دقائق، تفضل.

#### السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة نريد أن نكون اليوم موجودين في المجلس لتقديم مقترحاتنا ومقترحات الزملاء ولتقديم مشاريع القوانين والمبادرات التشريعية التي تأتي من مجلس نواب الشعب وهو قانون في الحقيقة هام يمس من قطاع هام جدا ألا وهو القطاع الفلاحي الذي يمس باقتصاد بلادنا. أريد التركيز على مجموعة من النقاط التي تصب في خانة القانون مع كامل مساندتي بالطبع للمقترح.

هناك سؤال وهو كيف تتعامل الدولة مع منتج الثروة؟ تتعامل دولتنا مع منتج الثروة كمتهمة ولا تتعامل معه كفاعل اقتصادي ولا يقع التعامل معه بالإيجابية المطلوبة، لماذا؟ لأن الاقتصاد يمثل فضاء للفرص ولا يمكن أن يكون أي شيء خارج هذا الإطار وإطار الفرص هذا الخطأ فيه ممكن والتعسر فيه ممكن فالتجاوزات التي يمكن أن تكون موجودة في هذا الإطار يمكنها أن تجعل أي مؤسسة سواء كانت مؤسسة فلاحية أو خدمية أو صناعية أو مهما كان نوعية هذه المبادرة يمكنها أن تتعسر وتتأثر بمبادرات داخلية أو خارجية كما أن الخطأ ممكن، لكن كيف يمكننا معالجة هذا الخطأ؟ هل علينا معالجته بعقوبات وخطايا تقضي على المؤسسة الاقتصادية وعلى هذا المبادر الذي يريد أن يكون متواجد في الاقتصاد الذي يمنحه الفرص أو على الدولة بمؤسساتها أن تعطيه فرصة جديدة للانطلاق؟

إن كنا سنذهب معه اليوم في العقوبات فقط وفي الخطايا فإننا بذلك سنقضي على المؤسسة سنقضي على القيمة المضافة التي ستعطيها المؤسسة سنقضي على القيمة التشغيلية للمؤسسة وعلى فرصة الإنتاج في البلاد، ولكن بإعطائه فرصة جديدة للانطلاق فإنه سيكون قد تعلم من أخطائه وسيحافظ على رأس المال الموجود لديه وعلى خبرته وسيطور في مشروعه ويصبح بإمكانه أن يزيد من عدد العاملين الموجودين لديه.

ويعتبر العفو في العديد من البلدان أداة للتعایش الاقتصادي لأن لديك مؤسسات مرة أخرى إن كانت فلاحية أو خدمية أو سياحية وصناعية مهما كانت فهي مؤسسات أصلا موجودة، فأسهل شيء عند معاقبته أن يقوم بـ"liquidation" وأن يبيع اللحم الذي حلمه بدون أموال ويتحطم أمامه فكرة الإنعاش الاقتصادي عن طريق العفو أو عن طريق جدولة الديون أو بإعطائه فرصة أكبر فهي أحد "les leviers économiques" الموجودين فالفلاحة هامة والصناعة هامة ومن المهم أن نعطي أفكار جديدة ولكن الأهم أن نعطي فرصة ثانية للمتعرضين في البلاد وما أكثرهم فعددهم بمئات الآلاف لذلك بإعطائنا فرصة ثانية لهم لا يمكن إلا أن يكون هذا أداة كبرى للإنعاش الاقتصادي ويمكنهم الرجوع لنشاطهم الفلاحي.

في تونس لم تكن لدينا مشكل على مستوى القوانين عادة بإمكاننا الخروج بقوانين جيدة، ولكن المشكل الموجود في تونس دائما على مستوى تطبيق القانون وهذا ما نخشاه اليوم زملائي في جهة المبادرة حتى بعد التصويت على هذا القانون لماذا؟ لأنه لدينا ترسانة كبرى من القوانين التي صادقتنا عليها وآخرها ولنقل أهمها القوانين التي تتضمن طرقا للعفو هو قانون الشيكات. ما نستمتع إليه اليوم هو أن هذا القانون هو السبب في أن الكتلة المالية المتداولة خارج الأطر البنكية تزايد وأن هذا بسبب قانون الشيكات وكل ما هو موجود بسبب "le mal" الموجود في قانون الشيكات، أريد أن أقول أن هذا القانون لم تفعله الدولة بعد، أين الفصل 112 الذي يخفض من "les crédits" العقاريين لم يقع تنفيذه بالطريقة المثلى، الفصل 732 هل هناك من التونسيين من سمع بهذا القانون إذ يمكن لأي شخص غلق حساباته البنكية في عدة أيام فلا يبقى سنوات ويمكنه أن يدفع "les frais bancaires" لعدة أشهر فقط وأهم شيء موجود فيه هي 8 % من أرباح البنوك التي يجب توزيعها وجوبا على الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر وعلى الشركات المتعثرة لتعود لنشاطها ولتشارك في الاقتصاد، بل أكثر من هذا فإن الأشخاص الذين أرادوا القيام بتسويات في قانون الشيكات إلى حد اليوم تعترضهم تعطيلات في المحاكم وكتبة المحاكم والابتزاز والتأخير الحاصل فبعد سنتين تقريبا أو سنة ونصف منذ أن صادقتنا على القانون إلى حد اليوم هناك تعطيلات غير عادية لمتضرري الشيكات.

أعود مرة أخرى وأقول هؤلاء الناس يجب إعطاؤهم فرصة ثانية ليعودوا إلى سالف نشاطهم، أختتم وأقول أن العديد منهم موجودين اليوم في مناطق التوتر في الشرق الأوسط في دبي أو في السعودية أو في قطر وتونس لا يمكنها بتاتا أن تعيدهم إلى البلاد ولا تستطيع أن تدافع عن أبنائها...

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، خمس دقائق.

السيد سامي رايس

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بجهة المبادرة من الزملاء الذين تقدموا بمقترح مقترح لتسوية وضعية الديون الفلاحية المتعثرة،

في الحقيقة هذا يوم مشهود بالنسبة إلى الفلاحة التونسية باعتبار أن المقترح جاء من السادة النواب الذين شعروا بالإشكاليات الموجودة لدى الفلاحين ولدى المؤسسات الفلاحية بينما وزارة الفلاحة عجزت عن الاقتراب من الفلاح ولم تجد الحلول الكفيلة للفلاحين. نجد اليوم أن عديد المؤسسات الفلاحية تنشط ضمن النشاط الفلاحي ونجد أن الفلاحين قد عجزوا عن توفير الإمكانات المالية وهنا نتحدث عن القانون الذي يهتم تسوية وضعية الديون المصنفة من الصنف 4 وما فوق لدى البنك المركزي أي المؤسسات الفلاحية والفلاحين الذين عجزوا عن تسديد الديون أكثر من سنة وأصبح لديهم إشكاليات هيكلية في تسوية وضعية الديون.

هذا المقترح بأهميته نجد أنه رغم مساعي السادة النواب ورغم اقتراحهم من الفلاحين لإيجاد الحلول في تسوية الوضعية في حين أن الوزارة مرة أخرى تخطئ حتى في مجابهة وفي التصدي للجوائح الطبيعية وعلى مستوى التعويض للفلاحين والوضعية التي سأحدث عنها الآن تهم الوضعية المتضررة على إثر الفيضانات التي جددت في 19 وفي 20 وفي 21 جانفي 2026 الحمد لله على العطاء الذي أنعم به علينا الله لكن السيد وزير الفلاحة في أي موضوع يهتم الفلاحة لا تجده مع الفلاحة لا تجده أصلا، لا نجده لا في ولايات الشمال ولا في الوسط ولا في الوطن القبلي أو في أي مكان، إذن من سنحاسب؟ هل نستدعي وزير التجهيز لتعويض وزير الفلاحة أو نستدعي وزير البيئة ليعوض وزير الفلاحة؟

الأمطار الغزيرة التي حباننا بها الله في الوطن القبلي وهنا أرفع تشكيات الفلاحين الموجودين في المنطقة المشهورة بغراسة الفراولة والفلفل بالإضافة إلى منتجي الدواجن، ولكن نجد غيابا تاما لوزارة الفلاحة ووزير الفلاحة ومندوبية الفلاحة وجودها يتمثل في معاينة الأضرار بالتنسيق مع الفلاحين أي أن الفلاحين أصبحوا يطالبون بحضور مندوب الفلاحة وهنا أود التركيز مرة أخرى على صندوق الجوائح الذي تم إحداثه بمقتضى قانون المالية لسنة 2018 ثم تم تنقيحه في قانون المالية لسنة 2025، مع العلم أن وزير الفلاحة منذ صدور القانون لم يعقد سوى اجتماعين بخصوص التعويض عن الجوائح الطبيعية وآخر اجتماع عقده يوم 6 أكتوبر 2025 ليقر بأن الجائحة التي جددت في موسم 2023 و2024 هي جائحة طبيعية، تخيلوا أن يبقى الفلاح ينتظر منذ سنة 2023 ليأتيه في شهر أكتوبر 2025 ليقول له بأن الجائحة التي حصلت سنة 2023 هي جائحة طبيعية ومازال يعد قوائم المتضررين، أي أن الفلاحين المتضررين ومنتجي الخضر والغلل والفراولة إلى غير ذلك بالإضافة إلى منتجي الدواجن في ولاية نابل 60% من إنتاج الدواجن في كامل الجمهورية مآثها ولاية نابل.

لذلك بقدرة الله الوزير سيعقد جلسة للنظر في أضرار الجوائح الطبيعية وسيقر أن الفيضانات التي حصلت في سنة 2026 إن شاء الله سنة 2029-2030 لا داعي للاستعجال للنظر في الجوائح ولرفع الإشكاليات وللنظر فيها وسيتم بحول الله التعويض لهم أي أن المبدأ هو أن نسعى لأن الفلاح الذي تعب ماديا والذي تضرر نتيجة الفيضانات يتم التعويض له والنظر في وضعيته بصفة استعجالية

ليتمكن من النهوض من جديد لنحافظ على الإنتاج الفلاحي لأن غايتنا هي تحقيق أمن غذائي وسيادة غذائية.

إذا كان الفلاح صغير وكما نعلم فإن كل فلاحي نابل هم من صغار الفلاحين يملكون ضيعات صغيرة فلا يتم الوقوف إلى جانبهم ولا يتم التعويض لهم في الأجل أي أنه سيتم إن شاء الله التعويض لهم بعد سنتين أو ثلاث سنوات أخرى وفي هذا الوقت يكون الفلاح قد انقضى ولم يعد لديه دواب ولا دواجن ولا يملك أرضا يمكنه أن يقوم بالفلاحة بها لأن هذا الصندوق لا يقوم بعمله، إذن لماذا تقوم وزارة المالية بتوفير "les lignes de crédit" وتقوم بانخرافات للفلاحين؟

أعلمك السيد وزير الفلاحة بأنه عليك الاستعداد لسؤال شفاهي ونرجو أن تقدم لنا إجابات مباشرة عن مثل هذه الأسئلة وليس من الوثيقة التي تأتينا بها وتكون في كل مرة مكتوبة وفي الأخير لا تجيبنا عن أي شيء وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد رشدي الرويسي غير موجود، السيد تامر مزهود غير موجود، السيد رمزي هل أنت مستعد؟

الكلمة الآن للنائب المحترم السيد رمزي الشتوي، له أربع دقائق، تفضل.

السيد رمزي الشتوي

شكرا سيدي الرئيس،

نحن اليوم بصدد مناقشة مقترح قانون تسوية الديون الفلاحية المتعثرة، وهي مبادرة مهمة لمساعدة الفلاحين على تجاوز الصعوبات المالية التي يمرون بها، لكن من الضروري كذلك أن نتوقف عند سؤال جوهرى، ما هي الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تعثر عدد من الفلاحين؟

في العديد من الجهات ومن بينها ولاية توزر تعثر الفلاحين لا يقتصر فقط على التمويل أو بالظروف الاقتصادية، بل يرتبط أيضا بالإشكاليات وبإشكاليات هيكلية عميقة تتعلق بالعقار الفلاحي وإطار استغلاله وكذلك فإن معالجة ملف الديون الفلاحية يجب أن تترافق حتما مع معالجة هذه الإشكاليات التي تكون الحلول فعلا ناجعة ومستدامة.

الوضع اليوم في واحة الجريد يطرح مفارقة واضحة، فلاحون نجحوا بجهودهم الخاصة في تحويل أرض فلاحية بيضاء إلى واحات منتجة من النخيل، لكن في المقابل ما زلنا إلى اليوم نواجه صعوبة في إيجاد الإطار القانوني والتنظيمي المناسب لتنظيم هذه الواحات، فمنذ أواخر التسعينات وبسبب ضعف وتيرة إحداث المناطق السقوية المهيكلية قام عدد كبير من المواطنين باستصلاح أراضي فلاحية بيضاء وتحويلها تدريجيا إلى واحات منتجة للنخيل.

كما قامت مصالح وزارة الفلاحة الجهوية خلال السنوات الماضية بإنجاز استثمارات مهمة في هذه المناطق من خلال إعداد الدراسات وحفر آبار عميقة ومد شبكات الري غير أن عددا كبيرا من الفلاحين لم يتمكنوا إلى اليوم من التمتع بدورات مائية منتظمة رغم وجود هذا الاستثمار وقد تعمق هذا الإشكال أكثر بسبب ربط الانتفاع بمياه الري بالتسوية العقارية للمستغلات الفلاحية وهو ما جعل العديد من الفلاحين غير قادرين على استغلال الموارد المائية المتوفرة رغم جاهزية الآبار والشبكات.

عند توجه الفلاحين إلى الإدارة الجهوية لأملاك الدولة والشؤون العقارية بتوزر تبين وجود مذكرة صادرة سنة 2023 عن وزير أملاك الدولة تتعلق بضبط وشروط إجراءات كراء العقارات الدولية الفلاحية غير المهيكلية، غير أن الإشكال هنا يتمثل في أن آلية الكراء الواردة في هذه المذكرة تبدو أقرب إلى الواقع العقاري الفلاحي في الشمال حيث توجد ضيعات فلاحية كبيرة مهيكلية وعقارية مختلفة.

أما في واحات الجنوب وفي بلاد الجريد فإن الواقع مختلف فنحن في واحات أنشأها الفلاحون بجهودهم الخاصة واستثمروا فيها لسنوات طويلة وغرسوا فيها آلاف الأشجار النخيل، وبالتالي فإن اعتماد نفس المقاربة المعتمدة في الشمال لا يأخذ بعين الاعتبار خصوصية المنظومة الواحية وطبيعة الاستغلال الفلاحي في هذه المناطق.

كما أن هذه المذكرة لم توضح بشكل كافٍ طريقة تحديد القيمة الكرائية ولم تضبط المعايير الفنية التي تعتمدها اللجنة المشتركة للموافقة على الكراء أو رفضه وهو ما خلق حالة من الغموض الإداري وتعطيل الملفات.

كما نسجل بكل أسف غياب الوكالة العقارية الفلاحية بولاية توزر حيث بقيت الجهة ملحقة إداريا بولايات أخرى مثل قفصة وقبلي وهو ما يضعف الإحاطة العقارية بالفلاحين، لذلك نطالب بإحداث إدارة للوكالة العقارية الفلاحية بالولاية حتى تضطلع بدورها بخصوص تنظيم الملكية العقارية الفلاحية ومرافقة الفلاحين، كما....

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

أكمل فكرتك السيد رمزي لن أقطع عنك الكلمة، تفضل.

**السيد رمزي الشتوي**

فهم يعانون من المنح الفلاحية بسبب عقود الكراء وعدم تجديدها حيث تبقى العديد من الملفات عالقة على مدى سنوات داخل المسار الإداري ولا يتم حسمها.

إن قطاع التمور في بلاد الجريد ليس مجرد نشاط فلاحي عادي، بل يمثل ركيزة اقتصادية واجتماعية لآلاف العائلات ويمثل مصدر هاما من مصادر الصادرات الفلاحية للبلاد وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عادل ضياف، ست دقائق، تفضل.

**السيد عادل ضياف**

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية لنتفق على أن مسألة الفلاحة تعد مسألة سيادية بامتياز لماذا؟ لأن الأمن الغذائي يعد من الأمن القومي فالحروب الموجودة الآن والجوائح التي مر بها العالم لم يتمكن من البقاء سوى من كانت لديه سيادة غذائية ويعد الفلاح الحلقة الرئيسية في كامل هذه المنظومة، لماذا؟ لأن منظومة الإنتاج تنطلق من الفلاح وإن أردنا أن نعرف بكلمة الفلاح فإن هذه الكلمة كلمة مفتوحة فمن يعمل باليد والساعد يسمى فلاحا ومن يكسب أرضا صغيرة وعادة تكون أرضا عائلية وتكون متوارثة يسمى فلاحا ومن يكسب عشرات الهكتارات يسمى فلاحا ومن يتحصل على الصابة ولم يبذل أي مجهود يسمى أيضا فلاحا، ولكن هذا المقترح يهمل الفئة المتضررة خاصة الذين يملكون مساحات أراضي لا تتجاوز الهكتار والعشر هكتارات بنسبة في حدود تقريبا 75%.

هذه النوعية عندما تتعرض لأي صعوبة من الصعوبات بسبب أي جائحة من الجوائح أو بسبب التغيرات المناخية التي تحصل بالعالم أو بسبب ارتفاع أسعار الأدوية والمعدات وكذلك بسبب الأعلاف والبذور نجد أن هؤلاء هم المتضررين وكذلك هناك سبب رئيسي يتمثل في القروض التي تكون ضرورة ليمكن من الدخول في الدورة الاقتصادية لينتج ويساهم في الاقتصاد الوطني لكنه يتعرض لإشكال وهذا الإشكال يكبر عند حصول جائحة نتيجة تراكم خطايا التأخير ويصبح غير قادر على الإنتاج ويضطر بسبب الخناق الموجود إما أن يصبح "خماس" لدى من لديه الآلاف من الهكتارات أو يضطر أن يغادر نحو المدن للبحث عن عمل أو أن يفكر في طريقة أخرى لتوفير لقمة العيش وهنا تأتي ضرورة دفع هذه الديون وإعادة جدولتها لتعطيه نفسا جديدا ليدخل مرة أخرى للدورة الاقتصادية.

لقد تم ذكر زيت الزيتون والزيتون والحبوب والتمور هناك إشكال كبير لأنه حتى وإن تمت إعادة جدولة هذه الديون لن يتم حل المشكل، لماذا؟ لأن وزارة الفلاحة لا تملك رؤية مستقبلية ولا يوجد أي تنسيق بينها وبين البحث العلمي الفلاحي، لديها عديد مراكز البحث العلمي الفلاحي، ولكن لا تقوم باستغلالها وبين الإنتاج على مستوى الحقل أي أنه توجد هنا حلقة مفقودة ومستقبلا علينا التفكير في هذا الحل للأمن الغذائي التونسي أن يأخذ البحث العلمي النصيب الأكبر وخاصة البحث العلمي الفلاحي حتى يمكننا بناء سياسة فلاحية مستقبلية للأجيال القادمة لأننا نفكر في الجيل القادم ولا يجب القيام بالفلاحة التقليدية.

لقد برمج سيادة رئيس الجمهورية مد سكة حديدية من الشمال إلى الجنوب فالمياه المهدورة والتي تذهب إلى البحر كان من الممكن البحث عن برنامج لإعادة توظيف هذه المياه لتذهب إلى الجنوب عوض أن يتم استغلال المائدة المائية العميقة ويصبح هناك تواصل بين المياه المهدورة بالشمال يتم استغلالها في الجنوب وهذا الشكل يصبح بإمكاننا بناء فلاحية تشابك وتواصل.

كذلك لدينا التمور ولدينا الحبوب وسيأتي يوم يكون الزيتون الذي يأتينا من إسبانيا وهو "الأربوزانا" ومن اليونان وهو "الكرونيكي" قد أثر على الزيتون التونسية وأثروا على المشاتل التونسية الأصلية، أين هذا لماذا لا يتم الحد منه؟ أين الإرشاد الفلاحي؟ لن نجد الشملاني والشتوي ولن نجد كريم ورزاق ونصر في الحبوب في القمح ورحال ومنال في الشعير؟ على وزارة الفلاحة أن تهض قليلا وعلما أن تعمل على المشاتل التونسية لأن هناك بلدانا ترصدنا ولديهم بنوك للبذور التونسية الأصلية قاموا بتخزينها وحتى البذور التي انقرضت ولذلك فإن سيادتنا من سيادة مشاتلنا الأصلية ولا يمكننا المقاومة والبقاء إلا إذا حافظنا على الفلاح وعلى مسالك الإنتاج وعلى مسالك التوزيع وعلينا أيضا بحماية الفلاح، أنا مع دعم الفلاح التونسي وحمايته وخاصة صغار الفلاحين.

كيف أن شخصا لديه 500 هكتار والآخر لديه شهادة في الفلاحة وهو عاطل عن العمل وهذا يعد إجحافا في حق أصحاب الشهادت العليا المختصين في المجال الفلاحي فمن غير المعقول القضاء على طاقاتنا وعلى كفاءاتنا بأن نخصص أراضي بالهكتارات لشخص فقط في حين يبقى البقية يشاهدون وهم قادرين على جلب الفلاحة المائية والمشاتل القادرة على مقاومة الجفاف والملوحة والأمراض.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، إذن الكلمة للنائب المحترم حسن جربوعي، خمس دقائق، تفضل.

## السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية أترحم على زميلنا يرحمه الله، أهم ما حدث بالنسبة لي في هذه الدورة النيابية وهي مفرحة ومحفزة في نفس الوقت هو أنني تعرفت على ثلاثة أشخاص يتقبلهم الله برحمته في هذا الشهر الفضيل.

النقطة الثانية أشكر جهة المبادرة، لا يمكن إلا أن نثمن ما يقوم به السادة النواب حقيقة وتقريبا تحت هذه القبة من أكثر المجالس التي خدمت وتوجهت للقطاع الفلاحي بعيدا عن الشعارات وعلى ما قيل وما يقال.

يوجد لأول مرة 16 فصل إضافي يهتم القطاع الفلاحي في قانون المالية وتحدث اليوم عن مقترح قانون كنا ننتظر تلقي مشاريع قوانين من الحكومة لكننا ننتظر الى اليوم ولا يوجد أي توجه ونرى شعارات كبرى، سيادة غذائية، التعويل على الذات ويجتمع رئيس الجمهورية تقريبا كل شهر مع وزير الفلاحة ومع كاتب الدولة للمياه ومع الرئيس المدير العام "ONAS" ولم نلاحظ أي تغيير إلى اليوم مع أننا إن نقيم سنجد المنجز مثلا تقريبا 2.3 مليار دينار مداخليل قطاع زيت الزيتون وحقق ديوان الزيت هذه السنة 20 ألف طن تقريبا بعدم أن كان 3000 طن زيت زيتونة وهذا بمجهودات مع نقص كبير في الإطارات والإدارات ونقص لوجستي كبير لكن هناك منجز وإذا أردنا أن نبي اليوم فيجب أن نبي على نقاط القوة ونعيد اصلاح القطاع.

أرجع إلى مقترح القانون المعروض أمامنا فقد تعرض الفلاح التونسي اليوم لعدد الهنات إضافة إلى الكوفيد سنة 2020 والتغيرات الجيوسياسية التي صارت في العالم والتغيرات المناخية فالفلاح التونسي مضطهد وحين يقع المساس بالفلاحة في أي دولة في العالم حتى التي يكون نظامها السياسي رأس مالي فإنها تهبط بثقلها بينما الفلاح مطالب اليوم في تونس بكل شيء وفي أي دولة في العالم ما على الفلاح إلا الإنتاج وتكفل الحكومات والدول ومؤسسات الدولة بالتسويق وما بعده.

يجب على الفلاح التونسي اليوم أن يغير وضعيه وصبغة أرضه ويزرع ويوفر الدواء وينتج ويحصد وإذا لزم الأمر يسوق ويتحمل وحده الخسائر. أؤمن بمجهودات السادة الزملاء الذين عملوا على هذا المقترح وهذا ما يبين جسر الثقة بين المؤسسة التشريعية وبين الفلاح التونسي وأتوجه اليوم لجهة المبادرة بسؤال فقط حول ما قيل "تلتزم البنوك العمومية والخاصة بتسوية وضعيه الديون البنكية للفلاحين والمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي".

القطاع الفلاحي مربوط اليوم على ثلاث منظومات: منظومة الإنتاج، منظومة التحويل، منظومة التصدير وإذا تم المساس بأي منظومة فإن القطاع سيمر بأزمة ولن أدخل في سوء النية وحسن النية أو إن كان هناك من يعمل ومن لا يعمل أو مسألة بارونات من عدمها إنما سأحدث اليوم عن قطاع لا يمكن أن يعمل ويهيكل إلا حين تكون هذه المنظومات الثلاث مترابطة مع بعضها ترابطا وثيقا، إذا ينتج الفلاح ولا يجد منظومة التحويل موجودة معه فسيحدث مشكل وإذا ينتج الفلاح ولا يجد منظومة التصدير موجودة سيطر مشكلا. لذلك هذه المنظومات الثلاث مرتبطة ببعضها وقد مرت بضائقة إذ يعرف الكبير والصغير ما صار في تونس في 2017 حيث اقتنى الأشخاص الزيت بـ 10 دنانير و 11 دينار بعدها بـ 6 دنانير مما أحدث أزمة وصارت التغيرات المناخية في نابل ونعرف مشكلة الفراولة

والطماطم والبيوت المكيفة ومنظومة الألبان التي أضربها اليوم أيضا حيث تعرضت لأمراض وأوبئة لكن المشكل مطروح واليوم أريد من جهة المبادرة تفسير نقطة وحيدة في الأجوبة فيما بعد لو أمكن ما معنى المؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي؟ هل يعني أن منظومة التحويل مرتبطة بهذا العفو الذي سيحدث في فوائض التأخير وغيره؟

كذلك نتوجه اليوم إلى أن القطاع الفلاحي مع المقترحات المطروحة أمامنا السادة الزملاء ينتظر المنح وكيفية خلق وصناعة خطوط تمويل تتوجه إلى الفلاح، كما يجب إعادة هيكلة القطاع وتوجيه الدعم إلى الفلاح التونسي من الدولة وإعادة خدمة الإرشاد الفلاحي الذي كان سابقا في كل "دشرة" وفي كل معتمدية ولم يعد اليوم موجودا، كذلك مؤسسات الدولة على غرار الديوان الوطني للزيت والديوان الوطني للأغلاف وديوان الأراضي الدولية ويجب أن يكون هناك تنسيق محكم ونحن كوظيفة تشريعية قد مددنا أيدينا ونود أن نراه منجزا على أرض الواقع ولا تبقى فقط مقترحات قوانين.

أكرر قولتي بأن مجلس النواب قدم 16 فصلا قانون إضافي في قانون المالية ومنتظر النصوص الترتيبية لليوم حتى تطبق على أرض الواقع.

وفي النهاية أشكر مجددا زملائي بجهة المبادرة على مثل هذه المقترحات وإن شاء الله نرى في المستقبل مقترحات ترتقي على مثل هذا المنوال. شكرا.

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عمار عيدودي، ثلاث دقائق، تفضل.

### السيد عمار عيدودي

مرحبا بالسادة الحضور،

أولا، أترحم على روح زميلنا صالح المباركي وأتمنى الشفاء العاجل لوزارتنا الموقرة، بل أقول لوزارتنا المقعدة الكسيحة.

السادة النواب، بقدر ما أتحمس للتصويت بنعم على هذا المقترح فإنني متشائم بنفس القدر لأن الوزارة التي تمتنع عن إصدار الأوامر الترتيبية لصالح الفلاح هي وزارة لا تريد للفلاح أن يصبح فاعلا وأن يصبح شخصية وطنية تدفع بالتنمية إلى الأمام وتخرج الوطن من هذا المأزق الكارثي الذي تعيشه.

السادة النواب، إن وزارة تمتهن الارتشاء وتمنع فلاحها من الماء ومن حفر الآبار ومن ماء الشرب لا يمكن أن تجدول لهم هذه الديون ولا يمكن أن تجدها يوما ما ساعية إلى حل هذا الإشكال الذي يكبل الفلاح ويعيقه عن العمل.

في هذا الإطار ولست من دعاة الفوضى أقول للفلاح في تونس في أي جهة من جهات الجمهورية لا تتخلى عن حفر الآبار ولك أكثر من قانون يحميك من ذلك دستور البلاد في فصله 48 يقول "الماء حق للمواطن" قد يحتاجون بالماء الصالح للشرب نقول إن الأشجار والنباتات والحيوانات كائنات حية تشرب لذلك كسروا هذا الحاجز الذي ترتشي منه وزارة الفلاحة ويرتشي منه الأمن ويرتشي منه القضاء في سبيل إما أن تدفع أو مت أنت وأشجارك وأغنامك وقطيعك وأبناؤك ووطنك.

يحيا الفلاح! يحيا الوطن! تسقط وزارة الفلاحة لأنها وزارة غير سيادية تضرب الوطن في الصميم لو أخذ أمثلة عن الجهة...

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكمل سي عمار، تفضل.

## السيد عمار العيودي

الوزارة تعطل كل المشاريع ويقسمون القصرين ما المطلوب من بلادنا حتى تقسم؟ يقسمون القصرين إلى جنوبية وشمالية ويعطلون الجنوبية حتى لا يشتغل برنامج الجنوبية والأراضي الدولية مهمة الثروة والمنتوجات الغابية تباع وتشترى كذلك المنتج الفلاحي بلا تخزين أو ترويج أو تسعير والأمثلة لا تحصى ولا تعد. شكرا سيدي الرئيس.

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، السيد مختار عيفاوي بعد إذنك سأعطي الكلمة أولا للسيد مختار عبد المولى، ثلاث دقائق، تفضل.

### السيد مختار عبد المولى

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس،

في البداية أترحم على الزميل المحترم صالح المباركي الذي وافاه الأجل المحتوم ونتقدم بهذه المناسبة بأحر التعازي إلى العائلة الكريمة سائلين الله أن يتغمده بواسع رحمته وأن يلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

بخصوص مقترح القانون المعروف على هذه الجلسة العامة والمتعلقة بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة عدد 60 لسنة 2025 فإن هذا المقترح من شأنه أن يساهم في إعادة جدولة العديد من القروض التي أصبحت منذ سنوات عبئا ثقيلا على صغار الفلاحين خاصة في ولاية تطاوين فالعديد من هذه القروض تعثرت نتيجة ظروف وعوامل مختلفة حالت دون نجاح عدد من المشاريع الفلاحية رغم أن الهدف منها كان دعم التنمية الفلاحية والمساهمة في تعزيز السيادة الغذائية في بلادنا.

كما لا بد من الإشارة إلى تعطل عديد المشاريع الفلاحية في ولاية تطاوين وتراكم مطالب التمويل لدى البنوك دون تفعيل الإجراءات بالنسبة المطلوب مما جعل الفلاح يواجه صعوبات كبيرة في النفاذ إلى التمويل كان من الأجدر العمل على التسهيل والدعم بدل التعطيل والعرقلة.

في الحقيقة يجب أن يكون دعم صغار الفلاحين في إطار رؤية واستراتيجية واضحة تهدف إلى إيجاد حلول جذرية تضمن استمرارية النشاط الفلاحي وتشجع على بعث المشاريع وتطويرها كما أن تسوية وضعية الديون الفلاحية المتعثرة والمصنفة لدى البنك المركزي التونسي ضمن الأصناف الثلاث 2 و3 و4 تمثل خطوة مهمة نحو إعادة الاستقرار للفلاحين وتشجيعهم على مواصلة العمل وتوسيع مشاريعهم ونأمل أن يساهم هذا المقترح في تحسين وضعية الفلاحين وتنشيط القطاع الفلاحي وتعزيز موارد الدولة.

أنا مع دعم الفلاح وتسوية الديون الفلاحية المتعثرة وأعتقد أن السيادة الوطنية تتطلب دعم الفلاح ودعم صغار الفلاحين وشكرا.

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا على رحابة صدرك سي مختار، الكلمة الآن للنائب المحترم مختار عيفاوي، ثلاث دقائق.

### السيد مختار عيفاوي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية كل الرحمة لزميلنا صالح المباركي والحرية لزميلي ورفيقي أحمد سعيداني.

باعتباري أحد الأعضاء المبادرين بهذه القانون أريد أن أوضح أن هذه المبادرة تهدف بصفة استثنائية إلى تسوية وضعية الديون المتعثرة للفلاحين وللمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي والمصنفة بالبنك المركزي التونسي من صنف أربعة وما فوق وذلك من خلال إعادة جدولة أصل الدين وطرح خطايا التأخير والاقترار على نسبة 20% من قيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة.

جاءت هذه المبادرة على أساس وأن الفلاح هو الحلقة الضعيفة في الدورة الاقتصادية في البلاد التونسية اليوم وهذا ليس من فراغ، بل لاعتبارات عدة لأننا حين نحقق سيادتنا الوطنية وأمننا الغذائي اليوم سيكون لتونس شأن سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي ولذلك توجهت كل الأسهم في اتجاه ضرب الفلاحة والفلاحين وبدأت بتربية الماشية حيث أن القطيع يتآكل في غياب وزارة الفلاحة وفيما يخص الأعلاف 50 كغ السداري اليوم بـ 100 دينار و100 كغ من الشعير بـ 180 دينار وكل هذا تتحكم فيه لوبيات أعلاف والبيذور مفقودة تتحكم فيها لوبيات بذور والناس غير قادرين على حماية قطعانهم اليوم حتى من السرقات ولم تحرك الحكومة ساكنا.

أكثر من هذا سنتحدث عن قطاع حيوي ألا وهو قطاع زيت الزيتون تعطينا الدولة كل عام تقديرات ولا أعرف من الذي يحصي في الحقيقة قالوا في العام الفارط 340 ألف طن وفي الأخير لم نجد حتى 200 ألف طن زيت وفي هذه السنة قالوا 540 ألف طن ولم نجد حتى 400 ألف وبصدق فإن مجهود الفلاح يسرق والأصل في الشيء أن يقبع كل من يسرق الفلاح في السجن حيث يعاني أصحاب المعاصر والفلاحون من الديون والمستفيد الأكبر هي اللوبيات التي تتحكم في قطاع زيت الزيتون وكذلك البنوك التي تعطي قروضا بفوائض مشطة، اليوم هذه المبادرة في اعتيادي واعتقادي أن تكون على الأقل في جزء منها حلا لديون الفلاحين المتعثرة وشكرا.

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم ثامر مزهود عن الخط الوطني السيادي، خمس دقائق، تفضل.

### السيد ثامر مزهود

شكرا سيدي الرئيس،

بداية أترحم على روح زميلنا الفاضل السيد صالح المباركي راجين من الله العلي القدير يتغمده برحمته ويلهم أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

أحيي الزملاء على المبادرة التي قدموها والتي نرى أن لها تأثيرات إيجابية في تخفيف الأعباء والديون خاصة بالنسبة إلى صغار الفلاحين الذين يعانون من عديد الديون والصعوبات وليست القروض فقط التي تثقل كاهلهم لكن يظل هذا الإجراء استثنائيا ويبقى مؤقتا وظرفيا وفي إطار الحلول الترفيقية، في حين أننا نرى أن القطاع الفلاحي يحتاج إلى استقرار لواقعه وتشخيص جيد وليس اتباع سياسة الإطفاء لأنه يعاني ويعيش عديد الإشكاليات وهو من أهم القطاعات الاستراتيجية المنوط بعهدته تحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي للتونسيين ونحن نرى التحديات الموجودة على مستوى العالم والحروب والصعوبات والمخاطر الجمة التي تتعرض لها عديد الدول والشعوب ويبقى شعار تحقيق السيادة الوطنية دون أي معنى لو لا يتحول من شعار إلى استراتيجية واضحة تحدد كيفية تحقيق الأمن الغذائي والاكتفاء الذاتي لشعبنا. هذه النتائج والسياسات باللموس وليست بالشعارات.

ثانيا، يحتاج كل هذا كما قلنا إلى استراتيجية وإلى تصور ومقاربات متكاملة في كيفية النهوض بمختلف منظومات القطاع الفلاحي من حبوب وتمور وزيت زيتون وقوارص وغيرها من منتوجات بلادنا والتي لم تجد حظها في الرواج والمساعدة الكاملة للفلاح بشكل يجعله قادرا فعلا على أن يحافظ على هذا القطاع وتتكفل الدولة بتقديم كل المساعدات الاستراتيجية في مستوى عملية الإنتاج في الأسمدة والأدوية والبذور والمساعدة التقنية ونعرف الوضعية التي وصل لها مثلا خلايا الإرشاد الفلاحي التي تكاد تندثر من أغلب المندوبيات الفلاحية والعدد المتواجد الآن محدود جدا في تقديم النصائح العلمية والإرشاد العلمي في كيفية تطوير المنظمات الفلاحية بمختلف أصنافها وأنواعها.

سيدي الرئيس، أعطيك مثالين في قابس من أهم الخللجان هو خليج قابس تقريبا وكانت فيه ثروة سمكية استثنائية على مستوى البحر الأبيض المتوسط يكاد يكون دمر نتيجة خيارات وسياسات لم تحافظ على هذه الثروة التي تعتبر منتوجا وطنيا هاما وكان يشغل آلاف البحارة في خليج قابس ويوفر موارد مالية هامة للدولة وكانت توجد عديد المصانع والمعامل التي يرتبط دورها بمنتوجات الصيد البحري بمختلف أنواعها أين هي الآن؟ وما دور وزارة الفلاحة؟ وماذا فعلت للمحافظة على هذا الخليج والمحافظة على آلاف البحارة الموجودين فيه؟

القطاع الثاني في جهة قابس وأخذ كمثال في جهتي وهو قطاع الرمان الذي تراجع منذ سنوات إلى أن أصبح الفلاح يحقق نسبة أقل من 30% تقريبا من نسبة المنتوج نتيجة الأمراض التي أصابته وأيضا الأمراض المستحدثة وطالبنا وزارة الفلاحة عديد المرات بأن تكثف البحث العلمي الفلاحي من أجل الوصول إلى نتائج تفيد الفلاح وتعطيه نوعية الأمراض المستحدثة والأدوية اللازمة من أجل أن نحافظ على هذا القطاع لأهميته ولدوره في التصدير وفي خلق نسيج فلاحي هام جدا في الجهة ويعيش منها آلاف الفلاحين، أين هو الآن؟ وكيف أصبح حاله؟ وما هي الخطة التي قدمتها الوزارة في هذا المجال وعدة مجالات أخرى؟

يبقى القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الاستراتيجية وعلى الدولة وزارة الفلاحة أن توجد تصورا استراتيجيا في كيفية تطوير كل هذه المنظومات والارتقاء بها ومساعدة الفلاح مساعدة جذرية وليست ظرفية كأن نطرح بعض الديون أو القروض أو نخفض في بعض الأداءات بشكل ظرفي وبعدها سيعاني من نفس الإشكاليات مجددا فلا بد من تصور متكامل يرتقي بالفلاح ويفلاحتنا بصفة نهائية ويحقق لنا الاكتفاء الذاتي وأمننا الغذائي وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد أمين الورغي، خمس دقائق، تفضل.

السيد محمد أمين الورغي

شكرا سيدي الرئيس،

في البداية نترجم على العم صالِح وتعازينا الحارة لكافة العائلة والأصدقاء ولزملائنا،

في الحقيقة ليست لدي أي إشكالية اليوم في أن تتم تسوية ديون الفلاحين أو القطاع الفلاحي وكل ما يتعلق بتسوية وضع اقتصادي معين وقتها نقول بأن فيه فائدة للبنوك أو للفلاح لكن لا أريد أن تكون التسوية مقتصرة على قطاع فقط لم لا تكون التسوية شاملة بما أن

هذا الشأن مرتبط ببعض الصناعات التحويلية للمواد الفلاحية لأن الفلاح اليوم سيبيع منتوجاته الفلاحية للمصانع التي تقوم بالتحويل والتجار أيضا فلا توجد مشكلة وتتم تسوية وضعيات الجميع ويتم تمكينهم من جدولة عادلة من البنوك العمومية بما أننا نتوجه فقط إلى البنوك العمومية في ما يخص أي موضوع يهم قطاعا اقتصاديا معيناً والبنوك الخاصة بطبيعتها لا تطبق هذا القانون، إذ لا شيء يلزمها بذلك وفي اعتقادي أنه ضروري جدا أن نشرع اليوم مقترحات قوانين قادرة أن تطبق على الواقع لأنني أرى اليوم الفصل 59 الذي أدرجناه في قانون المالية "إجراءات لتسوية وجدولة ديون القطاع الفلاحي" فهو لم يطبق لليوم وهذا مبلغ 10 آلاف دينار فقط وتقريبا نفس الإجراءات في التسوية لمدة عشر سنوات ولم تطبق الحكومة هذا الفصل لليوم.

نفس الشيء ليست لدينا اليوم رأي البنك الوطني الفلاحي أو البنوك العمومية في علاقة بهذا القانون وتداعياته غدا على القطاع البنكي في مجال هذه القروض فهل حين نقتصر اليوم على مبلغ 20% من الفوائد الأصلية الموظفة على القروض والأکید أنها ستكون عندها تداعيات مالية على البنوك ففي اعتقادي نحتاج هذا الرأي لهذا قلت يجب علينا دوما أن نشرع قوانين قابلة للتطبيق ولا نريد اليوم أن يخرج نص تشريعي من مؤسسة تشريعية لا يطبق غدا وأقول هذا لأن لدينا نموذج الفصل الصادر في قانون المالية المتعلق بإجراءات تسوية وضعية ديون الفلاحين لم يطبق لليوم إضافة إلى بعض الإجراءات الأخرى في قانون المالية فإذا أردنا اليوم نشر نص قانوني فإننا نريده أن يطبق.

وبالتالي أنا لست مع أن نضر بمؤسسة عمومية ونعرف كما قلت تداعيات هذا القانون على البنوك العمومية وأحببنا أم كرهنا هذا مال عام وفي اعتقادي يجب أن يكون لدينا رأي هذه البنوك لسنا ضد الفلاحين ونرغب في دعمهم قلتم بأن هذا القانون صدر لأن الفلاح عانى من سنوات إجحاة وأذكر أن هناك صندوق جوائح ينظم سنوات الإجحاة ولكن كما قلتم أنه لم يتم صرف المبالغ الموجودة فيه طيلة ثلاث سنوات، فلنبحث عن حل جذري آخر للفلاح ولنحاول أن نصرف من هذا الصندوق ونحاول أن نعطي أكثر امتيازات للفلاح الذي نعرف أنه لا يقوم بخلاص الضرائب وحتى القروض التي أخذها كانت بسنوات إهمال، في البداية هناك سنة إهمال على الأقل من البنك الوطني الفلاحي ثم إن نسبة الفائدة لا تساوي ما يأخذها الآخرون للقروض وفي اعتقادي إذا أردنا التسوية فالأفضل أن تكون شاملة للقطاع الفلاحي والصناعي والتجاري وكذلك جدولة وتسوية وضعيات من كانت عندهم قروض من البسطاء الذين يشتغلون في المعامل ولم يتمكنوا من خلاصها وأيضا من كانت لديهم ديون في البنوك ونقوم بتسوية شاملة حتى يكون المواطنون سواسية لأننا نريد في الحقيقة منوال العدل.

نقطة أخيرة وهي ملاحظة حقيقة للنيابة العمومية التونسية التي نراها اليوم تتحرك ضد نواب الشعب وضد كل من يتكلم لكن حين يهكم الأشخاص على نواب الشعب وينتقدونهم ونحن لسنا ضد سياسة النقد ونحن مع النقد البناء لكن إذا وصل الوضع إلى ثلب نواب شعب أو التهكم أو حتى نشر بعض المعطيات الخاصة من خلال نشر صورهم ولا نرى أن النيابة العمومية تتحرك ففي اعتقادي يجب على النيابة العمومية أن تتحرك ضد الناس الذين يهكمون وينقدون نقدا غير بناء. شكرا.

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عصام البحري الجابري، ثلاث دقائق، تفضل.

## السيد عصام البحري الجابري

شكرا سيدي الرئيس،

في الحقيقة نتمن المبادرة التشريعية التي تقدم بها عدد من الزملاء النواب لكن مشكلة الفلاحة في تونس أعمق من مسألة الديون فقط فالديون هي نتيجة لجملة من الاختلالات الهيكلية التي تحتاج إلى إصلاحات تشريعية واقتصادية أوسع. صحيح أن هذه الدورة الرابعة حيث يجتهد السادة النواب والزملاء لتقديم مبادرات لكن يجب أن نكون واقعيين فالمبادرات الجوهرية التي ستعطي تأثيرا في الاقتصاد وثورة تشريعية لم تتم إحالتها الآن إلى مجلس نواب الشعب وأكد مجددا أن هناك أربعة قوانين أساسية تقريبا ننتظرها جميعا مثل مجلة الصرف، مجلة الاستثمار، قانون الصفقات العمومية ومجلة المياه لأننا إذا كنا سنسن قانون معالجة الديون المتعثرة في مجلس نواب الشعب فإنه ستكون هناك أيضا ديون أخرى مما يستلزم إصلاحات هيكلية وجوهرية.

بصراحة بعد أربع أو ثلاث سنوات ونصف أصبح الفرد يحس بالإحباط لأننا في بداية مجيئنا قلنا للناس بأننا سنشهد ثورة تشريعية وقوانين تبديل حياة الشعب التونسي لكن للأسف الشديد خمس سنوات للنائب لكن لم يحصل شيء لا ثورة تشريعية أو إعفاءات أو ديون متعثرة لسنا في حاجة إلى هذا حتى نبدل حال الشعب التونسي.

على المستوى الجهوي أظن أن ولاية قابس خارج جغرافيا وتاريخ الحكومة للأسف حتى الأحداث التي صارت اليوم ضمن سياسة عامة للدولة للبناء فولاية قابس أصبحت للفناء والتشريد بعد تسميم الأجواء فيها ونطلب من السيد رئيس الجمهورية فتح ملف ولاية قابس وسترى أكبر من كوارث المجمع الكيميائي التونسي وهناك تركيز وتسميم وعرقلة لبعض...

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

تفضل سيد عصام.

## السيد عصام البحري الجابري

الآن بعد أن أعلن السيد رئيس الجمهورية أن ما يحدث في قابس من جريمة وإهمال وتقصير أظن أن ردة الفعل من إدارة المجمع ووزارة الصناعة هرسة ولاية قابس بأنم معنى للكلمة وأيضا هرسة المواطن والعمال وحتى الجمعيات الرياضية والمسؤولية المجتمعية، أظن أن ولاية قابس عوقبت لأنها طلبت أن تنفخ وأصبحت الآن تتقبل الواقع المرير الذي فرضه المجمع الكيميائي نتيجة لوبيات صناعية وتلوث لكن عند الله ستلتقي الخصوم. وشكرا.

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيدة بسمة الهمامي، خمس دقائق، تفضلي.

## السيدة بسمة الهمامي

شكرا سيدي الرئيس،

صباح الخير جميعا،

في البداية أترحم على صديقنا النائب المحترم السيد محمد صالح المباركي رحمه الله وجعل مأواه الجنة ورزق أهله جميل الصبر والسلاوان.

نتمن جهود السادة النواب في تقديم قانون تسوية الديون الفلاحية المتعثرة هذا يدخل في صميم وجوه العمل التشريعي ألا وهو ترجمة استحقاقات الناس وطلباتهم إلى مشاريع قوانين تخدم الصالح العام.

في علاقة بالديون المتعثرة إذا انطلقنا من حقيقة فلاحتنا التي تعتمد أساسا على استيراد المواد الفلاحية الأولية نضم أن أزمنا في علاقة بالفلاحة هي أزمة عميقة تراكمت وتواصلت، أزمة غياب السياسة الفلاحية في تونس وغياب الرؤية والاستشراف سواء على المدى القريب أو المتوسط والبعيد هذا دون التطرق إلى العوامل الطبيعية كالشمح المائي وتقلص تساقطات الأمطار والتأثيرات المناخية ومتغيرات البذور الهجينة كلها أزمات وعوامل تهدد أساسا وجود الفلاح.

في علاقة بالديون المتعثرة بالتمعن في تقرير البنك المركزي الذي عاد إلى سنة 1989 حيث تم إسناد قروض لم تتجاوز ألف دينار لفائدة 200 ألف فلاح وأيضا سنة 1999 حيث تم إسناد قروض لم تتجاوز 2000 دينار لفائدة 114 ألف فلاح، هذه التواريخ هي تواريخ انتخابية سياسية بامتياز أقحم فيها الفلاح بدون فائدة والحال أن المستفيد هي كل الفئات الأخرى من موظفين وتجار وحالات اجتماعية يعني 200 ألف فلاح هذا ما قيل منهم 114 ألف ليسوا ناشطين في المجال الفلاحي، بل حالات عابرة وحالات اجتماعية بالأساس.

الديون المتعثرة أغلبها ديون الدولة بالأساس وعلى الدولة مراجعة ما لها وما عليها ديون الوحدات التعاقدية للإنتاج الفلاحي التي وقع حلها في إطار إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية فهل سوت الدولة ديونها أم لا؟

ما هي حقيقة الضيعة الفلاحية الكبرى والمتوسطة التي أسندتها الدولة كترضيات للحلقات المقربة للعائلة المالكة والعائلة الحاكمة بعد خمسين أو أربعين سنة؟ هل مازالت منتجة؟ هل مازالت على ملك الفلاح الأصلي؟ لقد قسمت وجزئت وأغلما أصبح بورا غير منتج، بل أغلما حالات اجتماعية.

مراجعة المناطق السقوية، هل ما زالت سقوية منتجة؟ بل أهملت وأصبح الفلاح فيها الذي كان بالأمس منتجا اليوم حالة اجتماعية على الدولة الفرز بين العي والميت والفرز بين الفلاحة المنتجة حقيقة الفلاحة الاقتصادية والفلاحة العاطلة ذات البعد الاجتماعي أو الفلاحة الاجتماعية فالدولة هي التي تعثرت فكان الفلاح هو الضحية.

في سنوات الكوفيد وحرب أوكرانيا عاشت الدولة أزمات وصعوبات مالية والفلاح أيضا عاشها لكن كل البنوك عاشت حققت...

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

أكملي لديك خمس دقائق.

## السيدة بسمة الهمامي

في سليانة وهي ولاية فلاحية بامتياز هذا ما جاءت به الصحف الرسمية للبلاد التونسية أنشئت في هذه الولاية الفلاحية بمناسبة شهر رمضان نقطة بيع من المنتج إلى المستهلك حيث تتوفر في العادة كل المواد المستهلكة الفلاحية بالأساس لفائدة المستهلك وفي نقطة البيع هذه حضر المستهلك وغاب المنتج فليس هناك إنتاج لم تنتج الوحدات الفلاحية التي تحت إشراف الدولة المباشر لحم الخرفان كما لم توفر ما يفي بغرض المستهلك ولم ينتج الفلاح وهذه ولاية فلاحية فما بالك ببقية الولايات؟ وشكرا.

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد علي زغدود عن كتلة لينتصر الشعب، ثلاث دقائق.

### السيد علي زغدود

شكرا سيدي الرئيس،

الزميلات والزعماء نواب الشعب،

مداخلتي اليوم موجهة أساسا إلى وزير التجارة وتنمية الصادرات والسيد وزير الفلاحة وأسست مشروع القانون هذا لأوجه تحية إلى جهة المبادرة وإلى الزعماء أصحاب مبادرة تسوية الديون الفلاحية المتعثرة ونتمن هذا المقترح لأنه سينعكس إيجابا على الفلاحين وعلى الأمن الغذائي.

أيضا هناك ملف آخر يجب أن تتدخل فيه سسلط الإشراف ألا وهو ملف اللحوم الحمراء في تونس حيث لم يعد مجرد مسألة فلاحية أو تجارية، بل أصبحت قضية أمن غذائي وسيادة وطنية تمس مباشرة القدرة الشرائية للمواطن التونسي حيث شهدت أسعار اللحوم الحمراء ارتفاعا متواصلا أثقل كاهل كل العائلات وأصبح المواطن في كثير من الأحيان عاجزا عن اقتناء هذه المادة الأساسية.

في المقابل نجد أنفسنا كل سنة تقريبا أمام خيار سهل يتمثل في التوريد وكأن تونس عاجزة عن تنظيم منظومتها الفلاحية وتأمين ثروتها الحيوانية. إن المعالجة الحقيقية تقتضي إصلاحا عميقا لمنظومة اللحوم الحمراء يقوم على دعم الإنتاج الوطني، تنظيم مسالك التوزيع، الحد من الاحتكار والمضاربة، البحث عن بدائل وطنية قادرة على توسيع العرض في السوق.

وفي هذا السياق أود أن أشير إلى السادة الوزراء مسألة مهمة كثيرا ما تهمل في السياسات العمومية وهي تميم لحم الإبل فتونس وخاصة في ولايات الجنوب تمتلك رصيدا هاما من الإبل وهي ثروة حيوانية قادرة على أن تكون رافعة حقيقية لمنظومة اللحوم الحمراء، فالإبل حيوان يتأقلم مع المناخ الصعب وكلفة تربيته أقل من كلفة الأبقار كما أن لحمه يتمتع بقيمة غذائية عالية ويمكن أن يساهم في تنوع العرض في السوق الوطنية لكن للأسف ما زال هذا القطاع يعاني من ضعف التنظيم وغيابه الحقيقي وغياب التشجيع الحقيقي سواء على مستوى الإنتاج أو الذبح أو التحويل أو التوزيع، لذلك فإننا ندعو إلى وضع استراتيجية وطنية لتمكين لحم الإبل ودعم مربّي الإبل وتنظيم القطاع في ولايات الجنوب واستغلال مركب اللحوم الحمراء بين قردان وإحداث وحدات تحويل مختصة في لحوم الإبل وإدماج هذا المنتج في مسالك التوزيع المنظمة والأسواق الكبرى وتشجيع الصناعات الغذائية المرتبطة به وتطوير هذا القطاع سوف يساهم ليس فقط في تنشيط السوق، بل في الضغط على الأسعار وسيساعد أيضا على الحد من التوريد والمحافظة على العملة الصعبة إلى جانب خلق مواطن شغل.

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد محمد علي عن الخط الوطني السيادي، خمس دقائق.

### السيد محمد علي

بسم الله الرحمن الرحيم،

في البداية أترحم على زميلنا صلاح المباركي رحمه الله وتغمده برحمته.

## السيد الرئيس، السادة النواب،

نلتقي اليوم لمناقشة مبادرة تشريعية تتعلق بالقطاع الفلاحي، هذا القطاع الذي لا يمكن اعتباره مجرد نشاط اقتصادي، بل هو العمود الفقري للأمن الغذائي في بلادنا والرافد الأساسي للاستقرار الاجتماعي في المناطق الريفية والداخلية ومصدر رزق لمئات الآلاف من العائلات التونسية ومع ذلك ما نراه اليوم فلاحون يعيشون أزمة مركبة، أزمة تتجاوز حدود الفقر المالي لتصل إلى هشاشة بنيوية في منظومة كاملة تعكس فشل الدولة المتواصل على مدى عقود.

صحيح أن هذه المبادرة تهدف إلى تخفيف بعض العبء، ولكن ما تطرحه اليوم لا يرتقي إلى مستوى الأزمة الحقيقية الأعمق بكثير فهي أزمة هيكلية متجذرة تتعلق بغياب رؤية متكاملة للقطاع الفلاحي وبعجز السلطة عن صياغة سياسات إستراتيجية واضحة ومستقرة ترتكز على تشخيص علمي وواقعي.

لسنوات طويلة كانت إدارة القطاع الفلاحي في بلادنا تتسم برد الفعل على الأزمات لا بالاستباق لها، ننتظر حتى تتفاقم الديون حتى تعجز منظومات التوزيع حتى ترتفع أسعار المواد الأولية بشكل يهدد قدرة الفلاح على الصمود وعندها فقط يظهر خطاب الدولة الاجتماعي مغطى بشعارات الدعم ومسحوب بإجراءات جزئية غالبا ما تكون شكلية أو ظرفية.

هذا النمط من الإدارة ليس مجرد قصور تقني أو إداري، بل هو فشل سياسي واضح فالدولة الاجتماعية الحقيقية ليست فقط تلك التي تصدر نصوصا قانونية أو تمنح مساعدات عابرة، بل هي الدولة القادرة على التخطيط الإستراتيجي للقطاع وإشراك جميع الفلاحين أنفسهم هيكلهم المهنية، الباحثين والخبراء وكذلك الجهات المحلية في صياغة السياسات قبل أن تتحول الأزمات إلى أزمات كبرى.

اليوم الفلاح يواجه واقعا قائما على ارتفاع متواصل في كلفة الإنتاج صعوبات مستعصية في النفاذ إلى التمويل اختلالات في منظومات التوزيع والتسويق تجعل الفلاح الحلقة الأضعف، إلى جانب تحديات مناخية وبيئية تتنا تتفاقم عاما بعد عام وفي المقابل ما زالت السلطة عاجزة عن تقديم إستراتيجية واضحة تحمي صغار الفلاحين.

إن ما نراه من إجراءات جزئية اليوم ليس إلا علاجا شكليا للأعراض، لا لمعالجة الأسباب فالمبادرة التشريعية التي ناقشها رغم أهميتها لا تقدم حولا هيكلية لأزمة تتعلق بالإنتاج والتمويل والتسويق والتوزيع والمناخ وحتى بالعدالة الاجتماعية بين الفلاحين.

لنأخذ مثلا بسيطا منظومة التسويق، الفلاح هو من يوزع ويحصد لكنه غالبا ما يفتقر إلى القدرة على الوصول إلى الأسواق العادلة، الوسطاء والسلاسل الطويلة للتوزيع تمتص جزءا كبيرا من الأرباح ولا توجد آليات فعالة تضمن له تسويق إنتاجه بأسعار مناسبة أو تعطيه القدرة على التفاوض، هذه ليست أزمة فردية، بل هي فشل كامل للسياسة العمومية.

ثم تأتي مسألة التمويل فالكثير من الفلاحين لا يستطيعون الحصول على القروض اللازمة لتوسيع نشاطهم وتجهيز الأراضي بينما نجد أن برامج الدعم تميل إلى التعامل مع القطاع ككتلة موحدة دون تفرقة بين الفلاح الصغير والمتوسط والمهني الكبير وهذا يؤدي إلى استفادة بعض الفئات دون الأخرى مما يزيد من تفاوت الفقر الريفي ولا يمكن تجاهل تأثير التغييرات المناخية التي تفرض على الفلاح تحديات غير مسبوقة ندرة المياه تآكل الأراضي تذبذب الأمطار أزمات محاصيل متكررة.

الدولة اليوم غير قادرة على تقديم حلول إستراتيجية للتكيف مع هذه التغييرات، النتيجة أن الأزمة التي يعيشها الفلاح هي أزمة مركبة ومتصاعدة، وأي مبادرة تشريعية مهما كانت مهمة ستظل قاصرة إذا لم تندرج ضمن رؤية وطنية شاملة وإستراتيجية طويلة المدى تركز على مشاركة حقيقية للفلاحين بصنع القرار وتعالج جذور المشاكل لا مجرد أعراضها.

إن ما تحتاجه اليوم ليس مجرد دعم مؤقت أو تسهيلات جزئية، بل بناء منظومة فلاحية متكاملة تعتمد على التخطيط الإستراتيجي على المستوى الوطني والجهوي، إشراك الفلاحين في تصميم السياسات وإقرارها، تطوير منظومات التمويل بما يراعي الفئات الصغيرة والمتوسطة، تبني برنامج مستفاد للتكيف من التغييرات المناخية، تطوير منظومة ترمين المنتوجات الفلاحية وتدعيمها وتعميمها على مختلف الجهات، تطوير مراكز البحث العلمي الفلاحي وحوكمة توزيعها مع الأخذ بالاعتبار الخصوصيات الفلاحية للجهات، معالجة أزمة الولوج إلى مصادر التمويل بالنسبة إلى الفلاحين، إن الفلاح لا يحتاج إلى الشعارات ولا إلى الإجراءات المؤقتة التي تظهر مع كل أزمة ثم تختفي.

ختاماً، إن الأزمة الفلاحية التي نعيشها اليوم لن تنشأ من فراغ، بل هي نتيجة سنوات من إهمال...

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

أكمل فكرتك السيد محمد.

**السيد محمد علي**

الإدارة الارتجالية ومن غياب رؤية واضحة للقطاع وهذه المبادرة رغم أهميتها لا يمكن أن تعوض عن هذا الفراغ ولا يمكن أن تكون بديلاً عن سياسة عمومية فلاحية حقيقية ومستدامة.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكراً، الكلمة للسيد النائب المحترم أيمن بن صالح، خمس دقائق.

**السيد أيمن بن صالح**

شكراً السيد الرئيس،

مرحباً بجهة المبادرة،

أولاً، أترحم على زميلنا السيد صالح المباركي رحمه الله ونذكر بمن قبله الدكتور نبيه ثابت رحمة الله عليه وقبله الزميل السيد سامي السيد رحمه الله.

ثلاثة أعضاء مجلس النواب وافهم المنية ورئاسة الحكومة تفتنت هذه المرة على ضرورة ارسال رسالة نعي ببارك الله فيهم، ولكن هذه الرسالة أريد أن أوجهها للسيدات والسادة أعضاء الحكومة وحتى إلى السيد رئيس الجمهورية، اليوم نواب الشعب عندما يغادرننا زميل...

السيد الرئيس، لا يمكنني المواصلة في ظل هذا التشويش.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

واصل السيد أيمن.

**السيد أيمن بن صالح**

شكراً السيد الرئيس،

نترحم على زميلنا صالح المباركي، ونذكر بمن قبله الدكتور نبيه ثابت رحمة الله عليه، وقبله الزميل سامي السيد رحمه الله، ثلاث نواب كانوا يجلسون معنا تحت هذه القبة رحمهم الله ونتمنى من الله أن يعوض أهاليهم خيراً.

رسالة سأوجهها للسيدات والسادة أعضاء الحكومة، السيدة رئيسة الحكومة تفتنت هذه المرة بضرورة ارسال برقية تعزية إلى مجلس النواب على إثر وفاة زميلنا رحمه الله السيد صالح المباركي.

هذه الرسالة للسيدات والسادة أعضاء الحكومة وحتى للسيد رئيس الجمهورية، اليوم سيدي الرئيس عندما نطلب من المواطنين بأن يكونوا متضامنين مع بعضهم ويعاملون بعضهم بطريقة إنسانية لا غير، اليوم عضو مجلس النواب يسهر معك في الميزانية ويتابع الفصل تلو الآخر وتعرض عليه مقترح قانون وتقول له بصفة استعجالية وهناك من يتنقل من توزر ومن تطاوين ومن معتمديات تبعد أكثر من 400 و500 كلم، نحن نعلم أن هذا عمله وهو مطالب بالقيام به لكن هذه حالة وفاة، عندما نسمع بخبر وفاة شخص غريب نشعر بالأسى ونقوم بواجب العزاء وهذا لكي يبين إنسانيته ولا نطالب بشيء آخر، هذه صفحة ونمر.

أعبر عن تضامني مع كل بناتنا وأبنائنا وكل العائلات التونسية في دول الخليج لما يعيشونه الآن ونتمنى من الله أن يحفظهم ويكونوا سالمين وفي صحة جيدة ولا يلحقهم أي سوء، بالنسبة إلى لتضامن مع الدول فهو اختصاص وزارة الخارجية.

بالنسبة إلى مقترح هذا القانون، أشكر جهة المبادرة على هذا المقترح وهو صورة أخرى لانقطاع البث بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية، لماذا؟ لأن الزميلات والزملاء تكلموا مرار على هذا المقترح قبل تجسيده في شكل مقترح ويقترحوه في الجلسات العامة مع وزراء الفلاحة معنا هنا لكن لا أحد استمع لهم لهذا مررنا لهذا المقترح، ونتمنى أن يتم تمريره اليوم.

اليوم لم يعد لدينا قطيع، العائلة التي تعطيها ثلاث نعاج لتربية قطيع وكل عائلة يمكن أن توفر لاحقاً أربعة أو خمسة خراف لا مكان لها اليوم، نحن لا نملك المساحات الكبرى مثل مراعي الخليج التي تصورها الطائرات المسيرة لتظهر شساعة المساحات، هذا غير متوفر لدينا. لن نتمكن من تكوين قطيع إذا لم يقم كل فلاح بتربية عدد صغير من المواشي، اليوم الفلاح يقضي الليل وهو يحرس مواشيه من السرقة، ارتفاع الأسعار يعود لما يحدث من السرقات المتكررة فالفلاح يقضي الليل في مراقبة مواشيه ليتأكد إن كانت لا تزال في مكانها أو لا، بالفعل يعيشون في معاناة يومية.

اليوم أوجه نداء إلى الأمن في كامل ربوع الجمهورية، رجاء ساعدوا الفلاحين خاصة في هذه الفترة التي تكثر فيها السرقات.

وبما أننا ذكرنا الأمن، أوجه تحية خاصة إلى مركز الأمن الوطني بسكرة الذي تدخل منذ يومين وأنقذ المنطقة من وقوع مجزرة كانت وشيكة فقد وصلتهم المعلومة بسرعة وتحركوا في الإبان حيث كانت هناك حرب عصابات حيث كان هناك أفراد ينوون ارتكاب أعمال خطيرة في سكرة لكن أعوان الأمن والسيد رئيس مركز الأمن بسكرة كانوا يقظين وتدخلوا في الوقت المناسب.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكراً، الكلمة الآن للنائب المحترم حاتم اللباوي عن كتلة صوت الجمهورية، أربع دقائق، تفضل.

**السيد حاتم اللباوي**

شكراً السيد الرئيس،

اليوم نحن أمام مقترح قانون يتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة.

لا تحرر وطني دون تحرر غذائي، لكن ما دمنا نواصل استيراد الخبز من وراء البحار لا تحدثني عن تحرر وعندما نقول تحرر غذائي وسيادة غذائية أليا نقول الفلاح والفلاح يجب أن يكون حرا، اليوم الفلاح مسلسل بالبنوك والديون وبفوائض الديون.

اليوم الفلاح سجين البذور وهنا أفتح قوسا، قبلنا بالبذور المحورة جينيا التي تعطينا موسما والعام الثاني تجد نفسك مجبرا أليا بشراء البذور أو استيرادها من جديد والسؤال الذي يطرح أين بذورنا؟ هل أصبح من الممنوع علينا أن نستثمر في بذورنا؟

اليوم حرب والحرب قادمة من قريب أو من بعيد، على الأقل وجب على هذه الحكومة أن تعني بالفلاح وجب عليها أن تشجع الفلاح على زراعة الحبوب، شجعوا على زراعة الحبوب وخزنوا الحبوب شجعوا على زراعة العلف وحاربوا عصابات العلف.

اليوم أراضي ديوان الأراضي الدولية في كامل تراب الجمهورية مهملة بزيتونها وعلفها وثروتها الحيوانية، لا بد من تسوية وضعية ديوان الأراضي الدولية وتشجيع الفلاح على إنتاج الطعام فوق الحرب لن ينفعنا إلا الخبز والزيت والعلف والمنتوج الحيواني.

قبل أن أنهي القصرين وهنا أوجه خطاي هذا إلى السيد وزير الفلاحة، منطقة العريش هي منطقة فلاحية تعاني من نقص في الماء والسبب ماذا؟ انسداد قناة من عهد الاستعمار الفرنسي، تقدم أهالي العريش إلى السلطة الجهوية لتسريح هذه القناة إلا أن السلطة الجهوية لم تستجب، ووجدنا الفلاحون خرجوا بأدواتهم وسرحوا القناة عن طريق كراء آلة تراكس بمفردهم بينما السلطة الجهوية في سبات أمام هذا الوضع.

مرحبا بكم مرة أخرى.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم وليد الحاجي، سبع دقائق، تفضل.

**السيد وليد الحاجي**

شكرا السيد الرئيس،

تحية لكل الزملاء النواب والإداريين،

في البداية نترحم على الزميل السيد صالح المباركي، رحمه الله ونتمنى من الله أن يلهم أهل وذويه جميل الصبر والسلوان.

في البداية نثمن مقترح القانون المتعلق بتسوية ديون الفلاحين المتعثرة عدد 60 سنة 2025، هذا المقترح يجسد حرص أعضاء مجلس نواب الشعب على الإنصات لمشاكل الفلاحين والسعي لتقديم حلول ملموسة والتخفيف من أعباء الفلاح خاصة بالنظر إلى سنوات الجفاف وغلاء أسعار الأعلاف والمواد الفلاحية.

جميعنا نعلم أن الفلاح ركيزة أساسية في الاقتصاد التونسي ومهم جدا إعادة جدولة الديون المتعثرة، هذا المقترح على أهميته يبقى منقوصا لأن الفلاح المتحصل على قرض فلاح سنة 2025 القروض الموسمية عليه أن يقوم بالخلاص خلال هذا الموسم الحالي لكن انهيار قطاع الزيتون حال دون إمكانية الخلاص، ورغم تواصلنا عديد المرات مع بنك التضامن لإيجاد حل وجدولة هذه الديون لكن استحالة ذلك لعدم وجود آليات قانونية على حد تعبيرهم.

الفلاح في حاجة إلى دعم متواصل سواء بتوفير منح مالية أو تسخير عملية الحصول على قروض ميسرة الدفع، هذا القانون لا يشمل الفلاحين المتحصلين على قروض موسمية لأن هذا المقترح يتحدث على

القروض من صنف 4 والمتحصلين على قروض سنة 2025 لا يشملهم وهذا بصراحة يعبر على سوء تركيز أو رفض من قبل وزارة المالية أو من قبل البنوك لتسوية هذه القروض، الفلاح الذي تحصل على القروض الموسمية في سنة 2025 لا يمكنه خلاص القروض هذه السنة، بنك التضامن رفض تقسيط القروض وأكد لهم أن الفلاحين لا يملكون قدرة الخلاص ويشترطون عليهم خلاص القرض الموسمي في ظرف سنة، لا يمكن للفلاح الذي اقترض 7 أو 10 آلاف دينار خلاصهم في ظرف سنة، يجب مراجعة هذا التوجه لأننا هنا نتحدث عن صغار الفلاحين الذين لن يتمكنوا من دفع 10 أو 15 ألف دينار ولا نتحدث عن كبار الفلاحين.

الفلاح الذي يوفر المنتوجات الغذائية يجب تدعيمه بالأعلاف وتدعيم أسعار الأعلاف، اليوم هناك مشكل في توفير الأعلاف المدعمة، في ولاية القيروان في حاجب العيون وفي العلاء هناك نقص كبير في الأعلاف لا نعلم إن كان مرتبطا بأزمة عالمية أو أزمة وطنية أو سوء توزيع أو سوء تقدير أو يجب مراجعة عدد القطيع أو رؤوس الأغنام والأبقار إلى غير ذلك.

ارتفاع أسعار الأعلاف أدى إلى تقليص عدد القطيع وتحدثنا الأسبوع الفارط بحضور وزارة الفلاحة على أزمة القطيع التي تندثر بسبب الذبح العشوائي وخاصة ذبح الأثني ودعونا إلى ضرورة إعادة هيكلة القطيع وإيجاد حلول لإرجاع قطع الأغنام.

سأحدث في علاقة بوزارة الفلاحة في حاجب العيون، شريكة العيون التي تحدثت عنها عدة مرات فيها مجمع حليب كان ينتج في يوم من الأيام 25 ألف لتر حليب ومن المفروض يتم تدعيم تربية قطع الأبقار إلا أنه اندثر ولا مكان لتربية الأبقار تقريبا إنتاج اليوم في حدود 2000 أو 3000 لتر وأغلق المجمع.

كنت طالبت من الدولة ومن وزارة الفلاحة ومن كل من يعنيه الأمر خاصة رئاسة الحكومة أن يوفروا لنا خبيرا عدليا محاسبا، أريد من الدولة أن توفر خبير من الدولة أو مراقبا من الدولة يتوجه للمسؤولين على هذا المجمع ويقومون بمحاسبته، هذا المجمع اليوم لديه ديون تقارب 3 مليار دون أن نهم أي طرف أريد من الدولة أن تراقب وتعرف سبب غلق هذا المجمع ولما وصلت الديون إلى 3 مليار؟ لما لا يستطيع الفلاح اليوم الحصول على ديونه من هذا المجمع؟

اليوم أحمل المسؤولية للسلطة الجهوية لأنها عندما عقدت اجتماعا على إثر المداخلات التي قمت بها في المجلس عوض أن تقوم بدعوة أطراف من الدولة وتحاسب المسؤولين عن المجمع جلبت الخبير المحاسب للمجموعة وطرحته عليه أسئلة فقال لهم أن الدنيا ربيع والعصافير تزفرك، أنا لا أطلب بهذا السيد الرئيس والسادة النواب، بل أطلب الدولة أن تراقب المال العام الذي كانت تدعم به تلك الجمعية أو المجمع وهو في الأصل موجه للفلاح لا لغيره.

مازلت أصر وأطالب ديوان تربية الماشية بتعيين من يراقب عملية أو العمليات المالية داخل مجمع العيون مجمع الحليب بحاجب العيون، ولما تم اغلاق فرع بيع المستلزمات؟

في نقطة أخيرة، هناك منطقة سقوية اسمها رحيمة 2 متوقفة إلى الآن على مد شبكاتنا 2012 على امتداد تقريبا 60 أو 65 هكتار، منطقة سقوية السودان تم إنشاؤها تخدم "بالقروب" لم يتم كهربتها ولم يتم مد قنواتها خاصة وهي من أفقر المناطق.

سد سيدي سعد من المفروض أن يتم استغلاله في عمليات الري في حاجب العيون ولكن هذا لم يتم، تحدثنا عن المعالجة الثلاثية لمياه

محطات الصرف لدينا محطة الصرف في حاجب العيون أو محطة المعالجة أو محطة التطهير، أنا أطالب بتوفير التجهيزات واستغلال المياه المعالجة معالجة ثلاثية في عمليات الري وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عماد الدين السديري عن كتلة صوت الجمهورية، له أربع دقائق، تفضل.

**السيد عماد الدين السديري**

شكرا السيد الرئيس،

شكرا لزملائي أعضاء مجلس نواب الشعب في هاته الأسمية الرمضانية،

ككل الإخوة لا أفوت الفرصة للترحم على جميع موتانا وخاصة فقداننا لثلاث نواب من أعضاء مجلس النواب السيد نبيه ثابت السيد سامي السيد وثالث ثلاثة المناضل الرجل المحترم السيد صالح المباركي، نحمد الله لأن لدينا اثنان من موتانا أكرمهم الله بأن ينتقلوا إلى الرفيق الأعلى في شهر رمضان المعظم، في الموسم السابق فقدنا أيضا زميلنا السيد سامي السيد في شهر رمضان المعظم، فرحم الله الجميع ورزق أهلهم وذويهم جميل الصبر والسلوان.

في هذا القانون وفي كل قانون يكون الغاية منه رفع الضغط عن الفلاحة أو نرفع الضغط على الفلاحين أكون من المتجاوبين معه وأعتقد أن المديونية هي أكبر عبء يثقل كاهل الفلاح وربما في بعض المستغلات الفلاحية وفي اليوم الدراسي رأينا أرقاما وعددا كبيرا لفلاحين يعيشون مثل هذه الوضعية وهذا العدد ربما يؤثر سلبا على تطوير القطاع الفلاحي وعلى توفير الأمن الغذائي للبلاد التونسية باعتبار الفلاح هو الجندي وهو في الواجهة ومن حقه بأن يكون للدولة تعاطيا إيجابيا معه حتى لو أخطأ في التعامل ماليا مع المؤسسات المالية.

صحيح في هذا القانون رأيت مذكرة متأتية من البنك المركزي ذكرت بها بالسنوات التي وقع فيها العفو عن الفلاحين في علاقة بالمديونية الفلاحية وتأثيرها على المالية العمومية يعني خزينة الدولة، ولكن الفلاح عندما نؤطره ونجعله يستوعب ما معنى الإقتراض ولما نجعله يتعاطى مع القروض بصفة إيجابية فإن من حقه أن يكون في السكة الصحيحة ومن حقنا انقاذ الفلاحين دون أن نؤثر على أموال الدولة وأموال الشعب التونسي.

أستغل هذه الفرصة للحديث عن دور المناطق السقوية في تنشيط الحياة الفلاحية، في ولاية الكاف لدينا أربعة مناطق سقوية اعتبرها مناطق غير منجزة أو غير فاعلة حاليا بحكم ظهور ظاهرة التلوث على مستوى سد سراط وعلى مستوى وادي ملاق الذي وقعت فيه مراسلة من طرف السيد المدير الجهوي للتنمية الفلاحية أو المندوب المكلف وأكد فيه على الفلاحين وعلى الجمعيات المائنية بعدم استعمال هذا الماء باعتبار وجود شبهة تلوث من شأنها أن تؤثر على المنتج الفلاحي.

من هذا المنبر أطالب وزارة الفلاحة أن تتفاعل وبسرعة لأن بعض المناطق وخاصة في جنوب الولاية في حاجة للمياه وفي حاجة لري محاصيلهم خصوصا وأن بقايا هذا الماء أو بعض من التسربات المائنية تذهب لوادي مجردة ولسهول جنوبة ويوسالم وبالتالي لا بد من الجسم نهائيا في صلوحية هذا الماء من عدمه لكي لا نحرم الفلاح من موسم الزراعات وخاصة الزراعات التي لها علاقة بإنتاج الغلال في فصل الصيف.

لا بد أن تكون لدولتنا ولوزارتنا إستراتيجيات وخاصة إستراتيجية قوية في مقاومة الانجراف، نعيش على إنجازات قديمة وفرحون بها ونريد رؤية إنجازات جديدة تسرنا في قادم الأيام.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم طارق الربيعي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق، تفضل.

**السيد طارق الربيعي**

شكرا السيد الرئيس،

قبل كل شيء نترحم على زميلنا صالح المباركي وجميع الزملاء الذين توفاهم الأجل ونترحم على جميع المؤمنين المسلمين.

إن شاء الله يكون مقترح هذا القانون خطوة في الاتجاه الصحيح لتخفيف الضغط على الفلاحين، الفلاحة تعاني وتقاسي دائما خاصة في السنوات الأخيرة في سنوات الجوائح، في القر تعاني في الحر تعاني وفي الفيضانات تتلف جميع المحاصيل إلى جانب سرقة المواشي وفي سنوات الجفاف أيضا ونتمنى أن تكون هذه السنة سنة مبشرة بالغيث النافع.

بالنسبة إلى الفلاحة الأمن الغذائي هو من الأمن القومي يجب أن نركز على الفلاحة وعلى الفلاحين ولا خير في أمة تأكل من وراء البحار.

بالنسبة إلينا إن شاء الله كمجلس نواب الشعب نعقد العزم لإصلاح ما أفسده الدهر، المديونية تثقل كاهل الفلاح وصغار ومتوسطي الفلاحين لأنه يعاني الديون المتراكمة جراء عدة أسباب، في هذا المقترح سنحاول التخفيف عنه وسيمر إن شاء الله.

أيضا هناك موضوع مهم يتعلق بمياه الري نقص وشح مياه الري، نتوجه لوزارة الفلاحة أن تغير السياسة المائية في الموارد المائية خاصة هذه السنة سنة مبشرة بالخير إن شاء الله.

نلتجأ أيضا للآليات البديلة وهي المياه المعالجة المياه المستعملة، نعالج المياه المستعملة ونحاول استعمالها في المواد الفلاحية.

كذلك آلية تحلية مياه البحر عدة دول تعمل بها وكذلك هناك المشاريع الفلاحية إن شاء الله ننجز أقطابا فلاحية في قلب الصحراء، هناك عدة تجارب، جيراننا في الجزائر يقومون بتجربة رائدة في قلب الصحراء نرى الإنتاج الفلاحي بوفرة كبيرة وإن شاء الله نغير واقع الخارطة الفلاحية في تونس وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم عبد السلام دحماني عن كتلة لينتصر الشعب، له أربع دقائق.

**السيد عبد السلام دحماني**

شكرا رئيس،

رحم الله زميلنا المحترم صالح المباركي ورزق أهله وذويه جميل الصبر والسلوان.

مداخلتي بعنوان "من الديون المتعثرة إلى الوعود المتعثرة"، مقترح القانون رقم 60 لسنة 25 يسهل على الفلاحين الذين يعانون من ديون متعثرة ويساعدهم على إعادة جدولتها وينقص من الخطايا والفوائد، ولكن تبقى هذه الإجراءات جزئية لمشكلة أكبر.

في الحقيقة هناك صمت على دور البنوك في أزمة القطاع الفلاحي وفي الانخراط في السياسة العامة للدولة، نذكر فقط أن بعض رجال الأعمال كانوا يتمتعون بقروض بمئات الملايين بأوراق بسيطة

وبضمانات شكلية بينما تمت مطاردة صغار الفلاحين ومضاعفة الخطايا وحتى بعقلة مشاريعهم وتحدث رغم ذلك عن العدالة وعن حياد المنظومة المالية.

هناك إشارات محدودة للسياسة الفلاحية العقيمة وعن الدور الذي ينبغي على وزارة الفلاحة القيام به في إطار شعار السيادة الغذائية والأمن الغذائي لأن الإجابة عن هذا السؤال كفيلا بالقضاء على أسباب التعثر في خلاص الديون وأريد أن أسأل هل لنا حقا وزارة تعنى بالفلاحة والموارد المائية والصيد البحري؟ هل لنا بمعنى الإستراتيجيات والبرامج التي تحمي المنتج الفلاحي وتحصر على الموارد المائية وتنشغل بقطاع الصيد البحري؟ وليس وزارة مقرها من أوسع المقرات وأسطول سياراتها لا يحصى ومديريها العامين ونسب تأجيرها بلغ الرقم القياسي ولا تضاهيه دول حققت اكتشافها الذاتي من الغذاء والماء.

لم يتم التطرق إلى السجن الاقتصادي الربيعي الذي أطبق على كل شيء ولم تتمكن كل المحاولات من تفتيته أو تفكيكه.

أريد أن أقول في النهاية أن المشكلة ليست ديون متعثرة فقط، بل المشكلة في شروط الحياة المتعثرة في غياب العدالة بين الجهات وحرمانهم من حقوقهم الأساسية في الصحة والنقل والتعليم، عن حقها في الماء الصالح للشرب، توجان والبطاهرة وزريق الغندري وتوجوت وغيرها من مطماطة من ولاية قابس.

اليوم جناية التقاعد لعامل أفنى حياته في العمل تساوي 4 كيلوغرام من اللحم والموظفين في مشهد مذل أمام البنوك يطلبون سلفة لقضاء حاجتهم الأساسية، المشكلة ليست ديون وحدها، بل هي وعود متعثرة، الفلاح والموظف والعاطلين عن العمل والذين طالت بطالتهم ما زالوا في انتظار مواعيدهم المستحقة مع التنمية ومع الفرص العادلة. الرهان اليوم ليس فقط في تسوية الديون المتعثرة، بل في القضاء على أشكال الوجود المتعثر وشكرا.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد منير الكموني، ثلاث دقائق، تفضل.

#### السيد منير الكموني

شكرا السيد الرئيس،

أريد أن أبدأ بالترحم على روح زميلنا النائب صالح المباركي الذي نرجو له الرحمة الواسعة ولأهله جميل الصبر والسلوان.

كما أريد أن أشكر جهة المبادرة واللجنة المتعبدية على طرح الموضوع وإيلائه الأهمية اللازمة والأولوية المستحقة لأنه في سياق معالجة شاملة لمشاكل القطاع الفلاحي العديدة التي تتطلب تدخلا تشريعيا عاجلا ومن أهم هذه المشاكل مشكلة تمويلات عديد المواسم الفلاحية أضعتها كلها أو جليها بسبب غياب التمويلات عديد المؤسسات الفلاحية الناشطة في مجال زيت الزيتون والتمور والبنور والألبان دمرت أو تكاد بسبب غياب التمويل أو غلق أبوابه أمامها، صغار الفلاحين يعانون بسبب هذا الغلق وهم يهجرون قطاعهم تباعا قطاعا وراء آخر.

سأقدم لكم زملائي مثلا بهم جهتنا وهي فلاحية بامتياز في علاقة بمشروع الأراخي منذ عهد الوزير سمير بالطيب في 2019، في شربان مثلا ثلاثون فلاحا تم التغرير بهم إن لم أقل التحيل عليهم بتمكينهم من قروض من البنك الفلاحي بضمان الشركة التعاونية لاقتناء 98 أرخة يعني بقرة موردة تكلفة الواحدة تجاوزت 12 ألف دينار في حين كان

سعرها في السوق حوالي 7 آلاف دينار، قبلوا على مضض على أمل الحصول على منحة الدولة فلا المنحة وصلت ولا الأبقار صمدت، لم تبق سوى ديون متراكمة تؤرق البنك والضامنة والفلاح المسكين الذي ضاع حلمه وهو يزرع تحت وطأة التبعات وقطاع كامل قطاع الألبان يعاني منذ سنتين ومهدد بالتدمير مما يهدد أمننا الغذائي.

اليوم تمرير هذا المقترح هو فتح باب أمل جديد فيبتسوية الديون المتخلدة إعادة إدماج للفلاحين خاصة الصغار منهم بإعادة تمكينهم من مصادر التمويل وإعادة تنشيط الدورة الاقتصادية بصفة عامة وإعادة تنشيط القطاع الفلاحي بصفة خاصة. لذلك نحن مع هذا القانون ومع عديد القوانين الأخرى التي ستحرك التشريع في وزارة الفلاحة وشكرا.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد عماد أولاد جبريل، ثماني دقائق، تفضل.

#### السيد عماد أولاد جبريل

شكرا رئيس،

في البداية نترحم على الزميل المحترم ونتمنى له جنة الفردوس وكل التعازي إلى عائلته.

بهذه المناسبة نريد أن نحب بعضنا قليلا، كان عم صالح معنا وكان أبا لنا جميعا واليوم نسينا سبب وجودنا هنا إذ هناك "parasite" لذلك علينا أن نعود إلى الجادة وإلى ما يريده الشعب دون مزايدات أو مبالغة فيما بيننا.

ندخل في صلب الموضوع وهو هذا القانون، لما جاء هذا القانون؟ جاء هذا القانون لأننا في الحقيقة لا نملك وزارة فلاحية، جاء هذا القانون لأن وزارة الفلاحة لا تقوم بواجبها، جاء هذا القانون ليثبت أن مجلس نواب الشعب يفكر في الفلاحين، وجاء ليقول أن وزير الفلاحة لا يفرق بين الأمن الغذائي والأمن الزراعي، الأمن الغذائي شيء والأمن الزراعي شيء آخر.

جاء هذا القانون ليبين أنه لا يمكن تحقيق أمن غذائي دون تحقيق أمن زراعي وهذا يؤمنه الفلاح التونسي، كيف يمكن تحقيق الأمن الغذائي في غياب الأمن الزراعي؟ وكيف يمكن تحقيق الأمن الزراعي في غياب الفلاحين، أنت تقوم بقطع جناح الفلاح التونسي.

اليوم هذا القانون جاء للقيام بجدولة وجاء ليقصص العيب عنه لكن إلى متى لا تهتم الوزارة بالفلاحة؟ إلى متى ستبقى الوزارة غير مبالية بالمواطن التونسي؟ اليوم عندما نتحدث عن غلاء المعيشة السؤال المطروح من أين جاءت غلاء المعيشة ومن أين جاء النقص في الأمن الغذائي والأمن الزراعي؟ جاء نتيجة إهمالك للفلاحة ولم تدعم الفلاحين ولم تدعم البحارة ولم تدعم مربى المواشي ولم تدعم اليوم الزراعات الكبرى وهي القمح والشعير، بل منشغل بزراعة أشياء أخرى لا تهم الأمن الغذائي ولا الأمن الزراعي.

اليوم عندما تأكل من وراء البحار لا يمكن أن نتحدث عن السيادة الوطنية وعندما يكون أمنك الغذائي تتحكم فيه دول أخرى ثم تقول ستناقش الوضع الأمني والإقليمي في الشرق الأوسط، عليك أن تناقش أولا وضعك الأمني الغذائي ونناقش مؤونتك هنا.

كيف تريد تحقيق السيادة الوطنية عندما يكون لديك وزير فلاحية يكرس العبودية تجاه الدول الأجنبية ويجعلك تستعمل بذورا هجينة بدل استعمال بذورك الأصلية وهي البذور التونسية، وعندما لا تكون لديك منظومة مائية لمواجهة الشح المائي وتستغل مياه التطهير هذا أقل شيء لتصبح مناطق سقوية، بماذا ستقاوم كل هذا؟

تحدثنا سابقا عن قطيع الأغنام وعن المواشي وعن ذبح أنثى النعاج على قارعة الطريق وهو موثق في مجلس نواب الشعب ومؤخرا تم عقد اجتماع في القصر الرئاسي وتناول هذا الموضوع بالذات وقلنا ممتاز جدا حيث اتجهت السياسة العليا للبلاد التونسية نحو هذا وتريد الآن المحافظة على القطيع وتعطي التوجيهات للمحافظة على القطيع فإذا بي أتفاجأ فيما بعد ببتات عمومية في الديوانة التونسية بذبح أنثى النعاج والأبقار والإبل ويتم ذبحها وبيعها لحوم، أنت حجرتها على أساس أنها مهربة وستجتاز الحدود، هناك ما يسمى بديوان المراعي وديوان الماشية لا بد أن يتم تسليمها لديوان الماشية حتى تجدد النسل وتحافظ على ثروتنا الحيوانية أما أن تحجزها مهربة ثم تقوم ببيعها بته في البطوار؟

نريد أن نفهم نفتح الموقع لكي نفهم ولا تقل لي أن هذا كلام مغلوط، عندما تقومون بفتح موقع الديوانة التونسية ستجدون هذه البتات منشورة في الموقع الرسمي ويؤكد عليها بين قوسين أنها اناث عجول ومكتوبة نعاج وأكباش و"قطيمة" فكيف نريد المحافظة على القطيع اليوم إذا كانت الدولة في حد ذاتها لا تفهم كيف نريد أن يتحقق هذا الأمر؟ تضع معايير ما أنزل الله بهم من سلطان، اليوم نريد قطع الحليب من البلاد فجميع الأسعار ارتفعت في تونس إلا سعر الحليب للفلاح في تونس لم يرتفع، الحليب الذي يشتريه الفلاح لمن سيبيعه؟ سيبيعه للمصنعين لصنع الياغورت والألبان في الوقت الذي ارتفعت فيه كل الأسعار حتى قارورة الماء المعدني والبسكويت والمشروبات الغازية وفي المقابل لا ترفع في سعر الحليب للفلاح.

كفانا من الشعبية نطالب بالزيادة في سعر الحليب الذي يعطى للفلاح سواء كان 1340 أو 1350 أو حتى 1500 مي هذا غير كافي في حين أن المواد الأولية تصنع بها الألبان والياغورت وغيره مصدرها الحليب، بعد أن كنا دولة حققت الاكتفاء الذاتي في الألبان سنراجع نتيجة ماذا؟ نتيجة بيع القطيع ونتيجة غلاء الأعلاف وهذا سيجعلنا في النهاية نستورد الحليب من الخارج حينها ستدفع ثمنها بالعملة الصعبة في حين كان من الأجدر دعم الفلاح هنا، يكفيننا مغالطات.

أتحدث في هذا صدقا لأننا على الأقل أنجزنا قانون الفلاح لكن يقال أننا نسئ القوانين دون تطبيقها، تحدثت مع زميلي منذ حين في نفس الشيء حيث قلت له أننا سنمرر مجلة الصرف ومجلة الاستثمار وسنمرر هذه القوانين أحب من أحب وكره من كره، لن تمرر في هذه الحكومة التي سترحل غير مأسوف عليها وستأتي حكومة أخرى وستجد هذه القوانين موجودة وسوف تطبقها.

تونس ولادة ولها رجالها بما فهم السيد وزير الفلاحة قدمنا لك ملفات فساد لكن تم التستر عليها هذه المرة تحت قبة البرلمان وكان من المفروض أن تناديك النيابة العمومية في شخصك لا في شخصي. شكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، سأعود لمن تخلفوا السيد فيصل الصغير والسيدتان سيرين المرابط وهالة جاب الله.

الكلمة للنائبة المحترمة الدكتور هالة جاب الله، خمس دقائق، تفضلي.

**السيدة هالة جاب الله**

شكرا السيد الرئيس،

أولا، أترحم على روح الفقيد زميلنا، إن شاء الله يرحمه الله ويصبر عائلته، وإن شاء الله مثواه الجنة.

بمناسبة مناقشة مقترح القانون الذي تقدم به زملاؤنا نثمن هذا المقترح الذي جاء في محاولة لتخفيف العبء الكبير على الفلاحين وعلى شريحة واسعة منهم باعتبار أن تونس تعيش اليوم وضعا صعبا فيما يخص الفلاحة، لكن يبقى التخوف في أن هذا الإجراء البسيط المتمثل في جدولة بعض الديون المتخلدة بالذمة، لن يكون هو الحل.

سامحني، أريد أن أغير المقعد.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

هل تريدون تغيير المقعد؟

أرجو إعادة التوقيت، لا بأس، تفضلي بإعادة المدخلة.

**السيدة هالة جاب الله**

شكرا السيد الرئيس،

أولا، أترحم على فقيدنا وزميلنا وأتقدم بأحر التعازي إلى عائلته، رحمه الله وورق أهله الصبر.

في موضوع الجلسة العامة لليوم أثنى مقترح القانون الذي تقدم به زملاؤنا والمتعلق بجدولة بعض ديون الفلاحين المتعثرين، لكن التخوف يبقى قائما خاصة وأن هذه المعالجة ستكون ظرفية إذ تقتصر على جدولة جزء صغير من الديون ولن تكون حلا جذريا لمشاكل الفلاحة في تونس فنحن نعلم أن لدينا مشكلا كبيرا، الفلاح يواجه اليوم عديد الصعوبات والتحديات وعلى رأسها التحديات الهيكلية التي يجب على وزارة الفلاحة الوقوف عندها.

نعيش اليوم تغيرات مناخية كبرى ونعاني من شح مائي، إضافة إلى انتشار العديد من الأمراض خاصة مع الطبيعة الجديدة لانتقال الجراثيم والأمراض بصفة عامة عبر أنحاء العالم.

الحقيقة وزارة الفلاحة مقصورة إذ لم تقم إلى حد الآن بتجديد الاستراتيجيات الوطنية سواء في تجديد القطيع أو في مقاومة الأمراض أو في تعزيز الإنتاج الحيواني كان أو النباتي.

وبخصوص القطيع ما زلنا نتحدث عن مسألة التقييم وقيمة تقييم القطيع في تونس كبيرة جدا إذ لو تم تقييم القطيع بشكل كامل لحققت الدولة مداخيل هامة لأن هذا الملف يعد من أبرز ملفات الفساد بامتياز. فإذا كنا لا نعرف العدد الحقيقي للأغنام والمواشي والأبقار في بلادنا وفي المقابل نقدم للفلاح العلف وتلاقيح مدعمة في حملات التلقيح ونحن ليس لدينا العدد الحقيقي فإن ذلك يطرح إشكالا كبيرا في طريقة إدارة هذا الملف ومن واقع الميدان فإن هذا الملف يشهد هدرا كبيرا للمال العام ولو تم إحكام الرقابة وتحديد القطيع وتعريفه لأغلقنا عديد أبواب ملفات الفساد.

أما النقطة الثانية فتتعلق بارتفاع كلفة الإنتاج سواء في الإنتاج الحيواني أو النباتي فإذا تواصل ارتفاع أسعار الأعلاف والأدوية والتلقيح والأسمدة والبذور خاصة وأن جزءا كبيرا من البذور مستوردة وبعضها مغيرة جينيا وتتسبب في العديد من الأمراض فضلا عن كونها غير قابلة للاستدامة على المدى الطويل فإن الفلاح سيواصل الغرق في الديون، في المقابل عوض أن نقوم بتغيير طريقة إنتاجنا ونعمل على تثمين القيمة المضافة ونثمن "les sous-produits" التي يستطيع أن ينتجها الفلاح الصغير، بل بقي الفلاح في الحلقة الأضعف في حين يستفيد المتدخلون اللاحقون في سلسلة الإنتاج سواء في التحويل أو في التوزيع وهكذا يبقى الفلاح في وضع هش وتذهب أغلب العائدات التي يتحصل عليها، يدفع بها هذه السنة القليل من الديون في حين تتراكم عليه الديون في العام الذي يليه.

ومن الملفات المهمة أيضا مسألة التكوين، إذ لا يمكن تطوير القطاع الفلاحي دون تجديد منظومة التكوين الفلاحي وتوجيهها نحو اختصاصات مطلوبة فعليا وتحقق مردودية وربحية، كما يجب على الوزارة استكمال إعداد الخارطة الفلاحية للبلاد وتعيينها لأن الفلاح ما زال يعمل بأساليب تقليدية ولا يحقق الإنتاجية المرجوة.

وأخيرا، أريد أن أعود إلى ملف الأدوية فممنذ سنة 2023 صادقتنا على قانون لإحداث الوكالة الوطنية للدواء والمواد الصحية، ولكن إلى حد الآن هذه الوكالة لا تقوم بعملها خاصة فيما يتعلق بالأدوية البيطرية. اليوم نرى الأدوية تباع على قارعة الطريق ونرى التهريب في حين أن هذه الوكالة هي الجهة الوحيدة المسؤولة عن المراقبة وعن ضمان حسن توزيع هذه الأدوية. الفلاح اليوم يعاني من هذه الأدوية لأن الأضرار الناتجة عنها كبيرة جدا على قطيعنا وعلى الإنتاج الوطني وعلى المنظومة التونسية ككل، لذلك يجب أن تتحرك هذه الوكالة.

كذلك يجب أيضا تقييم عمل الديوان الوطني للأعلاف لسنة 2024 والنظر فيما قام به وكذلك تحميل ديوان تربية الماشية المسؤولية عما وصل إليه وضع القطيع اليوم. شكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم الأستاذ محمد اليحيوي، له خمس

دقائق، تفضل.

**السيد محمد اليحيوي**

شكرا السيد الرئيس،

أولا، نترحم على فقيد المجلس صالح المباركي، الرحمة لروحه وعزائنا لعائلته وأصدقائه ولا يفوتنا أيضا أن نترحم على نبيه ثابت وسامي السيد، رحمهما الله.

بالنسبة إلى مقترح القانون فإننا في الحقيقة نثمن هذا القانون باعتباره يستهدف ولو جزئيا القطاع الفلاحي وصغار الفلاحين وبالمناسبة فإننا نثمن كل المبادرات داخل المجلس التي تتوجه إلى القطاع الفلاحي وخاصة صغار الفلاحين لأن الفلاح عندما نقوم بدعمه وإعفائه من بعض الديون فإننا في الحقيقة ندعم القدرة الإنتاجية للمواطن بصفة عامة.

اليوم عندما نتجول في الأسواق نلاحظ الندرة في المنتوجات الفلاحية وهناك مشاكل حقيقية أدت إلى ارتفاع الأسعار فتضرر صغار الفلاحين في جميع القطاعات يمثل اليوم مشكلة كبيرة جدا في تونس ولم يقع إيجاد الحلول اللازمة لها، كما أن وزارة الفلاحة لم تعالج منظومات الإنتاج.

ورغم توفر العديد من الهياكل المختصة في القطاع الفلاحي على غرار صندوق الجوائح أو صندوق الراحة البيولوجية للبحارة فإن الفلاح اليوم ترك وحيدا يعاني من المديونية ومن مختلف المشاكل فالتخلي عن الفلاح هو في الحقيقة ضرب لمنظومات الإنتاج ومساهمة في ارتفاع الأسعار في الأسواق بما يثقل كاهل المواطن التونسي أيضا.

أيضا على مستوى تربية الماشية فإن ديوان الأعلاف الذي تأسس منذ سنة 2024، ما هي الأعمال التي قدمها من أجل دعم قطاع تربية الماشية ومن أجل التخفيض في أسعار اللحوم الحمراء في السوق التونسية التي أصبحت اليوم غير قابلة للشراء بالنسبة إلى عديد الشرائح من التونسيين أمام ارتفاع أثمان الأعلاف وكلفة الإنتاج؟ اليوم ماذا تفعل وزارة أملاك الدولة ووزارة الفلاحة؟ لدينا آلاف الهكتارات من الأراضي الدولية مهملة.

السيد الوزير، طالبنا بأن تكون المنظومة مرقمنة عبر منصة واضحة ويتم كراءها عبر كراس الشروط لكن هذا غير متوفر، كما طالبنا برقمنة القطيع من أجل الحد من التهريب وهذا أيضا غير موجود. اليوم إلى أين نحن ذاهبون والحال أننا فقدنا جزءا كبيرا من القطيع بسبب سوء التصرف وسوء الإدارة؟

على مستوى الحليب أيضا توجد مشاكل كبيرة فالفلاح اليوم يبيع بأثمان منخفضة لا تغطي كلفة الإنتاج لذلك من الضروري اليوم تحرير الأسعار حسب جودة المنتج لا وفق سعر موحد.

أيضا على مستوى بعض المشاكل الموجودة بالنسبة إلى البحارة فعندنا مثلا في منطقة طبرقة شريط ساحلي يعد من أصعب المناطق يمتد من طبرقة إلى بنزرت وهو مفتوح على التيارات المائية والبحارة هناك يعانون معاناة كبيرة في ظل غياب تدخل وزارة الفلاحة، لا لدعمهم ولا لمعالجة المديونية المرتفعة جدا.

على مستوى الزراعات الكبرى، رغم حالة الطقس المشجعة فإن إنتاجنا منذ سنة 2010 لا يتجاوز مليوني طن وهو ما لا يغطي حتى نسبة 30% من استهلاك التونسيين اليوم، فهل فكرت الوزارة فعلا في العناية بالزراعات الكبرى باعتبارها المستقبل والأساس لتحقيق الأمن الغذائي في تونس؟

بخصوص زيت الزيتون، رغم الإنتاج الكبير الذي يناهز 400 ألف طن، لكننا نبيعه بأبخس الأثمان. فمن المستفيد؟ المستفيد هي الدول الأوروبية وخاصة إيطاليا وإسبانيا التي تقوم بتعليب هذا الزيت ثم تعيد تصديره إلى أنحاء العالم بينما يبقى الفلاح التونسي هو المتضرر.

أما المناطق السقوية فقد أصبحت اليوم مهملة، عندنا في الدائرة طبرقة وعين دراهم منطقتان سقيتان حمام بورقيبة وماكنة لكنها اليوم مهملة وعندما يتقدم أحد الشباب العاملين في تربية الماشية بمطلب لكراء مقسم مساحته خمسة أو سبعة هكتارات لا يجد أي رد، وهناك من قدموا مطالب منذ أكثر من 10 سنوات منذ 2014 و2016، في حين تظل الأراضي بورا ومهملة ولا يتم تمكين صغار الفلاحين منها.

اليوم ناقوس الخطر يدق خاصة في ظل التحولات الإقليمية والدولية وحالة الحروب الموجودة، فكيف سنواجه كل هذه المتغيرات في إطار فلاحية تعاني من مشاكل عديدة وفي ظل غياب تدخل سلطة الإشراف؟ لكم كل الشكر.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب المحترم محمد زياد الماهر، ست دقائق، تفضل.

**السيد محمد زياد الماهر**

شكرا سيدي الرئيس،

تسوية الديون الفلاحية المتعثرة تعد مبادرة محمودة وهي مبادرة برلمانية تأخرت قليلا، لكنها جاءت بإرادة من الزملاء النواب.

مثل هذه الإجراءات سبق أن تم اعتمادها سنة 2014 حيث وقع إعفاء الديون الفلاحية التي تقل عن خمسة آلاف دينار من أصل الدين والخطايا، وكانت هناك دائما إعادة جدولة للديون من قبل المؤسسات المالية لكن هذه الإجراءات تجعلنا، في كل فترة، نجد أنفسنا أمام تدخل جديد من الدولة وأجهزتها لإعادة جدولة الديون أو طرح الخطايا وهو ما يؤكد وجود مشكل يتكرر باستمرار وهو نفس المشكل الذي تحدث عنه الزملاء النواب، إذا أردنا تلخيص الأمر في كلمتين فإن المشكل الحقيقي هو مشكل هيكلية في الفلاحة في تونس ويبدو أن وزارة

الفلاحة أصبحت كالصندوق المغلق فلا نرى ما بداخله ولم نر مخططات واضحة ولا أبحاثا ودراسات تترجم فعليا على أرض الواقع.

مع العلم أننا نعرف أن مؤسساتنا الجامعية ومؤسساتنا البحثية في تونس تمتلك كما مهما من الدراسات والبحوث في مختلف المجالات سواء في الإنتاج الحيواني أو الأعلاف أو الزراعات بصفة عامة، لكن تبقى مجرد دراسات. وفي المقابل نسمع عن سيطرة الربيع وعن سيطرة الأجانب على قطاعات بعينها عندما نتحدث عن البذور المهجنة أو عن الأدوية المسرطنة أو عن المخصبات وغيرها.

الحقيقة أن وزارة الفلاحة لم تشف غليلنا ورغم حضور السيد وزير الفلاحة والوفد المرافق له في عديد المناسبات فإننا لم نعد نوجه النقد من باب التجريح أو الإساءة لكن من عجز عن القيام بدوره فعليه أن يتنحى ويترك المجال لمن يتحمل المسؤولية فعليا ولمن يترجم حبه للبلاد وخوفه علما إلى عمل وممارسة فعلية، لا مجرد كلام، لأن حب البلاد يقتضي الاستعداد للتضحية وتحمل المسؤولية كاملة.

هكذا لا يمكن أن تستقيم الأمور ومن المستحيل أن ننجز شيئا من دون تحمل الكلفة ومن دون مواجهة، وهنا عندما أتحدث عن المواجهة فأنا لا أتحدث عن القطيعة مع المؤسسات الأجنبية أو مع المؤسسات المالية بالخارج، لكن اليوم العالم كله بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية يرفع شعار "أمريكا أولا" ويدافع عن سيادته الداخلية، فإذا كان هذا ينطبق على القوى الكبرى، فلماذا لا ينطبق علينا نحن أيضا؟

اليوم أغرقونا بالزيتون من خلال الشتلات الجديدة ووزارة الفلاحة نفسها كانت تدفع نحو الزيتون السقوي في بلد يعاني أصلا من شح المياه، حتى أصبح لدينا إنتاج قياسي كل سنة ولدينا مشكل تسويقي كل سنة ومشكل جودة متدنية، وسندفع ثمن هذا الخيار لاحقا كما دفعناه سابقا في الدلاع وفي الفلفل البقلوطي الذي أصبحنا نستورد شتلاته وبذوره من الخارج، وهي مسألة لا تشرطنا. ورغم كل هذه الظروف والمساوئ، ما زلنا نرى شبابا مقبلا على الفلاحة وشبابا يريد الاستثمار في هذا القطاع، لكن الدولة بأجهزتها المختلفة لا تمنحه القروض لأنه لا يملك رهنا ولا تمنحه تراخيص البناء خوفا من أن يبني منزلا ويسكن في الغابة.

في حين أن الدولة عندما ترفض لشباب أن يسكن في بئر الطيب في قريته أو في غرسه، هل الدولة خاسرة؟ لأنه يريد أن يبني اقتصادا عائليا ويربي الحيوانات ويزرع ويحقق الاكتفاء الذاتي. هل نحن خاسرين؟ نحن نخسر عندما نجد مواطنين كما هو الحال في إحدى المناطق بجيتي في الريدان، منحوا أراضيهم من أجل مرور خطوط التوتر العالي وترفض الدولة منحهم الكهرباء لتكوين مدجنة أو بناء إسطلابهم.

اليوم تجد أشخاصا مستعدين للاستثمار في الفلاحة لكن الدولة ترفض منحهم الإمكانات وترفض منحهم التراخيص سواء تراخيص الكهرباء أو البناء وأنا أتحدث هنا عن وضعيات محلية أعرفها، لكنني متأكد أن هذا الواقع موجود في كامل أنحاء تونس في بلد يعاني أصلا من مشكلة سيادة غذائية ومن نقص في وفرة المنتج الغذائي والفلاحي....

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد فتحي رجب، له خمس دقائق، تفضل.

**السيد فتحي رجب**

شكرا السيد الرئيس،

أنا في الحقيقة سأوجه بهذه الكلمة إلى كل السلطات التنفيذية وعلى رأسها السيد قيس سعيد ووزير الفلاحة ووزير التجارة وإلى كل المسؤولين وحتى إلى المواطنين.

الفلاحة هي الركيزة الأساسية لحياتنا والدولة التي لا تنتج يعتبرها العالم عبئا عليه وبدون فلاحة لا وجود لاستقرار غذائي، الدولة التونسية عندها خصوصيات تحسد عليها عندنا الجبال والسهول والصحراء والرمال عندنا الفسفاط والوديان والمناخ، الشمس موجودة وحتى الثلوج والأمطار والله كل مرة يحن علينا بكميات طيبة من الغيث.

في السابق أبأونا وأجدادنا وحتى الحكومات شجعوا على الفلاحة فزرعنا الزيتون وأنتجنا أفضل زيت في العالم وزرعنا النخيل وأنتجنا أفضل دقلة وزرعنا الرمان وزرعنا القوارص وأنتجنا أفضل القوارص وزرعنا الحبوب وأنتجنا القمح الصلب وكذلك التفاح والخوخ وغيرها وعوض أن نقف مع الفلاح حتى نصنع المنتج الفلاحي ونحسن جودته، لكن ما راعني في هذه السنوات هو أننا أصبحنا نمقت الفلاح ونقضي عليه بتصرفات خاطئة من طرف الجميع.

اليوم الفلاح ينتج الزيتون، يسقيه ويزيره ويحرسه ثم عندما تأتي فترة الجني يقال له انتظر الأسعار منخفضة ثم ترتفع قليلا، ثم تأتي الأمطار أو الرياح فيسقط الزيتون على الأرض ويضيع منتوجه أمام عينيه ويشعر بالغبن. أين دور إدارة الفلاحة؟ وأين دور التجارة؟ لماذا لا نحفظ له منتوجه ونساعده حتى نجتمع هذا الزيت ونحافظ على أفضل زيت عندنا؟

كذلك القوارص حيث ينتظر الفلاح حتى تنضج ثم تأتي الرياح فتتلف جزءا كبيرا منها وبعدها يتم تسعيرها بـ 3500 مليم فلا يجني حتى مصاريفه رغم أنه يصرف على شجرة القوارص 1 لتر من الدواء بمليون يتم مداومتها أربع مرات ولا توجد يد عاملة للجنى والماء بالنقود، كيف تريدون أن نجده "تمقت وحمصناه" وفي المقابل نجد الناس تشتري الأناناس الواحدة بـ 20 دينارا وكيلوا الموز بـ 20 دينارا بينما القوارص لها أكبر فائدة من الموز وجميع الغلل وكذلك التفاح الفلاح يسهر عليه ويحرسه وينتجه ثم يبيع الكيلوغرام بأبخس الأثمان بين 1 دينار و1200 مليم، ثم يتم تسعيره ويتحكم فيه الوسطاء والمضاربون وأنتم تشاهدون لا يوجد التفاح في أسواقنا، تأكله فئة معينة أما الزوالي لم يعد يأكل التفاح ولا الإحاص، كذلك القمح، الفلاح ينتجه ويزرعه ثم يحصده فيتم تسعيره بأقل من 600 ألف القنطار ويتم بيعه لديوان الحبوب ولا يتحصل على مستحقاته في الوقت بمعنى أن صابته تضيع، "تمقت" الفلاح و"حمصناه"

أما تربية الماشية فقد قضينا علما أيضا، كنا نحقق اكتفاء ذاتيا في اللحوم وفي الألبان، لماذا لتر الحليب بـ 1350؟ يجب أن نرفعه إلى 2000 أو 2200، من غير المعقول أن "canette coca" بـ 2200 ولتر من الحليب بنصف الحق، كم نستهلك نحن في المنزل؟ وفر له العلفة وارف له سعر الحليب لينتج الأبقار، يعلف البقرة من حليبها وستنخفض أسعار اللحوم والدواجن.

اليوم غلاء المعيشة أصبح خانقا خاصة للحوم أما الجزر والبطاطا مقدور على شرائها، ولكن المواطن البسيط لم يعد قادرا على شراء اللحم.

يا سيادة الرئيس، إذا لم ترتفع في سعر الحليب فلن تصل إلى الحل، أصبحوا يعلفونهم الخبز، ارفع ثمن الخبز حتى لا يتم تعليفه للأبقار. لماذا نعمل ضد بعضنا؟

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فيصل الصغير، له أربع دقائق، تفضل.

### السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

في البداية نترحم على روح زميلنا السيد صالح المباركي، رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

بالنسبة إلى جلسة اليوم المتعلقة بمقترح قانون يتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة وهو مشروع قانون بمبادرة من السادة النواب فإننا لا نملك إلا أن نشكر هذه المبادرة وندعو السادة الزملاء إلى التصويت لفائدته في ظل غياب وزارة الفلاحة التي تمثل اليوم الإشكال الأكبر بالنسبة إلى المواطنين التونسيين الذين أغلهم فلاحين هي وزارة الفلاحة الغائبة غيابا تاما.

اليوم نذهب إلى الجنوب فنجد مشاكل التمور وفي جهة نابل نجد مشاكل القوارص وهناك من يعاني من مشاكل زيت الزيتون إضافة إلى مشاكل الأعلاف وغيرها وللأسف الشديد فإن وزارة الفلاحة أصبحت بعيدة تماما عن الفلاح وعن القطاع.

على مستوى ولاية أريانة لا نجد بها مندوبية جهوية للفلاحة، بل نجد المندوبية الجهوية للفلاحة بأريانة موجودة في ولاية تونس وهو ما يعكس التمشي والتوجه المعتمد تجاه ولاية أريانة التي عندما نتحدث عن فلاحها فإننا نتحدث أساسا عن قلعة الأندلس وسيدي ثابت وجزء صغير من رواد.

اليوم كذلك أريد أن أتساءل، لدينا صندوق التعويض عن الأضرار الفلاحية الناجمة عن الجوائح الطبيعية، من هم الفلاحة الذين يتمتعون فعليا بهذا الصندوق؟ لأني عندما أسأل منظوريا في قلعة الأندلس وسيدي ثابت، يقولون لي لا نعلم عنه شيئا وهذه في حد ذاتها مشكلة من المشاكل يجب أخذها بعين الاعتبار.

كذلك الوزارة مطالبة اليوم بوضع استراتيجية واضحة لكن للأسف لا توجد إلى حد الآن أي استراتيجية فعلية للمستقبل. فإذا أردنا الحديث عن مشكلة البذور حيث عاش الفلاحون خلال 3 أشهر الأخيرة أزمة حقيقية بسبب فقدان البذور وصعوبة التزود بها وأنتم تعلمون جيدا حجم المشاكل التي وقعت.

مؤخرا هناك مشكلة التزود "بالأمونيتر" حيث تعيش فلاحا قلعة الأندلس وسيدي ثابت مشاكل كبيرة في التزود بهذه المادة والفلاحون يذهبون للحصول عليها ولا يجدونها وإذا لم يقع حل هذا الإشكال خلال هذه الفترة فإن موسمهم الفلاحي سيتضرر بشكل كبير.

وفي الأخير، لا يفوتني أن أثنى على عمل لجنة الفلاحة في الدورات السابقة وما قامت به من مجهودات كبيرة والتي حققت نتائج مهمة وإن شاء الله تكون هناك نتائج إضافية قريبا وشكرا لكم.

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا وختاما النائب المحترم السيد أحمد بنور عن كتلة الأحرار، له أربع دقائق، تفضل.

### السيد أحمد بنور

شكرا سيدي الرئيس،

أعيد الترحم على الزملاء، رحمهم الله وأنعمهم.

اليوم نتطرق إلى مقترح قانون يتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة وهو من الاستحقاقات التي تمس صميم قفة المواطن والمواطن، إلا أننا ما زلنا نتحدث عن الجانب العلاجي متناسين الجانب الوقائي المحمول بطبيعة الحال على مؤسسات الدولة الهشة وإلى اليوم نعيد ما قلناه سابقا خاصة أننا لم نشهد أي تقدم في المكاسب لا للفلاح ولا للبحار، فنحن نعيش اليوم وضعاً أصبحت فيه وزارة التجارة لا تفرق بين التخزين والاحتكار ونخاف أن نستفيق يوما فلا نجد البطاطا والتفاح ولا أي منتج آخر، إنهم يتقصدون التشفي في المخزنين ولدينا في المهديّة دليل على ذلك.

ومن هذا المنبر نطالب وزارة العدل بفتح تحقيق: كيف نقضي على التخزين ولفائدة من؟ أين هي البذور التونسية في حين أننا نسمع يوميا عن المخابر والعلم والعلماء، ولكن لا حياة لمن تنادي؟

أيضا منظومة الألبان فما زال سعر الحليب على حاله؟

رخص الكهرباء والتنوير في المناطق الفلاحية حيث توجد إسطوانات إلى اليوم دون كهرباء.

كما نطالب بالتوزيع العادل للأراضي الفلاحية لفائدة أصحاب الشهادات العليا المتخرجين من المدارس الفلاحية.

أين العلف فالكميات لا تزال ناقصة؟

كذلك نطالب بإيجاد حل لغلاء اليد العاملة خاصة في جني الزيتون.

أين وزارة الفلاحة من إيجاد حلول للأبار العميقة غير المرخصة والتي أصبحت اليوم تفيد البحار؟ لذلك يجب تسوية وضعياتها.

كذلك نطالب بمكافحة أمراض الزيتون مع ضرورة تعصير عمل المندوبيات الجهوية.

كذلك يجب دعم مصارف الصيد البحري والتعاضديات الفلاحية ولا يمكن أن تبقى الصابات الفلاحية بيد اللوبيات على غرار ما يحدث في قطاع التمور وغيره.

كما أن ديوان الحبوب وديوان تربية الماشية ومنظومة الإرشاد الفلاحي تشكو الهوان ولا بد من إعادة هيكلتها.

أما البحار فمزال يتخبط بين توفير سبل صحته وأوضاعه الاجتماعية وإلى الآن يعيش وضعيّة هشّة، فأين هو صندوق التعويض؟ وأين هي مكتسبات البحار؟

بصفة إجمالية كل الشكر للزملاء الذين تقدموا بهذا المشروع وأنا أمضيت معهم عن قناعة لأن هذا هو ما يبحث عنه المواطن التونسي لا الشعارات الفارغة، فعندما ندعم الفلاح بدون منة ندعم بذلك "قفة" المواطن.

كما أن الفلاح الذي يبيع صابته بـ 200 مليم ثم تصل إلى المستهلك بـ 2000 مليم، فهذا يؤكد ضرورة الضرب ونحدد ونقطع عل الوسطاء وقطع الطريق أمامهم في قطاع الفلاحة والصيد البحري لأنهم السبب في وصول كيلوغرام البطاطا إلى 2000 مليم بعد أن يشترونه من الفلاح بـ 200 مليم. يجب تنظيم الأسواق وأسواق الجملة لأن البلاد لا يمكن أن تبقى رهينة لهؤلاء.

وفي الأخير، أطالب بفتح تحقيق في هذه الممارسات من وزارة التجارة التي تضرب أمننا الغذائي فالبطاطا متوفرة والبصل متوفر وكذلك التفاح ثم نجد في المهديّة 600 طن من البطاطا محجوزة رغم توفر المادة وكذلك التفاح.

كما أن المرأة صاحبة المخزن وتحية للمرأة التونسية بمناسبة عيدها، قالوا لها طرفة يا زملاء "إن البضاعة المصادرة موجودة في مخزن تبريد بمدينة المهدية وإذا تقوم بقطع الكهرباء عنها فإنها مهددة بالسجن، إضافة إلى تعرضها للتهديد من بعض الأعوان، إلى أين وصلنا يا سيد الرئيس؟

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا لك وشكرا لكل الزميلات والزملاء الأفاضل المتدخلين، نرفع الجلسة لمدة خمس دقائق ثم نعود على الساعة الثالثة إلا ربع بعد الزوال.

(كانت الساعة الثانية والنصف بعد الزوال)

### استئناف الجلسة

### ومواصلة النظر في مقترح القانون

(كانت الساعة الثانية وخمس وأربعين دقيقة بعد الزوال)

### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

استئناف الجلسة.

الآن الكلمة إلى من يمثل جهة المبادرة وذلك للتفضل بالرد على استفسارات السيدات والسادة النواب، فليتنفضل.

### السيد عمر برهومي، ممثل جهة المبادرة

شكر سيدي الرئيس،

تحية لجميع الزملاء والشكر لجميع الزملاء على حماسهم لهذا القانون القيم،

بادئا ذي بدء، نترحم على زميلنا السيد صالح رحمه الله ورزق أهله وذويه الصبر،

وأشكر جميع الزملاء على حماسهم لهذا القانون القيم لفائدة الفلاحين والفلاحة في تونس وأريد أن أبدأ بأن أضع هذا القانون في إطاره والحقيقة هو يتعلق بالديون الفلاحية أو الديون التي لها علاقة بالمجال الفلاحي باعتبار أن الفلاحة في تقديرنا هي في ثلاثة محاور أساسية حلقة الإنتاج وحلقة التحويل ثم حلقة التسويق أو التصدير.

نوضح أن هذا القانون يتعلق بالديون من صنف 4 فما فوق يعني الديون المتعثرة أو الديون التي في شأنها قضايا أو الديون شبه المفروغ منها وبالتالي أردنا أن نعطي أرضية قانونية وإطارا تشريعي وهي فرصة في نفس الوقت للبنوك وللشركات الناشطة في القطاع الفلاحي لتسوية هذه الوضعية، فرصة للبنوك حتى تسترجع أموالها وفرصة للفلاحين حتى يسووا وضعياتهم وتمس فئة كبيرة من الفلاحين ونتحدث في قطاع الفلاحة والصيد البحري عن 33.535 بين شركة وفلاح وحوالي 30 ألف فلاح ولم نتحدث هنا عن الصناعات التحويلية أو المصدرين.

وفي غياب الإطار التشريعي لإعادة الجدولة فليس هناك إقبال على إعادة الجدولة من بين 33 ألف التجأ 88 فقط إلى إعادة الجدولة نظرا إلى صعوبة الإجراء وغياب الآلية القانونية لهذا الإجراء.

وهكذا مبادرات كفسخ الدين أو إعادة الجدولة التي تنطرق إليها هنا ليست ببدعة ونعتمدها في كل اقتصادات العالم واعتمدها في تونس في عدة مرات كما بينه تقرير ملاحظات البنك المركزي في هذا القانون وهنا أجب أحد الزملاء الذي تساءل هل استشرنا البنوك؟ نعم استشرنا البنك المركزي والمجلس المالي والبنكي ووزارة المالية وتؤكد اللجنة هذا الشيء من بين السماعات، هذا بصفة خاصة وبصفة عامة بالنسبة إلى عادة الجدولة هي متعامل بها في جميع اقتصادات

العالم لأنها إعادة إدماج لفئة وقع إقصاؤها بمفعول أصبحت مصنفة بنكيا يعني هي مقصاة اقتصاديا ونقوم دوما بإعادة الجدولة أو فسخ الدين لإعادة إدماج هذه الفئة خاصة أن هذه الفئة هم المستثمرون الأصليون يعني الناس الذين يعرفون هذا الميدان ومتعودون بالية الاقتراض وألية الإنتاج الفلاحي ولأسباب معينة تكون صعوبات اقتصادية أو ظرف معين كما حدث منذ سنة 2018 بين تحول الأسعار وجائحة الكوفيد ثم الاضطرابات في السوق العالمية بعد الاضطرابات الجيوسياسية التي صارت.

وبالتالي نجد أن هذه الفئة ككل مصنفة بنكيا وغير قادرة على الولوج من جديد إلى الأسواق المالية وبالتالي نحد من عدد الوالجين إلى الأسواق المالية وهكذا يحدث التعطيل في الحركة الاقتصادية وهذا هو لب موضوعنا وبالتالي نلتجئ لفسخ الدين وهو ليس موضوعنا أو لإعادة الجدولة التي تكون في أربعة أبعاد.

إعادة جدول الديون الفلاحية عندها بعد اجتماعي باعتبار البعد الاجتماعي للنشاط الفلاحي كونه نشاطا اقتصاديا لكن اجتماعيا بامتياز ثم بالنسبة إلى البعد الاقتصادي هي وسيلة إنعاش اقتصادي وكما تفضل زميلي منذ قليل نعتمدها في جميع اقتصادات العالم، هذه آلية إعادة الجدولة باعتبارها تعطي إنعاشا اقتصاديا، كذلك هو إنعاش مالي باعتبار أنها ديون مفروغ منها وإتاحة فرصة إضافية لإعادة الاستثمار وهناك بعد نقدي لأن كل هذه السياسات لإعادة الجدولة على المدى القصير، تحد من التضخم المالي وهذه نتيجة مباشرة على المدى القصير أما على المدى الطويل فهي مبروطة بخلق الثروة يعني إذا حققنا نموا اقتصاديا وبالتالي سنحد من التضخم المالي.

ثم بالنسبة إلى موضوع من سيكون معنيا بهذه الجدولة؟ حسب تقديرنا كل المتدخلين في القطاع الفلاحي من منتج إلى محول إلى مصدر لسبب بسيط هو أن وجود المنتج مربوط بوجود المحول يعني دون منتج لا يمكن أن نحول ودون محولين لا يمكن أن نتج ودون مصدرين لا يمكن أن نحول باعتبار أن القطاع الفلاحي هو مترابط ومربوط ببعضه ويمكن أن نقوم بالتدخل على حلقة منها لكننا لن نحل المشكلة ويمكن أن نساعد الفلاح لكن إذا كانت هناك صعوبات عند المحول فلن يجد الفلاح وجهة لتسويق منتوجه ويمكن أن نساعد المحول لكن إذا لم نساعد الفلاح فلن يجد المادة الأولية كما يمكن أن نساعد معا وحين لا ندعم المصدر فلن نجد أيضا من يصدر لنا السلع.

أتمنى أن أكون قد وضحت هذا القانون وأعول عليكم من أجل تمريره والمصادقة عليه إن شاء الله لفائدة الفلاحة التونسية والاقتصاد التونسي وشكرا.

### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا لممثلي جهة المبادرة على كل هذه المعطيات والبيانات. والآن ننقل إلى التصويت على مقترح القانون ونشرع في البداية بالتصويت على الانتقال إلى مناقشة الفصول عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 65 صوتا نعم دون احتفاظ ولا اعتراض.

التصويت بالأيدي "موافقون"؟ 3، هل يوجد محتفظ بتصويت بالأيدي؟ هل يوجد رافض تصويت بالأيدي؟

إذن النتيجة النهائية: 68 صوتا نعم دون احتفاظ ولا اعتراض. يتم إذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال إلى مناقشة مقترح هذا القانون.

والآن نحيل الكلمة إلى اللجنة لتلاوة عنوان مقترح القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا.

تفضل المصدق للجنة والكلمة لرئيس اللجنة، المصدق رقم 1.

### السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

شكرا سيدي الرئيس،

عنوان مقترح القانون:

### تسوية الديون الفلاحية المتعثرة

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 70 صوتا نعم مقابل محتفظ واحد ودون اعتراض. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 4، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى محتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين؟

إذن النتيجة النهائية: 74 صوتا نعم مقابل محتفظ واحد ودون اعتراض. إذن تمت المصادقة على العنوان.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الأول بنفس الأغلبية المطلوبة.

الكلمة للجنة تفضلوا.

### السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

#### الفصل الأول

تلتزم البنوك العمومية والخاصة بتسوية وضعية الديون البنكية للفلاحين والمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي والمصنفة لدى البنك المركزي التونسي صنف 4 وما فوق من خلال إعادة جدولة كامل أصل الدين على مدة أقصاها سبع سنوات منها سنة إهمال وطرح خطايا التأخير والتخلي على نسبة 50% من قيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموثقة.

ورد علينا مقترح تعديل في الفصل الأول من السيدات والسادة: حسن جربوعي، عبد الجليل هاني، عصام شوشان، صابر المصمودي، عمر بن عمر وسيرين بوسندل.

أقرأ لكم الفصل المعدل أو اقتراح التعديل:

الفصل الأول يصبح كالآتي:

تلتزم البنوك العمومية والخاصة بتصويت وضعية الديون البنكية للفلاحين والمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي والمصنفة لدى البنك المركزي التونسي صنف 4 فما فوق من خلال إعادة جدولة كامل أصل الدين وقيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة على مدة أقصاها سبع سنوات منها سنة إهمال وطرح خطايا التأخير شريطة دفع 5% من قيمة أصل الدين عند تقديم مطلب التسوية وفي صورة خلاص كامل الدين دون جدولة ينتفع المدين بطرح كل من خطايا التأخير و50% من قيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة على أن يستوفي الخلاص في أجل أقصاه ستة أشهر من تقديم مطلب التسوية.

المدافع عن المقترح السيد حسن جربوعي.

### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيد حسن جربوعي، تفضل.

### السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

بالمناسبة أشكر أصحاب المقترح على مقترح القانون المقدم أمامنا وبالنسبة إليه كأنه أكسجين جديد للفلاح وهذه الآلية معتمدة تقريبا في كل اقتصاديات العالم وليست جديدة علينا في تونس لكن من الجيد اليوم أن تكون المبادرة من وظيفة تشريعية من مجلس نواب الشعب ومن السادة النواب.

فيما يخص مقترح التعديل توجهت الدولة منذ الثمانينات تقريبا إلى هذه الفكرة في عديد المرات في أن تجدول للفلاح لكن لم يتجه عديد الفلاحين إلى الجدولة الموجودة ولم يلتزموا بها لعدة اعتبارات منها البيروقراطية الإدارية والمعاملة مع البنوك، فماذا أضفنا في هذا الفصل؟ حافظنا تقريبا على نفس الصيغة، سبع سنوات وسنة إهمال لكن ما نصصنا عليه اليوم وجوبية الجديدة في القرار يعني يجب أن نضيف على هذا المقترح بأن أي فلاح سيتعامل مع البنوك بجدية وحافظنا على أن يتم حذف خطايا التأخير نهائيا لكن حين يتصل الفلاح بالبنك لتقديم مطلبه فإنه سيبين الجديدة بأن يدفع مبلغا من أصل الدين على الأقل بنسبة 5% وليست نسبة كبيرة على الفلاح اليوم حين سيذهب إلى البنك ليقدم ملفه فتكون هناك جدية بين البنوك وبين الفلاح، هذه المسألة الأولى.

المسألة الثانية أن 50% التي تم التنصيص عليها في الفصل في الصيغة الأصلية بأن يتم إعفاء الفلاح من 50% من القيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة وهذا يكون "bonus" للفلاح الذي يريد خلاص قرضه كليا فهذا هو الحل يمكنه أن يتداين أو يبحث عن وضعية لذلك ويمتاز بالإعفاء الكلي من فوائض التأخير وكذلك 50% من قيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة ويكون هذا في ظرف ستة أشهر.

وهناك أمران أولا سيخرج الفلاح من الجمود ويسترجع نشاطه في الدورة الاقتصادية ولاحظنا في البلاد التونسية خاصة في قطاع زيت الزيتون أن عديد الناس تضرروا سنة 2017 - 2018 من هذا القطاع حيث تكلفه أقل بيت مكيفة على الفلاح 100 دينار وأقل بقرة 15 مليون وأكثر ورأينا تأثير التغيرات المناخية على الفلاح.

إذن نثمن هذا المقترح وسعينا مع السادة الزملاء في تنقيح الفصل الأول بالطريقة المعروضة أمامكم ونرجو أن تتم الموافقة على هذا الفصل إن شاء الله لأنه كما قال زميلي يجب أن تكون هناك جدية لتطبيق مقترحات القوانين.

شكرا ويعطيكم الصحة.

### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، من يعارض هذا التعديل؟

تفضل السيد عماد.

### السيد عماد أولاد جبريل

السيد الرئيس، هي ليست معارضة للمقترح، بل معارض للفكرة وكيف صارت لأن مقترحات القوانين التي تتقدم من جهة المبادرة حسب النظام الداخلي يتم تبني مقترح التعديل من قبل اللجنة ولا يتم الخوض فيه بالشكل العادي كما يرد في مشروع القانون، يعني من

التأخير و50% من قيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة على أن يستوفي الخلاص في أجل أقصاه ستة أشهر من تقديم مطلب التسوية. انتهى الفصل.

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الأول في صيغته المعدلة.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 60 صوتا نعم مقابل 3 محتفظين و5 رافضين. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 4، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين؟

إذن النتيجة النهائية: 64 صوتا نعم مقابل 3 محتفظين و5 رافضين. تمت المصادقة على الفصل الأول في صيغته المعدلة.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثاني.

تفضل السيد رئيس اللجنة.

#### السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

##### الفصل 2:

يضبط البنك المركزي التونسي شروط وإجراءات تطبيق وتنفيذ هذا القانون وذلك في أجل لا يتجاوز 15 يوما من تاريخ صدوره بالرائد الرسمي بما في ذلك النماذج الموحدة لعقود التسوية والأجال القسوى لاستكمال الإجراءات على ألا تتجاوز شهرا من تاريخ تقديم مطلب التسوية.

يتولى البنك المركزي التونسي حث كل التصنيفات البنكية السلبية المتعلقة بالفلاحين والمؤسسات الفلاحية المنتفحة بهذا القانون بصفة آلية إثر المصادقة على اتفاقيات الجدولة أو لصالح مع البنوك.

تستثنى من أحكام هذا القانون الديون محل تبعات قضائية في جرائم فساد أو غسيل أموال إلا في صورة صدور حكم بات بالبراءة.

انتهى الفصل ولم يرد أي مقترح تعديل في هذا الفصل.

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثاني في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 61 صوتا نعم مقابل 3 محتفظين و5 رافضين. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 3، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين؟

إذن النتيجة النهائية: 64 صوتا نعم مقابل 3 محتفظين و5 رافضين. تمت المصادقة على الفصل الثاني في صيغته الأصلية.

نمر بعد ذلك إلى التصويت على الفصل الثالث.

المفروض أن تتبنى جهة المبادرة مقترح التعديل الذي قدم لأنها هي المعنية بالأمر ويتم تمريره مباشرة إلى التصويت عليه دون رأي مع وضد وهذا المعمول به في عديد مقترحات القوانين والمبادرات.

بهذا الشكل الذي تم الآن كأننا قدمنا مشروع قانون ويوجد رأيان ضد التعديل ومع التعديل في حين أنه يصب في خانة واحدة، لهذا صاحب المبادرة هو الذي تكون له الأولوية هنا فهو الذي اجتهد وعمل وقدم المقترح وفي إطار التفاعل الإيجابي مع السادة النواب تقبل اللجنة مقترح التعديل الوارد من زملائنا النواب لتحسين الصياغة وتكون هذه العملية محمودة أما أن تفرض علي "رأي ضد ورأي مع" بعد أن تقدمت بالمقترح الأصلي فهي غير موجودة في النظام الداخلي ولم نعمل بها أبدا ومع ذلك نحن مع التصويت بنعم على هذا المقترح.

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

المصدق لجهة المبادرة.

#### السيد عمر برهومي، ممثل جهة المبادرة

شكرا سيدي الرئيس،

تقبل جهة المبادرة هذا المقترح نظرا إلى أن فيه الجديدة في الانخراط في إعادة الجدولة وفي نفس الوقت هو يضمن حقوق الجميع ويجعل من هذا النص قابلا للتطبيق خاصة أنه صادر عن لجنة الفلاحة ومكتب لجنة المالية السابق وهذه المناسبة نشكر لجنة المالية بمجلسها ولجنة الفلاحة التي عملت على هذا المقترح وشكرا.

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

إذن سنصوت الآن على التعديل.

الرجاء الاستعداد للتصويت على مقترح التعديل.

من فضلك هناك مدافع ومعارض للتعديل وتأخذ جهة المبادرة أو اللجنة الكلمة وهذا ما تقتضيه الإجراءات.

تفضلوا الاستعداد للتصويت على مقترح التعديل.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 53 صوتا نعم مقابل 7 محتفظ و4 رافضون. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 6، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الراضين؟

إذن النتيجة النهائية: 59 صوتا نعم مقابل 7 محتفظ و4 رافضون. إذن تمت المصادقة على مقترح التعديل.

تفضلوا نعيد قراءة مقترح الفصل معدلا لنعرضه على التصويت.

#### السيد رئيس لجنة المالية والميزانية

##### الفصل الأول معدلا

تلتزم البنوك العمومية والخاصة بتسوية وضعية الديون البنكية للفلاحين والمؤسسات الناشطة في القطاع الفلاحي والمصنفة لدى البنك المركزي التونسي صنف 4 فما فوق من خلال إعادة جدولة كامل أصل الدين وقيمة الفوائد التعاقدية الأصلية الموظفة على مدة أقصاها سبع سنوات منها سنة إهمال وطرح خطايا التأخير شريطة دفع 5% من قيمة أصل الدين عند تقديم مطلب التسوية وفي صورة خلاص كامل الدين دون جدولة ينتفع المدين بطرح كل من خطايا

يشمل هذا القانون الديون البنكية المتعثرة المنصوص عليها بالفصل الأول من هذا القانون والمصنفة لدى البنك المركزي التونسي صنف 4 وما فوق قبل 30 سبتمبر 2025 ويجري العمل بأحكام هذا القانون إلى غاية 31 ديسمبر 2026.

انتهى الفصل ولم يرد أي مقترح تعديل في هذا الفصل.

#### السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الثالث في صيغته الأصلية.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 74 صوتا نعم مقابل 1 محتفظ ورافض. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 4، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟

التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟

إذن النتيجة النهائية: 78 صوتا نعم مقابل محتفظ ورافض. تمت المصادقة على الفصل الثالث في صيغته الأصلية.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مقترح القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 71 صوتا نعم مقابل محتفظين و3 رافضين. التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الموافقين؟ 2، التصويت بالأيدي بالنسبة إلى المحتفظين؟ التصويت بالأيدي بالنسبة إلى الرافضين؟

إذن النتيجة النهائية: 73 صوتا نعم مقابل محتفظين و3 رافضين وبذلك تمت المصادقة على مقترح قانون يتعلق بتسوية الديون الفلاحية المتعثرة عدد 60 لسنة 2025 في صيغته المعدلة.

شكرا جزيلاً لجميع الزميلات والزملاء.

بالغ الشكر والتقدير للجنة المالية والميزانية.

الشكر موصول لكافة السيدات والسادة النواب الذين يمثلون جهة المبادرة بهذا المقترح وترفع الجلسة ليضع دقائق على أن نستأنفها لمواصلة النظر في بقية النقاط المدرجة بجدول الأعمال.

(كانت الساعة الثالثة مساءً وعشرين دقيقة)

#### استئناف الجلسة

والتداول حول ما يجري من أحداث في الشرق الأوسط

وتداعياته على بلادنا

(كانت الساعة الثالثة والنصف مساءً)

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

إذ زميلاتي زملائي الأفاضل،

نستأنف على بركة الله جلستنا العامة لهذا اليوم وهذه قائمة تدخلات السيدات والسادة النواب أعضاء مجلس نواب الشعب للنقاش العام حول النقطة الإضافية الأولى المتعلقة بما يجري من أحداث في الشرق الأوسط وتداعياته على بلادنا.

تحتوي القائمة على ثلاثة تدخلات للسادة الآتي ذكرهم: السيد عبد السلام دحماني، السيد مسعود قريرة والسيد محمد علي.

المداخلة الأولى للسيد عبد السلام دحماني، له ثلاث دقائق، تفضل.

#### السيد عبد السلام دحماني

بسم الله،

في سياق تصور أعمق لمجلس نواب الشعب يخرج به من الصورة النمطية التي سكنها نحو أفق آخر يحوله إلى مجال تفكير واستشراف يتجاوز من خلال حالة التعطل وضمن سياق تواجدنا في جغرافية الحرب وتاريخ الحرب الذي يهدد وجودنا ووجود الإنسانية تقدمنا بمقترح إضافة نقطة في جدول الأعمال وتمت المصادقة عليها، فالشكر للزملاء.

ثانيا، أردنا أن نعبر عن سخطنا وإدانتنا للعدوان الهجمي الذي ما انفكت الإمبريالية الأمريكية والعدو الصهيوني يقومان به والدور الآن على ما تبقى ومن لم يفهم أن هذا العدوان شامل وأنه يتجه نحو إعادة العالم إلى مرحلة الغزو لم يفهم بعد طبيعة المعركة ولا مقاصدها.

ثالثا، إن العدوان الهجمي الذي تعرضت له إيران من قبل الإمبريالية الأمريكية والعدو الصهيوني هو عدوان شامل على ما تبقى من النظام الدولي وانهيار كل للقيام الإنسانية، بل هو إجهاز نهائي على فكرة الإنسان والكون.

رابعا، إن اجتياح العدو لبنان هو سابق الحرب على إيران وهو محاولة صهيونية أخيرة لاجتثاث المقاومة من قاموس الإنسانية وامتداد للسرطان الصهيوني كما يقرون به في عقيدتهم، وعليه نعلن دعمنا الكامل للشعب اللبناني ولقاومته البطلة وحققها الشرعي والمشروع في ضرب العدو في الزمان والمكان الذي تراه مناسبا وتدعو إلى تشكيل لجنة برلمانية لإسناد لبنان ومقاومته فأبعاد العدوان هذه المرة خطيرة ومصيرية ونقترح تفعيل الدبلوماسية البرلمانية لا على نحو دبلوماسية السفارات والدعوات وتبادل الزيارات، بل على نحو نصره القضايا العادلة كتكليف وفد برلماني رسمي للقيام بما ينبغي القيام به وإلا فلنكف عن الهراء حول السيادة والتحرير الوطني وكل هذه الكلمات الكبيرة.

وفي هذا الإطار نعبر عن استغرابنا من الموقف التونسي المستجد الذي نعتبره سقوطا حرا من علو شاهق لكل السردية التي راكمتها تونس منذ 25 جويلية 2021 حول سيادة القرار الوطني والانحياز لحق الشعوب في تقرير مصيرها وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، كيف تصل الأمور بسرعة من خطاب السيادة وحرب التحرير الوطني إلى عجز حتى عن تسمية قوى الاستعمار على إيران وهي أمريكا وإسرائيل؟ كيف وصل العجز حتى إلى عدم إدانة اغتيال مرشد الجمهورية الإيرانية؟ ثم كيف نفسر بيان وزارة الشؤون الخارجية الأخير الذي خيب الانتظارات وعاد بنا إلى الوراء؟

نذكر فقط أن تونس رفضت حضور القمة العربية في أوت 1990 لضرب العراق واليوم نعجز عن تسمية من يعتدي على لبنان وإيران، وعليه نطلب رسميا عقد جلسة مساءلة للسيد وزير الخارجية حول هذا التراجع المريع والمهين في الموقف التونسي، كما نطالب بإصدار بيان باسم البرلمان التونسي واضح في إدانته العدوان على إيران من قبل أمريكا وإسرائيل.

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة للنائب المحترم مسعود قريرة، تفضل.

## السيد مسعود قريرة

شكرا السيد الرئيس،

باسم كتلة الخط الوطني السيادي وحركة الشعب، نرفض وندين الاعتداء الإمبريالي الأمريكي الصهيوني على إيران باعتباره خرقا واضحا لقوانين الأمم المتحدة واعتداء على مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الوارد في المبادئ الـ 14 التي نادى بها الرئيس الأمريكي "ويلسون" عقب الحرب العالمية الأولى وقد تنكر لها أحفاده الآن، لا نستغرب هذه السياسة الأمريكية التي أدت إلى احتلال العراق بعد القضاء على نظام صدام حسين وتركيز نظام معادي للأمة العربية بسوريا ومساندة الكيان الصهيوني في كل حروبه المتتالية ضد الأمة العربية.

أيتها السادة، يتبين بوضوح أن إسرائيل الكبرى تتحقق ولما سئل "بن غاريون" سابقا ما هي حدود دولتكم؟ أجاب "بن غاريون" حيث تصل أقدم الجندي الصهيوني وفي تصريح لافيت منذ أسبوعين فقط قال السفير الأمريكي في الكيان الصهيوني من حق إسرائيل أن تحتل أو أن تسيطر على سوريا والأردن وجزء من المملكة العربية السعودية، فواضح أن الهدف هو ما تبقى من الأمة العربية.

أيتها السادة، إن هدف هذه الحرب هو القضاء على كل نفس مضاد للكيان الصهيوني وفسح المجال لهذا الكيان ليحقق ما يريد في هذه المنطقة وقد تحولت الولايات المتحدة الأمريكية إلى خادم مطيع للكيان الصهيوني تنفذ كل ما يطلب منها، أراد المعتدون تطبيق المثال الفنزويلي بإيران، لكنهم فشلوا فغيروا الإستراتيجية العسكرية باستهداف المؤسسات المدنية والبنية التحتية لتحطيم البلاد وكسر معنويات الشعب الإيراني وحث على التمرد، لكن فشلت مرة أخرى هذه الخطة وقد فشلت هذه المحاولة.

لهذه الحرب نتائج وخيمة منها خطر القواعد وقد تبين بوضوح خطر القواعد الأمريكية على المنطقة وعدم قدرتها على توفير الحماية لكل من اعتقد ذلك باستثناء الكيان الصهيوني، بينت هذه الحرب أهمية التقارب العربي أكثر من أي وقت مضى ورفع شعار "شعب واحد لا شعبيين من مراكش إلى البحرين"، كما بينت هذه الحرب أهمية تكوين جبهة شعبية عالمية ضد الإمبريالية.

عاشت فلسطين، عاشت المقاومة في لبنان وفي فلسطين، عاشت الشعوب الحرة المساندة لقضايا تحرر المجد والخلود للشهداء وشكرا لكم.

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى السيد محمد علي، تفضل.

## السيد محمد علي

شكرا،

بسم الله،

كان من المنتظر في ظل التطورات الخطيرة التي شهدتها المنطقة عقب العدوان الأخير الذي استهدف إيران أن يصدر عن مجلس نواب الشعب موقف واضح يعكس ثوابت مؤسسات الدولة التونسية في الدفاع عن سيادة الدول ورفض الاعتداءات الخارجية، غير أن ما حدث كان على العكس من ذلك إذ ساد صمت برلماني لافيت يمكن

اعتباره تقصيرا في الاضطلاع بالدور السياسي والمعنوي الذي يفترض أن يقوم به البرلمان في مثل هذه اللحظات المفصلية ويزداد هذا التقصير دلالة إذا ما استحضرننا العلاقات التي تجمع تونس بإيران ووجود مجموعة الصداقة البرلمانية التونسية الإيرانية داخل المجلس فضلا عن اللقاء الذي جمع في نوفمبر 2024 رئيس البرلمان التونسي إبراهيم بودريالة برئيس لجنة الأمن القومي والسياسة الخارجية في مجلس الشورى الإسلامي الإيراني إبراهيم عزيزي والذي تم خلاله التأكيد على أهمية تطوير التعاون السياسي والبرلماني بين البلدين فمثل هذه السياقات لا تقتصر العلاقات البرلمانية على المجالات البروتوكولية أو اللقاءات الرسمية، بل تقاس أيضا بمدى قدرتها على التعبير عن موقف سياسي واضح عند وقوع الأزمات.

الزميلات والزملاء،

إن غياب موقف من البرلمان لا يمكن النظر إليه باعتباره مجرد فراغ بروتوكولي، بل قد يفهم لدى الرأي العام على أنه تراجع عن تقليد سياسي تونسي راسخ يتمثل في رفض الاعتداء على سيادة الدول والدفاع عن مبادئ القانون الدولي وقد ازداد هذا الانطباع حدة مع صدور بيان عن وزارة الخارجية جاء في صيغة باهتة ومتحفظة لم ترتق إلى مستوى الحدث، فالبيان رغم حديثه العام عن ضرورة احترام سيادة الدول ووقف التصعيد تجنب حتى الإشارة الصريحة إلى إيران بوصفها الدولة التي تعرضت للاعتداء، كما لم يذكر الولايات المتحدة أو الكيان الصهيوني رغم كونها الطرفين اللذين نسب إليهما تنفيذ العدوان وبدل تسمية الأطراف المعنية بشكل واضح اكتفى النص بصياغات عامة تدين الاعتداءات على السيادة دون تحديد المعتدي والمعتدى عليه ومثل هذا التعميم يطرح إشكالا سياسيا وأخلاقيا في آن واحد إذ يوحي وكأن جميع الأطراف متساوية في المسؤولية عن التصعيد، في حين أن السياق المعروف يميز بوضوح بين طرف تعرض لاعتداء وأطراف قامت به.

ومن هنا فإن الصمت البرلماني مقترن ببيان دبلوماسي باهم يتجنب تسمية الأطراف المعنية بالتصعيد يطرح تساؤلات مشروعة حول طبيعة الموقف التونسي في هذه المرحلة فالقضية لا تتعلق فقط بعلاقات ثنائية بين تونس وإيران، بل ترتبط بسياق إقليمي أوسع ومبادئ شكلت لعقود جزء من هوية السياسة الخارجية التونسية.

لقد عرفت تونس رغم اختلاف الأنظمة والظروف بتمسكها بالدفاع عن القضايا العادلة وفي مقدمتها القضية الفلسطينية وبموافقتها الراضية للاعتداءات التي تمس سيادة الدول واستقرار المنطقة فالسياسة الخارجية لا تبنى فقط على البيانات العامة أو الصمت المؤسسي، بل على وضوح المواقف عندما تتعرض المبادئ الأساسية للاختبار وفي ظرف إقليمي متوتر مثل الذي تعيشه المنطقة اليوم يحتاج الرأي العام إلى خطاب سياسي صريح.

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم ظافر الصغيري، تفضل.

## السيد ظافر الصغيري

شكرا السيد الرئيس،

في الحقيقة أود أن أشكر الزملاء المبادرين بإضافة هذه النقطة إلى جدول الأعمال لأننا في الواقع جزء من هذا العالم وجزء من التطورات التي تحدث فيه إننا نتابع جميعا ونقضى الساعات الطوال في متابعة الأخبار ونستشرف المآلات التي ليست بعيدة عنا، بل ليست بعيدة عنا بتاتا وهو ما يستوجب أن تكون أعيننا مفتوحة.

لقد بان بالكاشف أن الحرب اليوم أصبحت شيئاً مختلفاً جداً إذا نظرنا إلى تطورات التاريخ نجد أن الحروب كانت تخاض بالخيول والسيوف والرمح ثم فجأة ظهر البارود وتغيرت الأساليب ثم جاءت الطائرات أما اليوم فنحن نشهد حرباً تركز قاعدتها الأساسية الطائرات المسيرة وأنظمة الرادارات وهي تقنيات لم تكن موجودة قبل عشرين عاماً في الحروب التقليدية لقد أصبحت الاستخبارات وأنظمة الاتصالات والاختراقات هي الأساس لهذه الحرب فهي في الحقيقة حرب تكنولوجية.

والسؤال هنا أين تونس اليوم من هذه الحرب؟ وهل يمكننا بتكنولوجيتنا وبالذكاء التونسي أن نمتلك طائرات مسيرة وأنظمة دفاع؟ وهل يمكننا مجابهة الهجمات السيبرانية والاستخباراتية التي قد تستهدفنا؟

إنها حقاً أسئلة استراتيجية تهم وزارتي الدفاع والتعليم العالي، هل بلادنا قادرة بالفعل على مواكبة التغيرات العالمية الحاصلة بما يتيح لنا الانخراط في تحالفات إقليمية على أقل تقدير؟

في الحقيقة هذا هو الجانب الذي أود التركيز عليه والذي يجب علينا أن نتعلم منه ونستشرفه، فهذه الحرب كما أشرنا سابقاً ليست بعيدة عنا ونحن نتحدث عن السيادة الوطنية فإننا نستحضر اللحظات التي يغلق فيها العالم أبوابه وهو ما اختبرناه سابقاً بإبان جائحة "كوفيد-19" إذ إن احتمالية مواجهة حصار شامل تظل قائمة.

هل نمتلك سيادة وطنية وغذائية وطاقيه تمكننا من الصمود حين تغلق كافة المنافذ؟ وكما هي المدة التي تستطيع فيها البلاد العيش والاعتماد على الذات في هذه الحالة؟ أي أسبوع أم شهر أم شهران؟

إن هذه النقاط تعد من القضايا الهامة التي يجب أن يكون مجلس نواب الشعب طرفاً فاعلاً فيها وأضرم صوتي إلى مقترح الزملاء بضرورة مساءلة السيد وزير الشؤون الخارجية بشأن البيانات الهزيلة التي أصدرتها الدولة التونسية...

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم بلال ابن المشري، تفضل.

#### السيد بلال ابن المشري

شكراً السيد الرئيس،

بداية أترحم على الزميل صالح المباركي رحمه الله، قدم الكثير لهذا البلد بعد صراع مرير مع المرض نسأل الله أن يرزق أهله جميل الصبر والسلوان.

اليوم في خضم هذه المعركة الدائرة في الشرق الأوسط والعدوان الصهيوني الأمريكي على إيران استغربنا من رئيس مجلس نواب الشعب انتهاج سياسة النعامة وكأن شيئاً لم يكن في حين أن الحرب اليوم تعيد تشكيل المنطقة بأكملها إن هذا العدوان الصهيوني الأمريكي يعني مباشرة انتهاء ما يسمى بالقانون الدولي وخرقاً لكل القوانين والمعاهدات والاتفاقيات الدولية بالإضافة إلى اغتيال القادة الإيرانيين بالتالي فإننا نؤكد على تقديم كل الدعم لإيران وشعبها في وجه هذا العدوان الغاشم خاصة مع قصف المدارس وقتل الأبرياء والنساء.

إن ما يحدث اليوم ليس معركة إيران وحدها، بل هي معركة العرب جميعاً ومعركة فلسطين ومعركة المنطقة بأسرها ومعركة العالم وكل الأحرار، كما وجب علينا اليوم في مجلس نواب الشعب أن نتحدث عن تداعيات هذه الحرب التي يبدو أن المجلس والحكومة في معزل عنها، فأسعار النفط قفز اليوم ليتجاوز 110 دولارات للبرميل الواحد منذ

يوم أمس بينما بنيت فرضية الميزانية على أساس 63 دولاراً للبرميل حيث أن ارتفاع سعر البرميل بدولار واحد يكبد ميزانية الدولة كلفة إضافية تقدر بـ 162 مليون دينار ومع توقعات وصول الأسعار إلى 150 دولاراً أو أكثر فإننا نتحدث عن عجز قد يصل إلى آلاف المليارات وربما يتجاوز عشرة آلاف مليار دينار، إننا نواجه أزمة حقيقية في تونس، فماذا أعددتنا لمواجهةها؟

البرلمان لا يولي الأمر اهتماماً ولا الحكومة تعيره انتباهاً ولا يبدو أن أحداً يملك خطة لمواجهة ما يحدث، اليوم لا بد من عقد اجتماعات للتباحث حول هذا الموضوع والكف عن سياسة التغاضي وغض البصر الذي يعتمده السيد رئيس المجلس تجاه كل القضايا المصرية، كما أن الحكومة تتصرف وكأن شيئاً لم يكن ويبدو أننا مقبلون على أزمة حقيقية بأعين مغمضة أو بأعين تتعامى عن الواقع وشكراً.

#### التداول حول النائب أحمد سعيداني

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، ننتقل الآن إلى تدخلات السيدات والسادة النواب الأفاضل للنقاش حول النقطة الإضافية الثانية المتعلقة بالسيد النائب المحترم أحمد سعيداني والبدائية مع الأستاذ عبد الرزاق عويدات.

أحيل الكلمة إلى السيد النائب المحترم عبد الرزاق عويدات، تفضل.

#### السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمن الرحيم،

تحية إلى الزميل أحمد سعيداني الوطني جدا والغيور جدا على تونس وشعبها.

نحن الآن على الأقل سوف لن أناقش الحكم القضائي الذي صدر ضد أحمد، المسألة القضائية لا تدخل فيها، ولكن سأحدث عن احترام القانون واحترام الدستور قبل وقوف أحمد سعيداني أمام القاضي.

أحمد سعيداني سكنه معلوم ومكان عمله معلوم ولم يوجه إليه أي استدعاء للمثول أمام النيابة العمومية ورغم ذلك يتم القبض عليه في مقهى واقتياده إلى العوينة، كان بالإمكان توجيه استدعاء له فإن لم يحضر حينها يمكن اعتقاله.

أحمد سعيداني، نائب بمجلس نواب الشعب والنائب يتمتع بالحصانة، المفروض أن إيقاف أحمد لا يستمر إذا طلب من مجلس نواب الشعب رفع الحصانة وهذا الأخير لم يرفع الحصانة عنه فالمفروض يقف التتبع خاصة وأن التكييف لما اقترفه أحمد كان حالة على الفصل 86 من مجلة الاتصالات وهذا التكييف لا يسمح بمتابعة سير القضاء مع أحمد إذا لم ترفع عنه الحصانة لأن التكييف لم يكن ثلماً ولم يكن قذفاً ولم يكن عنفاً.

طالما لا وجود لذلك فلا يمكن الحديث عن الفصل 66 من الدستور وإنما نتحدث عن الفصل 65 من الدستور الذي يفرض على الجهة التي أوقفت أحمد أن تطلب رفع الحصانة، فإن لم يستجب مجلس النواب لذلك أو جلست لجنة النظام الداخلي ولم ترفع الحصانة وأحيل الأمر إلى الجلسة العامة ولم ترفع الحصانة فالمفروض أن يطلق سراحه فوراً وتتم متابعته بعد انتهاء مدته النيابة، لذلك نعتبر أن الدستور لم يقع احترامه في علاقة بأحمد سعيداني وفي علاقة بمجلس نواب الشعب...

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تواصل السيد عبد الرزاق عويدات لن أقطع عنك المدخلة، تفضل.

## السيد عبد الرزاق عويدات

فالمفروض أن يتمتع النواب في مجلس نواب الشعب بالحصانة ليس لذواتهم وإنما للوظيفة التشريعية حتى يصدر النائب برأيه وموقفه ونقده بكل صراحة وبكل حرية فلا يقع تتبعه في ذلك بناء على الحصانة التي يتمتع بها وشكرا.

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلًا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم محمد علي، تفضل.

## السيد محمد علي

بسم الله،

أود أن أجدد دعوي الكامل للنائب أحمد سعيداني وأن أطالب بإطلاق سراحه فورًا لما شاب عملية توقيفه من خرق واضح للإجراءات الدستورية لمقتضيات الحصانة البرلمانية. إن ما حدث لا يمكن اعتباره مجرد مسألة شخصية تخص نائبًا بعينه، بل هو اختبار حقيقي لمدى احترام الدولة للدستور وسيادة القانون فالحصانة البرلمانية ليست امتيازًا فرديًا يمنح للأشخاص، بل ضمانة دستورية لحماية استقلالية المؤسسة التشريعية وتمكين النواب من أداء دورهم الرقابي والتشريعي دون خوف من الملاحقة أو الضغط. وعندما يتم تجاوز الإجراءات المنصوص عليها لرفع الحصانة قبل أي تتبع قضائي أو التوسع في تأويل الاستثناءات المتعلقة بالقذف والثلث فإن ذلك يفرغ النص الدستوري من مضمونه ويضع جميع النواب تحت طائلة التهديد القانوني المباشر، إن واجبنا اليوم لا يقتصر على إصدار بيانات عامة، بل يتطلب موقفًا برلمانيًا واضحًا وصريحًا يؤكد احترام الدولة لتعهداتها الدستورية.

من هذا المنطلق نفسه لا يمكن تجاهل ما حدث أيضًا مع قادة أسطول الصمود التونسي الذين تم توقيفهم بأسلوب مفاجئ وعنيف في بيوتهم وفي الشوارع رغم أنهم شخصيات معروفة معلومة العناوين وكان الأجدر من حيث احترام الإجراءات القانونية السليمة توجيه استدعاءات رسمية لهم والتحقيق معهم في حالة سراح بدل اللجوء مباشرة إلى التوقيف بما يحمله ذلك من دلالات ضغط وتشويه.

إن فداحة التجاوز هنا لا تتعلق فقط بطريقة التوقيف، بل بالسياق الذي حصلت فيه هذه الإجراءات بعد أشهر طويلة من حملات التشويه والسجل على شبكات التواصل الاجتماعي وفي لحظة سياسية حساسة تتعلق بملف التضامن مع القضية الفلسطينية ومع إيران ويثير هذا الوضع تساؤلات مشروعة، لماذا صممت السلطات لأشهر طويلة عن أي اتهامات مالية مزعومة ثم تحركت فجأة بعد الإعلان عن تنظيم أسطول علني جديد؟ ولماذا تزامنت التوقيفات مع خطاب دبلوماسي بدا وكأنه رسالة طمأنة للخارج في مناخ إقليمي متحول؟

إن هذه المعطيات مجتمعة تجعل من الصعب النظر إلى المسألة باعتبارها مجرد تطبيق تقني للقانون، بل تدفع إلى التساؤل عما إذا كان أمام قرار سياسي يهدف إلى تطبيق مبادرة مدنية مستقلة وإعادة ضبط حدود الفعل التضامني في المجال العام لقد كانت الدولة نفسها قد سهلت في البداية الإجراءات المرتبطة بتنظيم الأسطول ثم لاحقًا إلى عناصر الاتهام، هذا التدرج المتزامن مع حملات التشويه الإلكتروني

يوجي بمحاولة تحويل النقاش من قضية مبدئية إلى معركة أخلاقية سطحية بما يتعد عن جوهر المسألة.

إن النقاش الحقيقي اليوم يجب أن يظل مركزًا على احترام القانون وضمأن الحريات لا على الضجيج المصطنع للحملات المنظمة لذلك فإني أجدد تضامني الكامل مع النائب أحمد سعيداني وأطالب بإطلاق...

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

بإمكانك أن تواصل السيد محمد علي، تفضل.

## السيد محمد علي

واحترام الضمانات الدستورية المتعلقة بالحصانة البرلمانية كما أعبر في الوقت نفسه عن تضامني مع قادة أسطول الصمود وأدعو إلى إطلاق سراحهم وضمأن محاكمة عادلة تحترم الإجراءات القانونية وقرينة البراءة. شكرا.

## السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائب المحترم مختار عيفاوي، تفضل.

## السيد مختار عيفاوي

شكر السيد الرئيس،

إلى صديقي ورفيقي أحمد سعيداني سجين الكلمة الحرة، هذا الشاب المفكر الحر أقول ما قاله معين بسيوسو:

يأتي الرصاص إليك

من كل الرياح الأربع

يأتي الرصاص إليك

من كل الشبايبك التي فتحت،

على كل الرياح الأربع

كل الجهات الأربع

الآن تعرفهم وتعرف أن خيط معاوية

هو حبل مشنقة بكف معاوية

الآن تعرفهم وتعرف أن شباكا صغيرا

من تراب الأرض مفتوحا لوجهك

وحده ستظل من على الوطن

أحمد سعيداني، لست وحدك تطل من هذا الشباك الصغير على الوطن، بل أنا كذلك أطل من نفس الشباك لأننا إلى حد الآن ما زلنا نعاني التضيق على حرية الكلمة والتعبير فيه من الاستبداد الشيء الكثير.

أحمد سعيداني تم اعتقاله بشكل منافي للأخلاق وفيه خرق للدستور وتجاوز للإجراءات القانونية.

أحمد سعيداني هو مثال للشباب المحب للوطن والمعبر بصدق عن صدق هذا الوطن وضرورة حمايته.

أحمد سعيداني لم يكن يوما خائنا ولا من بائعي ذمهمم أو من بائعي أوطانهم.

أحمد سعيداني كان صادقا في كل كلمة يمكن أنه كان رافعا لسقف طموحاته أكثر منا، كان أكثر جرأة منا، كان صلبا وجريئا ومبدئيا وثابتا وصادحا لكلمة الحق أكثر منا.

شكرا أحمد سعيداني لأنك جعلتنا نعرف قيمة الصمود والثبات كنت في كل مرة أريد أن أكون تلميذا وأن تكون قدوة لي لأني ما عهدت نفسي في تاريخي أن أكون في يوما غير قادر عن تعبيرتي عما عبرت عليه يا أحمد سعيداني، أنت رمز لهذا الوطن وأنت مثال لهذا الوطن وأنت صدق هذا الوطن وأنت تراب هذا الوطن وأنت هواء هذا الوطن وأنت وأنت حربة هذا الوطن.

شكرا أحمد سعيداني مرة أخرى ولك كل الحرية. شكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، أحيل الكلمة إلى النائبة المحترمة ضحى السالمي، تفضلي.

**السيدة ضحى السالمي**

بسم الله الرحمن الرحيم،

أريد أن أعبر اليوم عن زميلنا أحمد سعيداني الذي خبرناه وعاشرناه وتعاهدنا معه على الصدق في القول والإخلاص في العمل لأكثر من ثلاث سنوات. أحمد ذنبه أنه أحب هذه البلاد أكثر مما ينبغي وأحب هذا المسار وهذه الفرصة أكثر من اللازم وخاف على ضياعها أكثر مما ينبغي لذلك انتقد ونقد، نقد المحب أكثر مما ينبغي وعارض سوء إدارة الدولة وسوء تسيير المرفق العام أكثر من اللازم ودفع الثمن أكثر من اللازم ونقف هنا عند دفع الثمن أو الضريبة.

نحن لا نطلب شيئا، نحن لا نطلب إلا احترام هذه المؤسسة واحترام الدستور فقط وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للنائب بلال ابن المشري، عشرة دقائق، تفضل.

**السيد بلال ابن المشري**

شكرا السيد الرئيس،

في البداية تحية للزميل أحمد سعيداني، النائب الوطني المدافع الشرس عن تونس وشعبها وعن أهاليها وعن الثروات الوطنية ضد عصابات رأس المال الطفيقي وما إلى ذلك.

نؤكد أن ما نسب إلى أحمد لا يتعلق بشبهة فساد ولا بغسل أموال ولا بامتلاك شركات لها تهرب جبائي ولا باستغلال رخص، تم إيقافه على تدوينة أو على كلمة خارج كل الإجراءات القانونية والدستورية. الفصل 64 ينص على التمتع الكامل للنائب بالحصانة الدستورية وهو ما أقر في دستور 2022.

الفصل 65 ينص على أنه يمكن إيقاف النائب في حالة التلبس ولا يمكن مواصلة الإيقاف في حالة رفض المجلس رفع الحصانة ويتم إعلام المجلس فوراً من قبل وزيرة العدل.

الفصل 66، هذا لا نتحكم فيه نحن لا توجد أي تهمة في القتل ولا في سلب، سمعنا فيما تم تداوله عبر مواقع التواصل الاجتماعي له هذه التهمة في محكمة مواقع التواصل الاجتماعي، أما على مستوى المحكمة الابتدائية بتونس، فإن التهمة المنسوبة هي الإساءة عبر شبكات الاتصال العمومي، خمسة نواب في هذا المجلس لديهم نفس التهمة: الإساءة عبر شبكات الاتصال العمومي، طبقاً للفصل 86 وهو نفس الفصل يرسل مطلب في رفع الحصانة ما عدا أحمد سعيداني وحده ولغاية ما لا نعلمها تم اقتياده من هناك خارج جميع الإجراءات القانونية من مقهى بمدينة ماطر.

توجهنا إلى العوينة وتساءلنا كيف تم اقتياده وبأي موجب وهل كان ذلك بناء على قرار بالإيقاف وإن كان موجوداً فهل تم إعلامه به؟

في البداية اعتقدنا أنه في وضعية اختطاف خاصة وأن عملية اقتياده تمت بزي مدني وتقلنا إلى عدد من المراكز للاستفسار، لكن قيل لنا أنه لا وجود له ولأي معلومة في الغرض. وصلنا في وقت معين ونحن وعائلته أصابنا الفزع وضمننا أنه تم خطفه بواسطة سيارة مدنية والزي مدني كما ذكرت. توجهنا إلى هناك للاستفسار عن وضعيته، قيل لنا أن الأمر يتعلق بالاستماع إليه في هذه الشبهة في حين أن الإجراءات القانونية تقتضي توجيه استدعاء، ثم تتولى النيابة العمومية إصدار قرار بالإيداع في 6 فيفري والتدوينة صارت في 3 فيفري وفي إطار مجلة الإجراءات الجزائية والمجلة الجزائية تحيله على أول جلسة جناحية والتي هي يوم 6 فيفري.

بمعنى أن النيابة العمومية سطت على سلطة القضاء الجالس على رئيس المحكمة وسطت على سلطة قاضي التحقيق، قامت بإيداعه والتي هي السلطة الحصرية لقاضي التحقيق مثلما قال الأستاذ رضا الرداوي "نحن أمام ملف مثالي في السطو على القانون" يعني بلد لم يعد فيها قانون وبالتالي توصيفها القانوني هي جريمة اختطاف خارج الأطر القانونية، الزميل أحمد سعيداني اليوم ليس موقوف بالقانون.

ما يثار في محكمة وسائل التواصل الاجتماعي أن لا أحد فوق القانون، لم نجد أي قانون طبق لا من الدستور أو من مجلة الإجراءات الجزائية ولا الفصل 108 من المجلة الجزائية أو الفصل 132، كل شيء خارج القانون.

السيد رئيس الجمهورية، أتكك الكثير من المواطنين عند قيامك بزيارة للأحياء شعبية وخاصة من النساء وقالوا لك أن أبناءهم مظلومين وبادرتم بالإجابة "أنا لا أتدخل في القضاء"، يا سيد رئيس الجمهورية، أريد أن أعلمكم أن المواطنين وأحمد سعيداني وجميع الأمهات لا يكذبون، لا يوجد احترام للقانون في المحاكم، لا يوجد احترام للقانون في النيابة العمومية، يفعلون ما يريدون، يأخذ سلطة قاضي التحقيق متى يريد، يأخذ سلطة قاضي الجلسة متى يريد، والسيدة رئيسة النيابة العمومية السيدة وزيرة العدل هي المسؤولة الأولى على هذا، كل واحد ينقدها يدخلونه إلى السجن، ومن بعد ذلك تقولون أنه ضد الرئيس، هذه هي الحقيقة اليوم وخارج كل قانون، لا دستور لا إعلانات، لا نيابة عمومية تطبق القانون، لا قرار صادر من المحكمة ولا شيء، الجلسة يوم 6 يتم إحالته بعد أسبوع ولا يبقى أي صيغة من المجلة الجزائية على أن يحال في أقرب جلسة والتي هي في نفس يوم 6 الدائرة الجناحية.

السيدة وزيرة العدل اليوم في كل هاته المخالفات للقانون، يا سيادة رئيس الجمهورية الشعب كله له حق في قضايا الحق العام، حتى الأم التي يكون ابنها قد ارتكب سرقة أو أي جريمة من حقه أن يتمتع بمحاكمة عادلة.

نحن لم نقل أن أحمد سعيداني فوق القانون أو أي نائب من النواب فوق القانون، بل طالبنا بمحاكمة عادلة يطبق فيها القانون لا أن تطبق وفق أهواء أو مزاج فلان أو علان، هذا هو الموضوع.

نحن حين توجهنا إلى العوينة انتظرنا إلى حدود ساعة الواحدة قرار النيابة بعد انتهاء الاستماع في حدود العاشرة أو الحادية عشرة ليلاً وربما منتصف الليل، سمعنا بقرار الاحتفاظ عبر "الفيديو" عبر محكمة "الفيديو" دون علم المحامين ولا رئيسة الفرقة ولا النواب، بل من خلال "الفيديو"، رئيسة الفرقة المتعده بالبحث فرقة العوينة سمعنا من الفيديو وبعد ساعة جاءنا الخبر الصحيح

أنتقل إلى تدخلات السيدات والسادة النواب على معنى الفصل 108، لدينا خمسة تدخلات: السيد محمود شلغاف، عبد سلام الحمروني، بسمة الهمامي، وليد حاجي.

الكلمة للنائب المحترم محمود شلغاف، تفضل.

**السيد محمود شلغاف**

شكر السيد الرئيس،

الحديث عن معضلة النقل البحري بين قرقنة وصفافس أصبح مثل الدسك المجروح، الجميع يتحدثون على هذه المعضلة الخائفة التي أصبحت معاناة قصوى تشل الحياة اليومية للمسافرين وتمس من كرامتهم من غير أدنى لفتة من أصحاب القرار، حيث نظرا لاهتراء أسطول النقل البحري للشركة الجديدة للنقل بقرقنة، أصبح التأخير المفرط في مواعيد الإبحار والإرساء هو القاعدة والمسافرون هم الذين يدفعون ثمن التأخير وغياب القرار.

عندما قلنا منذ مدة طويلة لحفظ كرامة المسافرين من الضروري أن الأسطول الحالي للشركة المتكون من أربع سفن للمسافرين يكون في حالة جيدة بمعنى أن الأربع محركات والأربع منظومات دفع لكل سفينة تكون ممتازة مع توفير محرك احتياط ومنظومة دفع احتياطية لكل سفينة، وطلبنا باقتناء سفينة جديدة بعنوان سنة 2026، لم يتحقق من هذا شيء، بل بالعكس الحالة ازدادت سوءا حيث عندنا الآن سفينة المحيط متعطلة منذ أوت 2025 بعد سنة ونصف فقط من استعمالها، ووصلنا يوم السبت 21 فيفري 2026 إلى تعطل سفينتي سرتيشينة والحبيب عاشور، إضافة إلى سفينة المحيط، مما أجب الشركة على إرجاع سفينة قرقنة لنقل المسافرين بعد أن كانت منذ وقت غير قصير تشتغل في نقل المحروقات فقط.

كذلك، عندما تكون الشركة لها أكثر من سنة وثلاثة أشهر بدون رئيس مدير عام فعلي الذي من صلاحياته اتخاذ قرارات استراتيجية وتحديد أولويات المشاريع، هذا الكل أي أن الشركة أصبحت كالمركب الذي يبحر من غير ريان ويسير من غير وجهة.

باختصار شديد، الذي نخاف منه الآن هو أن يأتي يوم وتتوقف حركة التنقل بين قرقنة وصفافس توقف كلي، متمسكنو قرقنة الذين يطمحون إلى زيادة عدد السفرات والتقليص من مدة السفر إلى نصف ساعة أو حتى ساعة الإربع ويطمحون إلى اقتناء سفينة تبحر في سوء الأحوال الجوية في أقرب وقت ممكن ويطمحون إلى بناء جسر بين قرقنة وصفافس بدءا بتقريب المسافات، حسب ما نعاينه كل طموحاتهم هذه صارت أقرب إلى السراب.

أصبح واضحا للعيان أن حل هذه المعضلة يتطلب ضغوطات كبيرة على السلطة التنفيذية ونضالات واسعة من أجل فرض الحق في نقل بحري يستجيب للحد الأدنى من الحقوق الأساسية للمسافرين ويحفظ كرامتهم من الإذلال وأشكال نضال عديدة ومتعددة بدءا بعريضة مواطنة مرورا بوقفات احتجاجية جماهيرية واسعة وسلمية وصولا إلى مقاضاة وزارة النقل لدى المحكمة الإدارية بتهمة التقصير في ضمان خدمة عمومية أساسية وتجاهل وضعية زمينة معروفة، وشكرا.

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

شكرا، الكلمة للسيد عبد السلام حمروني، تفضل.

**السيد عبد السلام حمروني**

شكر سيدي الرئيس،

من النيابة. أصبحت المحاكم منصوبة في "الفيديو" وفي قناة "الجيغات" حيث يحاكم الناس هناك بالقتل والسلب، في حين أن المحكمة الابتدائية بتونس تحاكمه بتهمة الإساءة إلى الغير. فإذا كانت محكمة "الفيديو" هي الصحيحة، فأين الإجراءات الدستورية؟ وإذا كانت المحكمة الابتدائية بتونس بالإجراءات غير دستوري وغير قانوني بالمرّة.

اليوم أصبحنا نعيش في محاكم "الفيديو" ومليشيات تمارس القذف وتطلب الناس وتهتك الأعراض دون حسيب أو رقيب وكأنها فوق القانون، ما عدى أحمد السعيداني. نحن نقول إن الجميع تحت القانون والقانون فوق الجميع ويجب أن يكون تحت حماية القانون، لكن أحمد السعيداني اليوم لم يتمتع بأي حق قانوني وحتى عائلته لم تتمكن من التواصل معه، فأين القانون في البلاد؟

إن غياب القانون يعني ضرب الركيزة الأساسية للدولة فالدولة تقوم على شعار: نظام- حرية- عدالة، فأين العدالة؟ وأين الحرية؟ أما الحرية فالسخرية ممنوعة والمجاز ممنوع والحياة ممنوع والتضامن ممنوع، وأما عن العدالة فلا وجود لها غائبة تماما، بل أصبحت تمارس وفق الأهواء في حالة من الفوضى لا تعكس وجود نظام.

اليوم مجلس نواب الشعب لم يتحمل مسؤوليته وخاصة رئيس مجلس النواب المتواطئ في إيقاف أحمد سعيدي وإن سكت سكوت الجبناء مشغول بتنظيم مأدب الإفطار، في حين أن الفصل 26 من النظام الداخلي واضح حين الإعلام في الجلسة للبت في رفع الحصانة.

اليوم يحاكم نائب خارج إطار القانون والسؤال المطروح: هل هذا المجلس دوره التشريع أم حماية الشعب؟ هو لم يحم نفسه هذا المجلس.

اليوم وفي هذا المجلس وصلت الأمور إلى حد أن السيدة وزيرة العدل هددت النائب بالسجن، مجرد اختلاف بين نائبين السيد محمد والسيد إبراهيم بودريالة، نائبين يتناقشان مع بعضهما، فقالت " ما به هذا هل يريد أن يدخل إلى السجن" وكأن مفتاح السجن أصبح أداة جاهزة.

يا سيد رئيس الجمهورية، نطالبكم بالتدخل أمام هذا العبث الذي يحدث لأننا أصبحنا تحت تهديد بوضوح، من يستطيع أن يراقبها؟ والنواب أصبحوا يخشون أداء دورهم الرقابي رغم أنهم مكلفون بذلك والنائب الوحيد الحر هو أحمد سعيدي والبقية مساجين الخوف والجبن، الحر الوحيد هو أحمد سعيدي.

أضف إلى ذلك عندما تصل وزيرة إلى تهديد نائب بالسجن "هل تريد أن تسجن" أصبحنا نتحدث بهذا الأسلوب ولم نعد نتحدث بمنطق القانون أو دولة القانون فمن ينقدها يسجن ونحن مستعدون إلى كل شيء ولا نخشى شيئا ونؤكد أننا مستعدون للدفاع عن هذه البلاد ولن نتراجع عن الدفاع عن ملفاتنا سواء تعلق الأمر بملف الطاقات المتجددة أو السيادة الغذائية أو الثروات الوطنية فرغم تهديدنا لن نتخلى عنها وسنواصل الدفاع عن شعبنا وعن حقوقنا.

أحمد سعيدي حر ولليوم السابع في إضراب الجوع حتى وإن سجن جسده، فهو حر وحر وحر.

**تدخلات السيدات والسادة النواب**

**على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي**

**السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب**

إن شاء الله ربي يفرج عليه السيد أحمد.

10، تأثرت هذه المنظومة الرقمية التي عهد إليها تجميع كل المصالح والمرافق لتخفيف الأعباء عن الأهالي الراغبين في إحداث شركات أهلية وتقليل التعب والإجراءات والأجال وتبسيطها.

غير أنه من غير المقبول أن يتحول موظف في إدارة جهوية إلى بحث واستجواب لأعضاء مجلس الإدارة من قبيل "خاصة وأنه قد بلغنا وجود عريضة مجهولة المصدر تتضمن اتهامات بوجود توجيه أو إسناد..". وهو ما يعد خروجاً عن المهام الموكولة للموظفين. ذلك أن دور موظفي الإدارات الجهوية للتكوين المهني والتشغيل يتمثل أساساً في تأطير الأهالي ومساندتهم وإسنادهم وتوجيههم ومساعدتهم وتحفيزهم ومواكبتهم في مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم لضمان نجاحها، أما أن يتحول الموظف إلى بحث، نود أن نتساءل عن هذا السيد الوزير، هل أصدر منشور أم أنه اجتهاد فردي من أحد الموظفين خاصة وأنه لا وجود لمثل هذه الإجراءات في النصوص القانونية سواء في المرسوم الأصلي للشركات الأهلية أو في المرسوم المعدل للمرسوم الأول؟ وشكراً.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة للسيد وليد حاجي، تفضل.

#### السيد وليد حاجي

شكراً السيد الرئيس،

في نقطة أولى سأحدث عن موضوع سبق أن تطرقت إليه وهو توسعة الطريق الرابطة بين مدينة القيروان ومدينة حاجب العيون وضرورة فصل هذا الطريق إلى قسمين بوضع حواجز قصد تجنب حوادث المرور.

تتكرر حوادث المرور في هذا الطريق ويرتفع عدد الضحايا والوفيات من حين إلى آخر، لقد قلنا ذلك عديد المرات يا سادة المسؤولين، هذا الطريق تتكرر فيه الحوادث فابحثوا لنا عن حل وقسموه مثل عديد الطرقات الأخرى التي تقلصت فيها نسبة الحوادث إلى مستوى ضعيف. من غير المعقول أن يبقى لدينا طريق وهو الطريق الوطنية عدد 3 يسى طريق الموت، سيدي الرئيس، هو طريق الموت حيث منذ يومين أو ثلاثة وقع حادث فيه عشرة ضحايا مهم اثنين أو ثلاثة وفيات وقد كنت حاضراً عليه، فمن غير المعقول أن تتكرر هذه الحوادث.

في نقطة ثانية، هذا العام سجلت حاجب العيون 150 إصابة بالليشمانيات أو أكثر وهذا ما سجلته الصحة العمومية في حاجب العيون، وهو ناتج عن غياب أو انعدام المداواة في الفترة المناسبة التي يجب أن تتم فيها وهي شهر مارس.

من المفروض أن تتم المداواة في شهر مارس أو على أقصى تقدير في شهر أفريل مداوات الحشرات بجميع أنواعها لأنها تتكاثر في تلك الفترة، ولكن للأسف فإن الاستهتار من قبل مؤسسات الدولة وهذا الكلام موجه إلى السيد وزير الداخلية وإلى وزارة الداخلية، يقتضي إصدار منشور إلى جميع البلديات بضرورة القيام بالمداواة خلال شهر مارس أو على أقصى تقدير شهر أفريل حتى لا نعيش مثل كل عام جحيماً من انتشار الحشرات وحتى لا نزداد ذبابة الرمل التي تتسبب في هذا الداء.

سيدي الرئيس، لقد سجلنا وتابعنا الموضوع وإلى يومنا هذا هناك صمت من السلطة المركزية والسلطة الجهوية والسلطة المحلية، ونحن لسنا مستعدين لإعادة تعريض المواطنين وخاصة الأطفال الصغار في سن السنتين والخمس سنوات، مرض الليشمانيات منتشر في كامل أنحاء أجسادهم وهو يسبب العذاب والمعاناة.

أختزل مداخلتني في نقطتين أو ملفين، الأول إلى السيد وزير الشؤون الدينية حول وضعية الإطارات المسجدية بمعتمدية بني خداش وبعد زيارتكم ومنذ ما يزيد عن السنة والوعد بالتسوية، وهنا أتحدث عن جامع التوبة بجهة الفجيش الذي أشرفتم على تدشينه، وأيضاً جامع قصر المحاضر الذي شملته الزيارة ووعدتم بالتسوية في غضون أيام، أود أن أعلم سيادتكم أن الوضع على حاله ولم يحدث شيء ونحن في شهر كريم، والوضعيات المتحدث عنها أغلبها وضعيات اجتماعية، ورغم التواصل جهويًا ومركزيًا إلى حد الآن بقيت مجرد وعود.

كما أذكر أيضاً وضعية تجديد هيئة جامع منطقة عزيزة بجهة بني خداش والذي شملته زيارتكم حيث تقدموا بطلب في الغرض منذ أشهر وما يزالون ينتظرون ردكم للموافقة للانطلاق في أعمال الصيانة والتوسعة للمسجد.

أما الملف الثاني الذي أود التطرق إليه فهو موجه إلى السيد وزير الفلاحة، ولكن في البداية أدعو الزملاء أعضاء مكتب المجلس والسيد رئيس المجلس، إلى أنه صحيح تم برمجة جلسة أولى خاصة بالأسئلة الشفاهية إلى أعضاء الحكومة، ولكن بحكم تعدد أو كثرة هذه الأسئلة، وخاصة الموجهة إلى وزارة الفلاحة وإلى السيد الوزير وهذا في حد ذاته يحمل دلالات واضحة في علاقة بتعاطي هذه الوزارة مع مختلف الملفات التي تهمها بدرجة أولى فمن غير المقبول أن نتظر ستة أو سبعة أشهر لاستدعاء عضو حكومة للإجابة عن سؤال شفاهي، وهو حق دستوري، فلا بد من برمجة جلسات عامة في القريب العاجل حتى نبلغ أصوات ومطالب جهاتنا.

أخيراً رغم استبشارنا يوم أمس بزول الغيث النافع والحمد لله، فإن مشاكل هذا القطاع لا تقتصر على الأعلاف فقط، بل هي مشاكل متعددة، مثل عدم وجود الأطباء البيطريين قارين في الجهة ومسألة التلقيح وسلامة القطيع، الجمعيات المائية ومسألة الديون والانقطاع المتكرر للماء الصالح للشرب، المسالك الفلاحية.

لأجل كل هذا وغيره توجهنا بسؤال شفاهي مثل بقية الزملاء ومنتظر تحديد جلسة عامة في القريب العاجل وشكراً.

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكراً، الكلمة للأستاذة بسمة الهامي، تفضلي.

#### السيدة بسمة الهامي

شكراً سيدي الرئيس، إن مداخلتني اليوم موجهة إلى السيد وزير التكوين والتشغيل والسيدة كاتبة الدولة للشركات الأهلية.

أود أن أسأل ما إذا كان السيد الوزير قد أعد منشوراً داخلياً موجهاً إلى موظفي الإدارات الجهوية في الجهات يدعوهم إلى القيام بعمليات بحث واستجواب لأعضاء مجالس إدارة الشركات الأهلية.

إن هذه الشركات تعتبر خياراً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً تسعى الدولة التونسية بكل ما أتت من قوة إلى تبنيه وتوفير كل الشروط التشريعية والميدانية والإدارية والمالية إلى إسناده ومرافقة الأهالي في إحداث شركاتهم الأهلية والمحلية وتأطيرهم منذ المرحلة الأولى في تشخيص ثرواتهم المحلية والطبيعية إلى استبطن المشاريع والحيل المدرة للدخل والثروة بما يضمن الاستقلالية الاقتصادية للأهالي أين ما كانوا في محلياتهم.

صحيح أن المنظومة الرقمية قد تأخرت بعد التعديل الذي أدخل على مرسوم الشركات الأهلية والذين كان عدد مؤسسيها 50 فأصبحت

وها نحن في شهر مارس اليوم 10 مارس ولم يقع إلى حد الآن أي تحرك أو أي اجتماعات وقد طالبنا بضرورة وضع خطة وطنية وضرورة توفير الأدوية وهناك أماكن مثل سد سيدي سعد يجب مداواته بالطائرات ونحن في انتظار أن يتخذ السيد وزير الداخلية الإجراءات اللازمة، مع الشكر.

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم فيصل الصغير، تفضل.

### السيد فيصل الصغير

شكرا السيد الرئيس،

كذلك اليوم سأواصل طرح مشاكل ومعاناة الفلاحة واليوم دعوة إلى وزارة الفلاحة لتستفيق إذ يجب عليها حقا أن تفكر في الفلاحة بصفة خاصة وتعطيها الاهتمام اللازم وإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

نعلم اليوم أن فلاحي قلعة الأندلس وسيدي ثابت يعانون منذ سنوات من نقص المياه بحكم التغيرات المناخية وهم يتفهمون ذلك وقد ضحوا كثيرا رغم أن موردتهم الوحيد هو الفلاحة. هذه السنة أنعم الله علينا بالأمطار، لكن للأسف نقول دائما أن الكميات ناقصة والسدود لا تحتوي على الماء وفي المقابل نرى أن الماء يتجه نحو البحر خاصة من جهة قلعة الأندلس باعتبارها آخر نقطة في وادي مجردة.

اليوم سأطرح المشاكل الموجودة والتي يعاني منها الفلاح وأهمها النقص في مادة الأمونيتير، توجد إشكاليات كبيرة في قلعة الأندلس وسيدي ثابت وفي بوحنش وبرج يوسف من حيث نقص الأمونيتير إذ لا تتوفر كميات كافية، وينتظر الفلاحون يومين أو ثلاثة أو أسبوعا دون الحصول عليه، ولا نعلم أين المندوبية الجهوية وأين وزارة الفلاحة؟ حلت مشكلة البذور فأصبحنا اليوم نعاني من مشكلة الأمونيتير، لذلك نداء عاجل إلى السيد وزير الفلاحة لتوفير الكميات اللازمة خاصة في قلعة الأندلس وسيدي ثابت.

أمر الآن إلى النقطة الأخرى وهي كميات المياه وسأبدأ بنقطة المياه المعالجة، تحدث السيد الوزير عن إحداث 57 محطة معالجة ولم نر منها شيئا لكن لدينا اليوم وضعيات المحطات كارثية فالمحطة التي تزود برج يوسف وبوحنش والمنطقة السقوية بقلعة الأندلس تعطي فقط 10% من الكمية ولا تعمل طوال الوقت وتنتج 90% من بقية المياه إلى البحر ولا حديث إلا على مشكل "السلمونات" ألا نجد حلا لهذه الإشكاليات البسيطة؟

اليوم لم يعد للفلاح أي منفذ آخر وأمله الوحيد هو نزول الأمطار. كذلك اليوم يتم تمكين قلعة الأندلس وسيدي ثابت من خمس ملايين متر مكعب من مياه الري، هل أعدت الوزارة برنامجا حتى تصل هذه الكميات إلى هذه المناطق أم لا؟ هل هذه الكمية كافية لتغطية حاجيات الفلاحة؟

إن الوضع صعب والديون متراكمة، اليوم يجب على وزارة الفلاحة والمندوبية الجهوية أن تجد حلا عاجلا لأن السنة ستكون صعبة وشكرا.

### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائبة المحترمة الأستاذة العزيزة ضحي السالمي،

تفضل.

### السيدة ضحي السالمي

شكرا السيد الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم،

اليوم مداخلتني موجهة مباشرة إلى السيد وزير الشباب والرياضة. الرياضة كما نقول دائما ليست مجرد كرة ومباريات، بل هي انضباط وصحة وتربية وهي الفرصة التي تمكن شبابنا من بناء أنفسهم والابتعاد عن الانحراف والاستقطاب السلبي.

في حمام الأنف الرياضة تؤاد يوما بعد يوم بسبب الديون والضغوطات المادية الخائفة وبنية تحتية تعيسة جدا، قاعة عبد العزيز غلاله مغلقة منذ مدة طويلة وكل أسبوع تضطر الفرق إلى أن تتسول من البلديات المجاورة من يومهل ومن رادس ومن حمام الشط حتى تتمكن من اللعب وتفرض عليها معاليم مرتفعة تصل إلى 300 دينار أي أن الفريق الذي يلعب مباراتين أسبوعيا مطالب بدفع 600 دينار، والأمر من هذا الفرق دفعت إلى الانسحاب حيث اضطر فريق الكرة الطائرة للفتيات الأسبوع الماضي إلى الانسحاب رغم حظوظه الكبيرة في سباق البطولة أمام عجزه عن تسديد هذه المبالغ بشكل أسبوعي ودوري.

كيف نقبل اليوم أن تهدر طاقات شبابنا وحماسهم وأن تستنزف في الاستقطاب السلبي مما يعرضهم للضياع والانحراف؟

اليوم أكثر من أي وقت مضى يجب تظافر جهود الجميع إما بالتنسيق مع وزير الداخلية للتفاوض مع البلديات من أجل تخفيض المعاليم المفروضة على حمام الأنف التي كانت في وقت ما أبوابها مفتوحة للجميع دون قيد أو شرط، هذه المنشآت الرياضية شيدت بجهد الدولة ويجب أن تبقى مفتوحة أمام شبابنا لا أن توصل في وجوههم.

السيد الوالي، أفهم وأتفهم تماما حدود صلاحياتكم وحرصكم على احترام استقلالية البلديات لكن من الضروري أيضا الانتباه إلى أن الشباب مسؤولة الدولة بأكملها. لذلك نطالب بالتدخل لحل هذه الإشكالية إما بتخفيض التعريفات أو بتمكين النادي الرياضي بحمام الأنف من ترخيص استثنائي مثلما حصل مع بعض النوادي الأخرى لضمان استفادة الجميع بطريقة عادلة وفعالة.

السيد الوزير، حمام الأنف تحتاج إلى تحرك فعلي اليوم، تحتاج إلى أفعال لا إلى مجرد وعود وكلام، نحن في انتظار الأفعال العملية فالنادي هو رئة المدينة وإذا أردتم إنقاذ هذا الشباب فإننا اليوم نطالب بتحريك فعال وجدي وشكرا.

### رفع الجلسة

#### السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، هكذا تأتي إلى نهاية هذه المداخلات على معنى الفصل 108، نقول لكم إفطار شهيا وتصبحون على خير في أمان الله.

(كانت الساعة الرابعة والنصف مساء)

### الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها:

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيدة رئيسة الحكومة وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2026:

أحمد بنور بتاريخ 10 ديسمبر 2025، بديس بالحاج علي بتاريخ 16 ديسمبر 2025، حاتم لباوي بتاريخ 30 جانفي 2026، حسن جربوعي بتاريخ 8 سبتمبر 2025، عزيز بن الأخضر بتاريخ 5 نوفمبر 2025، سنياء بن المبروك بتاريخ 6 فيفري 2026، عواطف الشنيتي بتاريخ 22 جانفي 2026، نجلاء اللحياني بتاريخ 14 أكتوبر 2025، هالة جاب الله بتاريخ 26 ديسمبر 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير التشغيل والتكوين المهني وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2026:

حسن جربوعي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 2 ديسمبر 2024 و20 فيفري 2025، الطاهر بن منصور بتاريخ 20 جوان 2025، فاطمة المسدي بتاريخ 20 ديسمبر 2024، حمدي بن عبد العالي بتاريخ 30 أبريل 2025، سامي الحاج عمر بتاريخ 15 أبريل 2025، فخر الدين فضلون بتاريخ 7 فيفري 2025، ريم المعشاوي بتاريخ 23 جانفي 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الداخلية وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2026:

الياس بوكوشة بتاريخ 24 نوفمبر 2025، حاتم لباوي بتاريخ 26 جانفي 2026، صابر المصمودي بتاريخ 20 أكتوبر 2025، سامي الحاج عمر بتاريخ 19 جانفي 2026، حسن جربوعي بتاريخ 8 جانفي 2026، محمود العامري (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 31 ديسمبر 2025 و26 جانفي 2026، محمد أمين الورغي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 12 ديسمبر 2025 و13 جانفي 2026، نبيل الحامدي بتاريخ 10 ديسمبر 2025، بسمة الهمامي بتاريخ 15 جانفي 2026، بثينة الغانمي بتاريخ 26 جانفي 2026، ضحى السالمي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 19 و26 جانفي 2026.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشباب والرياضة وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2026:

نجلاء اللحياني بتاريخ 1 سبتمبر 2025، عبد الحافظ الوحيشي بتاريخ 15 أبريل 2025، أيمن المرعوي بتاريخ 24 جويلية 2025، لطفي الهمامي بتاريخ 18 جوان 2025.

كما تقدم كل من السيدة النائبة منال بديدة بتاريخ 15 جانفي 2026 والسيد النائب محمد أمين الورغي بتاريخ 18 أبريل 2024 بأسئلة كتابية إلى السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2026.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية وتلقوا الإجابة عنها في شهر فيفري 2026:

أحمد بنور بتاريخ 29 جانفي 2026، سفيان بن حليلة بتاريخ 16 سبتمبر 2025، إبراهيم حسين بتاريخ 24 جويلية 2025، رمزي الشتوي بتاريخ 30 أبريل 2025، المختار عبد المولى بتاريخ 4 مارس 2025، محمود العامري بتاريخ 30 أفرؤيل 2025، مسعود قريرة بتاريخ 29 جويلية 2025، زينة جيب الله بتاريخ 12 ديسمبر 2024، أحمد بنور وصابر المصمودي بتاريخ 14 ماي 2024، عواطف الشنيتي بتاريخ 7 أكتوبر 2025، نور الهدى سبائطي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 7 جانفي 2025 و26 ماي 2025.

كما تقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير العدل وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2026:

أحمد بنور (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 10 سبتمبر 2025، حسن جربوعي بتاريخ 25 سبتمبر 2025، غسان يامون بتاريخ 17 جوان 2025، محمد أمين مباركي بتاريخ 14 أبريل 2025، أسماء الدرويش بتاريخ 29 أكتوبر 2025، منال بديدة (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 29 أبريل 2025 و22 أكتوبر 2025، لطفي السعداوي وأيمن نقرة والطيب الطالبي بتاريخ 14 جويلية 2025، نجلاء اللحياني بتاريخ 14 نوفمبر 2025.

وتقدم السيدات والسادة النواب الاتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الصحة وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2026:

مراد الخزامي بتاريخ 20 ديسمبر 2024، أحمد بنور بتاريخ 11 ديسمبر 2024، الطاهر بن منصور بتاريخ 13 جوان 2025، المختار عبد المولي (2 أسئلة كتابية) 18 و22 أبريل 2025، النوري جريدي (4 أسئلة كتابية) بتاريخ 30 جانفي 2025 و18 أبريل 2025 و28 ماي 2025 و27 جوان 2025، أيمن البوغديري بتاريخ 28 جانفي 2025، جلال الخدمي بتاريخ 31 جانفي 2025، حاتم لباوي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 7 و14 أبريل 2025، شكري بن البحري بتاريخ 3 فيفري 2025، صابر الجلاصي بتاريخ 13 جوان 2025، طارق المهدي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 3 فيفري 2025 و11 مارس 2025، عبد الجليل الهاني بتاريخ 1 جويلية 2025، فخري عبد الخالق بتاريخ 8 جانفي 2025، محمد أحمد بتاريخ 19 ديسمبر 2024، محمد أمين المباركي بتاريخ 27 جانفي 2025، محمد بن حسين بتاريخ 27 فيفري 2025، محمد علي فنيحة (4 أسئلة كتابية) بتاريخ 12 ديسمبر 2024 و27 فيفري 2025 و14 مارس 2025 و5 أبريل 2025، وليد حاجي بتاريخ 7 أكتوبر 2025، يوسف التومي بتاريخ 7 أكتوبر 2025، حاتم لباوي وعمار عبيدودي بتاريخ 4 نوفمبر 2025، أسماء الدرويش (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 27 أكتوبر 2025 و5 نوفمبر 2025، أمال المؤدب بتاريخ 5 نوفمبر 2025، بسمة الهمامي بتاريخ 6 أكتوبر 2025، ريم الصغير بتاريخ 28 أكتوبر 2025، زينة جيب الله بتاريخ 5 ماي 2025، سنياء بن المبروك بتاريخ 29 أبريل 2025، عواطف الشنيتي بتاريخ 8 ماي 2025، فاطمة المسدي (2 أسئلة كتابية) بتاريخ 23 أبريل 2025 و9 أكتوبر 2025، هالة جاب الله بتاريخ 21 أبريل 2025.

كما تقدم كل من السيد النائب حليم بوسمة بتاريخ 28 جانفي 2026 والسيدة النائبة نجلاء اللحياني بتاريخ 3 فيفري 2026 بأسئلة كتابية إلى السيد وزير النقل وتلقوا الإجابة عنها في شهر مارس 2026.

وتقدمت السيدة النائبة ضحى السالمي بتاريخ 15 جانفي 2026 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وتلقوا الإجابة عنه في شهر فيفري 2026.

كما تقدم السيد النائب عمار العبدودي بتاريخ 9 فيفري 2026 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الدينية وتلقى الإجابة عنه في شهر فيفري 2026.

وتقدم النائب السيد عبد العزيز الشعباني بتاريخ 28 أكتوبر 2025 بسؤال كتابي إلى السيد وزير تكنولوجيا الاتصالات وتلقى الإجابة عنه في شهر مارس 2026.

كما تقدم السيد النائب النوري جريدي بتاريخ 26 ديسمبر 2024 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وتلقى الإجابة عنه في شهر مارس 2026.

وأخيرا تقدم السيد النائب بدر الدين قمودي بتاريخ 17 جويلية 2025 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة المالية وتلقى الإجابة عنه في شهر مارس 2026.

## السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

**الموضوع:** سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص ضرورة توفير الحماية للمبلغين عن الفساد وانصافهم ورد الاعتبار إليهم واحترام الفصلين 32 و33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

تحية طيبة وبعد،

التزمت تونس منذ أكثر من 50 سنة بحماية حقوق الإنسان وذلك من خلال المصادقة خاصة على الميثاق العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وغيرها من المعاهدات المتعلقة بحقوق الإنسان هذا وقد اعتبرت الأمم المتحدة من خلال أحد قراراتها ان العيش في بيئة خالية من الفساد بعد حقا من حقوق الإنسان. اما اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي صادقت عليها تونس بمقتضى القانون عدد 16 لسنة 2008، فقد ألزمت الدولة التونسية من خلال فصلها 33 بتوفير الحماية اللازمة للمبلغين عن الفساد. اما الفصل 32 من نفس الاتفاقية فقد الزمها بتوفير الحماية اللازمة للشهود والخبراء والضحايا.

خلافًا لذلك الالتزام الدولي، لم يوفر القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين أية حماية فعلية للمبلغين عن الفساد دون ان تتم مراجعته كما اقتضت ذلك احكام الفصل 5 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد التي تلزم الدولة التونسية بالمراجعة الدورية للقوانين التي تضعها بغاية مكافحة الفساد. فرغم ثبوت قصور وفساد القوانين المتعلقة بمكافحة الفساد التي تم سنها بغاية مغالطة الراي العام المحلي والدولي، من خلال استشارة الفساد المنذر بزوال الدولة الا انه تم تجاهل الاصوات المنادية بملاءمتها مع المعايير الدولية.

ان التنكيل الذي يتعرض اليه المبلغون عن الفساد على مرأى ومسمع الجميع من خلال التجويع والهرسلة والاعتداء بالعنف الشديد الذي ادى في بعض الاحيان الى الموت والتسميم والسجن في اطار قضايا كيدية والحرمان من الترقية المهنية يعد شكلا من أشكال التعذيب المشار اليه باتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. كما أن عدم توفير سبل للتقاضي والتظلم والانتصاف فيه دوس على الفصل 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والفصل 2 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية اضافة الى الدوس على احكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد فالملاحظ ان العرائض المرفوعة ضد الفاسدين الذين يمارسون الهرسلة على المبلغين عن الفساد على اساس الفصول من 34 الى 37 من القانون المشار اليه اعلاه لا يتم التعهد بها رغم توفر ادلة الإدانة، في حين ان القضايا الكيدية المرفوعة ضد المبلغين عن الفساد بغاية اسكات صوتهم عادة ما يتم تحريكها بسرعة البرق. كما انه استحال تنفيذ الاحكام الصادرة اخيرا عن محكمة الادارية الملزمة للهيئة الوطنية لمكافحة الفساد بمنح المبلغين عن الفساد قرارات حماية بعد ان تم غلقها اضافة الى عدم تمكن بعض المبلغين عن الفساد من الحصول على قرارات الحماية الممضاة من قبل وزير الداخلية. فعلى

سبيل المثال لا الحصر، لم يتم تصنيف الطرد النهائي من العمل للمبلغين عن الفساد كجناية وذلك في دوس سافر على الفصل 74 من الدستور والمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان ومكافحة الفساد والفصل 35 من القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين ان سرطان المديونية الذي أصاب تونس والذي بدون اجتنائه لم تخرج من عنق الزجاجة ناجم أساسا عن استثناء الفساد وبالأخص الجبائي والتفريط المتعمد والمنظم في موارد الدولة الجبائية وغير الجبائية والتصدي للاصلاحات المؤسسية والتشريعية وبالأخص في مجال المالية العمومية واطلاق العنان لشبكات السمسرة والابتزاز والفساد في الملفات الجبائية وتهميش مهنة المستشار الجبائي المحكومة بقانون 1960 المتخلف الذي يشير الى قوانين تم نسخها منذ 50 سنة وتعطيل مشروع القانون المتعلق بتنظيمها بالنظر للمعايير الافريقية والاروبية دون مبرر داخل رئاسة الحكومة والبرلمان وبالأخص لجنة التشريع العام وهذا مظهر من مظاهر الفساد.

ونظرا لغلق الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وشلل المرفق العمومي وتقصير الأجهزة المكلفة بإنفاذ القوانين والصعوبات التي يواجهها المبلغون عن الفساد الذين يتم كشف هويتهم والتنكيل بهم وقطع رزقهم والاعتداء عليهم دون حسيب او رقيب وبغاية الحفاظ على المال العام وإيقاف الزيف وإنعاش المرفق العمومي، يتوجب اتخاذ الاجراءات التالية:

1) تكوين لجنة برئاسة الحكومة للنظر في ملفات المبلغين عن الفساد بغاية انصافهم ورد الاعتبار إليهم وجبر ضررهم واتخاذ اجراءات عاجلة ضد الفاسدين الذين يواصلون التنكيل بهم وذلك احترامًا للفصل 33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

2) العمل على تحوير القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين بغاية اسناد القطب القضائي الاقتصادي والمالي مهمة حماية المبلغين وتلقي البلاغات عن الفساد.

3) اعداد مبادرة تشريعية بغاية مراجعة كل القوانين الفاسدة المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد والتصريح بالمكاسب والمصالح وتبويض الاموال والنفاذ الى المعلومة والقطب القضائي الاقتصادي والمالي التي تم سنها لمغالطة الراي العام المحلي والدولي وبضغط من الجهات المقرضة والمانحة وذلك بغاية ملاءمتها مع المعايير الدولية وضمان نجاعتها.

4) احداث وكالة جمهورية مالية في إطار القانون المتعلق بالقطب القضائي الاقتصادي والمالي وتوفير الموارد المادية والبشرية للقطب لكي يضطلع دون سواه بمهمة مكافحة الفساد وذلك حفاظا على المال العام وتفاديا لازدواجية المهام مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد .

5) إعادة هيكلة الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد بغاية تكليفها بصفة وقتية بتلقي البلاغات عن الفساد وتوفير الحماية للمبلغين عنه وكذلك /عادة هيكلة المجلس الأعلى للتصدي للفساد واسترداد أموال وممتلكات الدولة والتصرف فيها وخلايا الحوكمة التي لم يحد احداثها من استثناء الفساد.

6) حث النيابة العمومية على التعهد بعرائض المبلغين عن الفساد الذين يتعرضون للهرسلة والانتقام.

في انتظار جوابكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

## إجابة السيدة رئيسة الحكومة

**الموضوع:** حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد أحمد بنور.

**المرجع:** مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0000182 بتاريخ 30 جانفي 2026

**المصاحيب:** إجابة الإدارة العامة للحكومة والتوقي من الفساد .

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد أحمد بنور، بخصوص ضرورة توفير الحماية للمبلغين عن الفساد واحترام الفصلين 32 و33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدم به السيد أحمد بنور

**السؤال حول:** ضرورة توفير الحماية للمبلغين عن الفساد واحترام الفصلين 32 و33 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

الإجابة:

تبعاً لسؤال السيد النائب المبين أعلاه أتشرف بموافاتكم بإجابة الإدارة العامة للحكومة والتوقي من الفساد حول الجوانب التي تندرج ضمن مجال اختصاصها :

**أولاً: فيما يتعلق بـ" تطبيق القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين والتعهد بعرائض المبلغين "**

إن القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 7 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد وحماية المبلغين حدّد شروط وإجراءات وصيغ الإبلاغ عن الفساد والجهات المختصة بتلقي الإبلاغ وآليات حماية المبلغ إضافة إلى عدد هام من الضمانات الواجب توفيرها للمبلغين عن الفساد.

ووفقاً لمقتضيات هذا القانون فقد تم اعتماد تعريف موسع لمفهوم الحماية، كما تم تخصيص الباب الثالث لـ "شروط وآليات حماية المبلغ والتي شملت مختلف أشكال الممارسات والضغوطات التي قد يتعرض إليها المبلغ، إلى جانب التأكيد على ضرورة الحفاظ على سرية هوية المبلغ مع تمكينه من الانتفاع بمختلف أنواع الإعانة (العدلية والقضائية) والإرشاد (القانوني والنفسي) والحماية بهدف " منع "كل ضرر مادي أو جسدي أو معنوي"، إضافة إلى " توفير الحماية الشخصية "

كما شملت هذه الحماية "الأشخاص وثيقي الصلة بالمبلغ (القرين والأصول والفروع)، إضافة إلى الشهود والخبراء.

وقد حرص المشرع التونسي على توفير كافة هذه الضمانات ومنح المبلغ منزلة أعلى خاصة من خلال الاستثناء الوارد بالفصل 30 والمتعلق بـ" قلب عبء الإثبات"، إلى جانب تخصيص مقتضيات الباب الرابع للعقوبات المستوجبة في صورة عدم التقيد بأحكام القانون.

وتحرص مختلف الهيكل ذات العلاقة على غرار الهيكل القضائية وهيكل الرقابة والتفقد على اتخاذ القرارات والإجراءات

المستوجبة بخصوص تلقي الإبلاغ عن شهادات الفساد والتثبت من مدى صحة وجدية المؤاخذات مع العمل على توفير أهم الضمانات اللازمة للمبلغين وحمايتهم.

كما يتم توفير الحماية الأمنية كلما تبينت جدية المؤاخذات المثارة والمخاطر التي قد يتعرض إليها المبلغون.

وفي الختام، يتعين التأكيد على أن تقديم عريضة في شبهة فساد لا يعني تمتّع المعني بالأمر بصورة آلية بصفة المبلغ مع ما يترتب عنها من ضمانات قانونية، فضلاً عن أن عدداً من المبلغين يستغلون هذه الصفة ويقومون بربط أي إجراء إداري تتخذه الإدارة معهم بوضعيتهم كمبلغين عن الفساد.

**ثانياً: فيما يتعلق بـ" إعادة هيكلة الإدارة العامة للحكومة والتوقي من الفساد بغاية تكليفها بصفة وقتية بتلقي البلاغات عن الفساد وتوفير الحماية للمبلغين عنه وكذلك إعادة هيكلة المجلس الأعلى للتصدي للفساد واسترداد أموال وممتلكات الدولة والتصرف فيها وخلايا الحكومة التي لم يحد أحداثها من استشراف الفساد:"**

تجدر الإشارة إلى أن الأمر الحكومي عدد 604 لسنة 2020 المؤرخ في 27 أوت 2020 والمتعلق بإحداث إدارة عامة للحكومة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة ينص في فصله الرابع على أنها مكلفة بمتابعة العرائض المتعلقة بشهادات الفساد بالتنسيق مع الهيكل المعنية حيث تتلقى الإدارة العامة جملة من العرائض الواردة سواء عبر مكتب الضبط المركزي أو منصة مواطن (الركن المتعلق بالتبليغ عن الفساد) أو عبر البريد الإلكتروني الذي تم إنشاؤه للغرض .

واعتباراً لتنامي عدد العرائض وبهدف ضمان احترام المقتضيات القانونية المستوجبة في الغرض، حرصت الإدارة العامة للحكومة والتوقي من الفساد على اعتماد مجموعة من الإجراءات حسب ما تتضمنه كل عريضة من معطيات ومعلومات، ومن بينها خاصة:

-إخفاء المعطيات المتعلقة بهوية العارض والحرص على عدم ورود بيانات تدل على هويته قدر الإمكان،

-التنسيق مع الخلايا المركزية للحكومة بالوزارات قصد التعهد بالملفات المحالة إليهم ومتابعتها مع الهيكل الراجعة إليهم بالنظر والحرص على احترام المقتضيات القانونية المعتمدة.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب بديس بالحاج علي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالاً كتابياً.

**الموضوع:** حول توفير تجهيزات دار الخدمات بمعتمدية اجيم من جزيرة جربة.

تحية طيبة،

تبعاً للسؤال الكتابي الموجه بتاريخ 28 فيفري 2025 والمتعلق بتوفير تجهيزات دار الخدمات بمعتمدية اجيم من جزيرة جربة، وبناءً على جوابكم عدد 0000024-5-01-2025 بتاريخ 06 مارس 2025 حيث أنه:

**أولاً:** ورد في جوابكم آنذاك مقرّ دار الخدمات غير مرتبط بالشبكة الإدارية المندمجة وبشبكة الإنترنت "عالية التدفق"، وأنه جار التنسيق مع شركة اتصالات تونس للانطلاق في عملية الربط،

وعليه ننسأل عن مدى تقدّم عملية ربط دار الخدمات المذكورة بالشبكة الإدارية المندمجة وبشبكة الإنترنت، وعن الأجال المضبوطة لاستكمال هذه العملية؟

**ثانياً:** كما أفدتم بأنه تم تسليم بعض التجهيزات الإدارية الأساسية، من مكاتب وكاميرات مراقبة، على أن يتم استكمال بقية التجهيزات الإعلامية من حواسيب وآلات طباعة وغيرها، وفق رزنامة متفق عليها بين رئاسة الحكومة ووزارة تكنولوجيا الاتصال والمزودين إضافة إلى العمل على استكمال إجراءات الاستشارة المتعلقة باقتناء اللافتات الإرشادية .

وعليه، ننسأل عن مدى تقدّم إجراءات الاستشارة واقتناء التجهيزات الإعلامية والحواسيب، وكذلك اللافتات الإرشادية؟

وبما أنّ هذا المشروع يندرج ضمن تنفيذ برنامج لإحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات قبل موفى سنة 2025 وأنّ دار الخدمات بمعتمدية أجيم من جزيرة جربة تم ادراجها ضمن الدفعة الثانية على ان يتم استكمالها انطلاقاً من السداسي الثاني لسنة 2025 وحرصاً منا على احترام الأجال المحددة فمتى يتدخل المشروع حيّز الاستغلال الفعلي بما يضمن تقريب الخدمات الإدارية للمواطن وتحسين جودتها.

#### إجابة السيدة رئيسة الحكومة

**الموضوع:** حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد بديس بالحاج علي.

**المرجع:** مكتوبكم عدد ص-2025-3000-26-0000182 بتاريخ 30 جانفي 2026

**المصاحيب:** إجابة الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد بديس بالحاج علي، بخصوص تقدم إنجاز دار الخدمات الرقمية بمعتمدية جربة أجيم من ولاية مدنين. والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

من الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية

**الموضوع:** سؤال كتابي من نائب بمجلس نواب الشعب حول تقدم إنجاز دار الخدمات الرقمية بمعتمدية جربة أجيم من ولاية مدنين .

**المرجع:** مراسلة مجلس نواب الشعب عدد ص-2025-26-3000-0000182 بتاريخ 30 جانفي 2026.

وبعد، أتشرف بموافاتكم فيما يلي بإجابة على السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب، السيد بديس بالحاج علي والمتعلق بتقدّم إنجاز دار الخدمات الرقمية بمعتمدية جربة أجيم من ولاية مدنين:

في إطار تقرب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية ذات الأولوية، يتم حالياً تنفيذ برنامج لإحداث 34 دار خدمات رقمية بالبلديات بما في ذلك بلدية جربة أجيم من ولاية مدنين. وقد تم إلى حد هذا التاريخ

افتتاح 8 دور خدمات رقمية خلال شهري ديسمبر 2025 وجانفي 2026، على أن يتم تباعاً خلال السداسي الأول من سنة 2026 استكمال افتتاح بقية الدور والبالغ عددها 26 دار خدمات رقمية بما في ذلك دار الخدمات المبرمجة ببلدية جربة أجيم.

هذا وقد تمّ في إطار تركيز دار الخدمات الرقمية ببلدية جربة أجيم استكمال أشغال تهيئة المقر من قبل البلدية وربط المقر بالشبكة الإدارية المندمجة وبالأنترنات عالية التدفق إضافة إلى تسليم كل المعدات الإعلامية والأثاث والتجهيزات المكتبية واللافتات الإرشادية.

كما تم بتاريخ 16 و17 فيفري 2026، تنظيم دورة تكوينية على الخط لفائدة الأعوان الذين تم تعيينهم من قبل البلدية للعمل بدار الخدمات في انتظار استكمال عملية التكوين الحضورى بدار الخدمات ومرحلة المرافقة والمحاكاة التي سيتم تأمينها من قبل ممثلي التمثيليات الجهوية للمنشآت والمؤسسات العمومية المنخرطة في المشروع. هذا ومن المزمع افتتاح دار الخدمات الرقمية ببلدية جربة أجيم قبل موفى شهر أفريل 2026.

والسلام

#### السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

**الموضوع:** حول استثناء متصرفي السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية المباشرين بوزارة التربية من تطبيق ما جاء به الأمر عدد 54 لسنة 2023 المؤرخ في 31 جانفي 2023 على غرار زملائهم ببقية الوزارات.

بعد مرور ما يقارب 3 سنوات على صدور الأمر عدد 54 لسنة 2023 المؤرخ في 31 جانفي 2023 والمتعلق بترسيم الأعوان الوظيفيين، لا يزال 26 عوناً ووقتياً تابعين لوزارة التربية، من متصرفي السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية، محرومين من حقهم في الترسيم رغم استيفائهم لجميع الشروط القانونية المنصوص عليها بهذا الأمر.

وقد برزت مصالح الوظيفة العمومية هذا الإقصاء بإشكاليات تتعلق بتأويل النظام الأساسي للسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية، في حين أن نفس المصالح صادقت على ترسيم أعوان من نفس السلك وفي نفس الوضعية المهنية بوزارات أخرى على غرار وزارة الشؤون الدينية ووزارة التعليم العالي، مما يطرح تساؤلات جدية حول مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الأعوان العموميين.

وعليه، نتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

1- ما هي الأسباب القانونية والإدارية الحقيقية التي حالت دون تفعيل ترسيم متصرفي السلك الإداري المشترك المباشرين بوزارة التربية، خلافاً لزملائهم في بقية الوزارات؟

2- كيف تفسر الحكومة هذا التعارض في تأويل وتطبيق نفس النص القانوني من قبل مصالح الوظيفة العمومية؟

3- ألا يُعد هذا الإجراء إخلالاً بمبدأ المساواة بين المواطنين والأعوان العموميين أمام القانون؟

4-ما هي التدابير العاجلة التي تعتمزم وزارتكم اتخاذها لإنصاف الأعدوان المعنيين وتسوية وضعياتهم الإدارية والمالية في أقرب الآجال؟ والسلام

#### إجابة السيدة رئيسة الحكومة

**الموضوع:** حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد حاتم اللباوي .

**المرجع:** مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0000267 بتاريخ 09 فيفري 2026.

#### المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير التربية .

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد حاتم اللباوي، بخصوص استثناء متصرفي السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية المباشرين بوزارة التربية من تطبيق الأمر عدد 54 لسنة 2023.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

#### بطاقة حول سؤال كتابي

##### لنائب الشعب السيد حاتم لباوي

**الموضوع:** حول الإقصاء غير المبرر لمتصرفي السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية المباشرين بوزارة التربية من تطبيق الأمر عدد 54 لسنة 2023.

جوابا على السؤال الكتابي الموجه إلى السيدة رئيسة الحكومة من قبل النائب بمجلس نواب الشعب السيد حاتم اللباوي، يتعلّق بـ"الإقصاء غير المبرر" لمتصرفي السلك الإداري المشترك للإدارات العمومية المباشرين بوزارة التربية من تطبيق الأمر عدد 54 لسنة 2023.

أتشرف بإفادتكم أن الوضعية تتعلق بعدم إتمام إجراءات ترسيم عدد 19 عون وقتي من الصنف الفرعي 21 منظرين برتب تتطلب اختصاصا معيناً، والمحرضين على شهادت علمية لا يتطابق اختصاصها مع الاختصاص المطلوب للانتداب في الرتبة المذكورة طبقاً لأحكام الأمر الحكومي عدد 115 لسنة 2020 المؤرخ في 25 فيفري 2020 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك الإداري المشترك للإدارات العمومية.

ويتّجه ترسيم المعنيين بالأمر في الرتبة الأدنى مباشرة أي متصرف مساعد بالسلك المشترك للإدارات العمومية (الصنف الفرعي 3) ويتم التنسيق حالياً من حيث تاريخ المفعول الإداري والمالي.

#### السؤال الكتابي

##### للنائب حسن جربوعي

**الموضوع:** حول تهيئة وصيانة المؤسسات التربوية بمعتمدية منزل شاكر .

تحية طيبة وبعد،

على إثر التشكيكات التي بلغتنا من عديد الأولياء في أغلب عمادات معتمدية منزل شاكر وذلك لانعدام أبسط الظروف اللائقة للعودة المدرسية.

قمنا بزيارات ميدانية إلى عديد المؤسسات التربوية وعلى سبيل الذكر لا الحصر مدرسة الحاج قاسم 1 ومدرسة وادي الظل ومدرسة

العقاير ومدرسة الطيايرة ومدرسة البرمكي 2 ومدرسة أولاد سعادة ومدرسة بوجربوع ومدرسة ماجل الدرج ومدرسة بئر بن عياد ومدرسة 02مارس ومدرسة تليل العجلة ومعهد البرمكي وإعدادية البرمكي ومعهد منزل شاكر وإعدادية ابن سينا.

وقد لاحظنا نقصا فادحا في التجهيزات وفي فريق العملة(أعدوان النظافة)، بالإضافة إلى البنية التحتية المتدهورة كغياب كلي للأسوار أيضا لاحظنا أن دورات المياه تحتاج إلى الصيانة، والذي زاد الأمر تعقيدا انعدام كلي للنقل المدرسي رغم طول المسافة التي تفصل بين المدرسة والتجمعات السكنية أيضا غياب سنة تحضيرية بالمدارس الابتدائية، إلى جانب عديد النقائص الأخرى مثل عدم تسمية المديرين بالمدارس والمعاهد إلى تاريخ هذه المراسلة.

علما وأنا قد راسلنا وزارة التربية في هذا الغرض عديد المرات كما أتينا على هذه الاشكاليات في مداخلتنا تحت قبة المجلس إلا أنه لم يتم التدخل لتذليل هذه النقائص.

متم يتم التدخل لتوفير لضمان هذا الحق الدستوري في التكافؤ في الفرص والتوزيع العادل للاعتمادات وذلك لضمان الحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للعودة المدرسية؟

مع الشكر

#### إجابة السيدة رئيسة الحكومة

**الموضوع:** حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدم به النائب السيد حسن جربوعي

**المرجع:** مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0002558 بتاريخ 22 سبتمبر 2025.

#### المصاحيب: نسخة من إجابة السيد وزير التربية

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدم به النائب السيد حسن جربوعي بخصوص تهيئة وصيانة المؤسسات التربوية بمعتمدية منزل شاكر.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

#### بطاقة حول سؤال كتابي

##### لنائب الشعب السيد حسن جربوعي

**الموضوع:** حول تهيئة وصيانة المؤسسات التربوية بمعتمدية منزل شاكر.

جوابا على سؤالكم الذي تفضّلتم به حول التدخل لضمان الحق الدستوري في تكافؤ الفرص والتوزيع العادل للاعتمادات ضمانا للحد الأدنى من المتطلبات الأساسية للعودة المدرسية.

أتشرف بإفادتكم بالمعطيات التالية:

#### 1-بالنسبة للنقطة المتعلقة بالبنية التحتية المدرسية:

في إطار مواصلة برنامج تأهيل البنية التحتية المدرسية للمؤسسات التربوية بولاية صفاقس تم خلال السنوات الخمس الأخيرة برمجة عدة تدخلات بالمؤسسات التربوية بمعتمدية منزل شاكر حددت بـ52 مشروع بكلفة جمالية تجاوزت 19 مليون دينار منها 45 مشروع تم إنجازها أو في طور الإنجاز أو بصدد إتمام إجراءات طلبات العروض و7 مشاريع في طور الدراسات وفق ما يبينه الجدول التالي:

المؤسسة التربوية	نوعية التدخل	سنة الانجاز	كلفة الانجاز
المدرسة الابتدائية الحاج قاسم 1	صيانة المجموعة الصحية	2022	10335.000 د
المدرسة الابتدائية وادي الظل	تم الإعلان عن طلب العروض عدد 2025/15 بتاريخ 01 جويلية 2025 لبناء فضاء تحضيرى. المشروع حاليا في مرحلة تقييم العروض		
المدرسة الابتدائية العقابر	تهيئة وصيانة	2024	242607.242 د
المدرسة الابتدائية البرمكي 2	تم الإعلان عن طلب العروض عدد 2025/09 القسط الرابع يتعلق بإنجاز أشغال تهيئة وصيانة وبناء فضاء تحضيرى وصيانة المجموعة الصحية ، المشروع حاليا في مرحلة إتمام إجراءات الاستناد بكلفة جملية 608836.590 د		
المدرسة الابتدائية أولاد سعادة	بناء فضاء تحضيرى	2019	175352.164 د
	بناء مجموعة صحية	2022	84418.886 د
المدرسة الابتدائية بوجربوع الشمالية	تهيئة وصيانة	2022	126193.550 د
المدرسة الابتدائية الرياض بوجربوع	تهيئة وصيانة	2022	143718.680 د
المدرسة الابتدائية بئر بن عياد	بناء فضاء تحضيرى	2024	231618.030 د
المدرسة الابتدائية 2 مارس 1934 منزل شاكر	تهيئة وصيانة	بصدد الإنجاز	735194.250 د
المدرسة الإعدادية البرمكي	تهيئة وصيانة	بصدد الإنجاز	576275.767 د
	تهيئة وصيانة	2021	1025219.135 د
	تهيئة وصيانة	2022	581280.431 د
معهد منزل شاكر	تهيئة وصيانة	2019	1509489.874 د
	تهيئة المراقد	2020	1527671.258 د
	تهيئة وصيانة	2022	1264149.495 د
	بناء مخبر تقنية	2023	570915.590 د
المدرسة الإعدادية ابن سينا	تهيئة وصيانة	2022	1075815.969 د

أما بخصوص المشاريع التي هي في طور الدراسات فهي كالآتي:

المدرسة التربوية	المشروع	مرحلة انجاز الدراسات
المدرسة الابتدائية أولاد يوسف الشمالية	بناء فضاء تحضيرى	تم الانتهاء من إعداد ملف طلب العروض
المدرسة الابتدائية أولاد يوسف الشمالية	بناء قاعة عادية	تم الانتهاء من إعداد ملف طلب العروض
المدرسة الابتدائية ماجل الدرج	بناء فضاء تحضيرى	في انتظار انجاز الاختبار الفني
المدرسة الابتدائية ابن سينا	بناء قاعة اختصاص	تم الانتهاء من إعداد ملف طلب العروض
المدرسة الإعدادية الفرانى	تهيئة وصيانة	تم الانتهاء من إعداد ملف طلب العروض
معهد البرمكي	تهيئة وصيانة	في مرحلة الدراسات التمهيديّة الموجزة
معهد منزل شاكر	بناء عدد 2 قاعات عادية	في مرحلة الإعلان عن طلب العروض

كما تم برمجة 35 مشروع إضافي إطار برنامج خصوصي يهدف إلى صيانة أسوار المؤسسات التربوية بولاية صفاقس كانت من بينها جملة من المؤسسات من معتمدية منزل شاكر وهي كالتالي:

المؤسسة التربوية	نوعية التدخل	المرحلة الحالية للمشروع
المدرسة الابتدائية بشبكة	هدم واعداد بناء جزء من السور	في مرحلة التعهد والصفقة
المدرسة الابتدائية وادي الظل	بناء جزر من السور	في مرحلة التعهد بالصفقة
المدرسة الابتدائية الأعشاش	المدرسة الابتدائية	في مرحلة التعهد بالصفقة
المدرسة الابتدائية الطيايرة	المدرسة الابتدائية	في مرحلة تقييم العروض
المدرسة الابتدائية بئر بن عياد	المدرسة الابتدائية	في مرحلة تقييم العروض
المدرسة الابتدائية الرحامنة	المدرسة الابتدائية	في طور الإنجاز
المدرسة الإعدادية ابن سينا	المدرسة الابتدائية	في مرحلة اعداد طلب العروض

تحية طيبة،

بعد الاطلاع على المراسلة الصادرة عن وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 30 أفريل 2025 والمتعلقة بنتائج اجتماع اللجنة الوزارية الخاصة بإدماج الأعوان العاملين بحضائر الفلاحة الجهوية تبين أنه تم استثناء السيد " ط . بن . ح " من الإدماج، رغم مباشرته للعمل لمدة تفوق خمس عشرة سنة ضمن حضائر الفلاحة بالقننة من ولاية بن عروس، ورغم توفّره على جميع الشروط القانونية والتنظيمية المنصوص عليها بالأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المتعلق بتسوية وضعية أعوان الحضائر.

وقد تم في مرحلة أولى قبول ملفه رسمياً وتمت مباشرته للعمل طيلة خمسة أشهر دون تمكنه من أجره في انتظار التسوية النهائية لوضعيته، ليتفاجأ لاحقاً بورود مراسلة تستند إلى الفصل 17 من القانون عدد 112 لسنة 1983، تقضي بعدم إدماجه دون تقديم تعليل واضح أو موجب قانوني صريح.

السيد " ط . بن . ح " يشهد له كافة المسؤولين الجهويين والمحليين بقطاع الفلاحة بحسن سلوكه وانضباطه واحترامه للتراتب الإداري طيلة فترة عمله، دون أن تصدر عنه أي ملاحظات سلبية أو تجاوزات مهنية.

كما تجدر الإشارة إلى أن ما نُسب إليه من ادعاءات سابقة بخصوص حادثة سنة 2011 والمتعلقة بادعاء إحدى المواطنين أنه تناول عليها وهو في حالة غير عادية، قد تم الجسم فيها قضائياً بحكم نهائي يقضي بعدم سماع الدعوى، وهو ما يُثبت براءته التامة من كل ما نُسب إليه.

هذا بالإضافة إلى أن مضمون بطاقة عدد 3 الخاص به نظيف وخالي من أي تتبع أو حكم قضائي بما يؤكد صفاء وضعيته القانونية.

السيد " ط . بن . ح " يعاني اليوم من وضع اجتماعي وصحي بالغ الصعوبة، إذ هو مصاب بمرض مزمن (السل)، كما أنّ ابنته تعاني من نفس المرض، وهو ما يجعل حالته تستوجب تدخلاً عاجلاً وإنصافاً إنسانياً قبل أن يكون إدارياً.

وبناءً على ما تقدّم ألتمس من سيادتكم:

إعادة النظر في ملف السيد " ط . بن . ح " وتمكينه من حقه في الإدماج طبقاً للنصوص القانونية الجاري بها العمل.

فتح بحث إداري منصف ومستقل لتحديد أسباب استثنائه رغم استيفائه جميع الشروط القانونية والتنظيمية.

مراعاة وضعيته الاجتماعية والصحية الصعبة واتخاذ ما يلزم من تدابير لإنصافه ورد الاعتبار إليه.

## 2- بالنسبة للنقطة المتعلقة بالأقسام التحضيرية :

أقرت وزارة التربية خلال المخططات التنموية السابقة برنامجاً لتعميم السنة التحضيرية في إطار تشاركي مع مختلف المتدخلين في المجال التربوي أثمر فتح فضاءات تحضيرية بـ 32 مدرسة ابتدائية بمعتمدية منزل شاكر. أما فيما يتعلق بالمؤسسات غير المجيزة بأقسام تحضيرية فإن ذلك يرجع إلى دراسات الجدوى المنجزة في الغرض باعتبار عدم وجود العدد الكافي من التلاميذ لفتح قسم تحضيرية سيما وأن هذه المدارس لا يتجاوز عدد تلاميذها 50 تلميذاً على غرار المدرسة الابتدائية العقاير والطيايرة والمصباحية.

## 3- بالنسبة لانعدام النقل المدرسي:

تم تنفيج تلاميذ المندوبية الجهوية للتربية بصفاقس 2 بعدد 3 حافلات تؤمن نقل التلاميذ في الخطوط زعبيط منزل شاكر وبليطش الحنشة الشواش وخط ثالث واد الرقة والتي تتجاوز المسافة المقطوعة للتلاميذ 50 كم ذهاباً وإياباً.

كم و 12 تلميذاً بمنطقة أولاد حفيظ (تبعد 3 كم) و 43 تلميذاً بمنطقة حاج قاسم 1 فقد تم عقد عديد الجلسات المحلية تحت إشراف معتمد الجهة للنظر في الحلول الكفيلة لتذليل هذه الصعوبات عن طريق آلية النقل الريفي المدرسي إلا أن هذا المقترح لم يتم تفعيله نظراً لعزوف أصحاب النقل الريفي الاشتغال بهذه الخطوط. ويتم حالياً النظر في إمكانية وضع حافلة على ذمة التلاميذ في الخط المذكور أو التنسيق مع السلط الجهوية لتفعيل منظومة النقل الريفي المدرسي.

4- بالنسبة إلى عدم تسمية المديرين بالمدارس والمعاهد، فإنه تم سدّ جميع الشغورات الحاصلة في خطة مدير مدرسة ابتدائية أو مدرسة إعدادية ومعهد.

## 5- وبخصوص النقص الفادح في فريق العملة (أعوان النظافة)

وتبعاً للنقص الحاصل في سلك العملة بالمؤسسات التربوية خاصة مهمم القائمين بأعمال التنظيف والحراسة فقد تقدمت الوزارة بطلب الترخيص بصفة استثنائية في انتداب عدد 2100 عاملاً.

## السؤال الكتابي

للنائب عزيز بن الأخضر

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية

الموضوع: بخصوص رفع المظلمة المسلطة على السيد\* ط . بن . ح \*العامل سابقاً بحضائر الفلاحة بالقننة - ولاية بن عروس.

**الموضوع:** حول النظام الأساسي للعمد وسبب عدم نشره بالرائد الرسمي  
تحية طيبة وبعد،

نظرا لما يكتسبه النظام الأساسي للعمد من أهمية قصوى في تنظيم وضعياتهم المهنية، وضمان حقوقهم وتحديد واجباتهم ومسؤولياتهم بما ينعكس مباشرة على حسن سير الإدارة المحلية وجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وباعتبار ما تم التصريح به رسميًا في أكثر من مناسبة بخصوص استكمال إعداد هذا النظام الأساسي والتعهد بنشره بالرائد الرسمي في أجل محدّدة وأمام تواصل غياب هذا النظام الأساسي إلى اليوم رغم الوعود المتكرّرة، وما ترتب عن ذلك من غموض قانوني، وتضرّر مباشر لحقوق العمّد، وتعطيل للإصلاحات المعلنة في مجال الحكم المحلي وحرصًا على احترام مبدأ استمرارية الدولة ومصداقية التعهدات الحكومية وترتيب المسؤوليات السياسية والإدارية عند الإخلال بالالتزامات المعلنة

فإني أتوجه إلى السيدة رئيسة الحكومة بالأسئلة التالية :

1. ما هي الأسباب الحقيقية التي حالت دون نشر النظام الأساسي للعمد بالرائد الرسمي إلى حد اليوم رغم الإعلان عن جاهزيتها والتعهد الصريح بنشره؟

2. من يتحمّل المسؤولية السياسية والإدارية عن هذا التأخير غير المبرر، وعن انعكاساته القانونية والاجتماعية على العمد؟

3. هل تم فعليًا استكمال كل المسار القانوني والترتيبي المتعلّق بهذا النظام الأساسي، أم أن هناك إخلالات أو اعتراضات لم يقع الإعلان عنها؟

4. ما هو الأجل الزمني الدقيق الذي تلتزم به رئاسة الحكومة لنشر هذا النظام الأساسي بالرائد الرسمي، ووضع حدّ لحالة التعطيل القائمة؟

وأؤكد أن استمرار هذا الملف دون حسم يمثل مساسًا بمصداقية العمل الحكومي وبحقوق فئة تؤمن حلقة أساسية بين الدولة والمواطن. تقبلوا أسى عبارات الشكر والتقدير.

**إجابة السيدة رئيسة الحكومة**

**الموضوع:** حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائب السيدة سنياء بن المبروك.

**المرجع:** مكتوبكم عدد ص-2026-3000-428-0000 بتاريخ 20 فيفري 2026

**المصاحيب:** إجابة الهيئة العامة للتوظيف العمومية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائب السيدة سنياء بن المبروك، بخصوص نشر النظام الأساسي الخاص بالعمد بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائب المعنية.

والسلام

**بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي**

الذي تقدمت به السيدة النائبة المحترمة: سنياء بن المبروك

**السؤال حول:** نشر النظام الأساسي الخاص بالعمد بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

فهل تعتزم رئاسة الحكومة التدخل العاجل لرفع هذه المظلمة وتمكين السيد " ط . بن . ح " من حقه في الإدماج ضمن أعوان الحضائر، بما يتماشى مع القوانين الجاري بها العمل ومع ما يشهد له به زملاؤه وهياكل الفلاحة من حسن سلوك وكفاءة؟  
وتفضلوا السيدة رئيسة الحكومة، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير

**إجابة السيدة رئيسة الحكومة**

**الموضوع:** حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائب عزيز بن الأخضر

**المرجع:** مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0003 بتاريخ 28 نوفمبر 2025

**المصاحيب:** نسخة من إجابة السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائب السيد عزيز بن الأخضر، بخصوص تسوية وضعية عامل حضيرة (ط . بن . ج) العامل سابقا بحضائر الفلاحة بالقننة من ولاية بن عروس.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيد النائب المعني.

والسلام

**بطاقة إجابة عن السؤال الكتابي**

**للسيد النائب عزيز بن الأخضر**

**الموضوع:** حول تسوية وضعية عامل حضيرة السيد ط.بن.ح العامل سابقا بحضائر الفلاحة بالقننة - ولاية بن عروس

**المرجع:** إحالة السيدة رئيسة الحكومة عدد 30-01-2025-0009367 بتاريخ 09 ديسمبر 2025

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه، وجوابا على سؤال النائب المحترم السيد عزيز بالأخضر بخصوص تسوية وضعية عامل حضيرة السيد ط.بن.ح معني بالتسوية بعنوان الدفعة الثانية، أتشرف بإفادتكم بما يلي :

-تم عرض ملف السيد ط.بن.ح (ب.ت.و رقم \*\*\*245) على أنظار اللجنة الوزارية المكلفة بتسوية وضعية عملة الحضائر الدفعة الثانية، والتي قررت رفض ادماجه لعدم استيفاء الشروط القانونية المستوجبة، وعليه تم اعلام المعني بالأمر بقرار الرفض بمقتضى برقية بتاريخ 12 أوت 2025.

-تقدم المعني بالأمر باعتراض، تم عرضه على أنظار اللجنة الوزارية المختصة لإعادة النظر في ملفه وبعد دراسة مؤيدات الاعتراض والتثبت من المعطيات المتوفرة، قررت اللجنة رفض الاعتراض وتأييد قرار الرفض وبالتالي عدم إمكانية إدماجه بصفة نهائية.

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب سنياء بن المبروك**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

## الإجابة:

وبعد، تبعاً لطلبكم المتعلق بمآل مشروع الأمر المتعلق بضبط النظام المنطبق على العمدة.

أتشرف بإعلامكم أنه تم إجراء ما يتعين في خصوص مشروع الأمر المذكور وذلك من خلال استيفاء مختلف الإستشارات الضرورية في شأنه وأحالته إلى المصالح المختصة بوزارة الداخلية تبعاً للملاحظات المسجلة في الغرض.

والسلام

## السؤال الكتابي

### للنائبة عواطف الشنيقي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** نشر النظام الأساسي الخاص بالعمد بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية

وبعد، لقد أحالت إليكم وزارة الداخلية منذ أشهر مشروع النظام الأساسي الخاص بالعمد لاستكمال مختلف مراحل إمضائه ونشره بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

\*فماهي آخر مستجدات هذا الملف الهام الذي يهدف إلى مزيد إحكام تنظيم خطة العمدة باعتبار الدور الموكل للعمد كحلقة الوصل الأولى بين المواطن والدولة؟

والسلام.

### إجابة السيدة رئيسة الحكومة

**الموضوع:** حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة عواطف الشنيقي.

**المرجع:** مکتوبکم عدد ص-2026-26-3000-182-0000 بتاريخ 30 جانفي 2026

### المصاحيب: إجابة الهيئة العامة للوظيفة العمومية.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة عواطف الشنيقي، بخصوص نشر النظام الأساسي الخاص بالعمد بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية.

### بطاقة الإجابة على السؤال الكتابي

الذي تقدمت به السيدة النائبة المحترمة: عواطف الشنيقي

**السؤال حول:** نشر النظام الأساسي الخاص بالعمد بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

## الإجابة:

وبعد، تبعاً لطلبكم المتعلق بمآل مشروع الأمر المتعلق بضبط النظام المنطبق على العمدة.

أتشرف بإعلامكم أنه تم إجراء ما يتعين في خصوص مشروع الأمر المذكور وذلك من خلال استيفاء مختلف الإستشارات الضرورية في شأنه وأحالته إلى المصالح المختصة بوزارة الداخلية تبعاً للملاحظات المسجلة في الغرض.

والسلام

## السؤال الكتابي

### للنائبة نجلاء اللحياني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

**الموضوع:** حول الوضعية القانونية والوظيفية للمعلمين النواب والمرشدين التطبيقيين وأعوان التأطير الغير المتعاقدين. تحية طيبة،

تبقى فئة المعلمين النواب والمرشدين التطبيقيين وأعوان التأطير غير المتعاقدين من أكثر الفئات التربوية هشاشة من حيث الوضعية القانونية والمهنية رغم ما قدمته من مجهودات متواصلة في تأمين سير الدروس وتقديم الدعم البيداغوجي والنفسي لتلاميذنا في مختلف المؤسسات التربوية.

وبناءً على جواب وزارة التربية والمتضمن ما يلي :

1) أن الوزارة التزمت بحفظ حقوق كافة المتعاقدين للتدريس بالمدارس الابتدائية من سبتمبر 2006 إلى جوان 2024 ، وأن هذا الإجراء سيرتقي قريباً إلى مستوى أمر ترتبي لدى رئاسة الحكومة، مع التأكيد على عدم إمكانية إضافة أي اسم خارج قاعدة البيانات الرسمية .

2) وأن ملف مناظرة انتداب المرشدين التطبيقيين وأعوان التأطير ( دورة 2021) قد بلغ مرحلته الختامية، في إطار التوجه الرئاسي نحو القضاء على أشكال التشغيل الهش بعد أن أكدت الهيئة العامة للرقابة الإدارية والمالية وجود إخلالات وخرقات في المناظرة المذكورة

فإن عدداً هاماً من المجتازين لتلك المناظرة المتحصلين على معدلات تساوي أو تفوق 20/10، يؤكدون في عريضة موجهة إلى سيادتكم (عدد 2024071.741.414 بتاريخ 01 جويلية 2024) تعرضهم إلى مظلمة حالت دون انتدابهم رغم كفاءتهم، مطالبين بإنصافهم وتمكينهم من حقهم في الانتداب، خاصة مع التقدم في السن والنقص الفادح في الموارد البشرية داخل المؤسسات التربوية.

وعليه الرجاء :

1- توضيح مآل ملف هؤلاء المرشدين وأعوان التأطير الذين أنصفتهم تقارير الهيئات الرقابية، وتحديد آجال التسوية الإدارية والقانونية لوضعياتهم.

2- بيان موقف الحكومة من المقترح الذي قدم سلفاً والقاضي بإدماج هذه الفئة ضمن خطط جديدة مثل:

\* مرافقين تربويين للتلاميذ ذوي صعوبات التعلم (AVS)

\* أساتذة نوادي مهارات الحياة والمواطنة

\* أساتذة مكاتب مدرسية

لما في ذلك من فائدة تربوية كبرى تعزز مفهوم المدرسة الدامجة وتفعّل الحياة المدرسية، وتساهم في الوقاية من مظاهر العنف والانحراف داخل الفضاءات التربوية.

3- تمكين مجلس نواب الشعب من تقرير شامل حول:

نتائج التحقيقات الرقابية في مناظرة، 2021، والإجراءات المتخذة لتصحيح الاختلالات والآليات المقترحة لعدم تكرار مثل هذه التجاوزات مستقبلاً.

والسلام

إجابة السيدة رئيسة الحكومة

**الموضوع:** حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني

**المرجع:** مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-0002963 بتاريخ 31 أكتوبر 2025

**المصاحيب:** نسخة من إجابة السيد وزير التربية .

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني، بخصوص الوضعية المهنية للمرشدين التطبيقيين وأعاون التأطير الناجحين غير المتعاقدين (مناظرة 2021).

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائبة المعنية.

والسلام

بطاقة حول سؤال كتابي

لنائب الشعب السيدة نجلاء اللحياني

**الموضوع:** بخصوص الوضعية المهنية للمرشدين للتطبيقيين وأعاون التأطير الناجحين غير المتعاقدين (مناظرة 2021)

جواباً على سؤالكم الذي تفضلتم به أتشرف بإفادتكم أنه تم بصدور الأمر عدد 403 لسنة 2025 مؤرخ في 1 سبتمبر 2025 إدماج الأعاون المكلفين بتأطير ومرافقة التلاميذ بالمدارس الإعدادية والمعاهد والأعاون المكلفين بمساعدة مدرسي المدارس الإعدادية والمعاهد بالمخابر، والذين واصلوا العمل إلى تاريخ 30 جوان 2025 (وعدددهم 1226) باعتبار أنه تربطهم بوزارة التربية علاقة شغلية وفق عقود.

كما أفيدكم في خصوص الإجراءات الإدارية والمالية أنه تم إنجاز قرارات انتداب وتنصيب المعنيين بالأمر.

السؤال الكتابي

للنائب هالة جاب الله

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بأسئلة كتابية.

**الموضوع:** بخصوص المصادقة على شرط سنّ غير قانوني في مناظرة انتداب الطيارين بالخطوط الجوية التونسية تحية طيبة وبعد،

أتشرف بالتوجه إلى سيادتكم قصد إحاطتكم علماً بوضعية دقيقة يعيشها عدد هام من الطيارين التونسيين الشبان الراغبين في الترشح لمناظرة انتداب الطيارين بالخطوط التونسية.

وهمني في هذا الإطار التذكير بأن آخر مناظرة انتداب للطيارين بالخطوط التونسية تعود إلى شهر ماي 2016 أي منذ ما يقارب تسع سنوات، وهو ما ترتب عنه وضعية بطالة طويلة المدى لحوالي 200 طيار تونسي رغم استكمالهم للتكوين الفني والتقني المطلوب وجاهزيتهم الفعلية للالتحاق بسوق الشغل.

كما تعلم سيادتكم أنه بتاريخ 28 ديسمبر 2024 تم الإعلان عن فتح مناظرة لانتداب 38 طياراً جديداً، مع اعتماد شرط سن قصوى للانتداب محدّدة بـ35 سنة (حسب آخر تحيين بدليل الإجراءات (Manuel D) في نوفمبر 2024)، وهو شرط يتعارض صراحة مع أحكام الأمر عدد 1031 لسنة 2006 المؤرخ في 13 أبريل 2006 المتعلق بضبط أحكام خاصة لتحديد السن القصوى وكيفية احتسابها لتمكين حاملي الشهادات العليا من المشاركة في المناظرات الخارجية أو مناظرات الدخول إلى مراحل التكوين للانتداب في القطاع العمومي، إذ نص الفصل الأول من الأمر المذكور على أن تكون السن القصوى 40 سنة على الأكثر في غرة جانفي من سنة فتح المناظرة وهو ما يجعل شرط السن المعتمد في هذه المناظرة مخالفاً للإطار القانوني الجاري به العمل ومُسقِطاً لحق فئة واسعة من المترشحين دون موجب قانوني.

وعليه، نلتمس من سيادتكم التدخل العاجل للتثبيت من مدى قانونية شرط السن المعتمد في مناظرة انتداب الطيارين، ودعوة الجهات المعنية إلى مراجعة شروط الترشح بما يتماشى مع النصوص القانونية الجاري بها العمل وضمناً احترام مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المترشحين.

كما تعلم سيادتكم أن مناظرة انتداب الطيارين المعنية كانت جاهزة ومستوفية لجميع مراحل الإعداد، وقد تمت المصادقة عليها منذ شهر ديسمبر 2023 من قبل كل من وزارة النقل و رئاسة الحكومة.

غير أنه، تم تأخير الإعلان عن المناظرة إلى الآن، مما ترتب عنه تجاوز عدد هام من المترشحين السن 35 سنة، رغم توقّر هذا الشرط فهم عند تاريخ المصادقة الأولى على المناظرة وحسب المعطيات المتوفرة، فإن هذا التأخير أدى عملياً إلى إقصاء ما يقارب 200 طيار تونسي مؤهل كانوا يستجيبون لشروط السن المعتمدة في ديسمبر 2023 وهو ما يجعل شرط تحديد السن في 35 سنة شرطاً تعسفياً وغير موضوعي، خاصة في ظل غياب أي مبرر مني أو قانوني أو تقني يفسّر هذا التأخير أو يبرر آثاره الإقصائية.

زيادة على ما سبق نتساءل عن مبررات إخضاع الطيارين التونسيين غير المنتدبين وغير المباشرين بصفة سنوية للتقييمات الفنية والطبية تحت إشراف الهياكل العمومية المختصة، بما في ذلك من تجاوز سن 35 سنة، في حين يتم في المقابل اعتماد شرط سن أقصى للانتداب محدد في 35 سنة؟

وتأسيساً على ما تقدّم، فإن اعتماد شرط سنّ أقصى للانتداب لا يستند إلى مبررات تقنية أو صحية ثابتة في مقابل إخضاع نفس الفئة من الطيارين بمن فهم من تجاوز سن 35 سنة، لتقييمات فنية وطبية دورية تحت إشراف هياكل عمومية، يُعدّ إخلالاً صريحاً بمبدأ المشروعية الذي يفرض على الإدارة التقيد بالنصوص القانونية والتنظيمية النافذة كما يُمثل مساساً بواجب انسجام القرارات الإدارية واتساقها مع الممارسات الفعلية المعتمدة من نفس الجهة.

ويُكرّس هذا الوضع تضارباً غير مبرّر بين القرار الإداري المتعلق بشروط الانتداب والإجراءات التطبيقية المعتمدة في تقييم أهلية الطيارين، بما يفتح المجال لقيام شبهة تعسف في استعمال السلطة وإخلال بمبادئ الحياد والإنصاف وتكافؤ الفرص، ويُحمّل الإدارة مسؤولية قانونية عن الآثار الإقصائية المترتبة عن قرارات غير منسجمة وغير مؤسسة على أسس موضوعية.

بطاقة إجابة على سؤال كتابي

مصدر السؤال	النائب بمجلس نواب الشعب، السيدة هالة جاب الله .
موضوع السؤال	حول المصادقة على شرط سنّ غير قانوني في مناظرة انتداب الطيارين بشركة الخطوط التونسية .
<b>رد وزارة النقل</b>	
<p>جوابا على السؤال الكتابي الذي توجّهت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة سوسة - الرياض، السيدة هالة جاب الله حول المصادقة على شرط سنّ غير قانوني في مناظرة انتداب الطيارين بشركة الخطوط التونسية والنظر في إمكانية مراجعة السنّ القصوى للانتداب في مناظرة انتداب الطيارين والتي حددت بـ 35 سنة، تجدر الإشارة بأنه تمّ بتاريخ 29 ديسمبر 2025 مراسلة شركة التونسية في الغرض. وعملا بتوصيات وزارة النقل، فقد أدرجت لجنة المناظرة في نصّ البلاغ قبول كل مترشح يتراوح سنّه بين 21 سنة و 40 سنة كاملة في غزّة جانفي من سنة فتح المناظرة، وذلك بعد أن تم تعديل دليل الإجراءات " Manuel D " والمصادقة عليه .</p> <p>بخصوص مطالب التظلم الواردة على وزارة النقل، ومهما كان موضوعها عموما، فإنّ المصالح المعنية بالوزارة وهيكلها الراجعة إليها بالنظر، تحرص على معالجتها وفقا للترتيب والإجراءات القانونية الجاري بها العمل.</p>	

**السؤال الكتابي الأول**

**للنائب حسن جربوعي**

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل اليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** الوضعية الكارثية التي أصبح عليها مركز تكوين الفتاة الريفية ببوئدي من معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس تحية طيبة،

رغم طرحنا للعديد من الأسئلة الكتابية والشفاهية بخصوص الوضع الذي آلت إليه الفتاة الريفية من تهميش وبطالة نتيجة إهمال الوزارة لمركز تكوين الفتاة الريفية الذي كان بمثابة المنارة في الجهة رغم إتمام كل الوثائق المطلوبة منذ سنوات بخصوص إدماجه في إعادة الصيانة.

إلى جانب حرص رئيس الجمهورية في العديد من الاجتماعات مع وزير التكوين والتشغيل على ضرورة دعم المرأة الريفية في المجال الحرفي والفلاحي وخاصة في المناطق الداخلية إلا أنه على أرض الواقع لم نرى أي تغيير.

\*فماهي الحلول المتخذة من قبل وزارتكم للنهوض بمركز تكوين الفتاة الريفية ببوئدي بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس؟

مع فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

مع العلم أنّ الناقل الوطنية، "شركة الخطوط التونسية"، بصدد التوسع في نشاطها عبر الرفع في عدد الرحلات الجوية وعدد الطائرات الناشطة، وذلك في إطار استراتيجية رسمية قدمتها وزارة النقل خلال مداوات اللجان والجلسات العامة بمجلس نواب الشعب.

ويقتضي هذا التوجه من حيث المبدأ، تعزيز الموارد البشرية المؤهلة، وخاصة في ما يتعلق بسلك الطيارين بما يضمن حسن سير المرفق العام واستمراره وفق مقتضيات النجاعة والسلامة.

كما نؤكد أن الخطوط الجوية التونسية في حاجة فعلية وعاجلة إلى انتداب عدد إضافي من الطيارين خاصة في ظل المعطيات المتوفرة حول الارتفاع الملحوظ في عدد ساعات الطيران التي ينجزها الطيارون المشاركون حاليًا، والتي تفوق في عديد الحالات المعدلات الموصى بها وفق المعايير الدولية المعتمدة في مجال السلامة الجوية.

ويُضاف إلى ذلك أن فئة هامة من الطيارين المنتدبين تغادر الخطوط الجوية التونسية في آجال قصيرة نسبيًا، لا تتجاوز في الغالب خمس سنوات، وهو ما يضع المؤسسة في وضعية دائمة من الحاجة إلى الانتداب والتعويض. وفي هذا السياق، فإن التمسك بشرط من أقصى تعسفي وغير مؤسس قانونيًا من شأنه أن يؤدي في المستقبل القريب، إلى تفاقم النقص في عدد الطيارين وإلى صعوبة ضمان الحد الأدنى من الموارد البشرية المختصة والمؤهلة في هذا المجال الحساس.

وعليه، يطرح هذا الوضع تساؤلات جوهرية حول:

مدى وجاهة الإبقاء على دليل إجراءات (Manuel D) يتضمن شروطا مخالفة للنصوص القانونية الجاري بها العمل وحول آجال ومآل مراجعته بصفة عاجلة، بما يضمن احترام مبدأ المشروعية ويستجيب للحاجيات الفعلية للمرفق العام؟

كما نتساءل عن طبيعة تدخل سيادتكم بخصوص مطالب التظلم المقدمة من عدد هام من المتحصلين على رخص الطيران وعن الاستراتيجيات المعتمدة للقطع مع هذه الإشكاليات الإدارية المعقدة تتعارض مع مبادئ الشفافية وحسن التصرف في المؤسسات العمومية؟

**إجابة السيدة رئيسة الحكومة**

**الموضوع:** حول الإجابة عن سؤال كتابي تقدمت به النائب السيدة هالة جاب الله.

**المراجع:** مكتوبكم عدد ص-2025-26-3000-182 بتاريخ 30 جانفي 2026.

**المصاحيب:** نسخة من إجابة السيد وزير النقل.

وبعد، أتشرف بموافاتكم بالإجابة عن السؤال الكتابي الذي تقدمت به النائب السيدة هالة جاب الله، بخصوص المصادقة على شرط سنّ غير قانوني في مناظرة انتداب الطيارين بشركة الخطوط التونسية.

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى السيدة النائب المعنية.

والسلام

## السؤال الكتابي الثاني

للنائب حسن جربوعي

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بأسئلة كتابية

**الموضوع:** حول الوضعية الإهمال ولا مبالاة من قبل الوزارة المعنية لمركز تكوين الفتاة الريفية ببوئدي معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس رغم امتيازها بالاختصاص الوحيد بالجهة وهو تكوين الفتاة الريفية تحية طيبة،

على إثر تشكيات المواطنين في الجهة خوف من اغلاق مركز تكوين الفتاة الريفية ببوئدي معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس وذلك لما له من قيمة في المنطقة أولاً وتكوين ومرافقة الفتاة الريفية ثانياً وعلى إثر زيارتنا الميدانية لاحظنا:

1- معلومات دخول المركز في إعادة الهيكلة هي من أهم أسباب تدهور حالته وذلك لغياب الصيانة

2- انعدام حملات تحسيسية في الأرياف كما كان في الماضي واقتصار الدور على مواقع التواصل الاجتماعي فقط وهو ما أدى إلى تقلص عدد المتربصين من سنة إلى آخر.

3- اتلاف الثروة الحيوانية التي كانت موجودة بالمركز.

4- البنية التحتية متردية رغم أنه كان من الممكن رصد اعتمادات إضافية لتحسين والصيانة إلى غاية دخول المركز في إعادة الهيكلة.

5- نفور بعض المتربصات وعدم إتمام السنة التكوينية نظراً للوضع المتردي للمبيت والمطعم.

6- عدم وجود طبخ في المركز.

• متى سيتم تمكين الفتاة الريفية من حقها في التكوين والتأطير بعيداً عن الوعود الزائفة؟

• متى سيتم فتح تحقيق في الوضعية التي آل لها هذا المركز علماً وأنه يعتبر مكسب الوحيد لتكوين الفتاة الريفية في ولاية صفاقس والولايات المجاورة؟

• متى ستنتقل الأشغال في إعادة الهيكلة علماً وأنه استوفى كل الإجراءات القانونية؟

والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

**الموضوع:** أسئلة كتابية.

**المرجع:** مراسلة مجلس نواب الشعب بتاريخ 06 فيفري 2026

وبعد، تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي المقدم من قبل النائب السيد حسن الجربوعي، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

**السؤال:** حول وضعية مركز تكوين الفتاة الريفية ببوئدي من معتمدية منزل شاكر ولاية صفاقس:

**الإجابة:** في إطار توجه وزارة التشغيل والتكوين المهني نحو إعادة النظر في دور مراكز الفتاة الريفية، قامت خلال سنة 2025 بإعداد تصور جديد لمراكز الفتاة الريفية من أجل تطويرها كأقطاب لتنمية

المهارات والريادة تؤمن الأنشطة والخدمات والمرافقة والتكوين لفائدة الشباب من طالبي التكوين وباعثي المشاريع في الوسط الريفي من خلال تأمين عمليات تكوين دعم المبادرة الخاصة تركيز وحدات الإنتاج بالمركز، التشجيع على الابتكار والتجديد ودعم الادماج الاقتصادي والاجتماعي.

ويتم العمل حالياً على تحيين مكونات مشاريع إعادة هيكلة مراكز الفتاة الريفية للأخذ بعين الاعتبار عناصر التصور الجديد.

وفي هذا الإطار فقد تمت برمجة الإعلان عن طلب عروض لاختيار مقاولات قبل موفى الثلاثي الأول لسنة 2026، فيما يتعلق بمشروع إعادة هيكلة مركز الفتاة الريفية ببوئدي.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطاهر بن منصور

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية.

• ماهي الإجراءات التي تعتمون القيام بها فيما يخص شهادات الفساد المتعلقة ببعض المشرفين على الوحدة الجهوية للمبيت والمطعم ببرج السدرية؟

• هل وقع الاعتماد على محاضر بحث وتحقيق مصالحي وزارة الداخلية في ملف شهادات الفساد المذكورة عند اتخاذ إجراءتكم؟

• ماهي الأسباب التي جعلت وزارتكم تصدر قرار تسمية مدير جديد للوحدة المذكورة منذ 17 مارس 2025 ثم تتراجع عن ذلك وتصدر قراراً جديداً بتاريخ 12 جوان 2025 بتسمية مدير آخر دون أن تدخل التسمية الأولى حيز النفاذ؟

والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

**الموضوع:** أسئلة كتابية.

**المرجع:** مراسلة مجلس نواب الشعب بتاريخ 06 فيفري 2026.

وبعد تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالأسئلة الكتابية المقدمة من قبل النائب السيد الطاهر بن منصور، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

**السؤال الأول:**

• ماهي الإجراءات التي تعتمون القيام بها فيما يخص شهادات الفساد المتعلقة ببعض المشرفين على الوحدة الجهوية للمبيت والمطعم ببرج السدرية؟

• هل وقع الاعتماد على محاضر بحث وتحقيق مصالحي وزارة الداخلية في ملف شهادات الفساد المذكورة عند اتخاذ إجراءتكم؟

• ماهي الأسباب التي جعلت وزارتكم تصدر قرار تسمية مدير جديد للوحدة المذكورة منذ 17 مارس 2025 ثم تتراجع عن ذلك وتصدر قراراً جديداً بتاريخ 12 جوان 2025 بتسمية مدير آخر دون أن تدخل التسمية الأولى حيز النفاذ؟

## الإجابة:

كما نطلب تفسيراً قانونياً حول الإجراءات القانونية المزمع اتخاذها لتصبح هذه التجاوزات والكيفية التي ستتم حسب مقتضاياتها معالجة حالات انتحال صفة مهندس وفقاً للقانون الإداري والجزائي التونسي.

وبالإطلاع على الأمر عدد 819 لسنة 1999 المؤرخ في 12 أبريل لسنة 1999 المتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص بالسلك المشترك لمهندسي الإدارات العمومية والنظام الداخلي لعمادة المهندسين التونسيين المحدثة بالمرسوم عدد 12 لسنة 1982 والمصادق عليه بالقانون عدد 58 لسنة 1982 المؤرخ في 2 ديسمبر 1982 وخاصة الفصل عدد 7 و9 و13 من هذا النظام، تبين ترسيم مجموعة من الأعوان وتمتعهم بصفة مهندس على خلاف الصيغ القانونية وهو ما يعرضهم إلى تتبعات أمام المحاكم الجزائية. كما أحيطكم علماً أن هذه التجاوزات ما زالت متواصلة من خلال النتائج الأولية للمناظرة الداخلية بالرتب لسنة 2024 وعلى سبيل الذكر السيد م ع المكلف بتسيير الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل لمستقل تم ترقيته إلى رتبة مهندس عام درجة أولى وهو من غير حاملي شهادة مهندس.

● فكيف يتم ترسيم أعوان بالوكالة التونسية للتكوين المهني

والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بمسلك الفنيين وإسناد رتبة مهندس ومهندس عام حسب الأنظمة الأساسية لهاته المؤسساتين لغير حاملي شهادة مهندسة؟

بناء على ما تقدم، نود معرفة الإجراءات المتبعة لضمان نزاهة وشفافية المناظرة المشار إليها. وكيف يتم التحقق من الشهادات المقدمة من قبل المترشحين والمعايير المعتمدة لتقييمها؟ وهل ثمة العمادة الوطنية للمهندسين لضمان الالتزام بالشروط القانونية اللازمة لمنح صفة تنسيق مع مهندس؟

وإذ نؤمن بأن معالجة هذه القضايا بشكل جاد وفعال سيكون له تأثير إيجابي على مصداقية الشهادات الهندسية في تونس وسيساهم في تعزيز الثقة بين المهندسين والجهات الرسمية، فإننا نأمل أن يتم الرد على هذا الاستفسار في أقرب وقت ممكن، حيث أن هذه المسألة تؤثر بشكل مباشر على مصداقية المنظومة الهندسية وتوظيف الكفاءات الحقيقية في البلاد.

وتقبلوا فائق الاحترام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

**الموضوع:** أسئلة كتابية.

**المرجع:** مراسلة مجلس نواب الشعب بتاريخ 19 سبتمبر 2025.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالأسئلة الكتابية المقدمة من قبل النائبة السيدة فاطمة المسدي، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

**السؤال:**

تشير المعلومات المتاحة إلى وجود شكاوى متعددة تتعلق بوجود أسماء في نتائج المناظرة الداخلية للحصول على رتبة مهندس عام بالوكالة التونسية للتكوين المهني يشتهر في أنها تعود لأشخاص لا يحملون الشهادات المطلوبة ولا ينتمون إلى سلك المهندسين وغير مرسمين بعمادة المهندسين التونسيين.

تولت الوزارة تكليف التفقدية العامة بالبحث في الموضوع حيث قامت بإعداد تقرير في الغرض يتضمن اتخاذ الإجراءات التأديبية والإدارية تجاه كل من ثبت قيامه بإخلالات، وبالتوازي فقد تم فتح بحث عدلي من طرف فرقة التفتيش والأبحاث بين عروس لا يزال جارياً بالتنسيق مع النيابة العمومية المختصة ترابياً.

وامام ما تمت معاینته من إخلالات تم اتخاذ قرار عاجل يتمثل في تكليف مدير المركز القطاعي للميكاترونك ببرج السدرية بتسيير وحدة المبيت والمطعم علاوة على مهامه.

وتقتضي مباشرة المهام القيام بعملية تسليم وتسلم المهام بعد اعداد تقرير في الغرض الذي حرصنا في اعداده على ان يشمل جميع أوجه التصرف مما يتطلب بعض الوقت.

في الأثناء، وقيل تسلم رئيس الوحدة المكلف مهامه، واعتباراً لحجم المهام في المؤسسة، فقد تقرر تعيين رئيس للوحدة متفرغ كلياً لها.

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائبة فاطمة المسدي**

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** استفسار حول تجاوزات في المناظرة الداخلية للترقية بالاختيار وشبهة انتحال صفة مهندس في الوكالة التونسية للتكوين المهني وحول ترسيم أعوان بالوكالة التونسية للتكوين المهني والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بمسلك الفنيين وإسناد رتبة مهندس ومهندس عام حسب الأنظمة الأساسية لهاته المؤسساتين لغير حاملي شهادة مهندس

تحية طيبة وبعد،

أود أن أ طرح استفساراً يتعلق بمسألة خطيرة تتعلق بالتجاوزات المحتملة في انتحال صفة مهندس استناداً إلى معلومات وشكاوى وردت من عدة مهندسين.

تشير المعلومات المتاحة إلى وجود شكاوى متعددة تتعلق بوجود أسماء في نتائج المناظرة الداخلية للحصول على رتبة مهندس عام بالوكالة التونسية للتكوين المهني يُشبه في أنها تعود لأشخاص لا يحملون الشهادات المطلوبة ولا ينتمون لسلك المهندسين وغير مرسمين بالعمادة المهندسين التونسيين.

ونلفت انتباهكم إلى تحمل كل من الوكالة التونسية للتكوين المهني ووزارة التشغيل مسؤولية كبيرة في ضمان صحة الشهادات المقدمة من قبل المترشحين وقد وردت شكاوى تفيد بأن بعض الشهادات التي تم تقديمها لا تعترف بها العمادة الوطنية للمهندسين التونسيين، مما يؤثر تساؤلات حول فعالية الرقابة والإشراف.

ووفقاً للقانون الإداري والجزائي التونسي، فإن انتحال صفة مهندس يعتبر جريمة تستوجب العقاب. لذلك، نطلب توضيحاً حول مدى مطابقة الترقيات للقوانين المعمول بها، خاصة الأمر الحكومي عدد 856 لسنة 2017 والمتعلق بالمصادقة على النظام الأساسي للوكالة التونسية للتكوين المهني.

وعليه نطلب تفسيراً قانونياً حول الإجراءات القانونية المزمع اتخاذها لتصحيح هذه التجاوزات والكيفية التي ستم حسب مقتضياتها معالجة حالات انتحال صفة مهندس وفقاً للقانون الإداري والجزائي التونسي.

كما أحيطكم علماً أن هذه التجاوزات ما زالت متواصلة من خلال النتائج الأولية للمناظرة الداخلية بالرتب لسنة 2024 وعلى سبيل الذكر السيد المدير العام المكلف بتسيير الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل تم ترقيته إلى رتبة مهندس عام درجة أولى وهو من غير حاملي شهادة مهندس.

فكيف يتم ترسيم أعوان بالوكالة التونسية للتكوين المهني والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بمسلك الفنيين واسناد رتبة مهندس ومهندس عام حسب الأنظمة الأساسية لهاتين المؤسستين لغير حاملي شهادة مهندس؟

نود معرفة الإجراءات المتبعة لضمان نزاهة وشفافية المناظرة المشار إليها وكيف يتم التحقق من الشهادات المقدمة من قبل المترشحين والمعايير المعتمدة لتقييمها؟ وهل ثمة تنسيق مع العمادة الوطنية للمهندسين لضمان الالتزام بالشروط القانونية اللازمة لمنح صفة مهندس؟

#### الإجابة:

1. تم انتداب المكلف السابق بتسيير الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بالوكالة بتاريخ 1 مارس 1996 بمسلك الفنيين وفق الشروط التي ينص عليها الملحق عدد 2 من النظام الأساسي الخاص بالوكالة بما في ذلك شرط الشهادة العلمية، وتمت ترقيته في نفس المسلك طالما أنه يستجيب إلى شروط الترقية

2. تتم الترقية الداخلية بمسلك الفنيين الذي يتكون من مجموعة رتب تبدأ بعون تقني وأعلىها مهندس عام درجة أولى، وفق أحكام الفصل 66 ووفق الملحق عدد 3 جدول عدد 4 مسلك الفنيين بالنسبة إلى النظامين الأساسيين للوكالة التونسية للتكوين المهني والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل واللذان يحددان شرطين لارتقاء المهندسين:

\* أقدمية 5 سنوات في الرتبة الأدنى مباشرة،

\* اجتازوا بنجاح مناظرة مهنية داخلية.

وعليه يتبين أن الارتقاء ضمن هذا المسلك يخضع إلى شروط لا علاقة لها بالحصول على شهادة معينة.

3- ينص الفصل 43 (جديد) من النظامين الأساسيين للوكالة التونسية للتكوين المهني والوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل على أنه تحدث لجنة للمناظرات يعهد لها أساساً تحديد تراتيب وطرق سير المناظرات وتركيبية اللجان الفنية للامتحانات.

تركب لجنة المناظرات الداخلية من ممثلين اثنين عن الوكالة وممثل عن النقابة الأكثر تمثيلاً وممثل عن الأعوان باللجنة الإدارية المتناصفة.

ويضاف إلى هؤلاء الأعضاء مراقب الدولة كلما كانت المناظرات خارجية ولجنة المناظرة بتكوينها تعتبر ضامناً لنزاهة وشفافية الإجراءات.

والسلام

#### السؤال الكتابي

للنائب حمدي بن عبد العالي

**الموضوع:** سؤال كتابي حول مبيت الفتيات لمركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بالمكثنين

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

• متى سيتم حل الإشكال لتوظيف واستغلال مبيت الفتيات لمركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بالمكثنين مع العلم أن هذه البناية جاهزة ويوجد بالطابق الأرضي مخبرين للتكوين لم يتم استغلالهم منذ 2018.

في انتظار تفاعلكم الإيجابي لكم منا فائق عبارات الاحترام والتقدير والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

**الموضوع:** أسئلة كتابية.

**المراجع:** مراسلة مجلس نواب الشعب بتاريخ 06 فيفري 2026.

وبعد، تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي المقدم من قبل النائب السيد حمدي بن عبد العالي، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

**السؤال:** مبيت الفتيات لمركز التكوين والنهوض بالعمل المستقل بالمكثنين.

**الإجابة:**

تم القبول الوظيفي للأشغال بالنسبة إلى مبيت الفتيات غير أنه لم يتم الانطلاق في استغلاله نظراً لوجود تحفظات من الحماية المدنية في علاقة بالسلامة، وتبعاً لذلك فقد تم خلال سنة 2025 القيام بتدخل عاجل في الطابق الأول مكن من رفع جزء من تحفظات السلامة للحماية المدنية والانطلاق في الاستغلال الفعلي لجزء من المبيت.

ويتم حالياً الإعداد لنشر استشارة من أجل استكمال الأشغال الخاصة برفع كافة التحفظات المسجلة والاستغلال الكامل للمبيت خلال سنة 2026.

والسلام

#### السؤال الكتابي

للنائب سامي الحاج عمر

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

**الموضوع:** حول إحداث شعبة جديدة تختص في مجال تشخيص وصيانة السيارات الكهربائية والهجينة. تحية طيبة،

تأسس مركز التكوين والتدريب المهني بالوردانين سنة 1988 ويؤمن التكوين في مسلك ميكانيك السيارات ومسلك كهرباء البناء، وتمت إعادة هيكلته سنة 2019 بمبلغ يتجاوز 7.5 مليون دينار لكن رغم توفر الفضاءات البيداغوجية المجهزة بأحدث المعدات والتجهيزات التكوينية إلا أن نسبة استغلاله تبقى دون المطلوب رغم التحسن حيث ارتفعت

من 39% سنة 2023 الي 56% سنة 2025 بفضل المجهودات الذاتية لإدارة المركز ويرجع السبب الرئيسي لضعف نسبة الاستغلال للنقص على مستوى الإطار البيداغوجي باعتبار عدم تعويض المكونين المحالين على شرف المهنة.

وفي إطار تنفيذ مخرجات اليوم الجهوي لقطاع التكوين المهني والتشغيل المنعقد بتاريخ 18 جانفي 2024، تم إقرار تنظيم يوم دراسي إقليمي حول التكوين في قطاع ميكانيك السيارات "التكوين في قطاع الميكانيك المتغيرات والافاق" تحت اشراف السلط الجهوية بالتعاون مع المهنيين وأهل الاختصاص.

وفي إطار رؤية إقليمية للنظر في امكانية تحول مركز التكوين والتدريب المهني بالوردانين لقطب إقليمي في مجال التكوين في ميكانيك السيارات، نتقدم إليكم بالأسئلة التالية:

● النظر في إمكانية احداث شعبة جديدة تختص في مجال "تشخيص وصيانة السيارات الكهربائية والهجينة"

● الانطلاق في تامين اختصاص المؤهل التقني السامي في " صيانة ومصالحة بعد البيع للسيارات"

● تأمين دورات تكوينية سريعة وقصيرة المدى منظره في اختصاص ميكانيك السيارات تستجيب للتطور السريع الذي يشهده هذا القطاع.

مع العلم أن تأمين هذه الاختصاصات لن يتطلب استثمارات جديدة وبالتالي نكون قد قمنا بترشيد استغلال الموارد الموضوعه على ذمة المركز والرفع من نسبة استغلال طاقة استيعاب المركز واستجبنا لطالبي التكوين.

أما بالنسبة لمسلك كهرباء البناء:

● الانطلاق في تأمين التكوين في مؤهل التقني المهني في اختصاص "رئيس فريق في تركيب شبكات الكهربائية" مما سيمكن متكوني الجهة من مواصلة تكوينهم باعتبار توفر اختصاص شهادة الكفاء المهنية كهرباء بناء في اغلب مراكز التكوين بالجهة والحوض الاقتصادي.

وتقبلوا سيدي فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع: أسئلة كتابية.

المراجع: مراسلة مجلس نواب الشعب بتاريخ 06 فيفري 2026.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي المقدم من قبل النائب السيد سامي الحاج عمر، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

السؤال: إحداث شعبة جديدة تختص في مجال تشخيص وصيانة السيارات الكهربائية والهجينة.

الإجابة: تم إحداث اختصاصات تكوينية جديدة في مجال ميكانيك السيارات الكهربائية والهجينة:

➤ مؤهل التقني السامي بمركز التكوين والتدريب المهني بالوردانين،

➤ مؤهل التقني المهني بمركز التكوين والتدريب المهني بباجة،

ويعمل المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين حاليا على إعداد البرامج على أن يتم تعميم هذه الاختصاصات بمراكز التكوين المهني التي تؤمن التكوين في قطاع ميكانيك وكهرباء السيارات.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فخر الدين فضلون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا:

الموضوع: حول إمكانية توسيع طاقة استيعاب مبيت المركز القطاعي للتكوين في النسيج بقصر هلال.

تحية طيبة وبعد،

أتوجه إليكم بهذا السؤال للنظر في إمكانية توسيع طاقة استيعاب مبيت المركز القطاعي للتكوين في النسيج بقصر هلال عبر القيام بأشغال توسعة للفضاء المعني، حيث أن هذا المركز لا يمكنه الاستجابة للعدد الكبير لمطالب الترسيم، مما يحول دون قبول أعداد أكثر من الراغبين في التكوين في مجال النسيج والوافدين من جهات أخرى، نظرا لمحدودية طاقة استيعاب المبيت التي لا تتجاوز الستين متكونا هذا وتجدر الإشارة الى أن هذا المبيت خاص بالفتيات فقط ، مما يحرم الشبان من تلقي التكوين بهذا المركز، فعملية التوسعة المطلوبة كفيلة بإعطاء أكثر فرص للمتكونين الوافدين من مناطق أخرى من شبان وفتيات يمكنهم أن يحضوا بفرص تشغيل بالمؤسسات الصناعية بقصر هلال عاصمة النسيج وبالتالي :

● فهل يمكن تحقيق هذا الطلب الذي له فائدة مهمة من حيث إعطاء فرص تكوينية أكبر لمتكونين الذين يمكنهم أن يتحصلوا على مواطن شغل بعد التكوين بمؤسسات قصر هلال الناشطة في مجال النسيج؟

والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

الموضوع: أسئلة كتابية.

المراجع: مراسلة مجلس نواب الشعب بتاريخ 06 فيفري 2026.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي المقدم من قبل النائب السيد فخر الدين فضلون أتشرف بإفادتكم بما يلي:

السؤال: إمكانية توسيع طاقة استيعاب مبيت المركز القطاعي للتكوين في النسيج بقصر هلال.

الإجابة:

وفق توجه الوزارة نحو دعم طاقة الإيواء بمراكز التكوين المهني فقد تم اقتراح مشروع توسيع طاقة استيعاب مبيت المركز القطاعي للتكوين في النسيج بقصر هلال ضمن المشاريع ذات الأولوية للوزارة المضمنة بمشروع مخطط التنمية 2026-2030.

والسلام

## السؤال الكتابي

### للنائب ريم المعشوي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** حول المساكنة بين المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف ومركز التكوين والتدريب المهني بالكاف.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً للأمر الرئاسي عدد 446 المؤرخ في 25 أبريل 2022 تم افتتاح المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف وهو يؤمن تكويناً هندسياً يدوم 05 سنوات في 3 اختصاصات. وقد انطلقت الدروس خلال السنة الجامعية 2022/2023 بالمساكنة مع المعهد العالي للإعلامية بالكاف الذي يضم أيضاً المعهد العالي للموسيقى والمسرح بالكاف.

ولقد تم تقسيم قاعات التدريس بين المؤسسات الثلاث، وواجه المعهد حينها عدة إشكاليات على مستوى توزيع أفراس الطلبة وجداول الأوقات والامتحانات إلى جانب النقص الفادح في عدد المكاتب وقاعات الأشغال التطبيقية التي تستجيب لخصوصية التكوين الهندسي تزايد عدد الطلبة.

وفي هذا الإطار وسعيًا من السلطة الجهوية لإيجاد حلول، أدى وفد يرأسه السيد والي الكاف في أوائل شهر أبريل زيارة ميدانية إلى مركز التكوين والتدريب المهني بالمنطقة الصناعية بالكاف الراجعة بالنظر إلى وزارة التشغيل والتكوين المهني وحيث انتهت أشغال البناء بالمركز منذ 2019 ولم يتم استغلاله للتدريس منذ ذلك الحين وقد عاين الوفد حينها قاعات تدريس ومخابر فارغة تماماً لا وجود للتجهيزات (طاولات تدريس، كراسي معدات مخابر).

كما التأم بتاريخ 05 جوان 2023 جلسة عمل بمقر الولاية بحضور اطارات عن المصالح المركزية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التشغيل والتكوين المهني إلى جانب ممثل عن جامعة جندوبة ومدير المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف والمدير الجهوي للتشغيل والتكوين حيث عرض مدير المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف، حاجيات المعهد من الفضاءات التدريس التي تستجيب للمعايير الدنيا لجودة التكوين و تراعى فيها خصوصية التكوين الهندسي كما زار الوفد في نفس اليوم مقر مركز التكوين المهني بالكاف للقيام بالتشخيص الفني والذي كان إيجابياً وأقر إمكانية المساكنة وحيث تم اعلامنا حينها أن هذه اللجنة سوف تعد تقريراً يتم رفعه إلى رئاسة الحكومة للترخيص للمعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف بالمساكنة مع مركز التكوين بالمنطقة الصناعية بالكاف إلا ان هذا المطلب لم ير النور.

ككل مواطن غيور على وطنه، كنا قد طالعنا باهتمام المنشور عدد 11 لسنة 2024 الصادر بتاريخ 29 مارس 2024 عن رئاسة الحكومة خاصة منه الصفحة عدد 08 المطلة عدد 06 من الفقرة الخاصة بنفقات التسيير والتي تهتم بحوكمة نفقات الأكرية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة ارتفاعاً مُشبطاً وحيث أوصوه بإعادة توظيف العقارات الموضوعية على ذمة الهياكل والوزارات بما يتماشى وتوجهات سيادة رئيس الجمهورية التي دعا من خلالها في أكثر من مناسبة إلى ضرورة ترشيد استغلال مقرات الدولة وحوكمة الانفاق العمومي.

تبعاً للاجتماع الذي أشرف عليه سيادة رئيس الجمهورية بتاريخ 13 جانفي 2025 والذي ضم كل من السادة رئيس الحكومة وزير الشؤون الاجتماعية، وزير التربية وزير التعليم العالي والبحث العلمي وزير التشغيل والتكوين المهني ووزير الصحة من مخرجاته القيام بجدد لعدد من المؤسسات التي لا طائل من وجودها والتي تمثل عبئاً على ميزانية الدولة وعلى أموال المجموعة الوطنية ولا تحقق هذا وان حققت فهو جزء يسير من الأهداف التي أحدثت من أجلها سواء في التعليم العالي أو في الصحة أو في التكوين المهني.

• فلم لا تتم المساكنة بين كل من المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف ومركز التكوين والتدريب المهني بالكاف الذي يشهد ضعفاً شديداً على مستوى عدد المتكويين لا يتماشى مع البنية التحتية المستخرجة له؟

والسلام

إجابة السيد وزير التشغيل

والتكوين المهني

**الموضوع:** أسئلة كتابية.

**المرجع:** مراسلة مجلس نواب الشعب بتاريخ 06 فيفري 2026.

وبعد، تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي المقدم من قبل النائب السيدة ريم المعشوي، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

**السؤال:**

المساكنة بين المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف ومركز التكوين والتدريب المهني بالكاف.

**الإجابة:**

-تم الانتهاء من أشغال بناء مركز التكوين والتدريب المهني بالكاف في مارس 2022 وتسلم جزء من معدات التكوين مما مكن من دخوله حيز الاستغلال جزئياً انطلاقاً من دورة سبتمبر 2023.

-وخلال سنة 2025 وتبعاً لتسليم أغلبية تجهيزات التكوين (مجالات رياض الأطفال -كهرباء البناء -البناء النجارة والتأثيث الحدادة، مجال الفندقية والمطاعم ومعدات الطبخ وأثاث المبيت والمطعم) تم الرفع من عروض التكوين خلال دورة سبتمبر 2025 مع برمجة مزيد الرفع من عروض التكوين خلال دورة فيفري 2026.

-كما يؤمن المركز خدمات الإيواء والإعاشة منذ شهر ماي 2025 لفائدة متكويي المركز إضافة إلى متكويي المركز القطاعي للتكوين في المعدات الفلاحية بالكاف الذي أصبح لا يؤمن هذه الخدمات لمتكوييه.

وتبعاً لجملة المعطيات المتعلقة بالاستغلال الكلي لفضاءات المركز لتأمين التكوين وتوفير خدمات المبيت والمطعم، فإنه تعذر القيام بعملية المساكنة مع المعهد الوطني للتكنولوجيا والعلوم بالكاف.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب إلياس بوكوشة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

**الموضوع:** حول شهادات إخلال في الإجراءات ونتائج انتخابات مجالس التصرف بالفوار تحية طبية،

بعد أن تم انتخاب مجالس التصرف بالصابرية وغريب من معتمدية الفوار ولاية قبلي وصلتنا عديد التوكيات من الناخبين والمترشحين لما اعتبروه مصادرة لحقوقهم وأصواتهم التي أدلو بها في انتخابات المجلسين فمجلس التصرف بغريب مثلا شهد اسقاط لعدد من المترشحين الذين تتوفر فيهم شروط الترشح دون تبرير من سلطة الإشراف كما شهدت الانتخابات اقبالا شعبيا كبيرا بعد حملة واسعة من التجاذبات.

وبعد الإعلان عن النتائج فوجئ الجميع بقرار من السيد الوالي يؤكد فيه على أن كل المترشحين يعتبرون أعضاء رغم أنه هناك من لم يتحصل على العدد الكافي ليكون عضو المجلس التصرف وهو ما خلق حالة استياء كبيرة لدى الناخبين واعتبروا مصادرة لحقوقهم وتعدي على شرعية الانتخابات ومس من هبة الدولة في تطبيق القانون. \*هل من توضيح حول ما آلت اليه عملية الانتخابات وأسباب اختيار هذا القرار الذي يعتبره المنتخبون ظلما؟

والسلام

**إجابة السيد وزير الداخلية**

**بطاقة**

تتضمن إجابة على سؤال كتابي للنائب "إلياس بوكوشة"

عن دائرة رجييم معتوق - الفوار

**ملخص السؤال:** حول شهادات إخلال في الإجراءات ونتائج انتخابات مجالس التصرف بالفوار.

**نص الإجابة:**

تبعاً لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 460 لسنة 2017 المؤرخ في 13/04/2017 المتعلق بضبط تركيبة مجالس التصرف وتحديد شروط الترشح لعضويتها والإجراءات المتعلقة بتنظيم وسير عملية الإقتراع وضبط تركيبة مجالس الوصاية الجهوي وكيفية سيره، قام السيد والي قبلي بإصدار قرار مؤرخ في 14/01/2025 يتعلق بانتخاب أعضاء مجلس التصرف لمجموعة الصابرية، وبناء عليه تم تحرير القوائم الانتخابية من قبل عمدة المنطقة وختمها من طرف والي الجهة ووضعت على ذمة أبناء المجموعة لمدة 30 يوماً للاطلاع عليها وتقديم الاعتراضات إن وجدت بخصوصها.

وعلى إثر انقضاء مدة 30 يوماً تم البت في الاعتراضات المقدمة من مجموعة من الأفراد على القوائم الانتخابية في الأجال وتطبيقاً لما ينص عليه الفصل 6 من قرار السيد والي الجهة المشار إليه تم البت في كل الاعتراضات وإجابة المعنيين بها وإرسال القائمة النهائية للانتخابات إلى السادة معتمدي المنطقة على أن يتم مواصلة الإجراءات المتعلقة بالانتخابات.

وبالتالي فإن سير عملية الانتخاب قد استوفت جميع الشروط الشكلية مع احترام جميع الترتيب القانونية المعمول بها في هذا الشأن.

هذا وقد تم إجراء الانتخابات على مرحلتين الأولى بتاريخ 23/02/2025 والثانية يوم 02/23/2025 وقد أسفرت عن انتخاب 12 عضواً يمثلون مجالس التصرف لمجموعة الصابرية.

والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب حاتم لباوي**

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** مركزي أمن عمومي يحي الكرامة بمعتمدية القصرين الشمالية يحي الزهور معتمدية الزهور.

تحية طبية وبعد،

سبق ووعدت وزارتك بإحداث هذه المراكز.

وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

\*متى ستشرع وزارتك في إحداث مركزي الأمن يحي الكرامة يحي الزهور؟ والسلام

**إجابة السيد وزير الداخلية**

**بطاقة**

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب "حاتم اللباوي"

عن دائرة: القصرين الشمالية – الزهور

(ولاية القصرين)

**ملخص السؤال:** حول إحداث مركزي أمن وطني يحي الكرامة يحي الزهور بالقصرين.

**نص الإجابة:**

بالتنسيق بين المصالح الأمنية المعنية بوزارة الداخلية حول الموضوع إتجه الرأي إلى الموافقة من حيث المبدأ على إحداث مركزي أمن وطني يحي الكرامة يحي الزهور بالقصرين.

وهذا الإحداث يستوجب دراسة تفصيلية في الغرض سيتم العمل على إعدادها بالتنسيق مع مختلف الهيكل المعنية. والسلام

**السؤال الكتابي**

**للنائب صابر المصمودي**

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

**الموضوع:** بخصوص وضعية البنية التحتية بمعتمدية صفاقس الغربية.

تحية طبية،

كما أكدنا في مراسلة سابقة بتاريخ 11 جوان 2024 عن تلقينا عديد التوكيات من متساكني معتمدية صفاقس الغربية والذين يمثلون أكثر من 100 ألف ساكن تابعين لدائرتي مركز شاكور يحي الحبيب والراجعين بالنظر إلى بلدية صفاقس، بخصوص وضعيات الطرقات التي مازالت مسالك ترابية تتسبب في معاناة يومية للأهالي.

وبتاريخ 8 نوفمبر 2024 تلقينا إجابته التي استبشرنا منها خيراً حيث تم إقادتنا انه وقع اعتماد التمييز الإيجابي بين الدوائر في توزيع الاعتمادات المخصصة لصيانة الطرقات والأرصدة إضافة إلى انطلاق بعض الأشغال على اعتمادات ميزانية 2024 وهذا ما عتبرناه في مراسلة ثانية بتاريخ 29 ماي 2025.

إلا أنه أمام انعدام أشغال تعبيد الطرقات بالمعتمدية المذكورة خلال السنة الجارية 2025 وباطلاعنا أخيرا على مقترح ميزانية بلدية صفاقس وبعد النقاش مع أعضاء المجلس المحلي نتوجه إليكم بالسؤال التالي:

● هل من المعقول أن يقع تخصيص ميزانية قدرها 02 مليون دينار للتعبيد الجديد و700 ألف دينار للصيانة مخصصة لمجموعة دوائر بلدية صفاقس من جملة 125 مليون دينار لميزانية بلدية صفاقس لسنة 2026؟

وإن اقتصرنا على ميزانية الاستثمار والتنمية فهي 49 مليون دينار. السيد الوزير، نتمن ما رصدته البلدية لهيئة ساحات ومسالك دراجات ومرتجلين بقيمة حوالي 07 مليون دينار لكن السؤال:

● هل سيظل قلب مدينة صفاقس الغربية مسالك ترابية؟ السيد الوزير، دائرة حي الحبيب لم تنتفع حتى بتمويلات وطنية من الوكالة الوطنية للتهديب من الجيل الثاني.

● فهل ستراجع بلدية صفاقس ميزانيتها في ظل تحقيق تكافؤ الفرص والحد من مشاكل ضعف البنى التحتية والإهمال والتهميش للأحياء الشعبية؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب "صابر المصمودي"

عن دائرة صفاقس الغربية

(ولاية صفاقس)

ملخص السؤال:

بخصوص وضعية البنية التحتية بمعتمدية صفاقس الغربية.

نص الإجابة:

تعدّ البنية التحتية من أولويات السلط الجهوية والمحلية لما لها من تأثير مباشر على جودة عيش المواطنين ودفع التنمية المحلية. وقد شهدت معتمدية صفاقس الغربية خلال السنوات الأخيرة جملة من التحديات المرتبطة أساسا بتهم جزء من شبكة الطرقات، إلى جانب التوسع العمراني المتسارع.

وفيما يتعلق بالوضع الحالي:

- تعاني أغلب الطرقات القديمة من اهتراء يستوجب الصيانة الدورية وإعادة التهيئة ببعض منها وخاصة طريق المحارزة بطول حوالي 3.5 كلم.

- تواجد عدد كبير من الأنهج الغير معبدة بمرجع نظر المعتمدية.

- تسجيل بعض النقاط الزرقاء على مستوى تصريف مياه الأمطار وشبكة التطهير، خاصة أثناء التقلبات المناخية.

أما بخصوص الإشكاليات المطروحة، فهي تعود أساسا إلى:

- محدودية الاعتمادات المرصودة مقارنة بحجم الحاجيات لكافة الدوائر البلدية بالرغم من ترفيعها خلال السنوات الأخيرة.

- عدم إرجاع حالة المعبد والرصيف لما كانت عليه من قبل مختلف المتدخلين العموميين وخاصة مصالح الشركة التونسية لإستغلال

وتوزيع المياه (SONED) والديوان الوطني للتطهير (ONAS) بعد التدخلات المنجزة.

- تقادم بعض الشبكات التي تتطلب تدخلات هيكلية عميقة.

وفي المقابل، تم خلال الفترة الفارطة (برنامج سنة 2024) إنجاز تدخلات بقيمة 1.3 مليون دينار تتمثل في صيانة بعض الطرقات بطول جملي حوالي 3700 م.خ بكل من:

● دائرة حي الحبيب 2600 م.خ:

- ✓ نهج الفلين،
- ✓ نهج أنقرة،
- ✓ نهج الباية قمر،
- ✓ نهج أم الزين الجمالية،
- ✓ نهج حسين الجري،
- ✓ نهج 807 ونهج غمبيا،
- ✓ نهج 888،
- ✓ نهج 2185،
- ✓ نهج 2140،
- ✓ نهج أوغندا،

● دائرة مركز شاكر 1100 م.خ:

- ✓ أنهج بعي البحري 1،

كما تمت برمجة الأنهج التالية ضمن برنامج 2025 إنجاز تدخلات بقيمة حوالي 850 ألف دينار تتمثل في صيانة بعض الطرقات بطول جملي حوالي 1700 م.خ بكل من:

● دائرة حي الحبيب:

- ✓ نهج علي الدعاي،
- ✓ نهج الأرجنتين،
- ✓ أنهج بتقسيم حي البحري 4،
- ✓ أنهج بعي فلة،

● دائرة مركز شاكر:

- ✓ نهج الاسراء،
- ✓ نهج المعراج،
- ✓ نهج النعيم،

مع العلم أنه تم فتح طلب العروض الخاصة بصفحة صيانة الطرقات لسنة 2025 للمرة الثانية ولم يتم تسجيل مشاركين وتم عرضها على اللجنة الجهوية للصفقات العمومية لإعادة الإعلان عليها للمرة الثالثة.

كما حظيت معتمدية صفاقس الغربية بإدراج مشروعين من قبل وكالة التجديد والتهديب العمراني وهما كالآتي:

● حي مركز شاكر تقدر بمساحة 4 هكتار واعتمادات حوالي 2.5 مليون دينار

● حي شاكر تقدر بمساحة 84 هكتار واعتمادات حوالي 11 مليون دينار

كما يجري العمل حاليا على:

أحيطكم علماً سيدي الوزير باهتراء أسطول النظافة ببلدية منزل النور من ولاية المنستير مما ساهم في تعطيل وظائف البلدية خاصة في مجال النظافة والتنوير العمومي.  
وبالتالي نطلب من سيادتكم الإذن لمصالحكم المختصة بالتسريع في مدّ البلدية بالمعدّات التالية:

الكمية	المعدّات
1	شاحنة ضاغطة 16 م <sup>3</sup>
1	شاحنة قالية 10 طن
1	شاحنة مجهزة بسلم

وتقبلوا بفائق الاحترام والتقدير.

-إعداد ملفات فنية لمشاريع تهيئة وصيانة الطرقات لسنة 2026.  
-برمجة تدخلات مستقبلية حسب الأولويات والإمكانيات المتوفرة.  
-مواصلة التنسيق مع مختلف الهيكل الجهوية والمركزية قصد تحسين وضعية البنية التحتية بالمعتمدية والعمل على ترقيم طريق المحارزة باعتباره طريق رئيسي ذو أولوية.

### السؤال الكتابي

للنائب سامي الحاج عمر

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالاً كتابياً.

الموضوع: حول تنفيذ الاتفاقية المخصصة لاقتناء معدّات نظافة وطرقات لفائدة البلديات.

المصاحيب: نسخة من الاتفاقية

تحية طيبة وبعد،

## اتفاقية خصوصية تنفيذ صفقة مجمعة لاقتناء معدات نظافة وطرق لفائدة البلديات (2026-2025)

طبقا لـ:

- توصيات المجلس الوزاري حول حوكمة وبنجاعة قطاع النظافة والعناية بالبيئة المنعقد بتاريخ 6 جانفي 2025.
- محضر جلسة متعده بتاريخ 19 جون 2025 لتنسيق القائمة المتعلقة بالمصادقة على توزيع المعدات والخطة التمويلية لكل بلدية.
- مکتوب وزارة الداخلية عدد 20-33 المؤرخ في 19 جويلية 2025 حول تكليف الصندوق بتنفيذ صفقة مجمعة لاقتناء معدات نظافة وطرق لفائدة 202 بلدية.
- الأمر عدد 3505 لسنة 2014 المؤرخ في 30 سبتمبر 2014 والمتعلق بضبط شروط إسناد القروض ومنح المساعدات بواسطة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية.

أبرمت هذه الاتفاقية بين:

1- صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية (المعرف الحياتي 0042939B NN000) ممثل في شخص مديره العام والمشار إليه فيما يلي بـ "الصندوق".

من جهة،

2- وبلدية منزل النور ممثلة في شخص الكاتب العام المكلف بتسيير شؤونها والمشار إليها فيما يلي بـ "البلدية" ومعرفها الحياتي : .....

من جهة أخرى،

### الفصل الأول: موضوع الاتفاقية

تضبط هذه الاتفاقية التعمدات المتبادلة بين الطرفين لاقتناء الصندوق لمعدات لثلاثة بلديات في إطار تنفيذ الصفقة المجمعة لاقتناء معدات النظافة والطرق لفائدة البلديات بعنوان 2026-2025.

### الفصل الثاني: تعهدات الصندوق

يقوم صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بتنفيذ صفقة مجمعة لاقتناء معدات نظافة وطرق لفائدة البلديات وفقا للترتيب الجاري بها العمل.

### الفصل الثالث: تكليف الصندوق

توض بلدية منزل النور بمقتضى هذه الاتفاقية الصندوق لاقتناء المعدات التالية لفاندها ضمن الصفقة المجمعة:

المعدات	الكمية
شاحنة ضاظمة 16 م3	1
شاحنة قاذبة 10 طن	1
شاحنة مجهزة بسلم	1

### الفصل الرابع: كلفة المعدات وخطتها التمويلية

تبلغ الكلفة التقديرية للمعدات موضوع طلب البلدية 800 أذ وتمول وفق الخطة التمويلية الأولية التالية:

- مساعدة : 800 أذ

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة

عن السؤال الكتابي للنائب "سامي الحاج عمر"

عن دائرة الساحلين الوردانيين

(ولاية المنستير)

ملخص السؤال: بخصوص تنفيذ الاتفاقية الخاصة باقتناء معدات نظافة وطرق لفائدة بلدية منزل النور.

#### نص الإجابة:

إن بلدية منزل النور مدرجة ضمن الصفقة المجمعة التي يقوم صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بوزارة الداخلية حاليا بتنفيذها وذلك لاقتناء المعدات المطلوبة والمتمثلة في شاحنة ضاغطة سعة 16 م 3 وشاحنة قالبة سعة 10 طن وشاحنة مجهزة بسلم بكلفة قدرها 800 أد في شكل مساعدة ، وقد تم نشر طلب العروض الخاص بهذه الصفقة بداية من يوم 30 أكتوبر 2025، وتم فتح العروض الواردة يوم 07 جانفي 2026 وهي الآن في مرحلة الفرز والتقييم لتلها مرحلة إبرام الصفقات خلال شهر أفريل 2026 ومن ثمة إصدار أذون المصلحة التي تمثل إشارة انطلاق آجال التنفيذ المقدرة بـ 180 يوما تتضمن تصنيع الآليات وتوريدها وإعداد جميع الوثائق وإتمام الإجراءات التي تسمح للبلديات من الحصول على آلياتها في أفضل الظروف.

#### السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أنشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** حول طلب دعم استثنائي لبلدية منزل شاعر من ولاية صفاقس

**المصاحيب:** -مطلب في منحة استثنائية.

- صور للمناطق التي تعاني صعوبة في التنقل.

السيد الوزير،

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي، وذلك على إثر المعايينات الميدانية المتكررة التي قمنا بها إلى منطقة شط الزلي وأولاد سعادة من عمادة شعلاب وبئر بن عياد من عمادة ليتيم من معتمدية منزل شاعر صحبة كاتب عام بلدية منزل شاعر ومعتمد الجهة.

لقد كشفت هذه الزيارات عن وضعية مقلقة تتسم باتساع الرقعة الجغرافية للمعتمدية وتشتت التجمعات السكنية وغياب المسالك والطرق الرابطة بالطرق الرئيسية كما هو موجود في المصاحيب، وهو ما خلف انعكاسات اجتماعية وتنموية خطيرة، من أبرزها:

- نزوح متواصل للسكان من المناطق الريفية،

- صعوبات حادة في التنقل، خاصة في فترات التقلبات المناخية،

- تفاقم ظاهرة الانقطاع المدرسي نتيجة العزلة وصعوبة الوصول إلى المؤسسات التربوية.

وأمام محدودية الإمكانيات الذاتية لبلدية منزل شاعر، فإن هذه الطرقات أصبحت اليوم مستوجبة للتدخل بصفة استعجالية، وهو ما لا يمكن تحقيقه دون دعم استثنائي من الدولة.

وعليه، نرجو من سيادتكم التفضل بتمكين بلدية منزل شاعر من منحة استثنائية قصد إنجاز أشغال تعبيد المسالك القروية ذات الأولوية، لما لذلك من:

- انعكاس مباشر وإيجابي على استقرار السكان.

- تحسين النفاذ إلى الخدمات الأساسية.

- دفع حقيقي لمسار التنمية المحلية والعدالة المجالية.

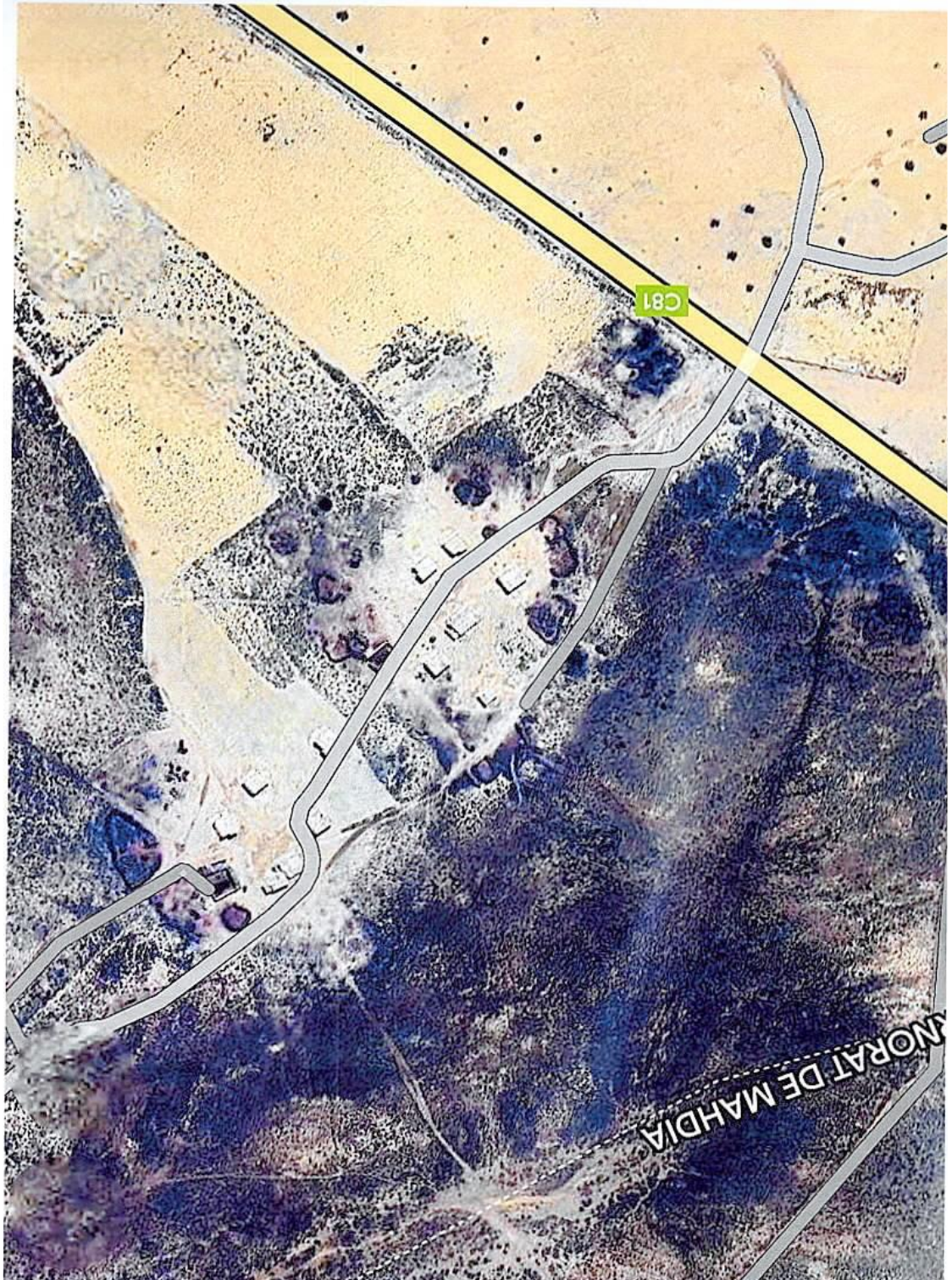
إننا نعول على دعمكم المعهود والمتواصل للعمل البلدي، وعلى حركم الوطني العالي في التفاعل الإيجابي مع هذا الطلب، خاصة وأن عدم التدخل خلال هذه السنة من شأنه أن يزيد الوضعية تعقيدا وتأزما، وبالتالي:

• متى سيتم منح بلدية منزل شاعر من منحة استثنائية يمكنها من إنجاز أشغال التعبيد المذكور وذلك لكبر المساحة إذا تعد ربوع ولاية صفاقس جغرافيا؟

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام







## إجابة السيد وزير الداخلية

من الكاتب العام المكلف بتسيير شؤون بلدية منزل شاكر

**الموضوع:** حول طلب دعم استثنائي

وبعد، في إطار توجه بلدية منزل شاكر نحو تحسين البنية التحتية والارتقاء بجودة الحياة داخل مختلف مناطق التوسع التي بلغ 1200 كلم مربع، وحرصها الدائم على فك العزلة عن التجمعات السكنية ذات الكثافة السكانية الهامة، بما يضمن لمتساكنها ممارسة أنشطتهم اليومية في ظروف مريحة وآمنة، خاصة ما يتعلق بتنقل التلاميذ نحو المؤسسات التربوية، وتنقل العملة، إضافة إلى تسهيل مباشرة الأنشطة الفلاحية التي تُعدّ المورد الأساسي لعدد كبير من العائلات بهذه المناطق.

وبعد تلقي عدة مطالب من المواطنين بخصوص تعبيد المسالك، وإجراء المعاینات الميدانية اللازمة، تبين أن التدخل أصبح مستوجباً بصفة استعجالية بثلاث مناطق، نظراً لما تشهده هذه المسالك من وضعيات متدهورة أثرت سلباً على حركة النقل والسلامة المرورية. وقد قُدرت المسافة الجمالية المطلوب تعبيدها بستة (6) كيلومترات، بكلفة جمالية في حدود ثلاثة (3) ملايين دينار.

ونظراً لمحدودية إمكانيات البلدية وعدم قدرتها على توفير الاعتمادات المالية الضرورية لإنجاز هذا المشروع الحيوي في الطرف الراهن، فإننا نتوجه إلى سيادتكم راجين النظر في إمكانية تمكين بلدية منزل شاكر من دعم استثنائي يُمكنها من إنجاز أشغال التعبيد المذكورة، لما لها من انعكاسات إيجابية مباشرة على حياة السكان والتنمية المحلية.

وإذ نعول على دعمكم المعهود والمتواصل للعمل البلدي، نرجو من سيادتكم قبول، سيدي الوزير، أسى عبارات الشكر والتقدير والاحترام.

### بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب "حسن الجربوعي"

عن دائرة: منزل شاكر - صفاقس

(ولاية صفاقس)

**ملخص السؤال:** حول طلب دعم استثنائي لبلدية منزل شاكر من

ولاية صفاقس.

### نص الإجابة:

إن بلدية منزل شاكر تتمتع كغيرها من البلديات محدودة الموارد المالية والمشمولة بمناطق التوسع بدعم مالي استثنائي، وللغرض فقد تحصلت البلدية المعنية طيلة الفترة 2021/2025 بدعم مالي استثنائي من ميزانية الوزارة موزعة كالتالي:

2021-: 50 أذ مخصصة لدعم قدرات التصرف للبلدية.

2022: 14,5 أذ للمساهمة في خلاص ديون البلدية تجاه الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية.

2023: 60 أذ مخصصة لتعهد منظومة النظافة بالعناية بالبيئة والمحيط بمناطق التوسع وتأمين متطلبات مجابهة ظاهرة "الحشرة القرمزية"

2025: 50 أذ للمساهمة في صيانة معدات النظافة والطرق.

هذا وان بلدية منزل شاكر مدرجة ضمن برنامج تمويل الاستثمارات بالمناطق التي شملتها التوسعة (قسط 2) لتنفيذ

استثمارات بقيمة 866 أذ. كما أنها مدرجة ضمن برنامج تعصير الطرقات لتنفيذ مشروع بكلفة 3.125 م د وقد تحصلت دراسته على الموافقة المبدئية بتاريخ 30 جانفي 2026 بكلفة 125 أذ.

ويمكن لصندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بوزارة الداخلية منح مساعدات استثنائية للبلديات التي تتحمل تكاليف خاصة أو ضرورية أو غير منتظرة أو التي تواجه صعوبات مالية.

وفي هذا الإطار، يمكن للبلدية تقديم طلب يتم عرضه على أنظار مجلس إدارة الصندوق وإذا تمت الموافقة، تتم دعوة البلدية إلى تقديم ملف للطلب تمويل المشروع المعني وفق الإجراءات المعمول بها.

### السؤال الكتابي الأول

#### للنائب محمود العامري

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير الداخلية

**الموضوع:** حول دعم بلدية سيدي الهاني من صندوق القروض ودعم الجماعات المحلية

تحية طيبة وبعد،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي بخصوص وضعية البنية التحتية للطرق بلدية سيدي الهاني من ولاية سوسة، وما تشهده من تدهور ملحوظ أثر سلباً على ظروف تنقل المتساكنين وسلامتهم.

إذ تعاني عديد الطرقات والأحياء بسيدي الهاني من اهتراء كبير، وانتشار الحفر، بما يجعلها تتطلب تدخلاً عاجلاً للصيانة والتعبيد خاصة في ظل محدودية الإمكانيات الذاتية للبلدية وعدم قدرتها على تغطية كلفة الأشغال الضرورية لتحسين الوضع القائم.

ونظراً لما يمثله صندوق الجماعات المحلية من آلية أساسية لدعم البلديات وتعزيز قدراتها على إنجاز مشاريع البنية التحتية وتحسين الخدمات المسداة للمواطنين، فإن بلدية سيدي الهاني في أمس الحاجة إلى دعم استثنائي يمكنها من التدخل لمعالجة وضعية الطرقات المتضررة وضمان حد أدنى من السلامة والنجاعة في التنقل.

وعليه نرجو من سيادتكم مدنا بالتوضيحات التالية:

1- هل تم تخصيص اعتمادات ضمن صندوق القروض ودعم الجماعات المحلية لدعم بلدية سيدي الهاني في هذا الإطار؟

وتفضلوا، سيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

### بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي "للنائب محمود العامري"

عن دائرة: سيدي الهاني القلعة الصغرى

(ولاية سوسة)

**ملخص السؤال:** بخصوص دعم بلدية سيدي الهاني.

### نص الإجابة:

إن بلدية سيدي الهاني مدرجة ضمن برنامج تمويل الاستثمارات بالمناطق التي شملتها التوسعة (قسط 2) لتنفيذ استثمارات بقيمة

716 أ.د، كما أنها مدرجة ضمن برنامج تعصير الطرقات لتنفيذ مشروع بكلفة 2.250 م د وقد تحصلت دراسته على الموافقة المبدئية بتاريخ 22 أكتوبر 2025 بكلفة 40 أ.د.

## السؤال الكتابي الثاني

### للنائب محمود العامري

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير الداخلية

**الموضوع:** سؤال كتابي حول متابعة مشروع توسعة دار الثقافة القلعة الصغرى  
تحية طيبة وبعد،

في إطار متابعة تنفيذ المشاريع العمومية على المستوى الجهوي والمحلي وحرصاً على ضمان حسن التنسيق بين مختلف المتدخلين، أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي المتعلق بمدى تقدم مشروع توسعة دار الثقافة بالقلعة الصغرى.

حيث أفادت السيدة وزيرة الشؤون الثقافية في إجابتها عدد ص-19-2025-0006816 بتاريخ 27 جوان 2025، أن مصالح وزارة الشؤون الثقافية تولت إعداد البرنامج الوظيفي للأشغال المزمع إنجازها بدار الثقافة القلعة الصغرى، والمتمثلة في إضافة نوادي اختصاص، وهيئة قاعة العروض والجنح الإداري وقد تمت إحالة هذا البرنامج إلى الجهة بتاريخ 4 مارس 2024 بكلفة أولية تقدر بـ 800 ألف دينار.

كما أكدت السيدة الوزيرة أن وزارتها بصدد التنسيق مع المصالح الجهوية للتجهيز قصد التسريع في مراحل الدراسات وأنه تمت المصادقة على الدراسات التمهيدية المفصلة (APD)، مع التوجه نحو استكمال بقية الدراسات لإعداد ملف طلب العروض والإعلان عن المنافسة من قبل المجلس الجهوي بولاية سوسة.

وباعتبار الدور المحوري لوزارة الداخلية في الإشراف على الجماعات المحلية والمجالس الجهوية وضمن تقديم المشاريع العمومية، نتوجه إلى سيادتكم بطلب توضيح ما يلي:

1- متى سيتم الإعلان عن طلب العروض الخاص بمشروع توسعة دار الثقافة؟

2- ما هو التاريخ المتوقع لانطلاق الأشغال؟

وتفضلوا، السيد الوزير بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الداخلية

### بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب "محمود العامري"

عن دائرة: سيدي الهاني - القلعة الصغرى

(ولاية سوسة)

**السؤال:** بخصوص تاريخ الإعلان عن طلب العروض الخاص بمشروع توسعة دار الثقافة بالقلعة الصغرى وتاريخ انطلاق الأشغال.

### الإجابة:

بعد التنسيق مع السلط الجهوية فإنه من المتوقع وحسب تقدم الدراسات الفنية وحصول مصالح وزارة الشؤون الثقافية على رخصة

البناء فإن تاريخ الإعلان عن طلب العروض سيكون خلال شهر أفريل 2026.

مع الإشارة وأنه من المتوقع إبرام عقد الصفقة خلال شهر جوان 2026 وذلك بعد إنجاز تقرير تقييم العروض والحصول على موافقة اللجنة الجهوية لمراقبة الصفقات العمومية على إسناد الصفقة.

أما بخصوص الانطلاق في الأشغال فيمكن حصره في الفترة الزمنية الممتدة من نهاية شهر جويلية 2026 وبداية شهر أوت 2026 وذلك بعد إتمام كل الإجراءات السابقة لإصدار الإذن الإداري للمشروع في الأشغال مثل تسجيل الصفقة، تقديم الضمان النهائي...

## السؤال الكتابي الأول

### للنائب محمد أمين الورغي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال المتعلق بتعزيز المنظومة الأمنية في كل من معتمدية الوردية ومنطقة البطحاء - جبل الجلود من ولاية تونس.

تعاني جمة الوردية من نقص واضح في التغطية الأمنية خلال الفترات الليلية، مما يتسبب في تنامي عدد من الظواهر الإجرامية والانحرافات. وقد طالب الأهالي مراراً بإحداث مركز أمن استمرار يعمل ليلاً ونهاراً لضمان التدخل السريع وحماية المواطنين وممتلكاتهم.

كما تشهد منطقة البطحاء بجبل الجلود توسعاً عمرانياً وكثافة سكانية متزايدة، إضافة إلى نشاط اقتصادي وتجاري ملحوظ، ما يستوجب إحداث مركز أمن قار يستجيب لحاجيات المنطقة ويضمن مستوى مقبولاً من الأمن والخدمات الأمنية.

وبناء على ذلك، التمس من سيادتكم متناً بالمعطيات التالية:

1- هل تعتزم الوزارة إحداث مركز أمن استمرار في جمة الوردية؟

\* وإن كان ذلك مبرمجاً، ما هي آجال التنفيذ؟

\* وما مدى تقدم الإجراءات الإدارية واللوجستية؟

2- هل توجد دراسة أمنية حديثة تقييم حاجة منطقة الوردية إلى وحدة أمن استمرار، وما هي نتائجها إن وجدت؟

3- بالنسبة إلى منطقة البطحاء - جبل الجلود:

\* هل يوجد مشروع لإحداث مركز أمن قار بالمنطقة؟

\* وإن وجد ما هي مراحل إنجازها والموارد البشرية والمادية المخصصة له؟

4- ما هي المعايير المعتمدة لدى الوزارة في إحداث مراكز أمن جديدة، وهل تتوفر هذه المعايير في منطقتي الوردية والبطحاء؟

5- ما هي الإجراءات العاجلة التي ستخضعها الوزارة لتحسين التدخل الأمني في المنطقتين إلى حين إحداث هذه المراكز؟

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

### بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائب "محمد أمين الورغي"

عن دائرة الوردية - جبل الجلود

من ولاية تونس

## السؤال:

-حول تعزيز المنظومة الأمنية بمعتمدية الوردية ومنطقة البطحاء بجبل الجلود من ولاية تونس.

## الإجابة:

• بخصوص تعزيز المنظومة الأمنية بمعتمدية الوردية

-يوجد بالجزء التابع لمرجع نظر منطقة الأمن الوطني بسيدي البشير (معتمدية الوردية) عدد 02 مراكز أمنية (مركز الأمن الوطني بالوردية ومركز الأمن الوطني بطريق زغوان) مجهزين بسيارتين إداريتين مع توفر رصيد بشري من الأعوان والإطارات الأمنية وتغطي هذه الإمكانيات مرجع نظر الولايتين الأمنيةين نهارا.

-يتم تغطية مرجع النظر المذكور ليلا من خلال تخصيص مركز الأمن الوطني بسيدي البشير كمركز إستمرار بالإعتماد ميدانيا على الدوريات الأمنية المعتمدة بالنسيج الأمني والتابعة لمنطقة الأمن الوطني بسيدي البشير ويتم تعزيزها عند الحاجة بدورية تابعة لإدارة شرطة النجدة.

-إن مختلف المقرات الأمنية الراجعة بالنظر لمنطقة الأمن الوطني بسيدي البشير قريبة من بعضها البعض كذلك جعل التقسيم الإداري كلاً من معتمدية الوردية ومعتمدية سيدي البشير قريبتين من بعضهما البعض من حيث التجمعات السكنية وبالتالي فإن التدخلات الأمنية عند الحاجة أو عند طلب النجدة تكون ناجعة وفي حيز زمني وجيز.

-إن عدد القضايا التي يتم مباشرتها بمركز الاستمرار بسيدي البشير والتي تخص مرجع نظر مركزي الأمن الوطني بطريق زغوان ومثيله بالوردية لا تتعدى على أقصى تقدير 05 قضايا في أغلبها عقوق عنف زوجي (في حين أن العدد الكبير من القضايا المسجلة خلال حصص الإستمرار هي بامتياز مرجع نظر مركز الأمن الوطني سيدي البشير ومركز الأمن الوطني بمونفلوري.

• بخصوص منطقة البطحاء بجبل الجلود

-البطحاء المذكورة تابعة ترابيا إلى مركز الأمن الوطني بجبل الجلود يتم تمشيطها ومراقبتها دوريا من قبل دورية المركز ويتم الإستعانة في بعض الوضعيات بالتعزيز الذاتي للمنطقة.

- تشهد بطحاء الشواربية نشاطا إقتصاديا يكاد يكون منعما حيث يقتصر على وجود قاعة أفراح غير مستغلة وعدد 02 مقاهي ومخزن مختص في إعداد عصير الفلال.

-يتم برمجة عديد الحملات الأمنية المعززة من الإقليم وإدارات الإختصاص والتركيز على بطحاء الشواربية بصفة دائمة والتصدي لجميع المظاهر الإجرامية وإتمام الموجب القانوني في شأنها بالتنسيق مع النيابة العمومية.

## السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

متى يتم رفع الحواجز المحيطة بسفارة فرنسا بتونس العاصمة؟

متى يتم رفع الحواجز المحيطة بتمثال ابن خلدون بتونس العاصمة؟

متى يتم رفع الحواجز المحيطة بسفارة المملكة العربية السعودية بالمركز العمراني الشمالي؟

وفي انتظار تفاعلکم الإيجابي، تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

## بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب "محمد أمين الورغي"

عن دائرة الوردية - جبل الجلود

(ولاية تونس)

ملخص السؤال: حول إمكانية رفع الحواجز المحيطة بسفارة فرنسا وتمثال ابن خلدون وسفارة المملكة العربية السعودية.

## نص الإجابة:

بالتنسيق بين المصالح الأمنية المعنية بوزارة الداخلية حول الموضوع اتجه الرأي إلى الإبقاء على الحواجز الإسمنتية والحديدية الموجودة بمحيط مقر سفارة "فرنسا" ومحيط مقر سفارة "المملكة العربية السعودية" بالعاصمة باعتبارها خاصة بمنظومة تأمين المنشآت الديبلوماسية ولا تمثل عائقا أمام حركة المرور أو تنقل المترجلين وستتم مراجعتها كلما دعت الحاجة إلى ذلك وتماشيا مع الوضع الأمني العام بالبلاد.

أما في ما يخص الحواجز المحيطة بتمثال "ابن خلدون" بشارع الحبيب بورقيبة بالعاصمة فقد تم تركيزها بمحيط النقطة القارة لولايات الجيش الوطني المنتشرة بالقرب من التمثال المشار إليه.

## السؤال الكتابي

للنائب نبيل الحامدي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

أمام عدم تطبيق قرارات منع الانتصاب الفوضوي بالسبيخة وتنامي هذه الظاهرة التي شوهت المشهد وكانت لها تأثيرات سلبية على الحياة العامة.

متى يتم تركيز مركز للشرطة البلدية بالسبيخة علما وأن المقر موجود على ذمة المجلس الجهوي؟

وتفضلوا السيد الوزير بتقبل فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

## بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائب "نبيل الحامدي"

عن دائرة: السبيخة - الوسلاتية

(ولاية القيروان)

ملخص السؤال: حول طلب تركيز مركز للشرطة البلدية بالسبيخة.

## نص الإجابة:

لقد اتجه الرأي إلى الموافقة مبدئيا على إحداث مركز للشرطة البلدية بالسبيخة.

هذا وسيتم درس الموضوع من جميع الجوانب اللوجستية والفنية بالتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية في الغرض.

### السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

**الموضوع:** سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول طلب الحصول على رخصة تاكسي فردي بولاية سليانة

**المصاحيب:** - نسخة من مراسلة رسمية من قبل والي سليانة

- نسخة من مطلب لتسوية الوضعية والاعتراض على

النتيجة

- نسخة من بلاغ صادر عن والي منوبة

وبعد، بلغتنا عريضة مقدمة من قبل السيد ي . بن . ي . اصيل ولاية سليانة، مقيم بحي الصالح سليانة المدينة، حيث يفيد انه تقدم بمطلب للحصول على رخصة نقل عمومي للأشخاص من نوع تاكسي فردي وبعد فتح ترشحه قبول مطلبه بالفرض معللين ان ملفه لا يستجيب للشروط القانونية المنصوص عليها بالفصل 09 حسب الامر عدد 581 المؤرخ في 07 سبتمبر 2023 المتعلق بتنظيم النقل العمومي غير منتظم للأشخاص على الطرقات نظرا لنقص وثيقة التصريح السنوي بالدخل لسنة 2024.

ان الحالة الاجتماعية التي يعيشها أصحاب الملفات للحصول على رخصة نقل عمومي هي حالة صعبة وتتطلب مرونة في التعامل وتبسيط في الإجراءات بدل تعقيدها والتواصل معهم بشكل ميداني أكثر إيجابية وتفهم بدل الصد وغلغ الأوباب.

فسليانة تشكو من الركود الاقتصادي المنعكس بشكل مباشر على حياة المواطنين.

ان باب الاجتهاد وحسب القانون، اعطى للسيد والي منوبة ان يصدر بلاغا الى كافة المترشحين اللذين أودعوا مطالبهم في الأجل المنصوص عليها بالإعلان (من 15 جويلية 2025 الى 14 أكتوبر 2025) الى استكمال ملفاتهم بالوثيقة المطلوبة خلال فترة تمديد إضافية مدتها شهر ونصف بداية من 2 جانفي 2026 إلى غاية 17 فيفري 2026 مع التنصيص على من يهمة الامر الحاق مطلب في ظرف مغلق يحمل عبارة " استكمال وثيقة للحصول على ترخيص تاكسي جماعي "

سيدي الوزير،

ما الذي يحول في سليانة دون إعطاء فترة تمديد إضافية لمن تقدموا بملفاتهم قصد استكمال وثيقتهم والحصول على القبول من اجل العمل والكرامة؟

ما الذي يمنع من إيجاد نوع من المرونة والتفهم ومساعدة مقدمي ملفاتهم قصد توفير كل الشروط القانونية لفتح باب العمل والرزق لطالبيه؟

سيدي الوزير،

أرجو منكم التدخل من اجل مساعدة أهالي سليانة على توفير سبل وظروف العمل والكرامة والتفهم في التعامل مع الملفات ذات بعد اقتصادي اجتماعي.

إجابة السيد وزير الداخلية

### بطاقة

تتضمن إجابة عن سؤال كتابي للنائبة "بسمة الهمامي"

عن دائرة سليانة - برقو

( ولاية سليانة )

**السؤال:** حول طلب الحصول على رخصة تاكسي فردي بولاية سليانة.

### الإجابة:

لقد تم الإعلان عن فتح الترشيحات للحصول على رخصة تاكسي فردي بولاية سليانة ابتداء من تاريخ 2025/04/13 إلى تاريخ ختم الترشيحات يوم 2025/06/23 (لمدة شهرين)

وعليه فقد ارتأت اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل أن يتم تقديم الترشيحات ضمانا للشفافية وحفاظا على الوثائق من الضياع في ظروف مغلقة يكتب عليها "الترشح للحصول على رخصة تاكسي فردي" وذلك عملا بمقتضى الأمر عدد 581 المؤرخ في 07 سبتمبر 2023 الذي ينص على عدم قبول كل الملفات المنقوصة من الوثائق علما بأن نص الإعلان عن فتح الترشيحات قد تم التأكيد ضمنه على أن الوصل لا يقوم مقام وثيقة التصريح بالدخل لرفع اللبس عن المترشحين.

مع الإشارة وأنه تم فتح الترشيحات بتاريخ 02 و03 أكتوبر 2025 بمقر ولاية سليانة تحت إشراف السيد الكاتب العام للولاية وبحضور عدل تنفيذ تم تعيينها في الغرض فتبين أن ملف المواطن "ي. بن ي" لا يستجيب للشروط القانونية المنصوص عليها بالفصل 09 من الأمر المذكور أعلاه المتعلق بتنظيم النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات نظرا لعدم تقديمه لوثيقة التصريح السنوي بالدخل لسنة 2024 مستظهرا بوصول الدفع الذي لا يقوم مقام الوثيقة المطلوبة لأنه لا يذكر فيه نوعية النشاط، لذا فقد تم رفض ملف المعني بالأمر من قبل اللجنة المتعهدة.

أما بالنسبة لطلب تمكين المترشحين من مهلة إضافية جديدة خاصة بعد فتح الظروف المغلقة فإن هذا الإجراء من شأنه أن يتسبب في الإخلال بمبادئ المساواة والمنافسة والشفافية بين المترشحين.

### السؤال الكتابي

للنائبة بثينة الغانمي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** سؤال كتابي حول معاضدة مجهودات بلديات جهة باجة

السيد وزير الداخلية المحترم،

تحية طيبة وبعد،

تشهد مناطق التوسع بولاية باجة امتدادا وتوسعا وكثافة سكانية تستدعي تدخلات الدولة وخاصة في ضوء تحوّلها إلى مناطق بلدية تستوجب إسداء خدمات مقابل أداءات موظفة على متساكنيتها كالنظافة والتهيئة والربط بشبكات التطهير والإنارة والماء.

هذا وتجدر الإشارة إلى أن إمكانيات تلك البلديات محدودة جدا ولا ترتقي لمستوى ما تتطلبه حياة المواطنين من خدمات.

لذا نرجو من جنابكم التدخّل لمزيد دعمها ومؤازرتها في اتجاه تحقيق التنمية المستدامة وإرساء حياة كريمة، وماهي البرامج التي اعدتها وزارتكم في هذا الصدد؟

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الداخلية

بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة "بثينة الغانمي"

عن دائرة باجة الشمالية

(ولاية باجة)

ملخص السؤال: حول معاضدة مجهودات بلديات جهة باجة.

نص الإجابة:

إن البلديات التي شهدت توسعا لمجالها الجغرافي بولاية باجة قد تمتعت من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية بوزارة الداخلية بتمويلات في شكل مساعدات بلغ مجموعها 12.659 مليون دينار في إطار برنامج خصوصي لتمويل استثمارات بمناطق التوسع موزعة على قسطين، قسط أول بقيمة 6.370 م د وقسط ثان بقيمة 6.289 م.د. وتجدون التفاصيل بالبطاقة المصاحبة لهذا المكتوب.

بطاقة حول المشاريع الممولة من طرف الصندوق بمناطق التوسع  
بولاية باجة

(1) القسط الأول من البرنامج الخصوصي لتمويل استثمارات بمناطق التوسع:

البلدية	مبلغ المساعدة غير الموظفة بالدينار	نسبة التحويل بالمائة
باجة	1 200 000	100 %
مجاز الباب	870 000	100 %
تبرسق	400 000	100 %
نفزة	900 000	100 %
قبلاط	710 000	100 %
زهرة مدين	830 000	100 %
تستور	750 000	100 %
المعقولة	710 000	100 %
المجموع	6 370 000	

(2) القسط الثاني من البرنامج الخصوصي لتمويل استثمارات بمناطق التوسع:

البلدية	المشروع	كلفة المشروع المبرمجة بالدينار	مبلغ المساعدة الموظفة بالدينار	المصادقة النهائية على التمويل (د)
باجة	اقتناء معدات	954 000	954 000	954 000
مجاز الباب	اقتناء معدات	980 000	980 000	980 000
تبرسق	اقتناء معدات	695 000	695 000	680 000
نفزة	التنوير العمومي	774 000	774 000	772 949
قبلاط	اقتناء معدات	697 000	697 000	697 000
زهرة مدين	الطرقاات والأرصفة	1 295 000	886 000	1 295 000
تستور	اقتناء معدات	728 000	728 000	728 000
المعقولة	اقتناء معدات	575 000	575 000	575 000
المجموع		6 698 000	6 289 000	6 681 949

## السؤال الكتابي الأول

### للنائبه ضحي السالمي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** طلب إنشاء ممر مؤقت للمشاة والأطفال في حي البلدية بـبرج السدرية.

**المصاحيب:** - صور توضح الوضعية الحالية للطرق وتهديد سلامة المواطنين والمترجلين.

- خريطة تبين الموقع والمسلك المطلوب إنجاز الممر

فيه.

تحية طيبة وبعد،

أفاد سكان حي البلدية بـبرج السدرية أن الأطفال والمترجلين يعانون يومياً من صعوبة الوصول إلى مقرات العمل والمدارس بسبب غياب ممر آمن حيث يضطر السكان لاستخدام طرق غير مجهزة وتشكل خطراً عليهم، كما يوضح الفيديو المرفق والخريطة المصاحبة.

وعليه نسأل سيادتكم:

هل بالإمكان التدخل العاجل لإنجاز ممر مؤقت آمن للمشاة والأطفال على سبيل المثال بتوفير 4 شاحنات Gravier لتأمين عبورهم؟

ما الخطة الزمنية التي تعتمدهم الوزارة اعتمادها لضمان سلامة السكان والمترجلين في هذه المنطقة؟

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق الاحترام والتقدير. مع الشكر.

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

### بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة "ضحى السالمي"

عن دائرة: حمام الأنف - حمام الشط

(ولاية بن عروس)

**ملخص السؤال:** حول طلب إنشاء ممر مؤقت للمشاة والأطفال

في حي البلدية بـبرج السدرية.

### نص الإجابة:

في إطار تحسين ظروف العيش بالحي السكني البلدي الفوضوي الكائن بـبرج السدرية، ونظرا لعدم توفر شبكة لتصريف المياه المستعملة، وما ترتب عن نزول الأمطار الأخيرة من تدهور حالة المسالك الداخلية، تدخلت البلدية بوسائلها الخاصة لرفع الأتربة والأوساخ ومسح هذه المسالك بما يجعلها صالحة للإستعمال.

كما برمجت البلدية اقتناء كميات من مشتقات الحجارة (Tout-Venant) قصد بسطها بصفة وقتية على مسالك هذا الحي وعدد من الأحياء السكنية الأخرى التي تفتقر إلى قنوات تصريف المياه المستعملة، وذلك قبل موفى شهر مارس 2026، بعد استكمال الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة.

وسيتيم لاحقا، وبعد استكمال أشغال ربط الحي بشبكة التطهير إدراج برمجة لتعبيد الطرقات بصفة نهائية.

## السؤال الكتابي الثاني

### للنائبه ضحي السالمي

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** وضعية طريق عمارات بوقمرة بـبرج السدرية ومعضلة تصريف مياه الأمطار ومسؤوليات بلدية حمام الشط.

**المصاحيب:** صور موثقة للحالة الكارثية للطريق.

السيد وزير الداخلية المحترم،

تحية طيبة وبعد،

يشرفني أن ألفت عنايتكم إلى الوضعية الخطيرة التي يعيشها متساكنو عمارات بوقمرة بمعتمدية حمام الشط - برج السدرية والمتعلقة بالطريق المحاذي للإقامة والذي يعد غير مهياً ومتأكلا ويحتوي على تشققات وانهيارات جزئية، بما يشكل خطراً حقيقياً على سلامة المترجلين والمتساكنين، خاصة الأطفال وكبار السن.

وتزداد خطورة الوضع بسبب مرور المياه القادمة من الجبل عبر هذا الطريق بفعل وجود منحدر طبيعي مما ساهم في تأكله وتدهور بنيته نتيجة التدفق المتواصل لمياه الأمطار، في ظل غياب منظومة لتصريف المياه نحو القنال القريب من المنطقة وهو ما يمثل خطراً بنيوياً وهدراً للموارد المائية.. وقد أكد المتساكنون أنهم حاولوا الاتصال بالباعث الأصلي للمشروع دون جدوى، حيث يتهرب المسؤول عنها من التواصل رغم استدعائه سابقاً بواسطة عدل منفذ.

وفي كل الحالات فإن المتساكنين ليسوا طرفاً في هذا النزاع الإداري والتعاقدية، ولا يجوز تحميلهم تبعات إخلالات الأطراف المتدخلة، وهم اليوم الحلقة الأضعف التي تدفع ثمن غياب الحلول.

وبناءً على ما تقدم، أسأل السيد وزير الداخلية ما يلي:

-ما هي أسباب عدم تدخل بلدية حمام الشط إلى حد الآن لتهيئة الطريق المحاذي لعمارات بوقمرة وضمان سلامة المتساكنين والمترجلين؟

-ما هو برنامج الوزارة لإنجاز منظومة لتصريف مياه الأمطار القادمة من الجبل نحو القنال القريب، بما يحيي الطريق وسلامة المواطن؟

-كيف ستضمن الوزارة عدم تحميل المتساكنين أي أعباء مالية أو قانونية ناتجة عن هذا الوضع باعتبارهم غير طرف في الاتفاقات التعاقدية؟

وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الداخلية

### بطاقة

تتضمن إجابة عن السؤال الكتابي للنائبة "ضحى السالمي"

عن دائرة: حمام الأنف - حمام الشط

(ولاية بن عروس)

**ملخص السؤال:** حول وضعية طريق عمارة بوقمرة بريح السدرية ومعضلة تصريف مياه الامطار ومسؤوليات بلدية حمام الشط.

### نص الإجابة:

• بخصوص تدخل البلدية لهيئة الطريق وضمان سلامة المتساكنين والمترجلين:

قامت البلدية بالتدخل إثر نزول الأمطار الأخيرة حيث تولت اقتناء كميات من مشتقات الحجارة (Tou-Venant) وبسطها بالطرقات التي جرفتها المياه بما في ذلك الطريق المحاذي للعمارات، وهو حاليا في وضعية حسنة.

ويتم تصريف مياه الأمطار القادمة من الجبل سطحيا في اتجاه الطريق الوطنية رقم 1.

• بخصوص تحميل المسؤولية:

لقد تم اتخاذ جملة من الإجراءات القانونية في شأن الباعث العقاري، منها رفع قضية عدلية ضده لدى القضاء وتم التنسيق بين بلدية المكان ووزارة التجهيز والإسكان باعتبارها صاحبة المشروع لاتخاذ ما يلزم من إجراءات تأديبية وقانونية ضده من أجل إخلاله بالتزاماته التعاقدية المحمولة عليه.

### السؤال الكتابي

#### للنائبة نجلاء اللحياني

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

**الموضوع:** حول مدى احترام الجامعة التونسية لكرة اليد للقوانين والإجراءات المنظمة لجلساتها العامة وانتخاباتها.

#### المصاحيب: معاينة

وبعد، تبين من خلال متابعة سير الجلسة العامة للجامعة التونسية لكرة اليد المنعقدة بتاريخ 27 مارس 2022 أنه تم تسجيل عدد من الإخلالات القانونية والتنظيمية، من بينها:

- الدعوة للجلسة العامة لم تحترم الأجال والشروط المنصوص عليها بالقوانين الأساسية.

- إصدار قرارات وتصويتات رغم وجود طعون وتشكيات مقدمة من قبل الأطراف المعنية

- عدم احترام شروط الترشح للمكتب الجامعي وفق القوانين الجاري بها العمل وجود تجاوزات أخرى في إجراءات التصويت والمصادقة على اللوائح.

وعليه التمس من سيادتكم توضيح ما يلي:

• ما هي الإجراءات الرقابية التي قامت بها الوزارة بخصوص هذه الجلسة العامة؟

• ما هي التدابير المتخذة لضمان احترام الجامعات الرياضية للقوانين الأساسية والنظام الداخلي في انتخاباتها واجتماعاتها؟

• هل تنوي الوزارة التدخل لتصحيح هذه الإخلالات وضمان شفافية التسيير داخل الجامعة التونسية لكرة اليد؟ والسلام

إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

**الموضوع:** حول مدى احترام الجامعة التونسية لكرة اليد للقوانين والإجراءات المنظمة لجلساتها العامة وانتخاباتها.

**المرجع:** إحالتكم المؤرخة في 22-9-2025 تحت عدد ص-2025-0002563-3000-26 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0013668-23-2025 بتاريخ 24-9-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائبة بمجلس نواب الشعب السيدة نجلاء اللحياني حول مدى احترام الجامعة التونسية لكرة اليد للقوانين والإجراءات المنظمة لجلساتها العامة وانتخاباتها، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

أولا- بخصوص الإجراءات الرقابية التي قامت بها الوزارة بخصوص الجلسة العامة للجامعة التونسية لكرة اليد المنعقدة بتاريخ 27-3-2022:

فقد عُقدت هذه الجلسة بالتنسيق التام بين المكتب الوقي للجامعة، وسلطة الإشراف والاتحاد الدولي لكرة اليد، علما بأن هذا الملف معروض حاليا للنظر أمام القضاء الإداري.

ثانيا - حول التدابير المتخذة لضمان احترام الجامعات الرياضية للقوانين الأساسية والنظام الداخلي في انتخاباتها واجتماعاتها، وتدخل الوزارة لتصحيح الإخلالات لضمان شفافية التسيير:

تتولى مصالح الوزارة، ممثلة في الإدارة العامة للرياضة والتفقدية العامة السهر على ضمان حسن تطبيق النصوص القانونية المنظمة للجامعات الرياضية. وفي هذا الإطار، تم خلال السنة المنقضية اتخاذ قرارات بحل عدد من المكاتب الجمعية بسبب التقصير أو سوء التصرف، وتعويزها بمكاتب وقتية لتسيير شؤونها.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام

#### السؤال الكتابي

#### للنائب عبد الحافظ الوحيشي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

#### 1- تهيئة الملعب البلدي معتمدة العامرة

تفتقر معتمدة العامرة لحد يوم التاريخ هذا الملعب رياضي وقد وفرت التنمية المندمجة مليار و40 ألف دينار وأثبتت الدراسة أن المبلغ المطلوب لتهيئة ملعب معشب ملياران وتسع مائة ألف دينار. الرجاء من الوزارة التدخل في أقرب وقت ممكن لتوفير الاعتمادات والقيام بالتهيئة لحاجة المعتمدة لذلك.

#### 2- معتمدة جبنيانة:

➤ القاعة المغطاة بجبنيانة بحاجة ماسة إلى تدخل وقد برمجت البلدية التدخل فيها وترقب إعانة الوزارة.

➤ الملعب البلدي: إعادة تهيئة الأرضية أو إضافة ملعب صغير لتخفيف الضغط على الملعب الموجود.

➤ إحداث ملعب حي بعمادة العجانة،

#### 3- عمادة حرق:

إحداث قاعة رياضية لحاجة المنطقة لذلك لاستيعاب عديد الفرق النسائية التي تنشط في كرة الطائرة والتي أثبتت النتائج حاجتها لذلك.

في انتظار ردكم، تقبلوا سيدي الوزير تحياتنا واحترامنا والله الموفق. والسلام

## إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

**الموضوع:** حول وضعية البنية التحتية الرياضية بمعتمديتي العامرة وجبنيانة من ولاية صفاقس

**المرجع:** إحالتكم المؤرخة في 24-4-2025 تحت عدد ص-2025-0001844-3000-26 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0005478-23-2025 بتاريخ 25-4-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد عبد الحافظ الوحيشي، حول وضعية البنية التحتية الرياضية بمعتمديتي العامرة وجبنيانة من ولاية صفاقس أتشرف بإفادتكم بما يلي:

### أولا - بخصوص إحداث ملعب بلدي بالعامرة:

ان هذا المشروع مدرج ببرنامج التنمية المندمجة وله خط تمويل خاص به راجع إلى وزارة الاقتصاد والتخطيط وأن مطالب التمويل يتم دراستها من قبل لجنة القيادة المشرفة على هذا البرنامج، وقد بلغ المشروع مرحلة الدراسة التمهيدية المفصلة، علما وان مصالح بلدية العامرة قد تعهدت بتوفير الاعتمادات الخاصة بتعشيب الملعب وتنويره.

وتجدر الإشارة إلى أنه في إطار برنامج التنمية المندمجة تم إحداث 03 ملاعب أحياء بكل من "ذراع بن زايد" و "بليانة" و "بودريالة" بكلفة قدرها 700 ألف دينار وتم القبول الوقتي للمشروع في أفريل 2025.

كما تم إحداث ملعب حي معشوب "بني المهارة" على حساب البرنامج الجهوي للتنمية بكلفة قدرها 190 ألف دينار وتم القبول الوقتي للمشروع في 2 جوان 2025.

ومن جهة أخرى، تم رصد اعتماد قدره 300 ألف دينار على ميزانية وزارة الشباب والرياضة لسنة 2025 لتهيئة دار الشباب بالعامرة والمشروع حاليا في طور تعيين المصممين.

### ثانيا - بخصوص مساعدة البلدية على تهيئة قاعة الرياضة الجماعية بمعتمدية جبنيانة:

في إطار مساعدة البلدية في عملية تهيئة قاعة الرياضة الجماعية، تم ترسيم اعتماد بقيمة 500 ألف دينار ضمن ميزانية الاستثمار لوزارة الشباب والرياضة لسنة 2025، وذلك للمساهمة في تمويل أشغال التهيئة.

هذا ويتجه التذكير بأن معتمدية جبنيانة تعتبر من أكثر المعتمديات التي تضم منشآت شبابية ورياضية بالولاية ( 04 دور شباب بكل من الحزق واللوزة وجبنيانة واولاد بوسمير، و نادي شباب ريفي بدوار اللواتة و 02 ملاعب بلدية بالحزق واللوزة والقاعة الرياضية بجبنيانة.)

كما أن وزارة الشباب والرياضة لم تتوقف عن دعمها بالمشاريع التنموية في الخمس السنوات الأخيرة، حيث تم تعشيب 02 ملاعب بلدية بكل من الحزق واللوزة، وحاليا بصدد تجهيزهما بالإتارة هذا إلى جانب إتمام إجراءات أشغال تهيئة داخلية وخارجية شاملة لدار شباب اولاد بوسمير"، واتمام إجراءات القبول الوقتي لمشروع بناء قاعة كبرى مع تهيئة داخلية وخارجية شاملة لدار الشباب اللوزة، وتم كذلك الانتهاء من أشغال صيانة الوحدات الصحية لدار الشباب الحزق.

## ثالثا - أما بالنسبة لمقترحات المشاريع الجديدة:

سيتم دراسة طلبات إدراج هذه المشاريع بالمخطط التنموي 2026-2030 وفقا للمبرجة التصاعدي المحلية والجهوية ومقاربتها بالأولويات القطاعية وتقدم إنجاز المشاريع المتواصلة وقدرات التمويل المخولة للقطاع بالمخطط.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام

### السؤال الكتابي

#### للنائب أيمن المرعوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل الى سيادتكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة،

أما بعد تعتبر معتمدية طينة من المعتمديات ذات الكثافة السكانية العالية حيث يبلغ عدد سكانها حوالي 90 ألف ساكن تتركز في حوالي 14 حي سكني وتضم ثاني أكبر حي في الجمهورية (حي طينة) ينتهي أغلبها الى الطبقة الفقيرة. لئن شهدت معتمدية طينة خلال هذه السنة احداث مركبين شبابيين بكل من حي بن سعيدة وحي الوفاء وانطلاق أشغال انجاز القسط الأول من الملعب البلدي الا أنه تبقى هنالك عديد النقائص وبناءا على ما سبق أتوجه الى سيادتكم بالأسئلة التالية:

1-ما هو برنامج الوزارة في احداث مركب شبابي ورياضي بحي طينة الذي يضم حوالي 35 ألف ساكن والذي يحتوي 4 مدارس ابتدائية ومعهد ثانوي واعدادية ولا تتوفر فيه أي منشأة رياضية

2- متى تنطلق أشغال تعشيب الملعب البلدي بطينة ماهو برنامج الوزارة في تجهيزه بالأضواء الكاشفة وبناء المداخل الخاصة به

3- ماهي أسباب تعطل احداث ملعب بعمادة الحاجب وماهي خطة الوزارة للتسريع في انجازه

4- متى ينطلق الاستغلال الفعلي للمركبين الشبابيين بكل من حي بن سعيدة والحاجب. والسلام

### إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

**الموضوع:** حول المشاريع الشبابية والرياضية بمعتمدية طينة من ولاية صفاقس

**المرجع:** إحالتكم المؤرخة في 22-9-2025 تحت عدد ص-2025-0002563-3000-26 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 0013668-23-2025 بتاريخ 24-9-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد أيمن المرعوي حول إحداث مركب شبابي ورياضي بحي طينة، وموعد إنطلاق تعشيب الملعب البلدي بطينة وبناء المداخل وتجهيزه بالأضواء الكاشفة، وإحداث ملعب بعمادة الحاجب، وموعد الإستغلال الفعلي للمركبين الشبابيين بكل من حي بن سعيدة والحاجب، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

### أولا - بخصوص موعد انطلاق تعشيب الملعب البلدي بطينة وبناء المداخل وتجهيزه بالأضواء الكاشفة:

مشروع إحداث ملعب بلدي بطينة مشروع ممول من طرف وزارة الشباب والرياضة بكلفة قدرها 1.440 ألف دينار، وقد انتهت أشغال

قسط الهندسة المدنية لبناء حجرات الملابس والسياس والأرضية وتم قبولها وقتياً، كما تم برمجة قسط التعشيب بكلفة قدرها 600 ألف دينار والمشروع حالياً في طور تقييم العروض.

#### ثانياً - بخصوص إحداث ملعب بعمادة الحاجب:

هذا المشروع مبرمج بكلفة قدرها 200 ألف دينار وتعطل إنجازها لعدم توفير عقار من طرف الجهة.

#### ثالثاً - بخصوص موعد الاستغلال الفعلي للمركب الشبائي والرياضي يحي بن سعيدة والمركب الشبائي والرياضي بالحاجب:

تم إنجاز هذين المشروعين من قبل وكالة التهذيب والتجديد العمراني، وتم استلامهما من قبل الوزارة وإصدار قرارين بفتحهما، تمهيداً للمشروع في استغلالهما فعلياً في أقرب الأجل.

#### رابعاً-أما بالنسبة لمقترحات المشاريع الجديدة:

سيتم دراسة طلبات إدراج هذه المشاريع بالمخطط التنموي 2026-2030 وفقاً للمنهجية التصاعدية المحلية والجهوية ومقاربتها بالأولويات القطاعية وتقدم إنجاز المشاريع المتواصلة وقدرات التمويل المخولة للقطاع بالمخطط.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام

#### السؤال الكتابي

#### للنائب لطفي الهمامي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

#### الموضوع: حول طلب تخصيص الملاعب أحياء.

تعتبر ملاعب الأحياء ضرورية لتوفير مساحات للرياضة والترفيه والأنشطة الاجتماعية داخل الأحياء السكنية.

وفي إطار تنفيذ مشاريع إحداث ملاعب أحياء بمعتمدية العمران وقعت برمجة ملعب يحي ببيتر عتيق، وملعب يحي الزياتين وقد وقع رصد الاعتمادات اللازمة من المجلس الجهوي منذ سنوات، ولكن أشكال التخصيص هو سبب تعطيل هذين المشروعين.

\*فمتى ستطلب وزارتك قرار تخصيص من وزارة أملاك الدولة؟  
علماً وأن الأرض هي ملك الدولة الخاص ومتى يتم رصد اعتمادات لإنجاز هذين الملعبين؟

وفي انتظار ردكم تفضلوا سيدي الكريم بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

#### إجابة السيد وزير الشباب والرياضة

**الموضوع** حول تخصيص عقارات ورصد اعتمادات لإنجاز ملعب يحي ببيتر عتيق يحي الزياتين بمعتمدية العمران الأعلى.

**المرجع:** إحالتكم المؤرخة في 03-7-2025 والمضمنة لدينا بمكتب الضبط المركزي تحت عدد 2025-23-0009822 بتاريخ 08-7-2025.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والمتعلقة بالسؤال الكتابي الصادر عن النائب بمجلس نواب الشعب السيد لطفي الهمامي، حول تخصيص عقارات ورصد اعتمادات لإنجاز ملعب يحي

بيتر عتيق يحي الزياتين بمعتمدية العمران الأعلى، أشرف بإفادتكم بأن مشروع إحداث ملعب يحي الزياتين مبرمج بكلفة تقديرية قدرها 267 ألف دينار على ميزانية البرنامج الجهوي للتنمية لولاية تونس وهو حالياً في طور تخصيص العقار، كما تمت برمجة تهيئة ملعب يحي ببيتر عتيق بالجبل الأحمر بكلفة تقديرية قدرها 207 ألف دينار، بتمويل مشترك بين ميزانية المجلس الجهوي والبلدية، على أن تتولى البلدية إنجازها، وهو بدوره في مرحلة استكمال إجراءات التخصيص العقاري.

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد، والسلام

#### السؤال الكتابي

#### للنائبة منال بديدة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي، أقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

#### الموضوع: حول مشروع إحداث المنطقة الصناعية بئر علي بن

#### خليفة

السيدة الوزيرة، لقد وجهت لكم سؤالاً كتابياً بتاريخ 06 مارس 2024 لطلب الإسراع في إحداث المنطقة الصناعية بئر علي بن خليفة المعطلة منذ سنة 2013 وقد تضمنت إجابته بتاريخ 24 أبريل 2024 أن مشروع إحداث منطقة صناعية تعطل بسبب إشكال عقاري وقامت الوزارة بكل الإجراءات الضرورية والملف في مراحله الأخيرة باعتبار أنكم كلفتم محامي للقيام بالتسجيل الاختياري لقطعة الأرض موضوع المشروع منذ سنة 2021.

السيدة الوزيرة، اقترب مرور سنتان على إجابته بأن فك تعطيل مشروع إحداث منطقة صناعية بمعتمدية بئر علي بن خليفة في مراحله الأخيرة إلا أنه وإلى حدود هذا التاريخ لم يحدث أي جديد في الموضوع، الأمر الذي ألحق ضرراً كبيراً بمعتمديتي بئر علي بن خليفة وفوت عليها فرصة جدية للتنمية ونحن بحاجة ماسة إلى هذا المشروع فالمعتمدية ترتفع فيها نسب البطالة كما يوجد طلب كبير على الإقبال على المشاريع الصناعية بالجهة، إلا أن الاحداث الفعلية للمشروع قد تعطل لأكثر من 13 سنة،

لذا السيدة وزيرة الصناعة والمناجم والطاقة، متى يقع إتمام إنجاز مشروع إحداث المنطقة الصناعية بئر علي بن خليفة؟  
وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

#### إجابة السيدة وزيرة الصناعة

#### والمناجم والطاقة

**الموضوع:** حول الإجابة عن سؤال السيدة النائبة منال بديدة.

**المرجع:** مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-189 بتاريخ 2 فيفري 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعا لتساؤل السيدة النائبة منال بديدة حول مشروع إحداث المنطقة الصناعية بئر علي بن خليفة بولاية صفاقس يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

- تم إدراج مشروع تهيئة المنطقة الصناعية بئر علي بن خليفة الممتد على مساحة 18 هكتار ضمن المخطط التنموي 2016-2020 حيث صُنّف الموقع ضمن المدخرات العقارية الصناعية، إلا أنه تعذر على الوكالة العقارية الصناعية مواصلة تنفيذ المشروع نظراً لوجود

بعض الصعوبات القانونية التي حالت دون استكمال التنفيذ في الإبان، والمتعلقة أساساً بإجراءات تسوية الوضعية العقارية وتسجيل العقار واستخراج رسم عقاري منفرد.

-بتاريخ 29 جانفي 2026 أصدرت المحكمة العقارية بصفاقس المنتصبة للقضاء في مادة التسجيل الإختياري حكماً يقضي بتسجيل العقار لفائدة الوكالة العقارية الصناعية.

وبناءً على هذا الحكم، واستناداً إلى تصنيف العقار ضمن المناطق العمرانية ورفع الصبغة الفلاحية عنه وفقاً لخريطة حماية الأراضي الفلاحية لولاية صفاقس، ستتولى الوكالة العقارية الصناعية خلال سنة 2026 أعداد مختلف الدراسات الفنية والهندسية اللازمة للبدء في أعمال التهيئة الفعلية للمنطقة الصناعية.

والسلام

### السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين الورغي

عملاً بأحكام الفصل 114 من دستور الجمهورية التونسية، أتقدم الى سيادتكم بسؤال كتابي حول وضعية المنطقة الصناعية بجبل الجلود ولاية تونس تحية وبعد،

تعتبر المنطقة الصناعية جبل الجلود من اهم المناطق الصناعية في ولاية تونس حيث تعتبر ثاني أكبر منطقة من حيث المساحة ومن أول المناطق الصناعية على مستوي الجمهورية

الا انه في السنوات الأخيرة أصبحت منطقة شبه مهجورة نتيجة عدم تطويرها أولاً وإقرار تصنيفها كمنطقة تخزين ليست معدة لاستقبال أنشطة صناعية جديدة الامر الذي أدى الى تراجع نسبة اليد العاملة بالمنطقة الصناعية وتراجع عدد المؤسسات الصناعية وعدم احداث مصانع جديدة فالمنطقة حيث كل من يتقدم لأحداث مصنع بالجهة يتم اعلامه بأن المنطقة ليست مصنفة كمنطقة صناعية بل كمنطقة تخزين مما ادى الى ارتفاع نسبة البطالة عند شباب المنطقة

كما أصبحت اغلب المصانع مهجورة ووكر للفساد نتيجة عدم استغلالها من قبل المنتفعين بها

\*ما هي أسباب إقرار وزارتكم للتصنيف المذكور للمنطقة الصناعية جبل الجلود؟

\*ما هي الإجراءات التي يمكن ان تتخذها وزارتكم في خصوص المصانع المهجورة والغير مستغلة؟ وهل يمكن احوالها لمستثمرين جدد؟ هل يمكن التراجع على التصنيف المذكور؟

\*لماذا لم يتم تطوير المنطقة الصناعية جبل الجلود؟

\*هل هنالك إمكانية لتوجيه بعض المستثمرين الأجانب الى المنطقة الصناعية جبل الجلود نظراً لموقعها الاستراتيجي؟

شكراً على كل ما تبذلونه ونتطلع إلى مواصلة عملنا المشترك بروح التعاون والتفاني. والسلام

إجابة السيدة وزيرة الصناعة

والمناجم والطاقة

**الموضوع:** حول الإجابة عن سؤال السيد النائب محمد أمين

الورغي.

**المرجع:** مراسلتكم عدد ص-2026-26-3000-0000 بتاريخ 9

فيفري 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لسؤال السيد النائب محمد أمين الورغي حول وضعية المنطقة الصناعية بجبل الجلود من ولاية تونس، أشرف بإفادتكم أنّ المنطقة الصناعية المذكورة غير راجعة بالنظر للوكالة العقارية الصناعية.

أما فيما يخص تغيير تصنيف المنطقة الصناعية من منطقة تخزين إلى منطقة إنتاج، فإن ذلك يستوجب التنسيق مع بلدية تونس لتغيير صبغتها أثناء مراجعة مثال التهيئة العمراني الذي هو حالياً بصدد المراجعة.

### السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

**الموضوع:** سؤال كتابي لوزير الشؤون الاجتماعية بخصوص التحيل المتمثل في مواصلة مئات الاف المتقاعدين الجمع بين الجراية والاجر

تحية طيبة وبعد،

لا يخفى عليكم أن مئات الاف المتقاعدين (ما يفوق 400 ألف متقاعد) يواصلون بطرق ملتوية العمل كاجراء بعد أن صرحوا بوجودهم كمستقلين بصفة صورية (Faux indépendants) والحصول على معرف جبائي لممارسة نشاط "مستشار Consultant" بصفة صورية.

هؤلاء المتحيلون الذين اضرروا بمئات الالاف من طالبي الشغل والصناديق الاجتماعية وأصحاب المهن المنظمة والمستهلك اعتمدوا على الثغرة الواردة بالفصل 2 من القانون عدد 8 لسنة 1987 المتعلق بعمل المتقاعدين الذي استثنى من تحجير الجمع بين الجراية والاجر الباعثين ولكن دون وضع شروط واضحة للتصدي للتحيل المشار اليه أعلاه ودون التنصيص على عقوبة بدنية ومالية ناجعة وفعالة.

ما زاد الطينة بلة نشاط مستشار "Consultant" دون تحديد الاختصاص. كان من المفروض على مصالح الجباية التنصيص على الاختصاص وذلك بغاية الحد من التحيل وتعفن محيط الاستثمار المتعفن أصلاً حتى النخاع زيادة على ذلك، استعمل المتحيلون تلك الصفة "مستشار Consultant" لانتحال عديد الصفات والتلبس بعديد الألقاب ملحقين اضرارا جسيمة بالمستهلك وبأصحاب المهن المحكومة بقوانين وبمحيط الاستثمار.

ورغم ان الفصل 2 من قانون الاستثمار نص على ضرورة اعتماد تصنيفه الأنشطة الاقتصادية من قبل مصالح الجباية الا انه ورغم صيحات الفزع التي أطلقها أصحاب المهن المتضررة ورغم العرائض الموجهة للإدارة العامة للاداءات الا انه تم الإبقاء على هذا التجاوز تلك الفوضى المتمثلة في عدم تنظيم اغلب الأنشطة الاقتصادية بقوانين متطورة شجعت المتحيلين الأجانب على بعث شركات بعنوان ممارسة أنشطة غير محددة من قبيل "الاستشارات والدراسات والمساعدة" ليمارسوا فيما بعد الجوسسة وتهريب الاثار وتبييض الأموال وبيع الفواتير الوهمية وحتى تأجيج الأوضاع كما اعترف بذلك أخيراً الناطق الرسمي باسم الحرس الوطني.

تبعاً لما تم بيانه، لماذا لم تبادر وزارتكم باتخاذ اية اجراء لوضع حد لهذا التحيل الذي ساهم بصفة كبيرة في الاضرار بطالبي الشغل والصناديق الاجتماعية وفي تعفن محيط الاستثمار وتنمية التحيل والتلبس بالألقاب والاضرار بالمستهلك وأصحاب المهن؟

في انتظار جوابكم، تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

والسلام

## إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-0000399 بتاريخ 07 فيفري 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول التحيل المتمثل في مواصلة العديد من المتقاعدين الجمع بين الجراية والأجر، طرحه النائب السيد أحمد بنور. وتبعاً لذلك أُنشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور.

والسلام

### الإجابة:

يتم التفطن بصفة آلية إلى الأشخاص الذين استأنفوا نشاطهم بالقطاع العمومي من خلال المراقبة الآلية للمتقاعدين منظوري الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الذين استأنفوا العمل بعد سن التقاعد واختاروا التمتع بمنحة هذا العمل وتخلوا عن جرايات تقاعدهم طبقاً لأحكام الفصل 55 من القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 05 مارس 1985 والمتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي، وذلك عبر منظومة "إنصاف" لصرف الأجور، ويتم التفطن خلال نفس الشهر الحالات الجمع وإيقاف صرف جراياتهم في الإبان، وقد بلغ عدد الجرايات التي تم إيقافها نتيجة الجمع بين جراية ومرتب في القطاع العمومي 34 جراية بكلفة شهرية تقدر بـ 51 ألف دينار.

أما في القطاع الخاص فيتم التفطن إلى هذه الحالات في إطار الحملات الدورية بالتنسيق مع مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعبر التقاطعات وللغرض وعلى إثر إرساء خدمة الواب بين الصندوقين بداية من شهر سبتمبر 2024، وتم رصد 89 وضعية جمع بين جراية وتصريح بالأجور في القطاع الخاص بكلفة شهرية في حدود 71 ألف دينار.

ويتم في حالات الجمع بين جراية تقاعد مهما كان مصدرها وكل دخل قار في شكل أجر أو مرتب، في الإبان اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بالقانون المذكور آنفاً، وخاصة منها إيقاف جراية المعني بالأمر ومطالبتة بإرجاع الجرايات التي صرفت لفائدته خلال فترة الجمع.

### السؤال الكتابي

للنائب سفيان بن حليلة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية:

**الموضوع:** بخصوص الغموض وتعدد التأويلات في تطبيق أحكام الفصل الثاني من القانون عدد 16 لسنة 2025 المتعلق بتنقيح مجلة الشغل وخاصة أحكام الفصل 30.

على إثر صدور القانون عدد 16 لسنة 2025، وخاصة أحكام الفصل 30 المضاف والمتعلق بعقود إسداء الخدمات بين المؤسسات، لوحظ وجود غموض كبير وتباين في التأويلات لدى مختلف المتدخلين الاجتماعيين والمهنيين، سواء من طرف المؤسسات أو العمال أو الهياكل النقابية، مما خلق إرباكاً في التطبيق العملي وأدى إلى تعدد القراءات والاجتهادات، خصوصاً فيما يتعلق بمسؤوليات المؤسسة

المستفيدة، وآليات خلاص الأجور، ودفع الاشتراكات الاجتماعية، والالتزامات المترتبة على الأطراف المعنية.

ويبرز هذا الإشكال بشكل خاص في بعض القطاعات الحساسة، على غرار الشركات المختصة في مجال صناعة الأجهزة الإلكترونية الحديثة (Hi-Tech) والتي تعتبر وفق هذا القانون من المؤسسات المستفيدة.

هذه الشركات بحكم طبيعة نشاطها القائم على تطوير البرمجيات والتقنيات المتقدمة داخل مختبراتها، تكون في حاجة مستمرة إلى التعامل مع عدة مكاتب دراسات وشركات مختصة في البرمجة، حيث يتطلب حسن سير العمل أن يباشر مسدو الخدمات مهامهم داخل مقرات المؤسسة المستفيدة حفاظاً على السرية المهنية وسلامة المعلومات ومنع تسرب الأبحاث والابتكارات قيد التطوير.

كما أن مسدو هذه الخدمات يتمتعون بخبرة كبيرة وكفاءة عالية تجعل الشركات المستفيدة في حاجة إليهم أولاً لقيادة المشاريع الجديدة ذات القيمة المضافة العالية، وثانياً لتشريك وتأطير المهندسين والباحثين الشباب المنتدبين صلب هذه الشركات بما يضمن نقل الخبرة وبناء كفاءات وطنية قادرة على المنافسة الدولية.

وتلعب هذه الشركات المختصة دوراً محورياً في النهوض بالنسيج الاقتصادي الوطني، إذ تساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية، ورفع مستوى القيمة المضافة للصناعة الوطنية، ودعم التحول الرقمي والتكنولوجي للبلاد، فضلاً عن دورها في خلق فرص عمل عالية الكفاءة لفائدة الشباب التونسي، بما يعزز مكانة تونس كمركز إقليمي للصناعات التكنولوجية المتقدمة.

غير أن بعض التأويلات الحالية للفصل 30 لا تأخذ بعين الاعتبار هذه الخصوصيات مما قد يعيق عمل هذه المؤسسات ويُعرضها الصعوبات تنظيمية وقانونية تهدد استمراريتهما وقدرتها التنافسية، وتحد من قدرتها على دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في دفع النمو وخلق الثروة.

لذا، أطلب من سيادتكم:

1. تقديم تفسير رسمي وواضح لمقتضيات هذا الفصل لتوحيد الفهم وضمان التطبيق السليم.
2. توضيح الإجراءات العملية التي تعتمزم الوزارة اتخاذها للحد من الخلافات القانونية والعملية التي قد تنشأ.
3. بيان ما إذا كانت الوزارة تعتمزم إصدار نصوص ترتيبية أو مذكرات توضيحية تحدد بدقة مسؤوليات الأطراف واليات المراقبة والتنفيذ، مع الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التقنية والهيكلية لهذه المؤسسات المتقدمة تكنولوجياً.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-0002695 بتاريخ 03 أكتوبر 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي للنائب سفيان بن حليلة حول الغموض وتعدد التأويلات في تطبيق أحكام العنوان الثاني من القانون عدد 16 لسنة 2025 المتعلق بتنقيح مجلة الشغل وخاصة أحكام الفصل 30. والسلام

## الإجابة:

أتشرف بإفادتكم أن القانون عدد 16 لسنة 2025 والذي أصبح في صيغته النهائية القانون عدد 09 لسنة 2025 المتعلق بتنظيم عقود الشغل ومنع المناولة، والذي يهدف إلى القضاء على كل أشكال التشغيل الهش قد أكد في العنوان الثاني والمتعلق بمؤسسات إسداء الخدمات والقيام بالأشغال على الأسس القانونية لإسداء الخدمات أو القيام بأشغال بكل دقة من خلال الفصل 30 الذي نص صراحة على أنه يعتبر إسداء خدمات أو القيام بأشغال ".... تقديم خدمات أو أشغال تتطلب معارف مهنية أو تخصصا فنياً لفائدة المؤسسة المستفيدة على أن لا تتعلق هذه الخدمات أو الأشغال بالنشاط الأساسي والدائم للمؤسسة، وأن لا يكون العمال المستخدمون تحت إدارة المؤسسة المستفيدة ومراقبتها"، ليؤكد على أنّ كل تعاقد يجب أن يتم تحديده وفق طبيعته وظروف إنجازه، وذلك لحماية الحقوق المهنية والاجتماعية للعمال ومنع كل أشكال الاستغلال.

فالمعيار الأساسي للتمييز بين المناولة الممنوعة وعقود إسداء الخدمات هو موضوع العقد فإذا تسلط العقد على وساطة في اليد العاملة فهي مناولة ممنوعة وإذا كان موضوع العقد خدمات تنجز من قبل مؤسسة منتصبة لذلك وتقوم بخدمات تتطلب معارف ومهارات فنية فهي إسداء خدمات ما لم تتعلق الخدمات بالنشاط الأساسي للمؤسسة المستفيدة.

حيث يجب أن تكون عقود إسداء الخدمات كتابية لتحديد الالتزامات المتبادلة بين المؤسسة المستفيدة والمؤسسة المسديدة للخدمات، عند إنجاز خدمات أو أشغال معينة لا تكون ضمن النشاط الأساسي والدائم للمؤسسة المستفيدة، ولا يعمل إجراء المؤسسة المسديدة للخدمات تحت إشراف ومراقبة المؤسسة المستفيدة.

فالفصل 30 يمثل آلية قانونية أساسية لضمان التطبيق السليم للقانون عدد 09 لسنة 2025 ويعزز حماية حقوق العمال وضمان استقرارهم المهني، ويحد من الممارسات غير القانونية في العلاقات الشغلية، ويوفر إطاراً واضحاً وموحداً للعقود بين المؤسسات المستفيدة والمؤسسات المسديدة للخدمات.

## السؤال الكتابي

للنائب ابراهيم حسين

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

بعد تعهد السيد الوزير بإحداث فروع للصناديق الاجتماعية بمعمودية الصخرية شريطة توفر عقار للكراء على ذمة البلدية:

\* متى سيتم إحداث فروع للصناديق الاجتماعية ( CNAM - CNSS - CNRPS ) بالصخرية علماً وأن البلدية وفرتمقر جديد البناء ومستعدة للتفويت فيه على وجه الكراء لصالح وزارة الشؤون الاجتماعية؟ والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-0002575 بتاريخ 22 سبتمبر 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي من النائب السيد إبراهيم حسين حول إحداث فروع للصناديق الاجتماعية بمعمودية الصخرية.

والسلام

## الإجابة:

إن تدخل الصندوق يندرج في هذا المجال ضمن مقتضيات الاتفاقية الممضاة بين عدة هيئات تحت إشراف رئاسة الحكومة والمتعلقة بإدارة الخدمات المجمعة في إطار البرنامج الوطني لتنفيذ مشروع تطوير دور الخدمات وتعميمها.

ويأتي ذلك في سياق تجسيم الإستراتيجية الوطنية الرامية إلى تجميع الخدمات وتقريبها من المواطن والحد من التفاوت الجهوي وتعزيز مقومات التنمية بالجهات.

وعليه، فإنه سيتولى عرض هذا المقترح على أنظار لجنة القيادة الفنية لمشروع دور الخدمات لأخذه بعين الاعتبار وذلك عن طريق ممثله باللجنة خلال الجلسات التي تنعقد بصفة دورية ومنظمة بمقر رئاسة الحكومة.

## السؤال الكتابي

للنائب رمزي الشتوي

تحية طيبة،

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

**الموضوع:** دعم البرامج الاجتماعية بولاية توزر - في إطار متابعة تعهدات انتخابية

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بمراسلتكم في إطار متابعة التزاماتي أمام أهالي ولاية توزر خلال الانتخابات التشريعية، وخاصة ما يتعلق بمحور تحسين الأوضاع الاجتماعية ودعم الفئات الهشة والمتضررة من الوضع الاقتصادي الصعب.

تعاني الجهة من نسب بطالة مرتفعة خاصة في صفوف الشباب وخريجي الجامعات ومن تراجع في التغطية الاجتماعية وفي نجاعة آليات الدعم الموجه للفئات محدودة الدخل إلى جانب ضعف تنسيق برامج الإدماج المهني والاجتماعي على المستوى الجهوي.

وقد تعهدت بالعمل على:

\* دفع إحداث برامج دعم خاصة بالجنوب الغربي تراعي خصوصيات المناطق الصحراوية،

\* التحفيز على بعث مشاريع صغرى موجهة للعائلات محدودة الدخل،

\* التنسيق مع الهياكل الجهوية لضمان عدالة توزيع الإعانات الاجتماعية والتغطية الصحية.

وعليه أرجو من وزارتك الموقرة:

\* مدنا بمعلومات حول البرامج الاجتماعية الحالية والمبرمجة لفائدة جهة توزر،

\* توضيح آليات التنسيق بين الوزارة والنيابات الخصوصية والمجتمع المدني على المستوى المحلي،

الييد العاملة التي وفرتها المشاريع	مجموع المشاريع المسندة	مجموع الاعتمادات التي صرفت
57	55	1.172.876.820

\* مجموع الاعتمادات التي صرفت = جدول عدد 01 و جدول عدد 02: 1.625.843.147 من سنة 2020 إلى 2024.

ج - مشاريع مبرمجة للتنفيذ من قبل اللجنة الجهوية للتضامن الاجتماعي:

أ- مشروع التنمية الريفية المتدمجة الممول من قبل وكالة التعاون الإيطالي والمخصص للمناطق الحدودية بكل من حزوة وتمغزة ب: 12 مشروعا لفائدة المجامع المهنية للتنمية وتعاونيات العمل الفلاحي. بقيمة 480 ألف د وبحساب 40 ألف د للمشروع الواحد.

ب - مشاريع لفائدة صغار الفلاحين والشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات الأهلية وعددها 10 باعتماد جملي قيمته 200 ألف د بحساب 20 ألف د للمشروع الواحد.

ج - مشروع لفائدة الفئات الهشة في مجال الصناعات التقليدية وعددها 15 باعتماد جملي قيمته 75 ألف د بحساب 5 آلاف د للمشروع الواحد.

د - مشروع لفائدة الفئات الهشة في مجال تربية الماشية ب 18 مشروعا باعتماد جملي قيمته 90 ألف د بحساب 5 آلاف د للمشروع الواحد.

\*\* حوصلة لمجموع المشاريع: 55 مشروعا بقيمة 845 ألف د

هذا فضلا عن برامج التنمية الجهوية لمختلف الوزارات الأخرى.

2- توضيح آليات التنسيق بين الوزارة والنيابات الخصوصية والمجتمع المدني على المستوى المحلي:

تخضع برامج وزارة الشؤون الاجتماعية إلى التشبيك والتنسيق مع مختلف الوزارات وتتضمن اللجان الفنية ممثلين على مستوى أغلب الوزارات في اختيار المنتفعين بمختلف البرامج في إطار:

أ- برنامج الأمان الاجتماعي: القانون عدد 10 لسنة 2019 المؤرخ في 30 جانفي 2019.

- الأمر عدد 317 لسنة 2020 المؤرخ في 19 ماي 2020.

- المنشور عدد 12 لسنة 2022 المؤرخ في 10 ماي 2022.

- المنشور عدد 03 لسنة 2024 المؤرخ في 02 أفريل 2024.

وتحدد تلك النصوص تركيبة اللجان بمختلف الوزارات الممثلة فيها.

ب- التمكين الاقتصادي:

- الأمر عدد 715 لسنة 2022 المؤرخ في 20 سبتمبر 2022

- المنشور عدد 05 لسنة 2023 المؤرخ في 30 ماي 2023

وتحدد تلك النصوص تركيبة اللجان بمختلف الوزارات الممثلة فيها.

3- النظر في امكانية تطوير برامج الادماج المهني والاجتماعي للفئات الهشة بالجهة:

\*النظر في إمكانيات تطوير برامج الإدماج المهني والاجتماعي للفئات الهشة في الجهة.

وإلى على يقين أن تحسين الوضع الاجتماعي يُعد مدخلا أساسيًا للنهوض بالواقع التنموي العام، وأتطلع لتعاون فعلي بين السلط التشريعية والتنفيذية في هذا السياق.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي.

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-0001427 بتاريخ 12 ماي 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول دعم البرامج الاجتماعية بولاية توزر في إطار متابعة تعهدات انتخابية، طرحه النائب السيد رمزي الشتوي.

وتبعاً لذلك، أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور.

والسلام

الإجابة:

1- حول البرامج الاجتماعية الحالية والمبرمجة لفائدة ولاية

توزر:

أ - التحويلات المالية:

- تمكين 8936 أسرة وفردا من منح قارة شهرياً قيمتها الدنيا 260 د وقد تبلغ 320 ديناراً بالنسبة للأسر الكافلة لأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة.

وذلك بنسبة تغطية تقدر بحوالي 20.8 بالمائة من مجموع سكان الولاية البالغ عددهم حالياً: 120.036 سنة 2024.

كما أمنت العلاج المجاني لفائدة: 11027 أسرة وفردا.

والعلاج بالتعريف المنخفضة لفائدة: 19149 أسرة وفردا.

أي بما يوازي: 25.5 بالمائة من اجمالي عدد سكان الولاية بالنسبة للتغطية الصحية.

ب - برنامج التمكين الاقتصادي للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل وذوي الإعاقة والفئات الهشة من سنة 2020 إلى 2024 :

\* حوصلة لمشاريع برنامج التمكين الاقتصادي بين سنة 2020 و 2024 المشاريع الموجبة للأشخاص ذوي الإعاقة (جدول 01)

الييد العاملة التي وفرتها المشاريع	مجموع المشاريع المسندة	مجموع الاعتمادات التي صرفت
87	78	452.966.327

\* حوصلة لمشاريع برنامج التمكين الاقتصادي بين 2020 و 2024

المشاريع الموجبة الفئات المعوزة ومحدودة الدخل والهشة (جدول

02)

ويجب على وزارة الشؤون الاجتماعية أن تأخذ بعين الاعتبار أهمية تسهيل الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية، واعتبارهم أولوية خاصة في الامتيازات المخصصة من قبل الوزارة. فهذه المناطق تحتاج إلى دعم إضافي، نظراً لما تواجهه من تحديات في الوصول إلى الخدمات الأساسية، ولضمان تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المتوازنة.

➤ متى ستتخذ الوزارة الاجراءات اللازمة لتجاوز الإشكاليات المذكورة؟

المرجو أن تلقى هذه المسألة العناية الكافية من جانب وزارتك الموقرة، وأن يتم اتخاذ التدابير المناسبة لتدارك الوضع الحالي بما يضمن تحقيق نتائج إيجابية للبحث الاجتماعي في مناطق رمادة وذهبية.

فائق الاحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الاجابة :

➤ بخصوص عدم توفر وسائل النقل مما يببط سير العمل ويؤثر سلباً على نتائج البحث الاجتماعي:

تم وضع سيارة إدارية على ذمة وحدتي النهوض الاجتماعي بمعتمديتي رمادة وذهبية علاوة على توفير سيارات أخرى لتأمين العمل الميداني عند الضرورة، أما بخصوص تعطل البحوث الاجتماعية فقد بلغت نسبة إنجاز البحوث الاجتماعية المسجلة بمنظومة الأمان الاجتماعي بمعتمدية رمادة 77.56% من 1090 بحث اجتماعي ومعتمدية ذهبية 96% من 678 بحث اجتماعي ويعود ذلك لجديبة الاخصائيين الاجتماعيين بالوحدتين في إسداء الخدمات للمواطنين في أحسن الأجال.

➤ بخصوص عدم توفر المعدات اللازمة التي تحول دون قيام الاخصائيين الاجتماعيين بمهامهم:

تجدر الإشارة أنه تتوفر بالوحدتين المحليتين برمادة وذهبية كافة التجهيزات الإعلامية الضرورية علاوة على أنه تم تمكينهما من دعم إضافي ضمن التوزيع الجهوي لشهر ماي 2025 وفقاً للجدول التالي:

قسم النهوض الاجتماعي	الهيكل	عدد اللوحات اللمسية المقترحة	عدد الحواسيب المكتبية المقترحة	عدد الحواسيب المحمولة المقترحة	Lecteur QR Code 2D
تطاوين	الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي رمادة	2	1	1	3
	الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بالذهبية	1	1	1	1

السؤال الكتابي

للسؤال الكتابي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال التالي إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية

يجري حالياً العمل على تقييم مختلف البرامج الاجتماعية وإعادة النظر في المقاييس المعتمدة في تحديد الفقر والانتفاع بمختلف الخدمات والمشاريع لاسيما في نطاق برنامجي الأمان الاجتماعي والتمكين الاقتصادي وذلك بمزيد حوكمتها وتوجيهها لمستحقيها وتوسيع دائرة شموليتها.

السؤال الكتابي

للسؤال الكتابي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** حول تعطل البحث الاجتماعي في منطقتي رمادة وذهبية. أتشرف بأن أتوجه إليكم بهذا المراسلة، راجياً منكم أخذ العناية الكافية لموضوع تعطل البحث الاجتماعي في منطقتي رمادة وذهبية، حيث إن هذه المناطق التي تتسم بالبعد الجغرافي والانتساع إذ تشهد تحديات كبيرة في تنفيذ مهام البحث الاجتماعي بشكل فعال.

1. عدم توفر وسائل النقل: يعد نقص وسائل النقل المناسبة من أبرز الأسباب التي تعيق تنقل الأعوان الاجتماعيين في المناطق المذكورة، مما يببط سير العمل ويؤثر سلباً على نتائج البحث الاجتماعي.

2. نقص المعدات اللازمة: يواجه العاملون في إدارة الشؤون الاجتماعية في تلك المناطق صعوبة بسبب عدم توفر المعدات اللازمة للقيام بمهامهم على الوجه الأكمل.

3. نقص في الموارد البشرية: إذ تسجل نقصاً في عدد الأعوان مما يحول دون نجاعة هذه الإدارة في تنفيذ مهامها على أكمل وجه.

بناءً على ما سبق، أطلب منكم النظر في الأسباب الحقيقية وراء تعطل العمل الاجتماعي والتعطيلات الكبيرة في هذه المناطق واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوفير وسائل النقل المناسبة والمعدات الضرورية لضمان استمرارية البحث الاجتماعي بفعالية.

كما أرجو أن تتخذ الوزارة التدابير اللازمة لمراجعة مستوى أداء الأعوان وتوفير التدريب والموارد اللازمة لهم لتحسين جودة العمل المنجز

➤ حول نقص في الموارد البشرية الذي تسجله الوحدتين:

سيتم دعم الوحدتين بالعنصر البشري بعد صدور نتائج المناظرة التي تنظمها حالياً وزارة الشؤون الاجتماعية لانتداب 150 أخصائي اجتماعي في الأشهر القليلة القادمة.

**الموضوع:** سؤال كتابي حول الاجراءات الاستثنائية لتمكين الطلبة الأيتام من منح استثنائية المواصلة دراستهم. تحية وبعد،

نظراً للظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة التي يمر بها عدد كبير من الطلبة الأيتام خاصة مع محدودية جريات التقاعد الخاصة بهم وعدم قدرتها على تغطية تكاليف الدراسة والإقامة والتنقل، هل تعتزم الوزارة اتخاذ إجراءات استثنائية لدعم هؤلاء الطلبة من خلال تمكينهم من منح اجتماعية استثنائية أو آليات مساعدة خاصة تضمن لهم حقهم في التعليم ومواصلة دراستهم في ظروف تحفظ كرامتهم وتراعي وضعيتهم الاجتماعية؟

والسلام

**إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية**

**الموضوع:** حول سؤال كتابي.

**المرجع:** مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-0001437 بتاريخ 12 ماي 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول الإجراءات الاستثنائية لتمكين الطلبة الأيتام من منح استثنائية المواصلة دراستهم، طرحه النائب السيد محمود العامري.

وتبعاً لذلك، أتشرف بموافاتكم طى هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور. والسلام

**الإجابة:**

إن فئة الطلبة الأيتام يتم تمكينها من منح استثنائية لمواصلة دراستهم بسبب محدودية جريات الأيتام والباقيين على قيد الحياة المنتفعين بها من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، وهي معنية بالتحويلات المالية واشتراكات النقل المجاني المقدمة بمناسبة العودة المدرسية والجامعية من كل سنة حسب مقتضيات الأمر عدد 317 لسنة 2019 المؤرخ في 19 ماي 2020 المتعلق شروط وإجراءات الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي وسحبه والاعتراض عليه.

**السؤال الكتابي**

**للنائب مسعود قريرة**

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بان أحيل إليكم السؤال الكتابي.

وبعد التحية،

طبقاً للفصل 55 من القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 05 مارس 1985 لا يمكن للمتقاعد الذي بلغ سن التقاعد واستأنف عملاً في القطاع العام بعد سن التقاعد من الجمع بين موردين عموميين فيخبر بين جرایة تقاعده أو منحة عمله المستأنف.

1- كم عدد المتقاعدين الذين استأنفوا عملاً في القطاع العمومي (سفير، قنصل، وزير، مستشار، عضو برلمان، عضو مجلس الأقاليم والجهات) واختاروا التخلي عن جرایة تقاعدهم وخيروا الاحتفاظ بالمنحة المتأتية من علمهم المستجد؟

وفي هذه الحالة كم بلغت جملة الأموال التي استفاد منها صناديق التقاعد سنة 2023؟

2- كم عدد المتقاعدين الذين استأنفوا عملاً في القطاع العمومي واختاروا الاحتفاظ بجرایة تقاعدهم وتخلوا عن المنحة المتأتية من العمل المستجد بعد سن التقاعد وذلك في إطار القانون سنة 2023؟

2- كم عدد المستفيدين من الجمع بين موردين عموميين وكم بلغت الأموال المرصودة سنة 2023؟ والسلام

**إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية**

**الموضوع:** حول سؤال كتابي

**المرجع:** مراسلتكم بتاريخ غرة أوت 2024.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول الجمع بين جرایة تقاعد ومنحة عمل بعد التقاعد، طرحه النائب المحترم السيد مسعود قريرة.

وتبعاً لذلك أتشرف بموافاتكم طى هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور. والسلام

**الإجابة:**

يتم التفطن بصفة آلية إلى الأشخاص الذين استأنفوا نشاطهم بالقطاع العمومي من خلال المراقبة الآلية للمتقاعدين منظوري الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية الذين استأنفوا العمل بعد سن التقاعد واختاروا التمتع بمنحة هذا العمل وتخلوا عن جريات تقاعدهم طبقاً لأحكام الفصل 55 من القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 05 مارس 1985 والمتعلق بنظام الجريات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقيين على قيد الحياة في القطاع العمومي، وذلك عبر منظومة "إنصاف" لصرف الأجور، ويتم التفطن خلال نفس الشهر لحالات الجمع وإيقاف صرف جرياتهم في الإبان، وقد بلغ عدد الجريات التي تم إيقافها نتيجة الجمع بين جرایة ومرتب في القطاع العمومي إلى حدّ هذا التاريخ 34 جرایة بكلفة شهرية تقدر بـ 51 ألف دينار.

أما في القطاع الخاص فيتم التفطن إلى هذه الحالات في إطار الحملات الدورية بالتنسيق مع مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وعبر التقاطعات وللغرض وعلى إثر إرساء خدمة الواب بين الصندوقين بداية من شهر سبتمبر 2024، وتم رصد 89 وضعية جمع بين جرایة وتصريح بالأجور في القطاع الخاص بكلفة شهرية في حدود 71 ألف دينار.

ويتم في حالات الجمع بين جرایة تقاعد مهما كان مصدرها وكل دخل قار في شكل أجر أو مرتب، في الإبان اتخاذ الإجراءات المنصوص عليها بالقانون المذكور آنفاً، وخاصة منها إيقاف جرایة المعني بالأمر ومطالبته بإرجاع الجريات التي صرفت لفائدته خلال فترة الجمع.

**السؤال الكتابي**

**للغائب زينة جيب الله**

عملاً بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بأسئلة كتابية.

1. ماهي المرحلة التي آلت إليها مجلة الشغل؟

2. وماهي التنقيحات التي تهم المناولة والتشغيل الهش؟

3. هل سيتم ادماج أعوان الاتصالية كل حسب القطاع الذي يعمل به أم سيتم احداث شركة وطنية يهيكل جديد مقنن تتبع القطاع

العام؟ أم أنها ستظل بنفس العلاقة الثلاثية كما سرحتم سيادتكم إعلاميا، ولكن مقننة؟

4. سيدي الوزير، مجلة الشغل هي حديث الساعة ونظرا للمرحلة الحساسة التي تمر بها بلادنا في هذه الفترة نرجو التسريع في عرضها على مجلسنا الموقر لأنها حيزا زمنيا بما فيه الكفاية، فما هي الأجل الزمنية المحددة لعرضها على مجلس الوزراء على مجلس نواب الشعب؟

#### إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

**الموضوع:** حول سؤال كتابي

**المرجع:** مراسلتكم عدد ص-3000-26-2025-0000091 بتاريخ 14 جانفي 2025.

أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال الكتابي الذي طرحته النائبة المحترمة السيدة زينة جيب الله حول مسائل تخص تنقيح مجلة الشغل وشركة الاتصالية، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه. والسلام

#### الإجابة:

تقوم مصالح الشؤون الاجتماعية في تنفيذ أحكام القانون عدد 09 لسنة 2025 سواء في ما يتعلق بمنع المناولة أو في ما يتعلق بإعادة تنظيم عقود الشغل والحرص متواصل على الجمع بين الرقابة والمساعدة في حسن تطبيق القانون اعتبارا للأهمية الاقتصادية والاجتماعية.

والسلام

#### السؤال الكتابي

للنائبين أحمد بنور وصابر المصمودي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أقدم لسيادتكم بجملة الأسئلة الكتابية التالية.

**الموضوع:** بخصوص ضرورة لفتة كريمة لعموم المتقاعدين

1/ حول مدى نيتكم وتوجهكم لإيقاف كلا أشكال الاقتطاع من جرايات المتقاعدين من ذلك الضريبة على الدخل ومحجوزات رأس المال على الوفاة والحيطة الاجتماعية...

2/ حول مدى النية لإلغاء اقتطاع منحة راس المال عند الوفاة من جارية المتقاعدين الذي ليس لهم ورثاء ..... وضمها لأجورهم

3/ ما مدى النية لتمتعهم بالزيادة في الأجور تبعا لغلاء المعيشة وتدهور المقدرة الشرائية

4/ ما مدى التوجه نحو التفكير في قانون أساسي للمتقاعدين يحفظ الكرامة ويمتعهم بامتيازات تتلائم وظروفهم الجديدة ومتطلبات الحياة الجديدة لهم.

5/ لماذا لا يسمح للمتقاعدين التمتع بقروض.

6/ لماذا لا يتم تمتع المتقاعدين بمجانبة الصحة والنقل العمومي بتونس والحال أنهم أفنو عمرهم لخدمة الوطن وفي خدمة أجيال...

7/ ماهي التوجهات نحو رفع سقف استرجاع المصاريف من الصندوق الوطني للتأمين عن المرض بالنسبة للمتقاعدين...

هذا وبحكم تدهور المقدرة الشرائية وصعوبات الحياة في الواقع الراهن كان حريا بالدولة الأخذ بعين الاعتبار لواقع المتقاعدين

وظروفهم الاجتماعية والصحية وغيرها والذي يحتم مراجعة أجورهم بالزيادة وإيقاف الاداءات والضرائب الموظفة على جراياتهم الضعيفة والسلام

#### إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

**الموضوع:** حول سؤال كتابي.

**المرجع:** مراسلتكم عدد ص-3000-26-2024-0001696 بتاريخ 27 ماي 2024.

لقد تفضلتم بموافاتي رقيقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول وضعية المتقاعدين طرحاه النائبان السيدان أحمد بنور وصابر المصمودي.

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور. والسلام

#### الإجابة:

بخصوص المحجوزات الموظفة على أصحاب الجرايات التي تصرف من قبل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، فإنه يتم توظيف الحجز على المبلغ الشهري الخام للجارية وفقا للنسب القانونية التي ينص عليها القانون الجاري به العمل وهي كالتالي :

• 0.5 % بعنوان النظام الإجباري لرأس المال عند الوفاة (طبقا لأحكام الأمر عدد 308 لسنة 1993 المؤرخ في غرة فيفري 1993 المتعلق بنظام رأس المال عند الوفاة).

• 4 % بعنوان النظام الإجباري للتأمين على المرض (وفقا لأحكام الفصل 14 من القانون عدد 71 لسنة 2004 المؤرخ في 02 أوت 2004 والمتعلق بإحداث نظام للتأمين على المرض).

• 1% بعنوان المساهمة الاجتماعية التضامنية (المحدثة بمقتضى قانون المالية لسنة 2018).

كما يوظف على الجارية خصم بعنوان المساهمات الناتجة عن التعديل الآلي وهو إجراء قانوني يندرج في إطار تطبيق أحكام الفصل 37 من القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 05 مارس 1985 الذي يتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي كما تم تنقيحه بالقانون عدد 43 لسنة 2007 المؤرخ في 25 جوان 2007 والذي ينص على أن التعديل الآلي للجارية يتم عند إحداث أو الترفيع في أي منحة قارة تتعلق بالرتبة أو الوظيفة التي تمت على أساسها تصفية الجارية.

كما يخضع التعديل الآلي للجارية إلى دفع مساهمات بنفس النسب المعمول بها في نظام التقاعد ويتحمل المنتفع بالجارية كامل المساهمات بعنوان هذا التعديل طيلة مدة صرف الجارية وتوابعها باستثناء قسط المساهمات المحمول على المشغل لمدة 36 شهرا.

غير أنه وطبق ما أعلن عنه سيادة رئيس الجمهورية منذ سنة 2020 فقد تم تعليق اقتطاع مساهمة المؤجر التي كانت محمولة على المتقاعد بما حسنت من قيمة الجارية وأهمية التعديل الآلي.

وبالتالي، فإن الاقتطاع يتم بصفة تراكمية مما يؤدي إلى ارتفاع مبلغ المساهمات مقارنة بالمبلغ الخام للجارية.

كما تجدر الإشارة أنه طبقا لمقتضيات المرسوم عدد 49 لسنة 2022 المؤرخ في 16 أوت 2022 والمتعلق بضبط أحكام استثنائية وظرفية لفائدة أصحاب الجرايات التي تصرف من قبل الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، فقد تم تعليق الخصم من

## السؤال الكتابي الأول

للنائب نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

ما مدى تقدم الملف الخاص بإحداث وحدة محلية للشؤون الاجتماعية بمعتمدية وذرف المحدثة مؤخرا وذلك لتقريب الخدمات للمواطن ومزيد تجويدها وتجنبيه عي التنقل المعتمديات مجاورة؟ والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

**الموضوع:** حول سؤال كتابي

**المرجع:** مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-0000199 بتاريخ 17 جانفي 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول مدى تقدم مشروع إحداث وحدة محلية للنهوض الاجتماعي بمعتمدية وذرف، طرحته النائبة السيدة نور الهدى سبائطي.

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور. والسلام

**الإجابة:**

تم تخصيص قطعة أرض وقّرتها بلدية وذرف بمساحة 404 م 2 لفائدة الدولة بالدينار الرمزي، كما تم إنجاز مثال أشغال خاصة ومختلفة عدد 101126 بتاريخ 07 فيفري 2022 حاليا في انتظار صدور قرار إحداث الوحدة المحلية للنهوض الاجتماعي بوذرف.

السؤال الكتابي الثاني

للنائب نور الهدى سبائطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** حول مراجعة الأجر الأدنى.

• متى تشرع الوزارة في اتخاذ الإجراءات اللازمة والقبالة للتنفيذ على أرض الواقع في علاقة بمراجعة الأجر الأدنى الشهري المعمول به في البلاد التونسية والذي يساوي 528.320 د نظام 48 ساعة و448.238 د نظام 40 ساعة خاصة في ظل الارتفاع المشط الذي شهدته كل المواد الاستهلاكية الأساسية وتدني المقدرة الشرائية للمواطن التونسي؟ والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

**الموضوع:** حول سؤال كتابي.

**المرجع:** مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-0001740 بتاريخ 30 ماي 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي عن النائبة السيدة نور الهدى سبائطي حول مراجعة الأجر الأدنى.

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور. والسلام

جرايات المتقاعدين بعنوان مساهمات المشغل المتعلقة بالزيادات في الأجور التي يسري مفعولها المالي خلال سنة 2019 والتي حلّ أجل اقتطاع مساهمات المشغل بعنوانها بداية من سنة 2022، كما تواصل العمل بهذا الإجراء خلال سنوات 2023 و2024 و2025.

أما فيما يتعلق بالضريبة على الدخل فإنه يتم طبقا لأحكام القانون عدد 114 لسنة 1989 المؤرخ في 30 ديسمبر 1989 والمتعلق بإصدار مجلة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين والضريبة على الشركات.

بخصوص تمكين منظوري الصندوق من الزيادات في الأجور، نحيطكم علما أنه يتم سحب نفس الزيادات التي تم إسنادها إلى الأعوان الناشطين على المتقاعدين باعتبارهم يتمتعون بنظام تأجيرهم وذلك بمقتضى الفصل 37 من القانون عدد 12 لسنة 1985 المؤرخ في 05 مارس 1985 المذكور آنفا.

السؤال الكتابي

للنائبة عواطف الشنيطي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي.

**الموضوع:** دعم مندوبية الشؤون الاجتماعية بباجة بالموارد البشرية اللازمة.

تحية طيبة وبعد،

سيدي الوزير في ضل النقص الفادح في الموارد البشرية الذي تعاني منه مندوبية الشؤون الاجتماعية بباجة وكثرة الملفات الاجتماعية والذي يؤثر على جودة الخدمات وتراجع القدرة على إنجاز المهام في الأجل المطلوبة أقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي:

➤ متى يتم دعم مندوبية الشؤون الاجتماعية بباجة بالموارد البشرية اللازمة وتوفير وسائل النقل الضرورية؟

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

**الموضوع:** حول سؤال كتابي.

**المرجع:** مراسلتكم عدد ص-2025-26-3000-0002813 بتاريخ 17 أكتوبر 2025.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي للنائبة السيدة عواطف الشنيطي حول تدعيم الإدارة الجهوية للشؤون الاجتماعية بباجة بالموارد البشرية. والسلام

**الإجابة:**

يتم حاليا العمل بالرصيد البشري المتوفر من الأخصائيين الاجتماعيين لتلبية جميع الخدمات المطلوبة بكافة مناطق التدخل لجميع الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي.

سيتم تعزيز الرصيد البشري من الأخصائيين الاجتماعيين حال صدور نتائج المناظرة الخارجية الخاصة بهذا السلك، وذلك قبل موفي السداسي الأول من السنة ليمت الشروع في المناظرة الثانية.

بخصوص العملة السواق، يتم حاليا تكليف السواق الموضوعين على ذمة قسم النهوض الاجتماعي للتنقل إلى مختلف الوحدات المحلية للنهوض الاجتماعي لإنجاز الأعمال والبحوث الاجتماعية الميدانية.

سيتم تعزيز رصيد العملة (سواق) من ضمن العملة المقترحين للتسوية (الدفعة الرابعة) أو ممن سيقع انتدابهم. والسلام

## الإجابة:

-نظام عمل 40 س في الأسبوع: 448.238 ديناراً

ويضاف إلى مبلغ الأجر الأدنى المضمون منحتين: منحة النقل (مقدارها 36.112 ديناراً في الشهر) ومنحة الحضور (مقدارها 2.080 ديناراً)، ليبلغ اجمالاً الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهين باحتساب منحتي النقل والحضور كما يلي:

- نظام عمل 48 س في الأسبوع: 566.512 ديناراً

-نظام عمل 40 س في الأسبوع: 486.430 ديناراً

كما نفيديكم أن وزارة الشؤون الاجتماعية وفي إطار قانون المالية لسنة 2026 تم إقرار زيادة في الأجر خلال سنوات 2026-2027-2028 ستواصل العمل على متابعة تحسين القدرة الشرائية للأجراء وذلك باتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لدعم العمال بما يضمن لهم أجراً عادلاً، في إطار النقلة النوعية في الخيارات الأساسية التي أقرها سيادة رئيس الجمهورية نحو أجر عادل ومجزي.

في إطار تعزيز مقومات الدولة الاجتماعية ودعم القدرة الشرائية للمواطن، صدر الأمر عدد 419 لسنة 2024 بتاريخ 9 جويلية 2024 المتعلق بضبط الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهين في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل ضمن حزمة من الإجراءات الرئاسية الاجتماعية لفائدة الأجراء والمتقاعدين وأصحاب الجرايات الضعيفة.

وقد مكن هذا الاجراء الذي تم اقراره لفائدة الأجراء الخالصين بالأجر الأدنى المضمون من الانتفاع بزيادتين في غضون أقل من سنة: زيادة أولى بنسبة 7% بأثر رجعي بداية من أول ماي 2024، وزيادة ثانية بنسبة 7.5% بداية من أول جانفي 2025. وبذلك أصبح الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهين في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل للأجراء الخالصين بالشهر ابتداء من أول جانفي 2025 كما يلي:

- نظام عمل 48 س في الأسبوع: 528.320 ديناراً

## ملحق تطور الأجر الأدنى المضمون لمختلف المهين في القطاعات غير الفلاحية الخاضعة لمجلة الشغل للفترة (2015-2025)

الأجر الأدنى للخالصين بالشهر (خام)	الاجر الأدنى للخالصين بالشهر (أساسي)	تاريخ المفعول
327.831	376.192	01 ماي 2015
343.778	395.328	01 أوت 2016
361.631	416.752	01 ماي 2018
382.084	441.296	01 ماي 2019
403.924	467.504	01 أكتوبر 2020
428.884	497.456	01 أكتوبر 2022
455.750	529.696	01 ماي 2024
486.430	566.512	01 جانفي 2025

المنح الشهرية بالدينار	منحة النقل:	36.112
	منحة الحضور:	2.080
	مجموع المنح:	38.192

على إمكانية اعتماد مصالح الجباية على التعريف المطبقة من قبل الديوان الوطني للملكية العقارية.

كما نلفت نظركم الى ان عدول الاشهاد يرفضون تطبيق التعريف المتعلقة بتسوية وضعية الأشخاص الذين أصدروا صكوكا دون رصيد الواردة بالقرار الذي اصدرتموه أخيراً ويجبرون ضحاياهم على دفع مبالغ مشطية.

وبالنظر لخطورة التجاوزات المشار إليها لماذا لم تبادروا بالقيام بحملة مراقبة وتطبيق العقوبات الرادعة والناجعة؟

في انتظار جوابكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيدة وزيرة العدل

**الموضوع:** حول السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد أحمد بنور وفق مقتضيات الفصل 114 من الدستور.

## السؤال الكتابي الأول

للنائب أحمد بنور

**الموضوع:** سؤال كتابي لوزيرة العدل بخصوص التجاوزات الخطيرة المرتكبة من قبل بعض عدول الأشهاد سيديتي،

لا يخفى عليكم ان بعض عدول الاشهاد يرفضون التنصيص على اتعابهم صلب السندات التي يقومون بتحريرها وبالأخص عندما يتعلق الامر بالبيوعات العقارية رغم ان ذلك يعد خطا جسيما موجبا للعقاب وحتى الشطب حسب قرار وزارة العدل المتعلق بالأتعاب الذي يتوجب احترامه كيف يمكن لوزارة العدل ان تتأكد من ان عدل الاشهاد لم يقبض اتعابا أكثر من تلك الواردة بقرار وزارة العدل اذا لم يتم التنصيص عليها بالسندات التي يحررها؟ ان عدم التنصيص على الاتعاب صلب السندات يصب راسا في خيانة المهرب الجبائي والتعويل

**المرجع:** مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص- 2025-26-3000-0002559 بتاريخ 18 سبتمبر 2025.

**المصاحيب:** مذكرة تتعلق بالإجابة على سؤال النائب السيد أحمد بنور.

وبعد، تبعا لمراسلتكم الميينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على سؤال كتابي توجه به السيد النائب أحمد بنور أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على السؤال الموجه وفقا للمذكرة المصاحبة.

#### مذكرة تتعلق بالإجابة

على سؤال النائب السيد أحمد بنور

**السؤال:** حول امتناع بعض عدول الإتهاد عن التنصيص على مقدار الأتعاب ضمن السندات التي يتولون تحريرها، وخاصة في إطار البيوعات العقارية، ورفضهم تطبيق التعريف القانونية المتعلقة بتسوية وضعية الأشخاص الذين أصدرت شيكات دون رصيد.

#### الجواب:

اقتضى الفصل 29 من القانون عدد 60 لسنة 1994 المؤرخ في 23 ماي 1994 والمتعلق بتنظيم مهنة عدول الإتهاد أنه يستحق عدل الإتهاد عن كل عمل يقوم به أجرا حسب تعريفه تضبط بقرار مشترك من وزير العدل والمالية.

وتحمل أجرة عدل الإتهاد على الطرفين ويسبقها الطالب ما لم يقتض القانون أو يتفق الطرفان على خالفه وذلك مقابل وصل من مقتطع يتسلمه عدل الإتهاد من وزارة العدل.

ليس لعدل الإتهاد عند عدم اتصاله بكامل أجره أن يجري حق الحبس على ما قد يكون سلم إليه من الوثائق وغيرها مما استوجبه عمله إلا بإذن على عريضة من رئيس المحكمة الابتدائية الراجع له بالنظر وله أن يمتنع من تسليم محرراته ما لم تدفع له كامل أجرته وما تقتضيه من معاليم.

ويجبر الطالب بإذن من رئيس المحكمة الابتدائية التابع لدائرتها العمل الذي وقعت مباشرته على دفع أجرة عدل الإتهاد وما تقتضيه من معاليم.

ويسقط حق قيام عدل الإتهاد بطلب ما يستحقه من أجر عن أعماله بمضي عام ابتداء من تاريخ آخر عمل.

وأضاف الفصل 30 من ذات القانون أنه يجب على عدل الإتهاد أن ينص أسفل الأصل والنسخ من كل عقد على قدار الأجر المقبوض مع بيان مفصل في جميع المصاريف والإعواقب بخطية تساوي ضعف معلوم هذا الأجر.

وإذا تعمد عدل الإتهاد تسلم أموال زائدة عن أجره القانوني فإنه يعاقب بخطية قدرها ثلاثة آلاف دينار.

ونص الفصل 31 من نفس القانون على أنه تستخلص الخطايا التي يستهدف لها عدل الإتهاد أثناء مباشرة وظيفته طبقا للأحكام الجاري بها العمل في مادة التسجيل ولا يحول ذلك دون مساءلته جزائيا أو تأديبيا أو مدنيا.

يستخلص من جملة هذه النصوص القانونية أن عدل الإتهاد يستحق أجرا عن كل عمل يقوم به على أن يكون ذلك الأجر مطابقا للتعريف المحددة بقرار مشترك من وزير العدل والمالية وأن يقع التنصيص على مقدار الأجر المقبوض أسفل أصل الكتب وجميع

النسخ المستخرجة منه وفي صورة مخالفة تلك المقتضيات فإنه يعاقب بخطية مالية فضلا عن التبعات الجزائية والتأديبية.

واستنادا إلى ما تقدم ومتى ثبتت مخالفة عدل الإتهاد للمقتضيات القانونية المشار إليه سواء إثر شكاية تقدم بها أحد أطراف العقد أو بعد الرقابة التي يجربها عليه وكيل الجمهورية الراجع له بالنظر تطبيقا لأحكام الفصل الثالث من القانون عدد 60 لسنة 1994 فإنه يتم اتخاذ الإجراءات القانونية ضده طبق ما يحوله نص القانون.

وإلى حد هذا التاريخ، لم تلتق مصالح وزارة العدل أي شكايات في شأن المخالفات المشار إليها.

وتؤكد وزارة العدل في هذا السياق،

➤ حرصها الثابت على ضمان التطبيق الصارم لأحكام القانون المنظم للمهنة وتفعيل البات المراقبة والمساءلة طبق القوانين والتراتيب الجاري بها العمل.

➤ التزامها الراسخ بتكريس مبادئ الشفافية والنزاهة وتحصين الثقة العامة في أعمال عدول الإتهاد باعتبارها رافدا من روافد العدالة والأمن التعاقدية.

وان وزارة العدل لن تتوانى في اتخاذ ما يلزم من إجراءات ضد كل من يثبت مخالفته للقانون ضمانا لاحترام الضوابط القانونية، وصونا لحقوق المتعاملين، وتجسيذا لمبدأ المساواة أمام القانون.

#### السؤال الكتابي الثاني

للنائب أحمد بنور

**الموضوع:** سؤال كتابي لوزير العدل بخصوص الاجراءات المتخذة بخصوص بعض كبار المصدرين الذين احدثوا شركات بالجنات الضريبية ولهم ممتلكات خارج تونس بطريقة غير شرعية.

**المصاحيب:** تحقيق استقصائي يتعلق باحد كبار مصدري التين والتمور وزيت الزيتون سيديتي،

لا يخفى عليكم ان عددا من كبار المصدرين للتين والتمور وزيت الزيتون احدثوا شركات بالجنات الضريبية ومالطا والمناطق الحرة بالامارات بغاية تهريب العملة والمداخيل وممارسة التحيل الجبائي من خلال تطبيق اسعار مخفضة عند تصدير منتوجاتهم الى شركاتهم بالخارج لتتولى تلك الاخيرة فوترتها بالاسعار الحقيقية للحرفاء ويتم الابقاء على الفارق بتلك الشركات التي ليس لها من نشاط سوى التحيل. كما أن العديد من المصدرين وغير المصدرين تحوزوا بممتلكات بطريقة غير قانونية بالامارات وقد ظهرت هويات البعض منهم بأوراق دبي، علما ان العديد منهم كانوا موضوع تحقيقات استقصائية الى جانب ظهور اسمائهم بأوراق بنما والجنة وباندورا وغيرها. ايضا عرض مدير الضرائب بألمانيا على الدول مدها بقائمة في مواطنها الذين ظهرت أسماؤهم بأوراق دبي والذين نجد من بينهم تونسيين.

في هذا الإطار، تم انجاز تحقيق بخصوص أحد أكبر مصدري التين والتمور وزيت الزيتون الذي هرب كما هائلا من العملة والمداخيل كما يتضح ذلك من خلال الوثيقة المصاحبة.

تبعالما تقدم، أرجو منكم مدي بجواب بخصوص المسائل التالية:

1/ ما هي الاجراءات التي اتخذتموها بخصوص المصدر الذي هو موضوع التحقيق الاستقصائي المصاحب؟

2/ هل طلبتم من السلطات الجبائية الألمانية مدكم بقائمة التونسيين الذين ظهرت اسماؤهم بأوراق دبي؟

3/ هل تعاونت معكم الامارات بخصوص الأموال المهربة اليها في اطار المعاهدات الدولية التي صادقت عليها وبالأخص تلك المتعلقة بالمساعدة الادارية المتبادلة ومكافحة الفساد؟

4/ ما هي الاجراءات التي اتخذتموها ضد التونسيين الذين ظهرت اسماؤهم بأوراق بنما والجنة وبنادورا ودبي وكذلك الذين تبين ان لهم حسابات بنكية بالبنوك الاجنبية وبالأخص السويسرية؟

5/ هل تم تعهيد فرقة الأبحاث ومكافحة التهريب الجبائي بملف الشخص موضوع التحقيق الاستقصائي المصاحب وشركاته المصدرة؟ في انتظار جوابكم تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

#### إجابة السيدة وزيرة العدل

**الموضوع:** حول السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد أحمد بالنور وفق مقتضيات الفصل 114 من الدستور.

**المرجع:** مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص2025-26-0002964 بتاريخ 30 أكتوبر 2025.

**المصاحب:** مذكرة تتعلق بالإجابة على سؤال النائب السيد احمد بالنور.

وبعد، تبعا لمراسلتكم الميينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد احمد

بالنور، أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على السؤال الموجه وفقا للمذكرة المصاحبة.

#### مذكرة تتعلق بالإجابة

على سؤال النائب السيد احمد بالنور

**السؤال:** حول الإجراءات المتخذة بخصوص بعض كبار المصدرين الذين أحدثوا شركات بالجنات الضريبية ولهم ممتلكات خارج تونس بطريقة غير شرعية.

#### الإجابة:

يتعلق هذا الملف بعدد من الشخصيات ذات المخاطر السياسية ومتهم تسعة تونسيين وقد عهد بالبحث في الموضوع للفرقة المركزية الرابعة بإدارة الحرس الوطني بالعينونة وإفراد كل شخص من الأنف ذكرهم بمحضر مستقل والإذن بإجراء التسخير اللازمة والتقصي بخصوص الأملاك المنقولة والعقارية علاوة على تعهيد فرقة الأبحاث الديوانية وفرقة الأبحاث ومكافحة التهريب الجبائي.

#### السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** بخصوص ادراج عمادة تليل العجلة من معتمدية منزل شاكر ضمن برنامج المسح الاجباري لسنة 2026

**المصاحب:** امضاءات الأهالي

تحية طيبة أما بعد،

وصلتنا عديد التاشيكيات من مواطني عمادة تليل العجلة بمعتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس حيث أفادونا أن الوضعية العقارية بهذه العمادة غير ثابتة ويفتقد المواطنون بهذه العمادة الشهادة ملكية فردية وهذا ما يعطل الدورة الاقتصادية بالعمادة. كما أن عدم ثبوت الوضعية الاستحقاقية للملكية حاجز أمام التنمية وخلق مشاريع تنموية بالجهة والسبب الأساسي هو عدم وجود شهادة ملكية وعليه نطلب من سيادتكم التدخل والاذن بادراج عمادة تليل العجلة بمعتمدية منزل شاكر ضمن برنامج المسح الاجباري لسنة 2026.

كما أن الوضعية الاجتماعية الصعبة للأهالي بهذه العمادة تحول دون قدرتهم على القيام بالتسجيل الاختياري المكلف ماديا بالنسبة لهم متى ستقوم وزارة العدل بإدراج عمادة تليل العجلة بمعتمدية منزل شاكر ضمن برنامج المسح الاجباري؟

#### إجابة السيدة وزيرة العدل

**الموضوع:** حول السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد حسن جربوعي وفق مقتضيات الفصل 114 من الدستور.

**المرجع:** مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص2025-26-00010626 بتاريخ 02 أكتوبر 2025.

**المصاحب:** مذكرة تتعلق بالإجابة على سؤال النائب السيد حسن جربوعي.

وبعد، تبعا لمراسلتكم الميينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على سؤال كتابي توجه به السيد النائب حسن جربوعي، أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على السؤال الموجه وفقا للمذكرة المصاحبة.

#### مذكرة تتعلق بالإجابة

على سؤال النائب السيد حسن جربوعي

**السؤال:** متى ستدرج وزارة العدل عمادة تليل العجلة بمعتمدية منزل شاكر ضمن برنامج المسح الاجباري

#### الإجابة:

شملت أعمال المسح العقاري الإجباري معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس، وذلك عبر عدد من العمادات وهي بوجربوع، ماجل الدرج، شعلاب المدلية، والبقعة البيضاء، وذلك استناداً إلى قرارات السيد وزير العدل المؤرخة في 29 جويلية 2023 وقد تم إنجاز أعمال التحديد والتصريح في كافة المناطق المسيحية التابعة لهذه العمادات، وهي حالياً في طور النشر، علماً أن بعضها أصبح محل أحكام تحضيرية.

أما بخصوص عمادة تليل العجلة التابعة لنفس المعتمدية، فإنه لم يتم إلى حد الآن إصدار قرار فتح أعمال المسح العقاري الإجباري بشأنها، وتعمل الوزارة حالياً على دراسة مشروع قرار في الغرض، وذلك استناداً إلى أحكام الفصل الثالث من المرسوم عدد 3 لسنة 1964 المؤرخ في سنة 2022 والمتعلق بالتسجيل العقاري الإجباري.

#### السؤال الكتابي

للنائب غسان يامون

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** حول التماس فتح بحث تحقيقي بخصوص شهادات الفساد في عملية اسناد رخص اللوجات بولاية مدين **المصاحب:** شكايات من المترشحين مع المؤيدات تحية طيبة.

حيث تم تنظيم عملية اسناد رخص النقل العمومي غير منتظم للأشخاص سيارات أجرة لواج بولاية مدين حيث فتح باب الترشح للحصول على رخص النقل غير المنتظم للأشخاص سيارات لواج بتاريخ 4 ديسمبر 2023 بولاية مدين ثم تم تنزيل القائمة الأولية بخصوص الأشخاص المقبولين بالترتيب و ذلك بتاريخ 14 نوفمبر انعقدت مؤخرا بتاريخ 10 أفريل 2025 اللجنة الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدين وصادقت على القائمة النهائية للمتحصلين على رخص بناء على الأمر 581 لسنة 2023 مؤرخ في 7 سبتمبر 2023 يتعلق بتنظيم النقل العمومي غير المنتظم للأشخاص على الطرقات .

ولقد بلغتي عديد التثيكيات من المهنيين ومن مترشحين للحصول على رخصة لواج في معتمدية حومة السوق وميدون بخصوص شهادات الفساد التي شابت عملية الاسناد وحيث باطلاعي على الملفات المقدمة تبين لي عدم احترام اللجنة الجهوية الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدين للأمر 581 المنظم لعملية الاسناد، بل أن الأمر تجاوز عدم احترام الأمر الصريح وتم ارتكاب عديد الخروقات التي يمكن أن تشكل جرائم على معني القانون الجزائري. ولقد تعهد القضاء الإداري بالملف بخصوص دعاوى تجاوز السلطة وعليه نطلب تعهد القضاء الجزائري على مستوي ولاية مدين لبيان الشهادات الجديدة في الفساد والمحابة والتميز والتزوير والتدليس هذا المكتوب الشكاوى الواردة علينا من المترشحين مع المرفقات والاثباتات المطلوبة والتي تنتظر تعهد القضاء للبت فيها.

وحيث بخصوص المترشح عدد 01 ر/ بن تجدون ملفه في المرفقات مع المؤيدات على مستوي معتمدية حومة السوق حيث ترشح للحصول على رخصة لواج وقد تحصل على المرتبة الخامسة في القائمة الأولية التي تضم 6 متحصلين أوليا على رخص. وقد تم حذفه وشطبته عند اصدار القائمة النهائية بتعلة حصوله على بطاقة مهنية للتاكسي الفردي عدد 2723/2005 حيث تم مراجعة رصيده وحذف عديد النقاط، ولكن بالثبوت من المؤيدات الشخصية للمترشح للمترشح عدد 01 فقد تحصل على رخصة سياقة بتاريخ 05/05/2010 وتحصل على ائرها على بطاقة مهنية لقيادة سيارة أجرة لواج عدد 1478/2012 فقط وبالتالي فان ادعاء المصالح الادارية لولاية مدين بأنه تحصل على بطاقة مهنية للتاكسي سنة 2005 لا يستقيم حيث لم يتحصل المترشح أصلا في ذلك التاريخ على رخصة سياقة سيارة عادية وبالتالي فان ما قامت مصالح الادارية لولاية مدين يرتقي الى شبهة تدليس وافتعال وثيقة من طرف سلطة ادارية بولاية مدين وهذا ما يستوجب تعهد القضاء الجزائري للبحث في الوقائع المعروضة على جنابكم.

بالنسبة للمترشح عدد 02 ف / ع والمترشح 03 ع / د فقد تحصلا أوليا على رخصة لواج في الاسناد الأولي حيث أن المترشح عدد ف / ع 02 كان ترتيبه الثالث في عملية الاسناد من جملة 6 متحصلين على رخص لواج أوليا والمترشح عدد 03 ع / د كات ترتيبه عدد 6 في قائمة الاسناد الأولي والتي بها 06 متحصلين على رخص لواج . وحيث تم حذف أسماء المترشحين من القائمة النهائية للمتحصلين على رخص لواج بتعلة مراجعة رصيدهم بالاعتماد على رأي السلط المحلية حسب ما هو مبين بمحضر جلسة الاسناد وحيث بالرجوع الى الأمر 581

المنظم لعملية الاسناد وتحديد الفصل 06 منه الذي ينظم اثبات عدم المباشرة أو اثبات عدم الممارسة الفعلية للنشاط حيث ينص الفصل 06 على أنه يتم اثبات عدم الممارسة الفعلية للنشاط باعتماد كل وثيقة رسمية صادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية أو مكتب مراقبة الأداءات أو الادارة العامة للحدود والأجانب.

وحيث حدد الفصل حصرا الجهات الرسمية والادارية المخولة لاثبات عدم المباشرة وحيث تم حذفهم اعتمادا على رأي السلطة المحلية والمنظمات الوطنية الممثلة في اللجنة وحيث يعد هذا خرقا لنص قانوني واضح وصريح حيث تعسفت اللجنة على الفصل 6 والذي جاء صريحا في تحديد الجهات الادارية المخول لها اثبات عدم المباشرة وحيث يندرج هذا في إطار شهادات المحابة والتميز التي قامت به اللجنة من خلال اقضاء مترشحين بطرق غير قانونية لفسح المجال أمام مترشحين أدنى منهم في ترتيب النقاط للحصول على رخصة وهذا ما حصل عند صدور القائمة النهائية . وبالتالي أمام هذه الشهادات والخروقات الواضحة لنص قانوني واضح هذا يستوجب تعهد القضاء الجزائري للتحقيق في الشهادات المعروضة على جنابكم.

**في خصوص المترشح عدد 04 ل / ع** فقد ورد اسمه في القائمة النهائية لمحضر جلسة الاسناد النهائية وتم حذفه عند تنزيل القائمة النهائية في صفحات التواصل الاجتماعي لولاية مدين بدون أي سبب قانوني وبالتالي حذفه واقصائه من القائمة النهائية للمتحصلين وهذا دليل على وجود شهادات في وجود جرائم التدليس والتزوير ولذا فانه من الضروري تعهد القضاء الجزائري بالملف.

وختما بخصوص بقية المترشحين فان اللجنة الجهوية الاستشارية للنقل بولاية مدين لم تحترم مقتضيات الأمر 581 في شأنهم حيث لم تأخذ اللجنة بالاعتراضات الرسمية الصادرة عن المترشحين والصادرة عن السلط المحددة بالفصل 6 واعتمدت وسائل اثبات غير قانونية كتقارير المنظمات الوطنية التي ليست لها أي صبغة ثبوتية او رسمية.

كما بلغنا أيضا أن مصالح الولاية قامت برفض بعض الملفات بتعلة نقص وثائق ملف الترشح في حين أنهم متحصلين على وصل من مصالح الولاية يفيد بتسلمهم كافة الأوراق المستوجبة.

وأمام هاته الشهادات والتثيكيات التي تفيد بوجود شبهة تواطى بين بعض المترشحين وموظفين في ولاية مدين وممثلي المنظمات الوطنية وفي اطار مكافحة الفساد والبحث في الشهادات الجديدة المعروضة عليكم. نطلب منكم احالة الملف على المصالح المختصة والاذن بفتح بحث تحقيقي في الملف قصد تحديد الأطراف المتورطة وتبسيط العقاب القانوني المناسب لمرتكبي هاته الجرائم

• فهل ستأذن مصالح وزارة العدل بفتح بحث تحقيقي في الشهادات المعروضة عليكم؟

**إجابة السيدة وزيرة العدل**

**الموضوع:** حول السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد غسان يامون وفق مقتضيات الفصل 114 من الدستور.

**المرجع:** مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص2025-26-3000-2106 بتاريخ 03 جويلية 2025.

**المصاحب:** مذكرة تتعلق بالإجابة على سؤال النائب السيد غسان يامون.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على سؤال كتابي توجه به السيد النائب غسان يامون، أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على السؤال الموجه وفقا للمذكرة المصاحبة.

#### مذكرة تتعلق بالإجابة

##### على سؤال النائب السيد غسان يامون

**السؤال:** حول شهادات فساد في خصوص إسناد رخص النقل غير المنتظم للأشخاص سيارات لواح بولاية مدين وذلك بعد أن تم تنزيل القائمة النهائية للمقبولين من طرف اللجنة الجهوية الاستشارية للنقل بولاية مدين بتاريخ 10 أفريل 2025 مع المطالبة بتعبيد القضاء الجزائي بالموضوع ويفتح بحث تحقيقي في العرض

#### الجواب:

تبين وفقا للمعطيات الرسمية من قبل السيد وكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية بمدنين أنه لا وجود لشكايات جزائية قد تم التوصل بها من طرف النيابة العمومية بالمحكمة المذكورة في خصوص شهادات فساد في إسناد رخص النقل غير المنتظم للأشخاص سيارات لواح متعلقة بالموضوع المشار إليه أعلاه وأنه قد تم مراسلة الاتحاد الجهوي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية بمدنين بصفته عضوا باللجنة الاستشارية الجهوية للنقل بولاية مدين والذي أكد ضمن رده عدم وجود أي خروقات للقانون المنظم لإسناد رخص اللواح كما أن الاتحاد لم يتوصل بأي عريضة أو شكاية من المترشحين للحصول على رخص سيارات الأجرة لواح بعد صدور القائمة الثانية للأشخاص المقبولين.

مع التأكيد على أنه يمكن تعبيد النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بمدنين بالشكايات المقدمة من الأشخاص الذين يدعون وجود شهادات فساد وتجاوزات في إسناد رخص النقل غير المنتظم لواح حتى تأذن بإجراء الأبحاث اللازمة.

#### السؤال الكتابي

##### للنائب محمد أمين الورغي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

السيدة وزيرة العدل،

في إطار متابعتي لوضعية خريجي كليات الحقوق في تونس حاملي الإجازة والماجستير في القانون، أود توجيه السؤال التالي:

1. ما هي الأسباب التي تقف وراء تأخر الإعلان عن فتح مناظرة عدول التنفيذ التي ينتظرها عدد كبير من خريجي كليات الحقوق منذ سنوات؟

2. لماذا لم يتم الإعلان إلى حد الآن عن نتائج المناظرة الأخيرة الالتحاق بالمعهد الأعلى للقضاء رغم مرور وقت طويل على إجرائها؟

3. ما هي الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لتمكين خريجي الحقوق من فرص فعلية للإدماج في الحياة المهنية خاصة أمام تفاقم نسب البطالة في صفوفهم؟

والسلام

#### إجابة السيدة وزيرة العدل

**الموضوع:** حول السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد أمين الورغي وفق مقتضيات الفصل 114 من الدستور.

**المرجع:** مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص-2025-26-3000-0001164 بتاريخ 18 أفريل 2025.

**المصاحيب:** مذكرة تتعلق بالإجابة على سؤال النائب السيد أمين الورغي.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على سؤال كتابي توجه به السيد النائب أمين الورغي، أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على السؤال الموجه وفقا للمذكرة المصاحبة.

#### مذكرة تتعلق بالإجابة

##### على سؤال النائب السيد أمين الورغي

1- ما هي الأسباب التي تقف وراء تأخر الإعلان عن فتح مناظرة عدول التنفيذ التي ينتظرها عدد كبير من خريجي كليات الحقوق منذ سنوات؟

2- لماذا لم يتم الإعلان لحد الآن عن نتائج المناظرة الأخيرة للالتحاق بالمعهد الأعلى للقضاء رغم مرور وقت طويل على إجرائها؟

3- ما هي الإجراءات التي تنوي الوزارة اتخاذها لتمكين خريجي الحقوق من فرص فعلية للإدماج في الحياة المهنية خاصة أمام تفاقم نسب البطالة في صفوفهم؟

#### الإجابات:

1- بخصوص مناظرة عدول التنفيذ والتي ينتظرها عدد كبير من خريجي كليات الحقوق تم الإعلان بتاريخ 02 فيفري 2026 عن فتح مناظرة بالاختبارات للقبول بالمعهد الأعلى للقضاء قصد الترسيم بجدول العدول المنفذين وذلك بعد الإعداد الجيد لها على المستوى التقني واللوجستي وسيتم اجراء المناظرة المذكورة في شهر مارس وقد تم تحديد عدد البقاع المفتوحة للتناظر بعدد 200 عدل تنفيذ.

2- بالنسبة لنتائج المناظرة الأخيرة للملحقين القضائيين (دورة أوت 2024) فقد تم الإعلان عن النتائج النهائية بصفة رسمية وتم بموجب إذن السيدة وزيرة العدل نشر النتائج النهائية للمناظرة على الموقع الإلكتروني للوزارة وذلك بتاريخ 27 جوان 2025.

3- تساهم وزارة العدل بصفة فعالة في انتداب خريجي كليات الحقوق و فتح المناظرات الوطنية في جميع الاختصاصات القانونية وذلك بصفة دورية وفي إطار الصلاحيات المخولة للسيدة وزيرة العدل، إذ تم مؤخرا انتداب عدد 195 عدل إسهام و تم الإعلان عن النتائج النهائية قصد الترسيم بجدول عدول الإسهام بتاريخ 04 جويلية 2025 ، كما تم ترسيم عدد 1605 خبير عدل بجدول الخبراء العدليين بجميع المحاكم في مارس 2025 وانتداب عدد 324 مترجم محلف و هو عدد هام يعكس رغبة الوزارة في فتح الآفاق أمام حاملي الشهادات العليا إضافة إلى المصنفين وأمناء الفلسفة والمتصرفين القضائيين وقد انعقدت في هذا الصدد لجنة على مستوى الوزارة بتاريخ 7 جويلية 2025 لترسيم المترشحين للاختصاصات المذكورة وفي بصدد دراسة الملفات للتأكد من مطابقتها للشروط المستوجبة، هذا علاوة على الانتداب الدوري الكتبة و أعوان المحاكم وتسوية الوضعيات المهنية للمرسمين منهم من حيث الترقيات والخطط الوظيفية كانتداب مختصين من خارج الشعب القانونية على غرار ما تم الإعلان عنه مؤخرا من فتح مناظرة خارجية بالاختبارات لانتداب تقنيين بالسلك التقني المشترك للإدارات العمومية بعنوان سنة 2025، وكل تلك المعطيات التي تخص انتداب العدول والخبراء وكتبة المحاكم وغيرها من الاختصاصات المهنية الأخرى التابعة لوزارة العدل يمكن الاطلاع

عليا على الموقع الالكتروني للوزارة أو الصفحة الرسمية بوسائل التواصل الاجتماعي.

كما تسعى الوزارة إلى تعزيز برامج التدريب والتأهيل المهني بالتعاون مع المعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة، لضمان جاهزية الخريجين.

وتشجع الوزارة المبادرات الخاصة من خلال المساهمة في توفير الإطار القانوني المناسب لدعم الخريجين الراغبين في العمل لحسابهم الخاص.

عبر هذه السياسات والمبادرات تعمل الوزارة على تقليل نسب البطالة بين خريجي كليات الحقوق، وتقديم حلول ملموسة تضمن إدماجهم الفعال في القطاعات القانونية والقضائية المختلفة.

### السؤال الكتابي

#### للمناسبة أسماء الدرويش

**الموضوع:** توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي بخصوص ضمان تفعيل الكامل لأحكام القانون عدد 41 لسنة 2024 والقانون عدد 42 لسنة 2025.

تحية وتقدير وبعد،

عملاً بأحكام الفصل 96 من الدستور التي تكرر مبدأ سمو القانون الأرق بالمتهم، وتبعاً لدخول القانون عدد 41 لسنة 2024 حيز التنفيذ، والمتعلق بتنقيح أحكام المجلة الجزائية فيما يخص جرائم الشيكات دون رصيد، والذي نص على إلغاء العقوبات السجنية بالنسبة للشيكات التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف (5000) دينار، مع دخول أحكامه التطبيقية بداية من 2 فيفري 2025

وحيث أن عدداً هاماً من المواطنين ما يزالون ملاحقين قضائياً في قضايا شيكات بهذه القيمة رغم صدور القانون الجديد، وهو ما يتعارض مع مبدأ العدالة والإنصاف، ومع القاعدة الإجرائية المتعلقة بتطبيق القانون الأرق بالمتهم،

وحيث تضمن القانون الجديد جملة من الأحكام والإصلاحات الهامة التي تستوجب تفعيلها بصفة شاملة، من ذلك:

توحيد آجال مرور الزمن في جميع المحاكم التونسية بخمس (5) سنوات من تاريخ صدور الحكم إيقاف التبعات الجزائية بالنسبة للأشخاص الذين تجاوزوا سن الستين سنة في بعض الجرائم ذات الطابع الاجتماعي

إلغاء العقوبات السجنية في قضايا الشيكات دون رصيد التي لا تتجاوز قيمتها خمسة آلاف دينار إلزام عدول الإتهاد بالتعريف الرسمية المحددة بقرار مشترك بين وزارتي العدل والمالية بتاريخ 4 فيفري 2025 التسريع في النظر في مطالب الضم وتسوية وضعيات المتضررين

وبناء على ما تقدم،

أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال التالي:

ما هي الإجراءات العملية التي تعتمدها وزارة العدل اتخاذها لضمان تفعيل الكامل لأحكام القانون عدد 41 لسنة 2024 والقانون عدد 42 لسنة 2025، بما يضمن إنصاف الفئة المتضررة من الملاحقات القديمة وتطبيق مبدأ القانون الأرق بالمتهم، وإيقاف التبعات والعقوبات السجنية بصفة آلية في القضايا المعنية؟

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

### إجابة السيدة وزيرة العدل

**الموضوع:** حول السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيدة أسماء الدرويش وفق مقتضيات الفصل 114 من الدستور.

**المراجع:** مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص 2025-26-3000-0003206 بتاريخ 27 نوفمبر 2025

**المصاحيب:** مذكرة تتعلق بالإجابة على سؤال النائب السيدة أسماء الدرويش.

وبعد، تبعاً لمراسلتكم الميمنة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على سؤال كتابي توجهت به النائب السيدة أسماء الدرويش، أشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على السؤال الموجه وفقاً للمذكرة المصاحبة.

### مذكرة تتعلق بالإجابة

#### على سؤال النائب السيدة أسماء الدرويش

**السؤال:** حول الإجراءات العملية التي تعتمدها وزارة العدل اتخاذها لضمان تفعيل الكامل لأحكام القانون عدد 41 لسنة 2024 والقانون عدد 42 لسنة 2025، بما يضمن إنصاف الفئة المتضررة من الملاحقات القديمة، وتطبيق مبدأ القانون الأرق بالمتهم وإيقاف التبعات والعقوبات السجنية بصفة آلية في القضايا المعنية.

#### الجواب:

أضاف القانون عدد 41 لسنة 2024 المؤرخ في 02 أوت 2024 المتعلق بتنقيح بعض أحكام المجلة التجارية وإتمامها بمقتضى الفصل الثاني منه، فصولاً جديدة ومنها الفصل 410 سابعاً والذي ينص على أن لا جريمة على من أصدر شيكا دون رصيد يتضمن مبلغاً تساوي قيمته أو تقل عن خمسة آلاف دينار.

إن إلغاء التجريم عن الشيكات التي تساوي أو يقل مقدارها عن خمسة آلاف دينار ينطبق على الأشخاص الذين أصدروا شيكات دون رصيد حررت في شأنها شهادة في عدم الدفع أو محضر احتجاج بعدم الدفع بمقر المصرف بعد 02 فيفري 2025 أي بعد ستة أشهر من تاريخ نشر القانون بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية عملاً بالفصل الرابع من القانون عدد 41 لسنة 2024، وبخصوص الشهادة في عدم الخلاص، فيجب أن يكون تحريرها قبل تاريخ نشر القانون بالرائد الرسمي الموافق ليوم 02 فيفري 2024

أما الأشخاص الذين أصدروا شيكات دون رصيد وحررت في شأنهم شهادة في عدم الخلاص أو محضر احتجاج في القانون عدد 41 عدم الدفع بمقر المصرف قبل تاريخ نشر القانون فقد خول لهم المشرع القيام بإجراءات التسوية على معنى الفصل 6

بالنسبة للتسوية النهائية فينتفع بها من يقوم بخلاص كامل مبلغ الشيك أو ما تبقى منه عملاً بالفصل 410 رابعاً جديد من المجلة التجارية سواء تمت التسوية أثناء التتبع أو المحاكمة أو بعد صدور حكم وتؤول إلى الإعفاء من الفوائض والمصاريف والخطية.

أما التسوية الوقتية فقد وضع المشرع بالفصل 6 من القانون عدد 41 آليات الانتفاع بها وإجراءاتها وشروطها.

بالنسبة لمطالب المراجعة فإن وزارة العدل تعمل على دراستها إبان تلقيها وإحالتها إلى محكمة التعقيب للبت فيها وإفادة الوزارة بمالها.

## السؤال الكتابي الأول

للنايبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

ترتفع ظاهرة العود إلى الجريمة في تونس سنة بعد سنة وحسب آخر إحصاء قامت به الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الانسان فالنسبة فاقت 45% وهو رقم مفرع، يدل هذا على أن من يرتكب جريمة يقدم على إعادتها مرارا وتكرارا والسبب نفسي بامتياز ويتمثل في عدم احتواء السجناء وعدم وضع استراتيجية في خصوص الصحة النفسية للسجين واليوم لا يمكننا معالجة ظاهرة الجريمة في تونس ما لم نعالج قبلها ظاهرة العود.

لذا السيدة وزيرة العدل ماهي الاستراتيجية المتبعة من طرف الوزارة للحد من ظاهرة العود؟

هل توصي وزارة العدل رئاسة الحكومة وباقي الوزارات لوضع برامج للتمكين الاقتصادي للسجناء ومرافقتهم بعد مغادرة السجن؟

هل تقوم الوزارة بدورات تكوينية ومحاضرات في موضوع الصحة النفسية لفائدة السجناء؟

هل ترمج الوزارة لتعزيز الاستجابة النفسية للسجين كتوفير فضاءات للمطالعة أو نوادي مسرح وغيره؟

هل تعترم الوزارة تفعيل العقوبات البديلة للتخفيف من الضغط عن السجن والحد من العقوبات السجنية التي لم ولن تقضي على الجرائم في بلادنا؟

### إجابة السيدة وزيرة العدل

**الموضوع:** حول الأسئلة الكتابية التي توجهت بها النائبة السيدة منال بديدة وفق مقتضيات الفصل 114 من الدستور.

**المرجع:** مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص-2025-26-0011930 بتاريخ 22 أكتوبر 2025.

**المصاحب:** مذكرة تتعلق بالإجابة على أسئلة النائب السيدة منال بديدة.

وبعد، تبعا لمراسلتكم الميمنة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على الأسئلة الكتابية التي توجهت به النائبة السيدة منال بديدة، أشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على السؤال الموجه وفقا للمذكرة المصاحبة.

### مذكرة تتعلق بالإجابة

على أسئلة النائب السيدة منال بديدة

**السؤال 1:** حول العقوبات البديلة والاليات المعتمدة لتنفيذها.

### الإجابة:

(1) العقوبات البديلة هي تدابير قانونية تفرض بدلا من العقوبات السجنية التقليدية، وتهدف إلى تحقيق العدالة بطريقة أكثر فعالية وإنسانية وتشمل هذه العقوبات العمل لفائدة المصلحة العامة، الغرامات المالية الإقامة الجبرية المراقبة الإلكترونية.

(2) الاليات المعتمدة في تنفيذ العقوبات البديلة

في إطار الحرص على تنفيذ الأحكام والتدابير الصادرة في حق مرتكب الجريمة بالفضاء المفتوح المنصوص عليها بالقانون والمتمثلة في جملة الصلاحيات ذات العلاقة بالمراقبة والمتابعة والمرافقة والتوجيه والإحاطة والمساعدة لغاية تسهيل عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والوقاية من العود تم إحداث:

### أ: مكاتب المصاحبة

يتكون هذا الهيكل من موظفين تابعين للهيئة العامة للسجون والإصلاح مختصين في العمل الاجتماعي والنفساني والإداري ويعملون تحت الإشراف المباشر القاضي بتنفيذ العقوبات.

وقد حرصت وزارة العدل وفق خطة عمل اعتماد التوزيع الجغرافي للمحاكم نسبة الاكتظاظ بالوحدات السجنية، التوزيع الجهوي الفئات الخاصة (جنس الإناث)، صنف الوحدات السجنية (سجون إيقاف، سجون تنفيذ) عند تركيز مكاتب المصاحبة.

وقد تم تفعيل عدد 13 مكتب مصاحبة

المكان	المكتب
المحكمة الابتدائية بتونس	مكتب المصاحبة بتونس
المحكمة الابتدائية بمنوبة	مكتب المصاحبة بمنوبة
محكمة الاستئناف ببنزرت	مكتب المصاحبة ببنزرت
محكمة الاستئناف بباجة	محكمة المصاحبة بباجة
المحكمة الابتدائية بسوسة	محكمة المصاحبة بسوسة
محكمة الاستئناف بالمنستير	مكتب المصاحبة بالمنستير
المحكمة الابتدائية بالمهدية	مكتب المصاحبة بالمهدية
المحكمة الابتدائية بصفاقس	مكتب المصاحبة بصفاقس
المحكمة الابتدائية بالقبروان	مكتب المصاحبة بالقبروان
محكمة الاستئناف بقابس	مكتب المصاحبة بقابس
المحكمة العقارية بمدنين	مكتب المصاحبة بمدنين
محكمة الاستئناف بقفصة	مكتب المصاحبة بقفصة
المحكمة الابتدائية بسليانة	مكتب المصاحبة بسليانة

الاتفاقية إلى الإحاطة بالمرأة السجينة ووقايتها من مخاطر العود من خلال دعم مهاراتها وتكوينها في مجال الاستثمار ومساعدتها على بحث مشاريع صغرى حيث يمكن للمرأة المسرحية من السحن التمتع ببرامج تمكين اقتصادي مثل برنامج رائدات.

وتم ابرام الإتفاقية الإطارية بين وزارة العدل ووزارة التشغيل والتكوين المهني، تهدف هذه الاتفاقية إلى ضبط الترتيب الخاصة بتكوين المساحين خلال فترة إبداعهم بهدف تأهيلهم مهنيًا من خلال إكسابهم مهارات وتمكينهم من شهادات تكوين تسهل عملية إدماجهم. وقد انتفع خلال سنة 2024 عدد 21 سجين مفرج عنه من أنشطة مدرة للدخل.

**السؤال 3:** هل توصي وزارة العدل ورئاسة الحكومة وباقي الوزارات لوضع برامج للتمكين الاقتصادي للسجناء ومرافقتهم بعد مغادرة السجن؟

#### الإجابة:

يتجه إحداث هيكل وطني يعنى بإدماج المساحين المغادرين يضم ممثلين عن مختلف الوزارات المعنية بعملية الإدماج مع تخصيص اعتماد قار يوضع على ذمة هذا الهيكل للرفع من مؤشر الإدماج وبالتالي الحد من العود.

**السؤال 4:** هل تبرمج الوزارة لتعزيز الاستجابة النفسية للسجين كتوفير فضاءات للمطالعة او نوادي مسرح وغيره؟

#### الإجابة:

نعم الأكيد والثابت أن وزارة العدل تسعى بكافة الإمكانيات المادية والبشرية إلى تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي لعموم المودعين عبر تنفيذ برامج إصلاحية وتأهيلية متنوعة بهدف تيسير إعادة إدماجهم في المجتمع إثر الإفراج هذا وتتضمن هذه البرامج أنشطة ثقافية وفنية متنوعة منها:

- تركيز نوادي له المسرح، الموسيقى الرسم والفن التشكيلي الأدب والمطالعة السينما المجلة الحائطية
- تنظيم عروض فنية مسرحية سينمائية موسيقية...
- تجهيز إذاعات داخلية تعمل وفق برامج معدة في الغرض.

وغيرها من البرامج والأنشطة التي تهدف إلى إخراج السجين من العزلة والانكماش وتوفير فرص للتعبير عن الذات وتخفيف التوترات النفسية.

كما تنفذ البرامج الثقافية والرياضية من طرف إدارات مختصة تابعة للهيئة العامة للسجون والإصلاح إضافة إلى مجهودات عدد من الوزارات التي تربطنا بها اتفاقيات إطارية كن وزارة الشؤون الثقافية ووزارة الشباب والرياضة.

وتعتبر أهم الممارسات الفضلى في مجال التأهيل النفسي والاجتماعي من خلال الفنون والثقافة والتي أسهمت في كسر الحواجز النفسية والجغرافية وأتاحت لهذه الفئة التعبير عن ذواتهم

المشاركة في فعاليات المهرجان الدولي لأيام قرطاج المسرحية الدورة 25 لسنة 2024 ضمن الدورة الثامنة لمسرح الحرية بعد 11 د عمل مسرحي للمودعين والتي تم إنتاجها بنوادي المسرح بالوحدات السجينة والإصلاحية.

المشاركة في فعاليات المهرجان الدولي لأيام قرطاج السينمائية الدورة 35 لسنة 2024 ضمن الدورة العاشرة من أيام قرطاج

مكتب المصاحبة بالقصرين	المحكمة الابتدائية بالقصرين
------------------------	-----------------------------

عدد 02 مكتب مصاحبة سيتم تفعيلها قريباً وهي:

المكتب	المكان
مكتب المصاحبة بجندوبة	المحكمة الابتدائية بجندوبة
مكتب المصاحبة بين عروس	المحكمة الابتدائية بين عروس

ب: اعتماد آلية السوار الإلكتروني:

تحضيراً للعمل باعتماد آلية السوار الإلكتروني وذلك في إطار تنفيذ القرارات والأحكام القضائية باعتبار حداتها كتجربة أولى بالبلاد التونسية تم الشروع في تطبيق منظومة السوار الإلكتروني بالعمل السجني وذلك لتدعيم تأمين عمليات تنقل بعض المودعين خارج أسوار السجن والتوقي من محاولات الفرار من جهة، ومن جهة أخرى للوقوف على مدى نجاعتها تقنياً وفنياً في إطار التجربة قصد العمل على تطويرها.

**السؤال 2:** الاستراتيجية المعتمدة لدى وزارة العدل للحد من العود.

#### الإجابة:

تعمل وزارة العدل على الحد من ظاهرة العود من خلال العمل على إعادة ادماج المحكوم عليهم في المجتمع وفي الدورة الاقتصادية وركزت لهذا الغرض:

- مصلحة على مستوى الهيئة العامة للسجون والإصلاح تعنى بإدماج المساجين المسرحين من السجون الراغبين في المساعدة على الاندماج

- مكاتب الإدماج والرعاية اللاحقة بكل وحدة سجنية وعندها 28 تتمثل مهامها في:

- استقبال المساحين المزمع الإفراج عنهم والراغبين في التمتع بالرعاية اللاحقة.

- التنسيق مع مختلف السلط والهيئات العمومية الجهوية والمحلية المعنية بالإدماج (ولايات المعتمديات مكاتب التشغيل والعمل المستقل مراكز الدفاع والإدماج الاجتماعي) ومختلف المؤسسات العمومية التي تربطنا بها اتفاقيات شراكة.

وقد تم ابرام اتفاقيات شراكة مع مختلف الوزارات المتداخلة في عملية إعادة إدماج المسرحين من السجون منها الاتفاقية الإطارية بين وزارة العدل ووزارة الشؤون الاجتماعية بتاريخ 30 نوفمبر 2010 بمقتضى هذه الاتفاقية تم وضع الخطط الكفيلة بمساعدة المساجين المفرج عنهم على الاندماج من جديد في المجتمع خاصة من خلال إدراجهم في العديد من برامج التمكين الاقتصادي.

- برنامج التمكين الاقتصادي للفئات الاجتماعية الهشة
- برنامج التمكين الاقتصادي للمفرج عنهم من ذوي الاحتياجات الخصوصية برنامج بعث مورد رزق لذوي الإعاقة القادرين على العمل.

كما تم ابرام الإتفاقية الإطارية بين وزارة العدل ووزارة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن بتاريخ 14 نوفمبر 2011 وتهدف هذه

السينمائية في السجون، حيث تم عرض عدد 09 أفلام بعدد 06 سجون برج الرومي السريس المنستير، قابس صفاقس ويبي. كما تابع الأطفال في خلاف مع القانون بمراكز الإصلاح عرض خاص للأطفال في مدينة الثقافة بتونس.

هذا وحريصون على تمكين المودعين بالوحدات السجنية والإصلاحية من حقهم في الثقافة والإبداع وتعزيز مشاركتهم في مختلف التظاهرات وافتتاحهم على المحيط الخارجي خاصة وأننا نعتزم مواصلة هذا المنهج بالمشاركة ضمن الدورة الثالثة للبطولة الوطنية للمطالعة بالتعاون مع وزارة الشؤون الثقافية " الإدارة العامة للكتاب " .

## السؤال الكتابي الثاني

للنايبة منال بديدة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:

**الموضوع: في خصوص بعض الإشكاليات العقارية في معتمدية**

بئر علي بن خليفة وولاية صفاقس

تحية طيبة وبعد،

**1- عدم اتمام عمليات المسح العقاري الاجباري في معتمدية**

**بئر علي بن خليفة**

السيدة الوزيرة، لقد توقفت عمليات المسح العقاري الاجباري في معتمدية بئر علي بن خليفة منذ سنوات طويلة ولم يقع اتمام عملية المسح لكل العمادات، الأمر الذي فوّت على المالكين عديد المنافع كتطهير عقاراتهم وحرمانهم من حقوقهم القانونية عليها كالتفويت فيها أو رهنها أو التصرف فيها بأي شكل قانوني و هو ما عطلّ عملية التنمية الاقتصادية بهذه المناطق، وأذكر لكم على سبيل الذكر لا الحصر، منطقة السودان من عمادة سيدي ظاهر ، منطقة المرازيق من عمادة ودران الجنوبي ومنطقتي السونينية والطلاب من عمادة السديرات الجنوبية وعديد المناطق الأخرى، فمتى تقوم وزارة العدل بالإذن بالشروع في عمليات المسح العقاري الاجباري في كل المناطق الباقية دون مسح في عمادات معتمدية بئر علي بن خليفة؟

**2- تعطل عمليات التسجيل الاجباري**

السيدة الوزيرة، إنّ المناطق التي شملها المسح العقاري الاجباري تعطلت عمليات التسجيل الاجباري الخاصة بها لدى المحكمة العقارية بصفاقس بشكل مبالغ فيه، وهو الأمر الذي ألحق ضررا بالمالكين و حرّمهم من حقوقهم القانونية على أراضيمهم و عطل الأهداف من المسح العقاري التي تأذن به في كل مرة وزارتك الموقرة في عدد من العمادات بالبلاد وأذكر لكم على سبيل الذكر لا الحصر منطقة ذراع العرس في عمادة ودران الجنوبي، لذا و رفعا للضرر الذي لحق بالمواطنين كيف يمكن لوزارتكم حل هذا الإشكال و الاذن بالتسريع في النظر في مطالب التسجيل الاجباري كوضع أجل أقصى لا يمكن للمحكمة أن تتجاوزه؟؟

**3- البطء الشديد في البت في مطالب التحيين الاختياري من**

**طرف المحكمة العقارية**

السيدة الوزيرة، إنّ ملفات التحيين الاختياري لدى المحكمة العقارية بصفاقس تأخذ وقتا طويلا من الزمن قد يتجاوز الـ 10 سنوات ولا يمكن أن يقل على 8 سنوات، وهو أمر مشط جدا ألحق ضررا كبيرا لدى طالبي هذه الخدمة، فكيف بإمكان وزارتك الموقرة

التدخل لوضع حل لتباطء البت في مطالب التحيين الاختياري في المحكمة العقارية بصفاقس ومعالجة الأسباب التي تأتي لذلك؟؟

**4- غلاء مصاريف التحيين الاختياري و خاصة منها التكلفة المشطة جدا للخبراء**

السيدة الوزيرة، تكثر حالة الشيوخ في ملكية الأراضي و المباني في معتمدية بئر علي بن خليفة حيث يصعب جدا على المواطنين تقديم مطالب تحيين اختياري لدى المحكمة العقارية بصفاقس نظرا لغلاء المصاريف التي قد تصل إلى 5 آلاف دينار للمطلب الواحد بين مصاريف النشر والخبير وديوان قيس الأراضي وأجرة المحاماة، وتعتبر تكلفة الخبير الأكثر شططا في هذا الملف وهو ما أثقل كاهل المواطنين وحرّمهم من ممارسة حقوقهم القانونية على عقاراتهم وكان لذلك تأثيرا سلبيا من الناحية الاجتماعية والاقتصادية في معتمدية بئر علي بن خليفة، فلماذا لا تقوم وزارتك الموقرة بتحديد تكلفة الخبراء في هذه الملفات ووضع حد أقصى لها و كيف يمكن للوزارة التدخل للتخفيف من أعباء ومصاريف مطالب التحيين الاختياري؟؟

**5- طلب تدعيم المحكمة العقارية بصفاقس بالزاد البشري**

**ولم لا الإذن بإحداث محكمة عقارية ثانية:**

السيدة الوزيرة، تكثر الإشكاليات العقارية في ولاية صفاقس ويتأخر بشكل كبير جدا البت في القضايا العقارية من طرف المحكمة العقارية بصفاقس وهو ما خلق حالة من الفوضى في العقارات المبنية والغير مبنية ويعود سبب التأخير في البت إلى النقص الفادح في الموارد البشرية في المحكمة، فلماذا لا تقوم وزارة العدل بتدعيم المحكمة العقارية بصفاقس بالزاد البشري سواء قضاة أو إداريين ولم لا تذهب الوزارة حتى لإحداث محكمة عقارية ثانية في ولاية صفاقس؟؟

**إجابة السيدة وزيرة العدل**

**الموضوع:** حول الأسئلة الكتابية التي توجه بها النائب السيدة منال بديدة وفق مقتضيات الفصل 114 من الدستور.

**المراجع:** مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص-2025-26-2030-0002964 بتاريخ 30 أكتوبر 2025.

**المصاحيب** مذكرة تتعلق بالإجابة على أسئلة النائب السيدة منال بديدة.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على الأسئلة الكتابية التي توجه بها النائب السيدة منال بديدة، أشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على السؤال الموجه وفقا للمذكرة المصاحبة.

**مذكرة تتعلق بالإجابة**

على أسئلة النائب السيدة منال بديدة

**السؤال 1:** حول عدم اتمام عمليات المسح العقاري الاجباري في معتمدية بئر علي بن خليفة.

**الإجابة:**

شهدت أعمال المسح العقاري بمعتمدية بئر علي بن خليفة تقدماً ملحوظاً، اعتباراً لكون هذه المعتمدية كانت من بين المناطق الأولى التي انطلقت بها عمليات المسح العقاري بولاية صفاقس.

وقد تم فتح أعمال المسح العقاري الإجباري بها بمقتضى قرار السيد وزير العدل المؤرخ في 13 سبتمبر 1970، والمتعلق بعمادة "بدران" التابعة للمعتمدية المذكورة، ثم توالى تباعاً القرارات المتعلقة ببقية العمادات.

## السؤال الكتابي

### لنواب لطفي السعداوي وأيمن نقرة والطيب الطالبي

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي نتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

متى سيتم حلّ مشكلة الملحقين القضائيين المضمّنون بالقائمة التكميلية لمناظرة الملحقين القضائيين دورة أوت 2024 (عدد 9) بالحاقهم وتمكينهم من الترسيم بالمعهد الأعلى للقضاء.

وتفضلوا السيدة الوزيرة، بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

### إجابة السيدة وزيرة العدل

**الموضوع:** حول السؤال الكتابي الذي توجه به السادة النواب لطفي السعداوي وأيمن نقرة والطيب الطالبي وفق مقتضيات الفصل 114 من الدستور.

**المرجع:** مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص-2025-26-0008441 بتاريخ 14 جويلية 2025

**المصاحيب:** مذكرة تتعلق بالإجابة على سؤال النواب السادة لطفي السعداوي وأيمن نقرة والطيب الطالبي.

وبعد، تبعا لمراسلتكم الميمنة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على سؤال كتابي توجه به السادة النواب لطفي السعداوي وأيمن نقرة والطيب الطالبي أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على السؤال الموجه وفقا للمذكرة المصاحبة.

### مذكرة تتعلق بالإجابة

#### على سؤال النواب السادة

### لطفي السعداوي وأيمن نقرة والطيب الطالبي

**السؤال:** حل مشكلة الملحقين القضائيين المضمّنين بالقائمة التكميلية لمناظرة الملحقين القضائيين دورة 2024.

### الإجابة:

1- فتحت مناظرة خارجية بالاختيارات للدخول إلى مرحلة التكوين الأساسي للملحقين القضائيين بالمعهد الأعلى للقضاء تبعا لقرار السيدة وزيرة العدل مؤرخ في 11 جوان 2024 منشور بالرائد الرسمي عدد 72 بتاريخ 12 جوان 2024.

2- ينص الفصل 3 من القرار المذكور على أنه حدد عدد البقاع المفتوحة للتناظر بخمسين (50) بقعة وفق ما ورد كذلك بالقانون عدد 13 لسنة 2023 مؤرخ في 11 ديسمبر 2023 المتعلق بقانون المالية لسنة 2024 مهمة العدل.

3- طبقا لقرار السيدة وزيرة العدل مؤرخ في 20 جانفي 2022 المتعلق بضبط نظام وبرنامج مناظرة الدخول لمرحلة التكوين الأساسي للملحقين القضائيين بالمعهد الأعلى للقضاء وفي الفصل الثالث من العنوان الأول أحكام عامة تنظم سنويا مناظرة واحدة للاتحاق بمرحلة التكوين الأساسي للملحقين القضائيين.

4- في القانون: تنص أحكام الفصل 27 من قرار من وزيرة العدل المؤرخ في 20 جانفي 2022 والمتعلق بضبط نظام وبرنامج مناظرة الدخول لمرحلة التكوين الأساسي للملحقين القضائيين بالمعهد الأعلى للقضاء على أنه تضبط اللجنة حسب الترتيب التفاضلي في حدود الخطط المفتوحة للتناظر قائمة أصلية في المترشحين الناجحين

وقد تولت اللجان المختصة إتمام مختلف مراحل المسح كما باشرت المحكمة العقارية بصفافس أعمال التحديد والتصريح وأصدرت الأحكام اللازمة في الملفات المنشورة لديها والمتعلقة بهذه المعتمدة.

وتجدر الإشارة إلى أن عدم البت في بعض الملفات يُعزى أساساً إلى تقاعس أصحابها عن استكمال الإجراءات القانونية، ولا سيما ما يتعلق بتقديم التصريحات بالملكية وإيداع الوثائق الضرورية.

### السؤال 2: حول البطيء في البت في مطالب التحيين الاختياري.

### الإجابة:

تبعاً لاستكمال أعمال المسح العقاري بكافة عمادات معتمدية بئر علي بن خليفة، فقد تم تسجيل تزايد ملحوظا في عدد مطالب التسجيل الاختياري والتي انصبحت في معظمها على العقارات المبنية الكائنة داخل مناطق العمران.

وقد تولت المحكمة العقارية بصفافس التعهد بهذه المطالب تباعاً، وفقاً لترتيب ورودها وذلك بعد استيفاء الإجراءات القانونية المستوجبة من إشهار وتحديد وإنهاء الأعمال المكتبية والعينية، تمهيداً لعرض الملفات على الجلسات الحكمية للفصل فيها.

### السؤال 3: حول ارتفاع مصاريف التسجيل الاختياري والتكلفة

### المعتبرة للخبرة العقارية.

### الإجابة:

مسألة المصاريف ترتبط أساساً بالإجراءات القانونية التي تقتضها عملية التسجيل، والتي تنظمها مجلة الحقوق العينية والنصوص الترتيبية ذات الصلة.

وتشمل هذه المصاريف وجوب إنابة محام وتكاليف التحديد الوقتي التي تتولاها مصالح ديوان قيس الأراضي والمسح العقاري، فضلاً عن مصاريف التحجير التكميلي عند الاقتضاء، ومصاريف الإشهار التي تتكفل بها المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية.

وتجدر الإشارة إلى أن قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 28 نوفمبر 2013، والمنشور بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، قد ضبط معلوم التسجيل الاختياري بمبلغ قدره 158 ديناراً، وهو معلوم قار يندرج ضمن الإطار التنظيمي المعتمد.

### السؤال 4: حول تدعيم المحكمة العقارية بصفافس

### الإجابة:

إن حجم العمل المتزايد بفرع المحكمة العقارية بصفافس، وما تشهده ولاية صفافس من كثافة في النشاط العقاري، يبرر فعلاً تدعيم هذا الفرع بالموارد البشرية اللازمة، سواء على المستوى القضائي أو الإداري، بما يضمن حسن سير المرفق القضائي وجودة الخدمات المسداة للمواطنين.

ويعزى هذا الضغط إلى تعدد الملفات المنشورة في مادة التسجيل العقاري بنوعيه الإجمالي والاختياري، فضلاً عن أعمال تحيين الرسوم العقارية المجمدة، وهي مهام تتطلب مجهوداً عن مضاعفاً من الإطار العامل بالمحكمة العقارية.

وفي هذا السياق، فإنّ الوزارة بصدد تدعيم المحكمة العقارية بصفافس بالزاد البشري المناسب، بما يستجيب لحاجيات المتقاضين ويواكب نسق العمل المتسارع.

نهائياً، ويمكن عدم تسديد كل الخطط المعلن عنها اعتباراً للمستوى العام للمرشحين وللأسباب التي يقع بيانها صلب محاضر المداوولات. كما تضبط اللجنة عند الاقتضاء قائمة تكميلية في حدود عشرين في المائة (20) على أقصى تقدير من عدد المرشحين المسجلين بالقائمة الأصلية، تمكن عند الاقتضاء من تعويض المرشحين المتخلين من بين المسجلين بالقائمة الأصلية.

تنص أحكام الفصل 28 من قرار وزيرة العدل المؤرخ في 20 جانفي 2022 على أنه وبعد انقضاء أجل سبعة (7) أيام على أقصى تقدير من تاريخ بداية مرحلة التكوين يتعين على الإدارة التنبيه على المرشحين المتخلين ودعوتهم لتأكيد ترسيمهم في أجل أقصاه عشرة (10) أيام وإلا اعتبروا متخلين نهائياً، ويرسل هذا التنبيه بواسطة رسالة مضمونة الوصول مع الإشعار بالاستلام.

ويتم التشطيب على أسماء المرشحين المتخلين من القائمة الأصلية وتعويضهم بالمرشحين المسجلين بالقائمة التكميلية إن وجدت وذلك حسب الترتيب التفاضلي بهذه القائمة.

تنص أحكام الفصل 3 من قرار من وزيرة العدل مؤرخ في 11 جوان 2024 يتعلق بفتح مناظرة خارجية بالاختبارات للدخول إلى مرحلة التكوين الأساسي للملحقين القضائيين بالمعهد الأعلى للقضاء على أنه حدد عدد البقاع المفتوحة للتناظر بخمسين (50) بقعة.

5- المستخلص: تتولى لجنة المناظرة تحديد القائمة النهائية للناجحين في مناظرة الملحقين القضائيين، كما تتولى تحديد القائمة التكميلية، ويمكن في حال تخلي أحد المرشحين بالقائمة الأصلية أو أكثر تعويض الشعور من الناجحين المدرجة أسماؤهم بالقائمة التكميلية.

حددت عدد البقاع المتناظر عليها بمقتضى قرار فتح المناظرة دورة 06 أوت 2025 بخمسين (50) مقعداً، وهو عدد الناجحين المسجلين بالقائمة الأصلية للناجحين نهائياً، ولا يمكن إلحاق أحد المدرجة أسماؤهم بالقائمة التكميلية للقائمة الأصلية، إلا في حدود ما يسمح به التشريع الجاري به العمل.

### السؤال الكتابي

#### للنائب نجلاء اللحياني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

#### الموضوع: حول عدم تفعيل اللجنة الوطنية للقانون الدولي

الإنساني.

سيدتي الوزيرة،

تم إحداث اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني بمقتضى الأمر عدد 1051 المؤرخ في 20 أفريل 2006، لتكون هيكلاً استشارياً وطنياً يُعنى بتنسيق الجهود في مجال نشر القانون الدولي الإنساني وتنفيذ أحكامه، وتقديم المقترحات التشريعية الملائمة لمواءمة المنظومة القانونية الوطنية مع التزامات تونس الدولية، فضلاً عن إعداد خطط عمل وتعاون مع المنظمات الدولية المختصة على غرار اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

غير أن اللجنة، وفق المعطيات المتوفرة، لم تعقد أي اجتماع منذ سنة 2012، رغم أهميتها البالغة في تعزيز مكانة تونس في المحافل الدولية وضمان احترام التزاماتها التعاهدية، خاصة في ظل ما يشهده العالم والمنطقة من تحديات إنسانية متزايدة.

بناءً على ما سبق أرجو منكم توضيح ما يلي :

ما هي أسباب توقف نشاط اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني منذ سنة 2012 ؟

هل تم اتخاذ أي إجراءات لإعادة تفعيل اللجنة وتعيين تركيبها، خاصة بعد مصادقة تونس على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية سنة 2011 ؟

ما مدى استعداد وزارتك لإعادة إطلاق عمل اللجنة في أقرب الأجل وتحديث الإطار القانوني المنظم لها لتجاوز النقائص التي حالت دون استمرارية عملها؟

وهل تمت مراسلة رئاسة الجمهورية أو الوزارات المعنية في شأن تجديد العضوية أو المصادقة على خطة عمل جديدة للجنة

والسلام

### إجابة السيدة وزيرة العدل

**الموضوع:** حول السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني وفق مقتضيات الفصل 114 من الدستور.

**المرجع:** مراسلة السيد رئيس مجلس نواب الشعب عدد ص - 2025-26-2030-0002964 بتاريخ 30 أكتوبر 2025.

**المصاحيب:** مذكرة تتعلق بالإجابة على سؤال النائب السيدة نجلاء اللحياني.

وبعد، تبعاً لمراسلتكم المبينة بالمرجع أعلاه والمتضمنة طلب الجواب على السؤال الكتابي الذي توجهت به النائبة السيدة نجلاء اللحياني أتشرف بموافاتكم بعناصر الإجابة على السؤال الموجه وفقاً للمذكرة المصاحبة.

### مذكرة تتعلق بالإجابة

#### على سؤال النائب السيدة نجلاء اللحياني

**السؤال:** حول عدم تفعيل اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني.

1- ما هي أسباب توقف نشاط اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني منذ سنة 2012

2- هل تم اتخاذ أي إجراءات لإعادة تفعيل اللجنة وتعيين تركيبها، خاصة بعد مصادقة تونس على نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية منذ سنة 2011 ؟

3- ما مدى استعداد وزارة العدل لإعادة إطلاق عمل اللجنة في أقرب الأجل وتحديث الإطار القانوني المنظم لها لتجاوز النقائص التي حالت دون استمرارية عملها؟

4- هل تمت مراسلة رئاسة الجمهورية أو الوزارات المعنية في شأن تجديد العضوية أو المصادقة على خطة عمل جديدة للجنة؟

### الإجابة:

تم إحداث لجنة وطنية للقانون الدولي الإنساني وذلك بمقتضى الأمر عدد 1051 لسنة 2006 المؤرخ في 20 ريل 2006 تتمثل مهامها في التعريف بمبادئ القانون الدولي الإنساني ونشر ثقافته وتطويره وإبداء رأي استشاري في المسائل المتعلقة بهذا القانون ومجالات تطبيقه كلما طلب منها ذلك.

تسند بمقتضى الفصل 3 من الأمر عدد 1051 لسنة 2006 رئاسة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني إلى السيد وزير العدل أو من

المرجع: مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

#### المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة. والسلام

#### الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب مراد الخزامي  
(ولاية بن عروس)

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص2023-26-000104--3000

#### الإجابة:

تضم الدائرة الصحية فوشانة، 5 مراكز صحة أساسية من بينها مركز وسيط

مراكز الصحة	فوشانة وسيط	فوشانة	نيسان	شبيدة	دوار الحوش
نسق العيادات في الاسبوع	6	6	6	6	4
عدد العيادات سنة 2024	10429	4819	10888	3813	2444

ويقدم المركز الوسيط عيادات طب اختصاص في:

-طب الأطفال كامل أيام الأسبوع ماعدا الجمعة

-أمراض جلدية يوم الثلاثاء

-طب النساء والتوليد كامل أيام الأسبوع ماعدا الجمعة

-التغذية أيام الخميس والجمعة والسبت

كما يحتوي المركز الوسيط على 2 كرسي أسنان ووحدة الأشعة ومخبر التحاليل. ويقع تأمين الخدمات الصحية بأطباء صحة عمومية وأطباء اختصاص وأطباء أسنان.

في إطار مراجعة الخارطة الصحية بجهة بن عروس من أجل تقريب الخدمات والإحاطة السريعة بالمرضى يتم اعتماد مقاييس علمية لدراسة إحداث هيكل صحي جديد مع دراسة الاحتياجات وتوفير الموارد البشرية والتجهيزات والبنية التحتية في حدود الميزانية المعتمدة كما يتم العمل على إعادة النظر في تصنيف الهياكل الصحية العمومية باعتماد المؤشرات المرتبطة بالنشاط المقدم من جهة والموارد المتوفرة من جهة أخرى مع أخذ بالاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية مع تأكيد على تواصل الخدمات الصحية بين الخطوط. كما سيتم تعزيز المراكز في الخط الأول بالتجهيزات اللازمة في إطار برنامج متكامل مع إحداث مركز مرجعي في كل ولاية لاستعمال الطب عن بعد. ويندرج هذا البرنامج في إطار السياسة الوطنية للصحة التي اعتمدت صحة العائلة والجوار البوابة المميزة لنظام الرعاية

ينوبه ويتولى عضوية اللجنة المذكورة كل من المنسق العام لحقوق الإنسان وممثل عن الوزارة الأولى وممثل عن وزارة الشؤون الخارجية وممثل عن وزارة الدفاع الوطني وممثل عن وزارة العدل وممثل عن وزارة الداخلية وممثل عن وزارة شؤون المرأة والأسرة والطفولة والمسنين وممثل عن وزارة التربية والتكوين وممثل عن وزارة الثقافة وممثل عن وزارة الصحة العمومية وممثل عن وزارة التعليم العالي وممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية وممثل عن وزارة الاتصال والعلاقات مع مجلس نواب الشعب وممثل عن الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية وممثل عن الاتحاد التونسي للتضامن وممثل عن جمعية الهلال الأحمر التونسي وثلاث شخصيات وطنية معروفة بكفاءتها في مجال القانون الدولي الإنساني، وتقع تسمية أعضاء اللجنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد مرتين بقرار من وزير العدل.

وقد جاء بالفصل 6 من الأمر عدد 1051 لسنة 2006 أن كتابة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني تعهد إلى مصالح وزارة العدل وتتولى خاصة إعداد الملفات المعروضة على اللجنة وحفظها، تحرير محاضر الجلسات ومتابعة مقترحات اللجنة وتوصياتها.

وهنا يتجه الإشارة الى ان تفعيل اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني يستوجب التنسيق مع جميع الوزارات والهياكل المعنية بعضوية اللجنة المذكورة وذلك من خلال مراسلتهم لمد وزارة العدل بمقترحاتهم حول تسمية أعضاء اللجنة طبق ما جاء بالفصل 3 من الأمر عدد 1051 لسنة 2006، ثم وعلى ضوء مقترحات الأطراف المعنية تتم مباشرة إجراءات تعيينهم وذلك بموجب قرار صادر عن السيدة وزيرة العدل، وأن مباشرة اللجنة الوطنية للقانون الدولي الإنساني لأعمالها بعد أن يتم استكمال عضويتها يتطلب وجوبا إحداث كتابة للجنة تعهد لمصالح وزارة العدل، وذلك حتى يتسنى تحضير أعمال اللجنة المذكورة والتنسيق بين مختلف أطرافها والسهر على حسن سير أعمالها.

#### السؤال الكتابي

#### للنائب مراد الخزامي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أنشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** طلب إحداث مستشفى جهوي بمعتمدية فوشانة من ولاية بن عروس.

طلب إحداث مستشفى جهوي بمعتمدية فوشانة من ولاية بن عروس وذلك لعدة أسباب أهمها:

- التوسع العمراني لمنطقة فوشانة خاصة حيث تشهد كثافة سكانية متسارعة إذ فاق عدد سكانها 120 ألف ساكن.

- الموقع الاستراتيجي الذي تحظى به منطقة فوشانة حيث تتمركز في الوسط الغربي لولاية بن عروس تحدها معتمدية المحمدية ومعتمدية مرنان.

- تضم معتمدية فوشانة المنطقة الصناعية المغيرة التي تُشغل أكثر من 40 ألف عامل إضافة إلى أنها أكبر منطقة صناعية بالجمهورية التونسية.

#### إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

الصحية مما يمكن من تجسيد رؤية السيد رئيس الجمهورية في إعادة بناء المنظومة الصحية تضمن العدالة بين الجهات وتقديم خدمات ذات جودة. والسلام

### السؤال الكتابي

للنائب أحمد بنور

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي.

**الموضوع:** حول طلب التدخل لتدعيم المنظومة الصحية بجهة المهدية في إطار دعم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص. تحية طيبة وبعد،

يشرفنا إحاطة سيادتكم علماً وأنه في إطار السعي لتدعيم المنظومة الصحية بجهتنا خاصة بالتجهيزات الثقيلة التي يفتقد لها المستشفى الجامعي الطاهر صفر بالمهدية والتي بتعاقب السادة الوزراء على وزارة الصحة لم نلمس سوى الأمانى والوعود الزائفة بتحقيقها الأمر الذي نجم عنه تسجيل حالات وفيات ما كان لها أن تسجل في حالة تدعيم القطاع العمومي والخاص بالجهة.

وقد تلقينا مبادرة خاصة لتركيز جهاز التصوير بالرنين المغناطيسي الى جانب مبادرة لتركيز جهاز قسطرة القلبية الوعائية لدعم المنظومة الصحية العمومية حيث بالرجوع الى قرار السيد وزير الصحة المؤرخ في 18 أكتوبر 2016 المتعلق بتنقيح القرار المؤرخ في 17 ديسمبر 2013 والمتعلق بضبط مقاييس ومعايير الحاجيات من التجهيزات من المعدات الثقيلة في فصله الأول والثاني يمكن لكم الاذن قصد تمكين الجهة المعنية من التراخيص ذات الصلة (وثيقة عدد 01 من المصاحيب)

هذا وباستيفاء المؤسسة الطالبة لجميع الشروط المطلوبة مع توفر التمويل الذاتي لإنجاز الاتين نفيديكم علماً بتطور عدد سكان المهدية والذي تضاعف في السنوات الأخيرة الى جانب وصول عددهم للذروة في مواسم الصيف وفي العطل الرسمية تبعاً للطابع السياحي للجهة. وحيث تعتبر اجابة مصالحكم المختصة من قبل ادارة التراتيب ومراقبة المهن الصحية، والتي وردت في نفس الموضوع بتاريخ 21 فيفري 2017 مؤيد 02 و 03 غير مقنعة بل تضرب أساساً صحة المواطن خاصة بما شهدته ولايتنا من حالات وفيات من جراء افتقاد المنظومة العمومية الصحية لهاته التجهيزات وهنا نلتمس منكم أيضاً مراجعة المعايير المتصلة بالإسناد في إطار المساواة والعدل وارساء مبدأ المنافسة الشريفة بين القطاع الخاص أيضاً بما ينتج عنه المصلحة العامة للشعب وللمواطن الذي يأتي من كل صوب للمهدية وحتى من بلدان شقيقة لتلقي العلاج.

وبناء على ما تقدم ذكره يطيب لنا التوجه اليكم بالأسئلة التالية:

(1) ماهي مبادرة الوزارة في تنقيح قراراتها من ذلك المتصلة بإسناد تراخيص لتركيز التجهيزات الثقيلة بالمؤسسات الصحية الخاصة مثال ذلك القرار الصادر عن السيد وزير الصحة بتاريخ 17/12/2013 والمنقح بالقرار المؤرخ 18/10/2016 والقرار المؤرخ في 17/02/2020 المتعلق بضبط معايير ومقاييس الحاجيات من التجهيزات الطبية الثقيلة؟

(2) ما مدي توجهاتكم للترخيص للمطلبين المصاحبين لمراسلتنا هاته وبصفة أوضح ما مدي توجهاتكم لتلافي حالات وفيات للمواطنين المشار الى بعضها طي هاته المطالب (بالمصاحيب)

(3) ما هو تفسير سيادتكم بتوفر الاتين بجهات صحية مجاورة للمهدية على غرار مدينة المنستير بأعداد مهولة جداً ... وبالمقابل لا يقع الترخيص لولاية المهدية في تمتع مؤسسة صحية ثانية بذلك في إطار المساواة في المرفق العمومي وفي اسناد التراخيص .

(4) ماهي توجهاتكم لإلغاء التراخيص وتعويضها بكراسات الشروط المتصلة بمعايير الخارطة الصحية المتعلقة بتركيز التجهيزات الطبية الثقيلة ....

وختاماً، نرجو منكم دعمنا لفق ارتباط المهدية في القطاع الصحي وجعلها رهينة للولايات المجاورة مع الموافقة على اسناد التراخيص المتصلة بالمطالب طي هذا لترسيخ قيم ومبادئ المنافسة حتى في صلب القطاع الخاص كي لا يبقى المواطن رهن مؤسسة صحية خاصة وحيدة ... حيث أمام المصلحة العامة فليتنافس المتنافسون ... الا في حالة وحيدة متمثلة في دعم الوزارة للوحدات القطاعية وضرب القدرة الشرائية للمواطن... وحالات الوفيات المسجلة دليل على فساد التوجه الإداري لهذا المرفق الصحي في عهود قريبة تغذية لاستكراش مؤسسة وحيدة على حساب طالبي الخدمة.

والسلام

### إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 26-2026-3000-0000346 بتاريخ 11 فيفري 2026

### المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عدداً من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب أحمد بنور

(ولاية المهدية)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 11 ديسمبر 2024.

### الإجابة

يتم تنظيم التجهيزات الطبية الثقيلة في إطار الدور التعديلي لوزارة الصحة لضمان العدالة بين الجهات والشفافية في التوزيع. ويتم إسناد التراخيص والموافقة المبدئية حسب المعايير المحددة بالقرار المؤرخ في 17 ديسمبر 2013 والتنقيحات حسب مقاييس ومعايير يتم تحديدها مسبقاً ضمن الخارطة الصحية من قبل اللجان الفنية المختصة في مختلف اختصاصات تلك التجهيزات والمنبثقة عن المجلس الوطني للتجهيزات الطبية والتقنية، حيث يتم تحديد الحاجيات على المستوى الوطني باعتماد عديد المقاييس التقسيم الجغرافي وعدد السكان وعدد التجهيزات في طور الاستغلال لتفادي تجاوز عدد التجهيزات الطبية مستوى يفوق الحاجيات بالإضافة إلى أن بعض التجهيزات الطبية مصنفة خطيرة لأنها مصدر للأشعة المؤينة مما يتطلب مراقبة مسبقة عند التركيز وإشهاد بمطابقتها لمعايير السلامة.

واستنادا على القرار المؤرخ في 17 ديسمبر 2013 تنتمي ولاية المهدية إلى جهة الوسط الشرقي التي تضم كل من ولايات سوسة والمنستير والمهدية.

وعلى هذا الأساس:

➤ بالنسبة لآلة التصوير بالرنين المغناطيسي، يتم إسناد لكل 350 ألف ساكن بالنسبة لكل ولاية بحسب الأولوية بقائمة الانتظار لطلب تركيب الجهاز المذكور. وحسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى 2024، تعد ولاية المهدية على 449.985 ساكن، مما يخولها إلى الحصول على جهاز واحد.

وقد تم الترخيص لمصحة "الرحمة" بولاية المهدية للاستغلال آلة للتصوير بالرنين المغناطيسي حسب قائمة الانتظار.

➤ بالنسبة لجهاز القسطرة القلبية يتم إسناد لكل 700 ألف ساكن بالنسبة لكل جهة بحسب الأولوية بقائمة الانتظار لطلب تركيب الجهاز المذكور. وحسب نتائج التعداد العام للسكان والسكنى 2024 تعد جهة الوسط الشرقي 1.812.035، مما يخول الجهة الحصول على 3 أجهزة بحسب معيار الإسناد المعتمد كما تم إسناد 2 رخص خارج الحصة النسبية للمؤسسات الصحية التي تتجاوز 100 سرير

وقد تمت الاستجابة لمطلب لتركيبة جهاز للقسطرة القلبية بمصحة "الرحمة" بولاية المهدية حسب قائمة الانتظار مع احترام الشروط المذكورة سابقا.

➤ بالنسبة لجهاز تفتيت الحصى، يتم إسناد لكل 500 ألف ساكن بالنسبة لكل جهة بحسب الأولوية بقائمة الانتظار لطلب تركيب الجهاز المذكور. وحسب عدد السكان يمكن إسناد 04 تراخيص لتركيبة أجهزة لتفتيت الحصى بجهة الوسط الشرقي وقد تم إسناد 03 تراخيص 02 بسوسة و 01 بالمنستير منها 01 ترخيص خارج الحصة النسبية.

واعتمادا على ما سبق يمكن إسناد 02 ترخيصين إضافيين وسيتم عرض كل المطالب على أنظار اللجنة الوطنية للمؤسسات الصحية الخاصة مع احترام قائمة الانتظار.

➤ بالنسبة لآلة المفراس، تم الترخيص إلى 7 آلات مفراس بولاية المهدية حيث تم إسناد رخصة بتاريخ 7 جويلية 2025 لمصحة "الامتياز" في استغلال آلة مفراس من نوع 16 شريحة وذلك خارج الحصة النسبية بعد توفر الـ 60 سريرا المستوجبة قانونا اعتمادا على القرار المؤرخ في 17 فيفري 2020

وفي الأخير، يتم العمل على إعادة النظر في شروط إسناد تراخيص الأجهزة الطبية الثقيلة مع أخذ بالاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية في إطار مراجعة الخارطة الصحية بهدف تقريب الخدمات الصحية ذات جودة للمواطنين.

#### السؤال الكتابي

##### للنائب الطاهر بن منصور

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

أمام ارتفاع عدد مرضى السرطان قبلي وحجم المعاناة التي يتكبدها هؤلاء نتيجة بعدهم عن مراكز العلاج وما يتطلبه ذلك من جهد وتكلفة مادية ومعاناة يومية (مصاريف نقل، مصاريف كراء لمجلات إقامة طول فترة العلاج....)

فهل تعزم وزارتك بعث قسم للعلاج الكيميائي لمرضى السرطان بالمستشفى الجهوي قبلي؟ والسلام

#### إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المراجع:** مراسلتكم عدد 2026-26-3000--0000346 بتاريخ 11 فيفري 2026

#### المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

#### الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب الطاهر بن منصور

(ولاية قبلي)

**المراجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 13 جوان 2025

#### الإجابة:

في إطار تقريب الخدمات الصحية، تم تفعيل وحدة نهارية للعلاج الكيماوي اختصاص أمراض الدم السريري بطاقة إيواء أربعة أسرة في مرحلة تركيب التجهيزات المستوجبة مع توفر 02 اطباء اختصاص أمراض الدم السريري

كما تمت برمجة بناء وحدة نهارية للعلاج الكيماوي بطاقة إيواء 16 سرير بكلفة تقديرية 1018875 ألف دينار وحاليا في مرحلة الدراسات.

#### السؤال الكتابي الأول

##### للنائب المختار عبد المولى

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** حول إحداث قسم للإيواء والعزل بمركز الصحة الأساسية بمعتمدية ذهبية من ولاية تطاوين.

تعتبر معتمدية ذهبية من ولاية تطاوين معتمدية حدودية مهمة نظرا لموقعها الجغرافي بالقرب من معبر حدودي مع دولة ليبيا. ومن المعروف أن الوضع الصحي في ليبيا يعاني من تحديات كبيرة، خاصة في ظل النزاعات المسلحة التي أثرت على النظام الصحي في البلاد، مما أدى إلى توافد العديد من النازحين من جنوب الصحراء والدول المجاورة، بما في ذلك ليبيا.

هذا التوافد يشكل تهديداً صحياً على تونس بأكملها، وخاصة المناطق الحدودية مثل معتمدية ذهبية. ونظراً لذلك، يمكن أن تكون معتمدية ذهبية نقطة انطلاق لانتقال الأوبئة والأمراض المعدية إلى الأراضي التونسية، ما يعرض صحة المواطنين للخطر.

وفي هذا السياق، تأتي أهمية إحداث قسم للإيواء والعزل في مركز الصحة الأساسية بالمعتمدية بمثابة خط دفاع أول ضد انتقال الأمراض، حيث يوفر إيواء وعزل للحالات الطارئة فور وصولها إلى التراب التونسي، مما يعزز قدرة تونس على احتواء الأوبئة والأمراض

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:  
**الموضوع:** حول إحداث بيت الأموات بالمستشفى المحلي برمادة.  
تحية طبية وبعد،

نرفع إلى سيادتكم هذا المطلب العاجل والملح والمتعلق بضرورة إحداث بيت الأموات بالمستشفى المحلي برمادة، وذلك نظراً لعدم توفر هذا المرفق الحيوي والهام.

حيث أن أقرب بيت للأموات يبعد حوالي 80 كلم عن مستشفى رمادة و130 كلم عن الدائرة الصحية بالذهبية، وهو ما يتسبب في صعوبات كبيرة على مستوى حفظ جثامين المتوفين، خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة في الجنوب التونسي، مما يخلق مشاكل صحية وإنسانية جديّة. لذا، نرجو من سيادتكم التسريع في برمجة وإنجاز هذا المشروع الضروري والإنساني، نظراً لأهميته القصوى في حفظ كرامة الموتى وتخفيف معاناة أهالي الجهة.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

**إجابة السيد وزير الصحة**

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 2026-26-3000-0000346 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

**الإجابة على السؤال الكتابي**

**السيد النائب لمجلس نواب الشعب المختار عبد المولى**

**(ولاية تطاوين)**

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 22 أفريل 2025

**الإجابة:**

تم توفير قطعة الأرض التي ستقام عليها بيت الأموات وكذلك البطاقة التقنية للمشروع كما تم القيام بإعداد دراسة الهندسة المدنية والمتعلقة بالشبكة الكهربائية والتبريد مما سيمكن من تحديد الميزانية اللازمة لإنجاز المشروع.

**السؤال الكتابي الأول**

**للنائب النوري جريدي**

**الموضوع:** سؤال كتابي حول وضعيات خاصة بمعتمديات القطار وبلخير والسند

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الصحة بالسؤال الكتابي التالي:

(1) متى تدعم وزارة الصحة مستشفى بلخير بالتجهيزات اللازمة وبالإطار الطبي وشبه الطبي، بالنظر إلى ما يعانيه هذا المستشفى من نقص؟ (ذكر الأجل)

المعدية بشكل سريع وفعال حاليا، يعاني سكان المعتمدية من بعد المسافة بين مناطقهم والمرافق الصحية المتوفرة لهم، حيث يحتاجون إلى السفر لمسافات تزيد عن 120 كيلومترا للحصول على خدمات صحية، ناجعة مما يزيد من معاناتهم في حالات الطوارئ.

ولذلك، يعتبر إحداث قسم للإيواء والعزل خطوة أساسية لتحسين الرعاية الصحية للذهيبات وضمان أمانهم من الأمراض. وبناءً على ما سبق من الضروري أن يتم الإسراع في تنفيذ هذا المشروع الصحي الهام، الذي سيساهم في تعزيز الواجهة الصحية لتونس على الحدود الجنوبية، وسيمنح "الجندي الأبيض" الوسائل اللازمة للتصدي للأوبئة والأمراض المعدية. هذا المشروع سيكون إضافة كبيرة للجهود الوطنية في مكافحة الأمراض وحماية سلامة المواطنين، كما سيساهم في تعزيز استعداد تونس لمواجهة أي تحديات صحية قد تنشأ نتيجة للتغيرات الإقليمية.

**السؤال:**

• متى سيتم إحداث قسم للإيواء والعزل في مركز الصحة الأساسية بمعتمدية ذهيبية الذي اعتبره ليس فقط ضرورة صحية فقط، بل هو خطوة استراتيجية هامة لحماية تونس من مخاطر انتشار الأمراض المعدية من الدول المجاورة، علما وان الرصيد العقارية متوفر؟  
تقبلوا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

**إجابة السيد وزير الصحة**

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 2026-26-3000-0000346 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

**الإجابة على السؤال الكتابي**

**السيد النائب لمجلس نواب الشعب المختار عبد المولى**

**(ولاية تطاوين)**

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 08 أفريل 2025

**الإجابة:**

في إطار خطة الوزارة للوقاية والتأهب والاستجابة والصمود في وجه الطوارئ الصحية، تم الشروع في إحداث مركز للمراقبة الصحية بالمعبر الحدودي وينخرط هذا المشروع ضمن تنفيذ اللوائح الصحية الدولية.

ويتم حاليا إسداء الخدمات المراقبة الصحية بمقر تم تركيزه بمعبر الذهيبية من قبل الاتحاد الدولي لمقاومة الجريمة والمخدرات . UNDC

**السؤال الكتابي الثاني**

**للنائب المختار عبد المولى**

2) متى تفعل الوزارة المقترح الخاص بإحداث مركز وسيط للصحة بأولاد بوعمران نظرا للحاجة الملحة إليه؟ (ذكر الأجل)

3) متى يقع تجهيز مركز تصفية الدم بالقطار ومتى يفعل عمل هذا المركز لتخفيف معاناة أهاليها المرضى الذين يشقون أثناء التنقل إلى قومة لتصفية الدم (ذكر الأجل)

4) متى تصل التجهيزات والمعدات الطبية الخاصة بالمستشفى الجهوي صنف ب بالسند؟ استعداد التفعيل نشاطيه كاملاً بعد استكمال سور و مده بالغاز والأوكسيجين مع التأكيد على رفض الأهالي في السند رفضاً قطعياً لاستغلاله جزئياً أو طرقياً لقسم استعجالي أو وحدة توليد لأهم يرفضون أنصاف الحلول وسياسة ذر الرماد في العيون ولا يرضون بأقل من مستشفى بكامل أقسامه وكل اختصاصاته.

وشكرا

#### إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000345-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

#### الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب النوري جريدي

(ولاية قفصة)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 30 جانفي 2025

**الإجابة:**

تمثل وضعية المستشفى المحلي بالقطار في وجود بعض الصعوبات في تقدم إنجاز المشروعين التاليين والتي تم تجاوزها وذلك كالتالي:

-تهيئة قسم الطب الباطني والمصالح العامة ووحدتي الأشعة والمخبر بالمستشفى المحلي بالقطار تمت مراسلة الجهة وذلك باستكمال المبلغ المتبقي والمقدر بـ 3 مليون دينار لتصل الكلفة المحينة للمشروع 5 مليون دينار وهو في طور الإنجاز.

بالنسبة للتجهيزات تم في سنة 2025 توفير تجهيزات أخرى لقسم الاستعجالي في إطار برنامج الصحة عزيزة (pousses seringues) و (monivoie) (moniteur de surveillance)

-مشروع وحدة تصفية الدم بالقطار: تم القبول الوقي للمشروع وتمت برمجة المعدات والتجهيزات اللازمة لتشغيل هذه الوحدة على المستوى المركزي.

فيما يتعلق بإنشاء المراكز الصحية الأساسية يجري العمل على مراجعة تصنيف هذه المراكز بناءً على حزمة الخدمات الصحية المقدمة، بالإضافة إلى إعادة تنظيمها على مستوى الدائرة الصحية

تعتمد هذه المراجعة على مؤشرات الأداء المتعلقة بالنشاط الصحي من جهة والموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية كما يتم التأكيد على ضمان استمرارية وتكامل الخدمات الصحية بين مختلف مستويات الرعاية مع توفير النجاعة والسلامة تندرج هذه الخطوات في إطار مراجعة شاملة للخارطة الصحية بهدف تقرب الخدمات الصحية الجيدة من المواطنين. إضافة إلى ذلك، سيتم دعم وتعزيز مراكز الصحة الأساسية بالتجهيزات الضرورية ضمن برنامج متكامل يشمل أيضاً إنشاء مركز مرجعي في كل ولاية لتفعيل خدمات الطب عن بعد.

#### السؤال الكتابي الثاني

للنائب النوري جريدي

**الموضوع:** سؤال كتابي حول وضعيات تخص معتمديتي السند والقطار من ولاية قفصة

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الصحة بالسؤال الكتابي التالي:

1) متى تفعل وزارة الصحة فرع SUR صنف 1 المبرمج بالمستشفى الجهوي صنف ب بالسند والحال أن اعتماداته متوفرة منذ 2022 نظراً لارتفاع نسبة الوفيات الناتجة عن الحوادث المرورية؟ نطالب وزارة الصحة بتفعيل هذا الفرع في أقرب الأجل لحاله من أهمية قصوى.

2) كيف ستتعامل وزارة الصحة مع بناية الدائرة المحيطة الكائنة بالسوق الأسبوعية للقطار والتي هي على ملك بلدية القطار والمهددة بالسقوط والتي نهت بلدية القطار إلى خطورة وضعها في مراسلتين وهي المخصصة للتلاقيح والصحة المدرسية والبرامج الوطنية الصحية؟

3) إلى متى يتعطل استغلال مركز تصفية الدم بالقطار المنتهية أشغاله منذ 2016 أم أن معاناة المرضى بالقصور الكلوي في بلخير والقطار يقدر لها أن تكون أبدية؟ الرجاء الحسم في أمر هذا المركز وافتتاحه في أقرب الأجل.

مع الشكر.

#### إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

#### الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب النوري جريدي

(ولاية قفصة)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 18 أفريل 2025

للنائب النوري جريدي

**الموضوع:** سؤال كتابي حول جملة من المشاغل الصحية لدائرة القطار، بلخير والسند.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و 129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الصحة بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طبية وبعد،

- ماذا جنت معتمديات القطار وبلخير والسند من زيارة السيد وزير الصحة الأخيرة لولاية قفصة؟ ومتى تنفذ وزارة الصحة وعودها التي أطلقتها في ما يخص التحاليل الطبية والأدوية والأجهزة وسيارات الإسعاف والإطار الطبي والشبه الطبي؟

- كيف تبرر وزارة الصحة تواصل تعطل آلة ( Appareil de biochimie Automate) في مخبر التحاليل الطبية في مستشفى سند لأكثر من أربعة أشهر؟

- إلى متى سيتواصل تعطل كرسي الأسنان في مستشفى السند وهو أمر يضطر العديد من أهاليها من أصحاب الدخل المحدود والعائلات المعوزة إلى الانتقال إلى قفصة وتكبد مصاريف إضافية هم أصلا غير قادرين على توفيرها؟

- متى تنطلق أشغال إعادة ترميم مستشفى بلخير وهيئته؟ ومتى توفر وزارة الصحة التجهيزات الطبية اللازمة وسيارات الإسعاف للتخفيف من المعاناة الصحية لأهاليها في معتمدية بلخير؟

- إلى متى يتواصل تعطل انطلاق العمل في مركز تصفية الدم بالقطار وإلى متى تتواصل معاناة مرضى القصور الكلوي الحاد وهم ينتقلون إلى قفصة لتصفية الدم؟ وماهي خطة الوزارة في دعم مستشفى القطار بالتجهيزات الطبية والإطار الطبي والشبه الطبي وسيارات الإسعاف؟

- إلى متى يتواصل عزل أهاليها في أرياف القطار، بلخير والسند عزلا صحيا يتنافى مع حقوقهم الدستورية في الصحة هذه الأرياف التي تغيب عنها أبسط مقومات الخدمات الصحية والتي يشعر أهلها بغين كبير وإقصاء وهميش؟

يرجى من الوزارة مراجعة خارطتها الصحية الريفية بدعم مراكز الخط الأول في الصحة بخدمات تليق بكرامة الإنسان في هذه العمادات والأرياف والتي يضطر كبار السن والأطفال إلى التنقل والانتظار وعدم الظفر بأي خدمة صحية لغياب الرعاية الصحية وقلة الإطار البشري وانعدام التجهيزات.

تقبلوا أسى عبارات الشكر والتقدير

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد2026-26-3000-0000346 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

في إطار خطة عمل وزارة الصحة فيما يتعلق بتكثيف العمل والزيارات الميدانية للتشخيص ومعاينة سير العمل بمختلف الهياكل الصحية والوقوف على الإشكاليات والصعوبات تطبيقا للتعليمات السامية للسيد رئيس الجمهورية، تم توجيه فرق عمل متعددة الاختصاصات للجهة الصحية بقفصة بتاريخ 8 و9 جانفي 2025 في زيارة أولى للمستشفى الجهوي بقفصة والمستشفيات المحلية بكل من المطيلة والمتلوي وأم العرائس والرديف فيما شملت الزيارة الثانية بتاريخ 12 فيفري 2025 كل من السند وبلخير والقطار وزانوش. كما تولى السيد وزير الصحة زيارة ولاية قفصة في 26 و 27 مارس 2025 مع فريق متكامل من وزارة الصحة.

وقد تمت متابعة النقاط التالية

- تمت برمجة تعويض 03 مراكز للصحة الأساسية بالجهة الصحية بقفصة وبالتنسيق مع الجهة بوحداث مسبقا الصنع وهي : لالة بقفصة الشمالية والعيابشة ببلخير وتبديت بالرديف وذلك في إطار تحسين البنية التحتية كما سيتم برمجة تهيئة مراكز الصحة الأساسية بالنشيو والعماميم .

- تم تدعيم الخدمات الصحية بإضافة تحاليل على غرار HBA1 , IONO: Troponine على المستوى المحلي بالقطار ابتداء من 12 فيفري 2025

- تم القبول الوقي للمشروع وحدة تصفية الدم بالقطار وتمت برمجة المعدات والتجهيزات اللازمة لتشغيل هذه الوحدة على المستوى المركزي.

- تم استلام النهائي للأشغال في 9 جانفي 2025 لأقسام الاستعجالي والطب العام والنساء والتوليد والجراحة وطب الأطفال وطب الرضع ووحدة العمليات بالمستشفى المحلي بالسند. كما تم عقد لجنة الصفقات بتاريخ 13 فيفري 2025 لملف السوائل في انتظار رفع التحفظات ويتم متابعة الصفقة من قبل المصالح الجهوية.

فيما يتعلق بإنشاء المراكز الصحية الأساسية، يجري العمل على مراجعة تصنيف هذه المراكز بناء على حزمة الخدمات الصحية المقدمة، بالإضافة إلى إعادة تنظيمها على مستوى الدائرة الصحية.

تعتمد هذه المراجعة على مؤشرات الأداء المتعلقة بالنشاط الصحي من جهة والموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية كما يتم التأكيد على ضمان استمرارية وتكامل الخدمات الصحية بين مختلف مستويات الرعاية تدرج هذه الخطوات في إطار مراجعة شاملة للخارطة الصحية بهدف تقريب الخدمات الصحية الجيدة من المواطنين.

إضافة إلى ذلك، سيتم دعم وتعزيز مراكز الصحة الأساسية بالتجهيزات الضرورية ضمن برنامج متكامل يشمل أيضاً إنشاء مركز مرجعي في كل ولاية لتفعيل خدمات الطب عن بعد.

يأتي هذا البرنامج ضمن السياسة الوطنية للصحة التي جعلت من صحة العائلة والجوار المدخل الرئيسي للنظام الرعاية الصحية. هذا التوجه يُمكن من تجسيد رؤية السيد رئيس الجمهورية في إعادة بناء المنظومة الصحية بما يضمن العدالة والمساواة بين الجهات ويوفر خدمات صحية ذات جودة عالية.

## الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب النوري جريدي

(ولاية قفصة)

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 28 ماي 2025

### الإجابة:

في إطار خطة عمل وزارة الصحة فيما يتعلق بتكثيف العمل والزيارات الميدانية للتشخيص ومعاينة سير العمل بمختلف الهياكل الصحية والوقوف على الإشكاليات والصعوبات تطبيقاً للتعليمات السامية للسيد رئيس الجمهورية، تم توجيه فرق عمل متعددة الاختصاصات للجهة الصحية بقفصة بتاريخ 8 و9 جانفي 2025 في زيارة أولى للمستشفى الجهوي بقفصة والمستشفيات المحلية بكل من المظيلة والمتلوي وأم العرائس والرديف فيما شملت الزيارة الثانية بتاريخ 12 فيفري 2025 كل من السند وبلخير والقطار وزانوش كما تولى السيد وزير الصحة زيارة ولاية قفصة في 26 و 27 مارس 2025 مع فريق متكامل من وزارة الصحة.

وقد تمت متابعة النقاط التالية:

- تمت برمجة تعويض 03 مراكز للصحة الأساسية بالجهة الصحية بقفصة وبالتنسيق مع الجهة بوحدة مسبقة الصنع وهي : لالة بقفصة الشمالية والعياشة ببلخير وتبديت بالرديف وذلك في إطار تحسين البنية التحتية كما سيتم برمجة تهيئة مراكز الصحة الأساسية بالنشيو والعماميم .

- تم تدعيم الخدمات الصحية بإضافة تحاليل على غرار IONO, Troponine, HBA1C على المستوى المحلي بالقطار ابتداء من 12 فيفري 2025

- تم القبول الوفي للمشروع وحدة تصفية الدم بالقطار وتمت برمجة المعدات والتجهيزات اللازمة لتشغيل هذه الوحدة على المستوى المركزي.

- تم استلام النهائي للأشغال في 9 جانفي 2025 لأقسام الاستعجالي والطب العام والنساء والتوليد والجراحة وطب الأطفال وطب الرضع ووحدة العمليات بالمستشفى المحلي بالسند. كما تم عقد لجنة الصفقات بتاريخ 13 فيفري 2025 لملف السوائل في انتظار رفع التحفظات، ويتم متابعة الصفقة من قبل المصالح الجهوية.

فيما يتعلق بإنشاء المراكز الصحية الأساسية يجري العمل على مراجعة تصنيف هذه المراكز بناءً على حزمة الخدمات الصحية المقدمة، بالإضافة إلى إعادة تنظيمها على مستوى الدائرة الصحية.

تعتمد هذه المراجعة على مؤشرات الأداء المتعلقة بالنشاط الصحي من جهة والموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى، مع الأخذ في الاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية كما يتم التأكيد على ضمان استمرارية وتكامل الخدمات الصحية بين مختلف مستويات الرعاية تدرج هذه الخطوات في إطار مراجعة شاملة للخارطة الصحية بهدف تقرب الخدمات الصحية الجيدة من المواطنين.

إضافة إلى ذلك، سيتم دعم وتعزيز مراكز الصحة الأساسية بالتجهيزات الضرورية ضمن برنامج متكامل يشمل أيضاً إنشاء مركز مرجعي في كل ولاية لتفعيل خدمات الطب عن بعد.

يأتي هذا البرنامج ضمن السياسة الوطنية للصحة التي جعلت من صحة العائلة والجوار المدخل الرئيسي النظام الرعاية الصحية. هذا التوجه يُمكن من تجسيد رؤية السيد رئيس الجمهورية في إعادة بناء المنظومة الصحية بما يضمن العدالة والمساواة بين الجهات ويوفر خدمات صحية ذات جودة عالية.

### السؤال الكتابي الرابع

للسيد النوري جريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول بعض المسائل المتعلقة بالوضع الصحي في القطر وبلخير والسند

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيد وزير الصحة بالسؤال الكتابي التالي:

(1) الرجاء مدنا بقائمة في التعهدات المنجزة في معتمديات القطر وبلخير والسند من الوعود التي تعهد بها السيد وزير الصحة في شهر مارس الفارط أثناء زيارته إلى هذه المعتمديات، مع تحديد أجال زمنية لإنجاز مالم ينفذ منها.

(2) متى تنفذ الوزارة تعهداتها المالية المتعلقة بسور المستشفى الجهوي صنف "ب" بالسند والذي تعطل كثيراً بل وأعاق استكمال بقية الأشغال المتعلقة بشبكة الأوكسجين والغاز؟

(3) متى تستكمل اجراءات تصنيف مستشفى السند مستشفى جهويا صنف "ب"؟

(4) متى تشرع وزارة الصحة في انجاز مشروع المستشفى الجهوي صنف "ب" بالقطر؟

(5) متى تشرع الوزارة في إعادة تهيئة مستشفى بالخير؟

(6) متى تدعم وزارة الصحة مستشفيات القطر وبلخير والسند بسيارات الإسعاف اللازمة وسيارات الانعاش المجهزة؟

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب النوري جريدي

(ولاية قفصة)

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 30 جوان 2025

الإجابة

في إطار خطة عمل وزارة الصحة فيما يتعلق بتكثيف العمل والزيارات الميدانية للتشخيص ومعاينة سير العمل بمختلف الهياكل الصحية

والوقوف على الإشكاليات والصعوبات تطبيقاً للتعليمات السامية للسيد رئيس الجمهورية، تم توجيه فرق عمل متعددة الاختصاصات للجهة الصحية بقفصة بتاريخ 8 و9 جانفي 2025 في زيارة أولى للمستشفى الجهوي بقفصة والمستشفيات المحلية بكل من المضيلة والمتلوي وأم العرائس والرديف فيما شملت الزيارة الثانية بتاريخ 12 فيفري 2025 كل من السند وبلخير والقطار وزانوش كما تولى السيد وزير الصحة زيارة ولاية قفصة في 26 و27 مارس 2025 مع فريق متكامل من وزارة الصحة.

وقد تمت متابعة النقاط التالية:

- تمت برمجة تعويض 03 مراكز للصحة الأساسية بالجهة الصحية بقفصة وبالتنسيق مع الجهة بوحدة مسبقة الصنع وهي: لالة بقفصة الشمالية والعيانية ببلخير وتبديت بالرديف وذلك في إطار تحسين البنية التحتية. كما سيتم برمجة تهيئة مراكز الصحة الأساسية بالنشيو والعمائم .

- تم تدعيم الخدمات الصحية بإضافة تحاليل على غرار IONO Troponine HBA1C على المستوى المحلي بالقطار ابتداء من 12 فيفري 2025.

- تم القبول الوقي للمشروع وحدة تصفية الدم بالقطار وتمت برمجة المعدات والتجهيزات اللازمة لتشغيل هذه الوحدة على المستوى المركزي.

- تم استلام النهائي للأشغال في 9 جانفي 2025 لأقسام الاستعجالي والطب العام والنساء والتوليد والجراحة وطب الأطفال وطب الرضع ووحدة العمليات بالمستشفى المحلي بالسند كما تم عقد لجنة الصفقات بتاريخ 13 فيفري 2025 لملف السوائل في انتظار رفع التحفظات ويتم متابعة الصفقة من قبل المصالح الجهوية

فيما يتعلق بإنشاء المراكز الصحية الأساسية، يجري العمل على مراجعة تصنيف هذه المراكز بناءً على حزمة الخدمات الصحية المقدمة بالإضافة إلى إعادة تنظيمها على مستوى الدائرة الصحية تعتمد هذه المراجعة على مؤشرات الأداء المتعلقة بالنشاط الصحي من جهة، والموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى مع الأخذ في الاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية كما يتم التأكيد على ضمان استمرارية وتكامل الخدمات الصحية بين مختلف مستويات الرعاية تدرج هذه الخطوات في إطار مراجعة شاملة للخارطة الصحية بهدف تقرب الخدمات الصحية الجيدة من المواطنين إضافة إلى ذلك، سيتم دعم وتعزيز مراكز الصحة الأساسية بالتجهيزات الضرورية ضمن برنامج متكامل يشمل أيضاً إنشاء مركز مرجعي في كل ولاية لتفعيل خدمات الطب عن بعد.

### السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

**الموضوع:** حول إحداث مستشفى محلي وجهوي ومركز وسيط بمعتمدية رواد

توجد بولاية أريانة ثلاثة مستشفيات وهي المستشفى الجامعي "عبد الرحمان مامي" والمستشفى الجهوي "محمود الماطري" والمستشفى المحلي بالتضامن

ويبرز مؤشر عدد السكان لكل مركز رعاية صحية أساسية أن الخط الأمامي من الخارطة الصحية بالولاية (مراكز الصحة الأساسية) يفتقر للتوازن، حيث تم تسجيل 25 ألفاً و47 ساكناً لكل مركز بالجهات الداخلية لولاية أريانة مقابل 5 آلاف و763 ساكناً للمركز الواحد على المستوى الوطني.

وكما تبرز المؤشرات المتعلقة بالتجهيزات والمعدات التقنية مثل عدد الأسرة ووحدة الكشف بالأشعة وكراسي الأسنان، ووحدة التحليل النقص الذي تشكو منه المؤسسات الصحية بالولاية بالمقارنة مع المستوى الوطني، الأمر الذي يستوجب على المدى القريب إحداث مستشفى محلي أو جهوي بجهة رواد يمثل خدمات صحية للمنطقة ولبقية العمادات على غرار قلعة الأندلس وسكرة وسيدي ثابت والمنملة لقرهم لمعتمدية رواد ولتدارك النقص في القطاع الصحي بالجهة حيث لا يوجد مركز الإقامة المرضى كذلك الحال لا يوجد وحدة استعجالي إذ تعد معتمدية رواد حسب المعهد الوطني للإحصاء (جانفي 2023) 138 ألفاً و986 ساكناً وهذا العدد يؤكد لكم أنه زاد عن 200 ألفاً ساكناً في انتظار نتائج التعداد الأخيرة .

كما توجد عدة مناطق يقطنها أكثر من 60000 ألف ساكن، ولا يوجد بها أي مركز صحة على غرار سيدي عمر حي عيشوشة والبرارجة وواد الخياط جعفر وهذا ما يستوجب برمجة إحداث مركز وسيط بكل من هذه المناطق.

وكما أحيطكم علماً قمت بزيارة لمركز الصحة الأساسية برواد الذي يفتقر لأبسط مقومات الصحة للمواطن وضعف الإمكانيات به ونقص كبير في الأدوية الأولية لمرض السكري وضغط الدم. وعليه أتسأل:

متى يتم إحداث مستشفى محلي يجمع جميع الاختصاصات واستعجالي لنضمن صحة عادلة لأهاليها بمعتمدية رواد من ولاية أريانة؟؟

عن مدى توجه وزارة الصحة في توسعة مركز الصحة الأساسية برواد وتغييره لمركز وسيط وتوفير الحد الأدنى من الأدوية للمركز بجهة رواد؟؟

وما هو برنامج وزارة الصحة في إحداث مركز وسيط بمنطقة سيدي عمر عيشوشة وواد الخياط جعفر للكثافة السكنية بهذه المناطق؟؟

### إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عدداً من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب أيمن البوغديري

(ولاية أريانة)

### الإجابة

بالنسبة لإحداث مراكز الصحة الأساسية، يتم العمل على مراجعة التصنيف حسب الخدمات الصحية المقدمة وإعادة تنظيم الدائرة الصحية باعتماد المؤشرات المرتبطة بالنشاط المقدم من جهة الموارد المتوفرة من جهة أخرى مع أخذ بالاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية مع التأكيد على تواصل الخدمات الصحية بين الخطوط وذلك في إطار مراجعة الخارطة الصحية بهدف تقرب خدمات صحية ذات جودة للمواطنين.

كما سيتم تعزيز مراكز الصحة الأساسية بالتجهيزات اللازمة في إطار برنامج متكامل مع إحداث مركز مرجعي في كل ولاية لاستعمال الطب عن بعد.

ويندرج هذا البرنامج في إطار السياسة الوطنية للصحة التي اعتمدت صحة العائلة والجوار البوابة المميزة لنظام الرعاية الصحية مما يمكن من تجسيد رؤية السيد رئيس الجمهورية في إعادة بناء منظومة صحية تضمن العدالة بين الجهات وتقديم خدمات ذات جودة.

كما تضع وزارة الصحة على رأس أولوياتها توفير الأدوية الأساسية، ولا سيما تلك المتعلقة بالأمراض المزمنة ولتحقيق هذا الهدف، تم تخصيص ميزانية إضافية سنوية تقدر بـ 15 مليون دينار لتوزيعها على الجهات الصحية، مع التركيز على ترشيد الاستهلاك من خلال استكمال الأنظمة المعلوماتية لإدارة الأدوية وتعاون وزارة الصحة مع وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية لتأمين الموارد اللازمة لتوفير الأدوية. وتسعى وزارة الصحة إلى تعزيز استدامة النظام الصحي من خلال إيجاد حلول جذرية لضمان تمويل الصيدلية المركزية التونسية التي تلعب دورًا محوريًا في توفير الأدوية اللازمة للمؤسسات الصحية. وقد تم للغرض تخصيص مجلس وزاري مضييق يوم 3 سبتمبر 2025.

### السؤال الكتابي

#### للنائب جلال الخدمي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي

إن الاهتمام الواضح لسيادة رئيس الجمهورية بالمرفق الصحي أعاد الثقة بين المواطن ودولته مما يتطلب إنجاز وحدة لتصفية الدم بين معتمدتي سيدي علي بن عون وبئر الحفي حتى نخفف آلام المصابين بالفشل الكلوي الذين يتكبدون أعباء التنقل 80 كلم للوصول إلى مركز الولاية، مع العلم أن المسافة بين المعتمدين هي 07 كلم والتعداد السكاني يناهز 80 ألف ساكن. والسلام

#### إجابة السيد وزير الصحة

#### الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

#### المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس

نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيد النائب لمجلس نواب الشعب جلال الخدمي

(ولاية سيدي بوزيد)

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 31 جانفي 2025

### الإجابة

يتم تقديم خدمات تصفية الدم بولاية سيدي بوزيد في ثلاث مراكز تابعة للقطاع العمومي في سيدي بوزيد المكتنسي والرقاب بطاقة 42 وحدة لتصفية الدم للتكفل بـ 183 مريض إضافة إلى ثلاث مراكز في القطاع الخاص للتكفل بالمرضى المضمونين الاجتماعيين بطاقة 86 آلة للتكفل بـ 328 مريض.

هذا وقد تم دعم الجهة بمركز تصفية دم إضافي في القطاع العمومي بطاقة 10 آلات في منزل بوزيان مع توفير الموارد البشرية حيث يتم استكمال إجراءات اقتناء الآلات وتوفير الموارد البشرية اللازمة بهدف تشغيله في سنة 2026.

### السؤال الكتابي الأول

#### للنائب حاتم لباوي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** غياب طبيب اختصاص أنف وأذن وحنجرة بالمستشفى الجهوي بالقصرين.

سيدي الوزير، قسم الأنف والأذن والحنجرة بالمستشفى الجهوي بالقصرين أغلق أبوابه منذ سنوات واستحال على كل أهالي القصرين اللجوء إلى العلاج في هذا الاختصاص فالمرضى لا خيار لهم إلا الطبيب الخاص.

سيدي الوزير، ونحن أمام تشييد الدولة الاجتماعية لا يمكن أن تكون هذه الدولة دون صحة عمومية خاصة في مثل هذه الولاية التي تنذيل أواخر الترتيب في التنمية.

وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

متى ستوفر وزارتك أطباء اختصاص "أذن وأنف وحنجرة" للمستشفى الجهوي بالقصرين؟

والسلام

### إجابة السيد وزير الصحة

#### الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

#### المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

## الإجابة على السؤال الكتابي

السيد النائب لمجلس نواب الشعب حاتم اللباوي

(ولاية القصرين)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 07 أفريل 2025.

الإجابة

في إطار تشغيل قسم الأنف والأذن والحنجرة بالمستشفى الجامعي بالقصرين، يتم العمل على تدعيم القسم بطبيب ضمن برنامج الخدمة المدنية.

## السؤال الكتابي الثاني

للنائب حاتم لباوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

**الموضوع:** النقص الفادح في أطباء الأشعة والتصوير الطبي.

سيدي الوزير، ولاية القصرين مستشفى جهوي وحيد لحوالي 400 ألف ساكن.

طبيب واحد مختص في الأشعة والتصوير الطبي غير كافي حيث يضطر المرضى لقراءة صورهم عند أطباء الاختصاص بمقابل مالي وأسعار مشددة لا يقدر عليه كل الناس.

سيدي الوزير، ونحن أمام تأسيس الدولة الاجتماعية، بات من الضروري والاستعجالي توفير أطباء اختصاص أشعة وتصوير طبي بالمستشفى الجهوي بالقصرين. وعليه نتقدم إليكم بالسؤال التالي:

متى ستضيف وزارتك أطباء اختصاص أشعة وتصوير طبي بالمستشفى الجهوي بالقصرين؟

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

## الإجابة على السؤال الكتابي

السيد النائب لمجلس نواب الشعب حاتم اللباوي

(ولاية القصرين)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص24-2025-000192-3000

الإجابة

في إطار تقرب الخدمات الصحية وخاصة منها المتعلقة بالتشخيص المعتمدة على التصوير الطبي، تعمل وزارة الصحة على توفير أطباء الاختصاص من جهة وتعميم منظومة التصوير الطبي عن بعد.

وفي هذا المجال، يتم تقديم الخدمات في التصوير الطبي بالمستشفى القصرين من قبل 2 أطباء من بينهم طبيب ملترم بالعمل بالمناطق ذات الأولوية.

كما تم عقد اتفاقيتين في سبتمبر 2025 لتفعيل منظومة التصوير الطبي عن بعد الرنين المغناطيسي مع المستشفى الجامعي ابن الجزار والمفراس مع المستشفى الجامعي الرابطة وذلك لضمان استمرارية الخدمات الصحية.

## السؤال الكتابي

للنائب شكري بن البحري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إلى سيادتكم هذا السؤال الكتابي

**الموضوع:** الحاجة الملحة لإحداث قسم استعجالي واستعجالي طبي وإنعاش طبي بصفاقس  
تحية طبية وبعد،

في إطار إقرار مشروع إعادة بناء المبنى الرئيسي للمستشفى الجامعي الهادي شاكرا بصفاقس بكلفة جمالية تقدر بـ 103 مليون دينار وضبط مخطط تمويل واستحداث إنجاز الدراسات اللازمة في الغرض، نود الاستفسار عما إذا كانت برمجة إحداث قسم استعجالي واستعجالي طبي وإنعاش طبي مدرجة ضمن هذا المشروع، أم أننا سنجد أنفسنا أمام مستشفى جديد يرافق قديمة غير قادرة على تلبية الاحتياجات الحقيقية للجهة؟

إن ولاية صفاقس ثاني أكبر ولاية في البلاد لا تمتلك حتى اليوم منظومة استعجالية متكاملة تستجيب للعدد الهائل من المرضى، وهي تعاني من ضغط مستمر على المرافق الصحية ونقص كبير في الخدمات، وخاصة على مستوى أقسام الاستعجالي والإنعاش مما يستوجب تعزيز قدراتها الاستشفائية لذا نؤكد على الحاجة الملحة لإحداث قسم استعجالي جديد وتوفير ما لا يقل عن 40 سرير إنعاش إضافي، وذلك لتخفيف العبء المتزايد على المستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة وضمان استجابة سريعة وفعالة للحالات الحرجة.

نرجو منكم مدنا بتوضيحات حول هذا الموضوع واتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان إدراج هذا المطلب ضمن المشروع في أقرب الآجال.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة. والسلام

## الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب شكري بن البحري

(ولاية صفاقس)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 03 فيفري 2025

#### الإجابة

رصدت اعتمادات لمشروع إعادة بناء المبنى الرئيسي بالمستشفى الجامعي الهادي شاكور بصفاقس في حدود 115 مليون دينار وهو في مرحلة تعيين مكتب مساندة ومكتب مراقبة وقد صادقت اللجنة الفنية بوزارة الصحة بتاريخ 06 أكتوبر 2025 على مقترح إبرام صفقة بالتفاوض المباشر بصيغة مفتاح في اليد نظرا للظروف الاستثنائية التي يمر بها المستشفى والطابع الاستعجالي والفني العالي للمشروع إعادة البناء.

#### السؤال الكتابي

##### للنائب صابر الجلاصي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم ما يلي :

**الموضوع:** حول تركيز وحدة استعجالي بالمركز الوسيط بالمراقبة.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمداخلتنا عديد المرات سواء من خلال توجيه الأسئلة الشفاهية أو الكتابية وأيضا مراسلات أخرى التي وردت على وزارة الصحة بخصوص تركيز وحدة استعجالي بالمركز الوسيط بالمراقبة الذي يمكن أن يُوقر مختلف الخدمات الصحية لآلاف المواطنين خاصة العمادات البعيدة عن المركز الوسيط بالجهة.

سيدي الوزير، التمسنا تفاعلکم الايجابي في آخر مساءلة شفاهية وخاصة في ظل الانتدابات الجديدة لذلك نتقدم بمطلبنا هذا قصد تأكيد حرصنا على تركيز وحدة استعجالي بالمنطقة خاصة وأن الفضاء موجود ومتوفر.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير.

والسلام

#### إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 2026-26-3000-346 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

#### الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب صابر الجلاصي

(ولاية منوبة)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 13 جوان 2025

#### الإجابة

في إطار الإحاطة بالمرضى يقدم المركز الوسيط بالمراقبة كامل أيام الأسبوع خدمات صحية المتمثلة في عيادات عامة وعيادات المراقبة

الحمل والتلقيح يؤمنها 4 أطباء و22 إطار شبه طبي. كما يحتوي المركز على 2 كرسي أسنان مع مخبر تحاليل ووحدة تصوير طبي.

أما بالنسبة للتجهيزات الطبية المبرمجة في إطار برنامج عزيزة، حيث بدأت عملية تسليم التجهيزات الطبية في ديسمبر 2024 وستستمر طوال عام 2025 تم تدعيم المركز الوسيط بالمراقبة بتجهيزات طبية تهم المراقبة والتدخلات الاستعجالية وتجهيزات متطورة للتحاليل الطبية وتمثل في:

01- آلة تحاليل طبية Automate de Biochimie

01 - آلة قيس نسبة السكري المتراكم بالدم: Automate d'HbA1C

01 - آلة مراقبة وتدخل استعجالي على مستوى القلب Défibrillateur automatique avec Cardioscope

01 - آلة تخطيط القلب مع 12 pistes Electrocardiogramme

02- آلة لمراقبة الطبية Moniteurs de surveillance

في إطار مراجعة الخارطة الصحية بهدف تقرب الخدمات الصحية ذات جودة للمواطنين، يتم العمل على إعادة النظر في تصنيف الهياكل الصحية العمومية باعتماد المؤشرات المرتبطة بالنشاط المقدم من جهة والموارد المتوفرة من جهة أخرى مع أخذ الاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية مع تأكيد على تواصل الخدمات الصحية بين الخطوط.

أما بالنسبة لتركيز وحدة طب استعجالي، فإن الوزارة تعتمد مقاييس علمية تأخذ بعين الاعتبار توفر الموارد البشرية لضمان استمرارية الإحاطة بالمرضى. كما تقوم الوزارة حاليا بتقييم المنظومة النقل الصحي عبر تحديد الموقع الجغرافي واحتساب مسافات التنقل لأقرب مركز استعجالي.

#### السؤال الكتابي الأول

للنائب طارق مهدي

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي

**الموضوع:** حول مآل وضعية الاعوان العرضيين بالمستشفى الجامعي الهادي شاكور بولاية صفاقس

سيدي الوزير،

نحيطكم علما ان ما يزيد على 70 عوناً عرضياً يشتغلون بالمستشفى الجامعي الهادي شاكور بولاية صفاقس من أكثر من 5 سنوات بعقد تشغيل عرضي يتجدد كل ثلاثة أشهر دون التمتع بحقوقهم كالتغطية الاجتماعية والاجازة المرضية والسنوية والأجر المنصف لعمالهم.

لذا، نطلب منكم توضيح مآل هذه العقود ووضعية الاعوان.

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 2026-26-3000-346 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس

نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيد النائب لمجلس نواب الشعب طارق مهدي  
(ولاية صفاقس)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 03 فيفري 2025.

### الإجابة

تعمل وزارة الصحة حاليا على تسوية وضعية 755 عون عرضي لتمتعهم بالتغطية الاجتماعية والعطل السنوية والمرضية في انتظار التسوية النهائية لوضعيتهم بمقتضى مشروع أمر للغرض في إطار القطع مع التشغيل الهش.

### السؤال الكتابي الثاني

للنائب طارق مهدي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم بسؤال كتابي

**الموضوع:** حول تسوية الوضعية المهنية لأربعة أطباء متعاقدين مع الديوان الوطني للحماية المدنية.

حيث أن الديوان الوطني للحماية المدنية قد انتدب منذ أكثر من ثلاث سنوات أربعة أطباء عن طريق التعاقد موزعين على الإدارات الجهوية بكل من ولايات صفاقس، تونس، بن عروس ونابل ولم يقع تسوية وضعيتهم المهنية رغم طلب الديوان من وزارة الصحة ترسيم هؤلاء الأطباء وإحاقهم بالحماية المدنية وذلك لحاجته الماسة لخدماتهم الطبية وجديتهم في العمل ولضمان حقوقهم المهنية والإدارية.

هذا وقد قامت وزارة الصحة بتسوية الوضعية المهنية لمنظورها من أطباء متعاقدين وقامت أيضا بترسيم الأطباء المتعاقدين مع كل من وزارتي الداخلية والعدل. ولكن رفضت تسوية وضعية الأطباء المتعاقدين مع الديوان الوطني للحماية المدنية رغم حصول الديوان على موافقة رئاسة الحكومة عند انتدابهم سنة 2022 عن طريق التعاقد كحل وقي.

وقد تمت المطالبة في عديد المناسبات بتسوية وضعية كافة العاملين بالدولة وتجنب هذا التشغيل الهش.

كما أن من توجهات الدولة التونسية حث أطبائها على مزاوله مهنتهم في بلادنا وإفادة مواطنيها بخدماتهم الإنسانية خاصة في القطاع العمومي.

فالرجاء، إفادتنا بسبب رفض وزارة الصحة تسوية وضعية الأطباء المتعاقدين مع الديوان الوطني للحماية المدنية ومدنا بالإجراءات السريعة الواجب اتخاذها مع العلم أن الحماية المدنية تمثل ثاني أهم هيكل بعد مصالح وزارة الصحة الذي يحتاج إلى أطباء في تدخلاته وتكوين أعوانه.

### إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

### المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيد النائب لمجلس نواب الشعب طارق مهدي  
(ولاية صفاقس)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 11 مارس 2025

### الإجابة

قامت وزارة الصحة بمراسلة مصالح رئاسة الحكومة للاستشارة حول إمكانية تطبيق الأحكام الاستثنائية لترسيم الأطباء الصحة العموميين المنتدبين عن طريقة التعاقد بالديوان الوطني للحماية المدنية بتاريخ 16 أبريل 2024. وقد أفادت مصالح الهيئة العامة للتوظيف العمومية أنه لا يمكن تطبيق الأحكام الاستثنائية حسب الأمر عدد 54 لسنة 2023 بالنسبة لمؤسسة عمومية غير إدارية EPNA.

### السؤال الكتابي

للنائب عبد الجليل الهاني

**الموضوع:** سؤال كتابي.

تحية وبعد،

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم التالي.

1- متى يتم احداث مستشفى محلي بمعتمدية بوغرقوب من ولاية نابل والتي تجاوز عدد سكانها 35 ألف نسمة علما وانه تم تخصيص قطعة ارض تمسح حوالي 2.4 هك منذ سنة 2016؟

2- متى يتم تفعيل الاستقلالية المالية والإدارية للدائرة الصحية ببوغرقوب المحدثة بقرار من السيد وزير الصحة الصادر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية بتاريخ 2021/12/24؟

3- تعاني معتمدية بوغرقوب من ضعف وتردي الخدمات الصحية بالمركز الوسيط نظرا للنقص الفادح في الإمكانيات المادية والبشرية.

ما هو برنامج الوزارة لتحسين مستوى الخدمات ودعم الموارد البشرية لتدارك الوضعية الحالية؟

ولكم جزيل الشكر

من النائب عبد الجليل الهاني

إلى السيدة وزيرة لصحة

الموضوع: حول وضعية خدمات الصحة بمعتمدية بوعرقوب ولاية نابل.

تبعاً للزيارة الميدانية للجنة الصحة بمجلس نواب الشعب في إطار عملها الرقابي إلى معتمدتي بوعرقوب و بني خلاد من ولاية نابل يوم 24 جويلية 2024 للاطلاع على ظروف العمل و مستوى الخدمات بعدد من الهياكل و المؤسسات الصحية العمومية بالجهة فقد تضمن تقريرها ما يلي :

1- معتمدية بوعرقوب

تضمن تقرير اللجنة ما يلي:

- احداث دائرة صحية منذ سنة 2021 تاريخ صدورها بالرائد الرسمي.

- 38 ألف ساكن و 02 مناطق صناعية على مساحة 120 هكتار

- قطعة ارض وقع تخصيصها لوزارة الصحة منذ سنة 2013 مسيجة تمسح 2.3 هكتار قصد احداث مستشفى محلي.

- مركز وسيط للصحة

-وحدة طب أسنان

- 07 مستويات

-عدد 02 طبيب طب عام (احدهم يقوم بحصص استعجالي قرمبالية)

-عدد 02 طبيب أسنان(احدهم يؤمن حصص بمستشفى قرمبالية)

-عدد 01 قابلة توليد

-5 فني سامي (01 أشعة-02 تحليل-01 تغذية 01 تقويم أعضاء)

تامين 17935 عيادة طب عام و 4370 عملية تلقيح مدرسي سنة 2024

## 2- النقص المسجلة

- نقص في أطباء الصف الأول
- عدم تأمين عيادات يومية بالمستوصفات
- اكتظاظ كبير بالمركز الوسيط (معدل عيادات يومية يتجاوز 60) يؤمنها طبيب واحد.
- نقص في الإطار شبه الطبي و الممرضين
- نقص في العملة و الحراسة
- عدم وجود سائق
- نقص وكيل مقايض
- نقص طب النساء و التوليد
- عدم وجود طب اختصاص (عيادة وحيدة أسبوعية انف و حنجرة)
- عدم وجود طب أطفال
- عدم وجود فريق طب مدرسي
- نقص أدوية الأمراض المزمنة

## نقص المعدات و التجهيزات

- كرسي طب أسنان
- سيارة إدارية
- HOTTE EN PANNE- قسم التحليل
- IONEGRAMME-
- NEMURISEUR قسم الأشعة
- آلة نسخ

## الطلبات :

ضرورة تفعيل الاستقلالية المالية و الادارية طبقا للقانون و الامر المحدث للدائرة الصحية ببوعرقوب الصادر بالرائد الرسمي.

تدعيم المركز الوسيط حاليا ب:

- 1- عدد 04 اطباء طب عام لتأمين عيادات قارة بالمركز و المستوصفات.
- 2- طب اختصاص قلب و شرايين-أمراض باطنية -طب عيون و طب أطفال.(عيادات أسبوعية).
- 3- عدد 05 ممرضين
- 4- عدد 01 قابلة
- 5- عدد 01 وكيل مقايض
- 6- حارس ليلى
- 7- عدد 02 عملة
- 8-سائق
- 9-كرسي ثاني طب أسنان.
- 10- بعث قسم استعجالي أو استمرار

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

تكلف الدكتورة سميرة الشلي حرم شامد، طبيب رئيس للصحة العمومية، بمهام رئيس الدائرة الصحية بالقلة الكبرى من ولاية سوسة.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

يكلف الدكتور إدريس بن أحمد، طبيب للصحة العمومية، بمهام رئيس الدائرة الصحية ببوعرقوب من ولاية نابل.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

يسمى السيد برهان الوسلاتي عضوا ممثلا عن وزارة البيئة بالمجلس الإداري للمركز الوطني للأمراض الجديدة والمستجدة، وذلك ابتداء من 29 جويلية 2021.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

يسمى الدكتور خليل بوخريرس عضوا ممثلا عن أطباء القطاع الحر بمجلس إدارة معهد محمد القصاب للجبر وتقويم الأعضاء بقصر السعيد عوضا عن الدكتور سامي بالحارث، وذلك ابتداء من 10 سبتمبر 2021.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

يسمى الدكتور أبو بكر زخامة عضوا ممثلا عن العرقة النقابية للمصحات الخاصة بمجلس مؤسسة الهيئة الوطنية للتقييم والاعتماد في المجال الصحي عوضا عن الدكتور خالد النابلي، وذلك ابتداء من 23 أوت 2021.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

يسمى الدكتور محمد ليوان عضوا ممثلا عن أطباء القطاع الحر بمجلس إدارة مستشفى "البشير حمزة" للأطفال بتونس عوضا عن الدكتور سليم بن صالح، وذلك ابتداء من 10 سبتمبر 2021.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

يسمى السيد صابر الجلاصي عضوا ممثلا عن وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بمجلس إدارة معهد باستور بتونس عوضا عن السيدة سماح بن مباركة، وذلك ابتداء من 30 سبتمبر 2021.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

يكلف الدكتور بشير بن يحي، طبيب اختصاصي أول للصحة العمومية، بمهام رئيس قسم طب النساء والتوليد بالمستشفى الجهوي بن قردان.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

تكلف الدكتورة يسرى معطي الله، طبيب اختصاصي رئيس للصحة العمومية، بمهام رئيس قسم التصوير الطبي بالمستشفى الجهوي بزغوان.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

يكلف الدكتور صلاح الدين شقير، طبيب رئيس للصحة العمومية، بمهام رئيس قسم حفظ الصحة بالمستشفى الجهوي بالمحرس.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

تكلف الدكتورة محاسن الذواوي، طبيب أول للصحة العمومية، بمهام رئيس قسم الطب العام بالمستشفى المحلي بماطر.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

يكلف الدكتور الهادي كمال الخرشوفي، طبيب أول للصحة العمومية، بمهام رئيس قسم الطب بمستشفى الحبيب بورقيبة بمدنين.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

يكلف الدكتور محمد صالح الدعجي، طبيب رئيس للصحة العمومية، بمهام رئيس الدائرة الصحية بماطر من ولاية بنزرت.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

تكلف الدكتورة سرور نصيبي حرم حمدي، طبيب أول للصحة العمومية، بمهام رئيس الدائرة الصحية ببنيالة من ولاية المنستير.

بمقتضى قرار من وزير الصحة مؤرخ في 24 ديسمبر 2021.

يكلف الدكتور وليد الزرقي، طبيب للصحة العمومية، بمهام رئيس الدائرة الصحية بالصمار من ولاية تطاوين.

041072025 12:01

Google Maps

Tunis

Tunis - Google Maps



Images ©2025 Airbus, Maxar Technologies, Dornier Cartographiques ©2025 50 m

## إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11

فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

## الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب عبد الجليل الهاني

(ولاية نابل)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 1 جويلية

2025

**الإجابة**

تتكون الدائرة الصحية بوعرقوب من 7 مراكز صحة أساسية ومركز وسيط، ويعمل بها 3 أطباء صحة عمومية بعد تدعيم الدائرة بطبيب صحة عمومية نقلة من مستشفى المعموري) يغطون العيادات والاستعجالي بقرمبالية والطب المدرسي. تم تقييم البنية التحتية للمراكز من طرف مصالح الإدارة الجهوية للصحة بنابل اعتمادا على معايير مضبوطة وهي عازل الأسطح حالة الشبكة الكهربائية حماية المؤسسة (وجود السياج الخارجي، حماية الشبابيك والأبواب)، حالة المركب الصحي والحالة العامة للمركز.

وعلى إثر هذا التقييم، يتم إعداد برنامج ملفاتهم في الغرض للصيانة من طرف فريق البناءات بالإدارة الجهوية للصحة.

- بني وائل: تخصيص 400 أ.د لإعادة البناء.

- وحدة أسنان بوعرقوب: توسعة باعتمادات 150 أ.د . وإضافة

قاعة علاج ثانية وتجهيزها بألة Radio retro alvéolaire

- سيدي الظاهر: رصد 198 أ.د. للصيانة.

هذا وعملا لتقريب الخدمات للمرضى في الخط الأول تم بداية من جانفي 2025 تركيز آلة للتخطيط على القلب ويوم لرفع العينات المخبرية في مركز الصحة الأساسية الخروبة، وتم تركيز آلة تخطيط على القلب ويوم لرفع العينات المخبرية في مركز الصحة الأساسية المشروحة بداية من جوان 2025

أما بالنسبة لاستقلالية المالية والإدارية للدائرة الصحية بوعرقوب واحداث مستشفى محلي يضم وحدة استعجالي، فيتم العمل على مراجعة تصنيف الهياكل الصحية مع أخذ بعين الاعتبار الحاجيات والموارد البشرية والمالية والتجهيزات مع تقييم النشاط.

## السؤال الكتابي

للنائب فخري عبد الخالق

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

## الموضوع: بخصوص وضعية المؤسسات الصحية بمنطقة

المحمدية

تحية طيبة،

نحيطكم علما أن المؤسسات الصحية بمنطقة المحمدية لم تعد تفي بالحاجة خاصة أن عدد السكان بالمنطقة أصبح يفوق 120 ألف ساكن مما اضطر المتساكنين إلى قطع مسافات طويلة للتداوي سواء في مستشفى الياسمينات أو مستشفى الحروق البليغة بين عروس وغيرها مع العلم أن هناك مشكل كبير في وسائل النقل حيث أنها تكاد تكون منعدمة ويصعب على المواطنين الوصول إلى الوحدات الاستشفائية.

وعليه سيدي الوزير،

**السؤال الأول:** ما هي الإجراءات التي تنوون اتخاذها لتدارك هذه

النقائص في الجهة؟

**السؤال الثاني:** متى سيقع تركيز وحدة استعجالية في المنطقة

خاصة وأنه صار اليوم ضرورة ملحة في منطقة تشتكي لأبسط مقومات العيش الكريم؟

**السؤال الثالث:** ما هو البرنامج المستقبلي في المجال الصحي

بالنسبة لمعتمدية المحمدية؟

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11

فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

## الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب فخري عبد الخالق

(ولاية بن عروس)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 8 جانفي

2025

**الإجابة**

في إطار مراجعة الخارطة الصحية بجهة بن عروس من أجل تقريب الخدمات والإحاطة السريعة بالمرضى يتم اعتماد مقاييس علمية لدراسة إحداث هيكل صحي جديد مع دراسة الاحتياجات وتوفير الموارد البشرية والتجهيزات والبنية التحتية في حدود الميزانية المعتمدة. كما يتم العمل على إعادة النظر في تصنيف الهياكل الصحية العمومية باعتماد المؤشرات المرتبطة بالنشاط المقدم من جهة والموارد المتوفرة من جهة أخرى مع أخذ بالاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية مع تأكيد على تواصل الخدمات الصحية بين الخطوط. كما سيتم تعزيز المراكز في الخط الأول بالتجهيزات اللازمة في إطار برنامج متكامل مع إحداث مركز مرجعي في كل ولاية لاستعمال الطب عن بعد. ويندرج هذا البرنامج في إطار السياسة الوطنية للصحة

## السؤال الكتابي

للنائب محمد أمين المباركي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية :

1- متى يتم تغيير صنف المركز الوسيط بمعتمدية جدليان إلى مستشفى محلي نظراً لعدد السكان الذي يفوق 25 ألف ساكن مع العلم أنه على إثر تنظيم قافلة صحية متعددة الاختصاصات تم تسجيل خلال يوم واحد فقط 3000 مواطن بغاية الفحص؟

2- ومتى يتم تغيير صنف المركز الوسيط بمعتمدية العيون إلى مستشفى محلي؟

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عدداً من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب محمد أمين مباركي

(ولاية القصرين)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 27 جانفي 2025

الإجابة

تسعى الوزارة إلى مراجعة تصنيف الهياكل الصحية العمومية بالاستناد إلى مؤشرات تتعلق بطبيعة النشاط الصحي المقدم إضافة إلى الموارد البشرية والمادية المتوفرة مع الأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديموغرافية والاجتماعية. ويأتي ذلك مع التأكيد على ضرورة تأمين استمرارية الخدمات الصحية بين مختلف مستويات الرعاية.

وسيتم كذلك تعزيز مراكز الرعاية الصحية الأساسية بالتجهيزات الضرورية ضمن برنامج متكامل يشمل إحداث مركز مرجعي في كل ولاية يُعنى باستعمال تقنيات الطب عن بعد.

ويندرج هذا البرنامج ضمن السياسة الوطنية للصحة التي تعتمد صحة العائلة كمدخل رئيسي لمنظومة الرعاية الصحية بما يساهم في تجسيد رؤية رئيس الجمهورية لإعادة بناء منظومة صحية عادلة بين الجهات وذات جودة عالية في الخدمات.

التي اعتمدت صحة العائلة والجوار البوابة المميزة لنظام الرعاية الصحية مما يمكن من تجسيد رؤية السيد رئيس الجمهورية في إعادة بناء المنظومة الصحية تضمن العدالة بين الجهات وتقديم خدمات ذات جودة.

## السؤال الكتابي

للنائب محمد أحمد

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أقدم لسيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** حول تحويل صبغة المستشفى المحلي بمعتمدية النفيضة إلى مستشفى جهوي.

يعتبر المستشفى المحلي بالنفيضة من المكاسب المهمة بالجهة نظراً لما له من أهمية على المنطقة ككل ذلك أنه قادر على استيعاب المرضى علاوة على معتمدية النفيضة المعتمديات المجاورة بوفيشة وكندار والناظور سيدي بوعلي وهرقلة.

- فلما لا يتم تحويله من مستشفى محلي إلى مستشفى جهوي؟

- متى يتم تفعيل قاعة العمليات بمستشفى النفيضة علماً وأنها مجهزة منذ ثلاثة وعشرون عاماً؟

- متى يتم تدعيم مستشفى النفيضة بالموارد البشرية من إطارات طبية والشبه طبية والعملة؟

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عدداً من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيد النائب لمجلس نواب الشعب محمد أحمد

(ولاية سوسة)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص 26-2023-000104-3000 بتاريخ 19 ديسمبر 2024

الإجابة

يتم حالياً مراجعة الخارطة الصحية في إطار تقريب الخدمات والإحاطة السريعة بالمرضى. وفي هذا الإطار، يتم اعتماد مقاييس علمية مع دراسة الاحتياجات وتوفير الموارد البشرية والتجهيزات والبنية التحتية.

أما بالنسبة للمستشفى المحلي بالنفيضة، فيحتوي على قسم استعجالي مع وحدة متنقلة للإسعاف والانعاش SMUR وقسم طب داخلي وقسم للنساء والتوليد مع تقديم عيادات خارجية.

في إطار برنامج تهيئة وتطوير مستشفى النفيضة وخاصة قاعة العمليات، يتم متابعة برمجة الأشغال من قبل السلط الجهوية.

## السؤال الكتابي

للنائب محمد بن حسين

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

**الموضوع:** إحداث مستشفى محليّ مجهز بوحدة الاستعجالي بمعمدية البرادعة.

تحية طيبة وبعد،  
السيد الوزير،

تفتقد معمدية البرادعة إلى أبسط الخدمات الصحية فبالرغم من بعدها عن مركز الولاية مسافة أكثر من 20 كلم وبالرغم من الكثافة السكانية التي تشهدها الجهة خاصة في موسم الصيف لا تحتوي المنطقة على مركز للحماية المدنية ولا على وحدة استعجالي.

سيدي الكريم، شهدت المنطقة عدة حوادث أليمة بسبب تأخر تدخل الإسعاف ووحدة الحماية المدنية نظراً لبعدها المسافة، إن مطلب إحداث مستشفى محليّ بمعمدية البرادعة هو مطلب إنساني حياتي طالب به الأهالي لسنوات طويلة وطال الانتظار كما أن تقديم تبريرات من قبيل عدم توفر عدد المستوصفات الضرورية لإحداث مستشفى محليّ نعتبرها تبريرات واهية خاصة وأن الأهالي تقدموا في أكثر من مناسبة بمطالب هيبات لأراضي لإقامة مستوصفات في عديد المناطق كما التزموا بتجهيزها بالتجهيزات اللازمة لكن الوزارة لم تستجب.

وباعتبار أن الحق في الحياة الكريمة والحق في الصحة إلى جانب كونه حقاً دستورياً هو حق إنساني حياتي. نتوجه إليكم بالأسئلة التالية:

- متى يتم إحداث مستشفى محلي بمعمدية البرادعة؟
- ماهي الحلول المقترحة من طرف وزارتك لتحسين الخدمات الصحية بالمعمدية؟

• هل تنوي الوزارة إحداث مستشفى جامعي ثاني بالجهة في منطقة القرعة ( هنشير بن زينب) وهو موقع يتوسط الولاية تم اقتراحه خلال آخر مجلس جهوي للصحة خاصة في ظل الوضع الكارثي الذي أصبح عليه المستشفى الجامعي الطاهر صفر وافتقار الجهة للمستشفيات الخطة الثاني؟

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عدداً من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيد النائب لمجلس نواب الشعب محمد بن حسين  
(ولاية المهدية)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 27 فيفري

2025

الإجابة

في إطار مراجعة الخارطة الصحية بهدف تقرب الخدمات الصحية ذات جودة من المواطنين، يتم العمل على إعادة تصنيف الهياكل الصحية العمومية، وذلك بالاعتماد على مؤشرات النشاط الصحي والموارد المتوفرة مع مراعاة الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية والتأكيد على ضمان استمرارية وتكامل الخدمات بين مختلف مستويات الرعاية.

كما سيتم تعزيز مراكز الخط الأول بالتجهيزات الضرورية ضمن برنامج متكامل، يشمل إحداث مركز مرجعي في كل ولاية لتفعيل استعمال الطب عن بعد.

ويندرج هذا البرنامج ضمن السياسة الوطنية للصحة التي تعتمد على صحة العائلة والجوار كإجابة أساسية لمنظومة الرعاية الصحية، بما يساهم في تجسيد رؤية السيد رئيس الجمهورية لإعادة بناء المنظومة الصحية على أسس تضمن العدالة بين الجهات وتوفر خدمات صحية ذات جودة عالية.

السؤال الكتابي الأول

للنائب محمد علي فنيرة

**الموضوع:** حول زيارة عمل لممثلين وزارة الصحة للمستشفى المحلي بقرمبالية.

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:  
تحية طيبة وبعد،

هل بالإمكان برمجة زيارة عمل لممثلين عن وزارة الصحة للمستشفى المحلي بقرمبالية للاطلاع على وحدات وأقسام المستشفى التي تعاني من حالة كارثية لا تليق بالمنطقة وعدد سكانها الذي يفوق 400 ألف ساكن (معمدية قرمبالية، بوغروب بن خلاد منزل بوزلفة سليمان تاكلسة)، ثم القيام بجلسة دراسية للنظر في تعزيز المستشفى بالإطارات والمعدات اللازمة وذلك قصد إمكانية تقديم خدمات ذات مستوى مرموق طبية معمقة من طرف الفريق الطبي لمستشفى قرمبالية وأن أمكن دعم بفرق طبية تابعة للمستشفى الجامعي طاهر معموري لإجراء عمليات جراحية في العديد من الاختصاصات، ذلك لتقريب الخدمات الطبية للمواطن واستعداداً لتسمية المستشفى المحلي بالمستشفى الجهوي بئر مبالية إلى حين الانطلاق في بناء مستشفى جديد؟

وتقبلوا أسعى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس

نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب محمد علي فنيرة

(ولاية نابل)

**السؤال:** زيارة ميدانية لمستشفى قرمبالية

الإجابة

في إطار متابعة المنظومة الصحية بولاية نابل، وتحديدأ بمعتمدية قرمبالية، أدى المدير العام للصحة زيارة ميدانية بتاريخ 13 فيفري 2025 بحضور السيد النائب، أسفرت عن اتخاذ جملة من القرارات الهامة أبرزها تفعيل وحدة الطب الاستعجالي المتنقلة (SMUR) وقد تولت الإدارة المركزية بالتنسيق مع الإدارة الجهوية للصحة بنابل متابعة تنفيذ هذه القرارات، حيث شملت إجراءات المتابعة زيارة للوحدة المذكورة في 22 أكتوبر 2025، وصولاً إلى دخولها حيز الاستغلال الفعلي بتاريخ 15 ديسمبر 2025.

### السؤال الكتابي الثاني

للنائب محمد علي فنيرة

**الموضوع:** حول SMUR المخصصة لمستشفى قرمبالية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

تحية طيبة وبعد،

أوجه إليكم هذا السؤال الكتابي بخصوص SMUR المخصصة لمستشفى قرمبالية، في الواقع هذه منطقة ذات حركة مرورية كثيفة، محاط بعدد هام من الطرق الوطنية والسريعة، مما يجعله مركزا حيويًا لتقديم الخدمات الصحية.

- الطريق الوطنية رقم 1 من برج السدرية الى الحمامات

- الطريق السريعة تونس سوسة Autoroute

- الطريق الوطنية قرمبالية نابل

- الطريق الجهوية قرمبالية بني خالد قرية.

- طريق قرمبالية سليمان وقربص وتاكلسة. وغيرها ...

وتضم المنطقة المحيطة بالمستشفى العديد من المناطق الصناعية، مما يزيد من الضغط على خدماته: - المنطقة الصناعية قرمبالية 51 هكتار مستغلة منذ الخمسينات.

- المنطقة الصناعية بوعرقوبة 31 هكتار مستغلة منذ الستينات.

- المنطقة الصناعية حشاد 100 هكتار بيعت بالكامل وانطلق الملاك في بناء مصالهم.

- المنطقة الصناعية سليمان موجودة منذ الثمانينات

- المنطقة الصناعية سيدي التومي بني خالد بيع منها 50%

- المنطقة الصناعية قرمبالية سيدي بوزكري انطلقت الدراسات في

2024

وكما تعلمون أيضا، فإن مستشفى قرمبالية يواجه تحديات كبيرة في تلبية احتياجات السكان. إذ يخدم نحو 350 ألف نسمة من

المعتمديات الست قرمبالية، بوعرقوب سليمان بني خالد منزل بوزلفة، وتاكلسة. يقع في المستشفى قسم الاستعجالي، قسم للجراحة، وقسم للولادات.

وعلى الرغم من هذا كله، وصلتنا معلومات تفيد بأن خدمة الإسعاف "SMUR" التي خصصت لمستشفى قرمبالية من الصنف B وتفتقر الى التجهيزات. في ظل الظروف الخاصة التي تعيشها المنطقة، وخاصة الحوادث المتكررة، أجد أن سيارة إسعاف صنف B لا تفي باحتياجات المستشفى وسكان المنطقة.

إن مستشفى يستقبل يوميا العديد من الحالات الطارئة والحوادث المهنية وحوادث الطرقات واذكر من ذلك:

- الجنود الذين تعرضوا لحادث يوم 7 فيفري 2025

- المواطنين بعد انقلاب سيارة النقل الجماعي في بوعرقوب يوم 8 فيفري 2025، بالإضافة إلى حوادث أخرى سابقة

- حادث حافلة في طريق قربص

- حادث حافلة في الطريق السريعة مستوى مطار النفيضة

وهذا أن دل يدل على أهمية موقع هذا المستشفى، لذا أود أن أ طرح سؤالاً:

الرجاء إعادة النظر في سيارة الإسعاف " SMUR " المخصصة لمستشفى قرمبالية والتي يجب ان تكون من صنف A، لتلبية احتياجات المنطقة الصحية وتوفير الرعاية المناسبة؟

وفي نقطة ثانية متى سيتم انتداب تقنين مبنجين للعمل على SMUR؟

لان الطاقم الموجود في المستشفى هو مخصص لقسم الجراحة ولا يمكنه القيام بالمهمتين معا.

نحن بانتظار تفاعلکم الإيجابي مع هذه المطالب، ونتمنى أن يحظى بالاهتمام العاجل.

وتقبلوا أسى عبارات الشكر والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المراجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب محمد علي فنيرة

(ولاية نابل)

**المراجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 26 فيفري 2025

## الإجابة

في إطار تسريع الإحاطة بالمرضى والجرحى، تم دخول حيز الاستغلال لوحدة الخدمات المتنقلة للإسعاف والإنعاش بقرمبالية يوم 15 ديسمبر 2025 إثر دعم الجهة ب:

\* 5 ممرضين

\* 5 فنيين ساميين

\* 5 سواق

\* سيارة إسعاف طبية مجهزة.

## السؤال الكتابي الثالث

للنائب محمد علي فنيورة

**الموضوع:** حول تعزيز الخط الأول في المستشفى المحلي في قرمبالية.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية طبية وبعد،

إن الخط الأول من الخدمات الصحية المكون من سلك الطب العام، يمثل الحاجز الأول لإنقاذ حياة الناس والحفاظ على صحتهم. إذ يمكن من خلال هذا الخط الاستباقي اكتشاف الأمراض مبكراً قبل أن تتحول إلى أمراض مزمنة أو ثقيلة.. وعليه فإن تعزيز الخط الأول يمكن الدولة من الاقتصاد في النفقات،

لذا، يُعد دعم الخط الأول أمراً ذا أولوية قصوى اليوم.

أود أن ألفت عنايتكم إلى أن الدائرة الصحية قرمبالية تفتقر حالياً لعدد ستة أطباء طب عام على الأقل لتلبية الإحتياجات الصحية للمنطقة مع العلم أن هذا النقص يمكن أن يصل إلى 10 أطباء في صورة إحتساب 20 طبيب على كل 100 ألف ساكن وهو المؤشر المعتمد بالإضافة إلى مغادرة الدكتورة (م ح) التي بصدد تأدية الخدمة الوطنية، إلى غاية شهر أفريل (ملف مرافق). ويصبح النقص سبعة أطباء.

كما أود الإشارة أيضا إلى أن بعض الأطباء ممن يعملون على شراء الحصص الليلية يتسمون بضعف الكفاءة، مما أدى في عديد الحالات إلى عدم التشخيص الصحيح لحالات مرضية حرجة، مما أسفر عنه إزهاق أرواح بشرية وعدم تقديم العلاج في الوقت المناسب لبعض الحالات الأخرى.

لذا، أرجو من سيادتكم:

1- مدي ببرنامج الوزارة فيما يتعلق بتوفير أطباء الخط الأول لمستشفى قرمبالية لسنتي 2025 و2026

2- هل يمكن العمل على انتداب الدكتورة (م ح) بالمستشفى، نظراً لكونها تقدم خدمات قيمة تقدرها جميع الفئات المستفيدة. إن استمرار وجودها يمكن أن يسهم بشكل كبير في تحسين مستوى الرعاية الصحية؟

3- هل تم تقييم أداء الأطباء الذين يعملون على شراء الحصص الليلية، والأطباء الذين يعملون بمقتضى اتفاقيات لضمان مستوى عالي من الرعاية الصحية في المستشفيات؟

4- الرجاء مدي بعدد الأطباء العموميين على كل 100 ألف ساكن في كل ولاية الجمهورية لسنة 2024. وتقبلوا أسى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب محمد علي فنيورة

(ولاية نابل)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 12 مارس 2025

الإجابة

تضم الدائرة الصحية قرمبالية مستشفى محلي و8 مراكز صحة أساسية و2 قاعات علاج. هذا ويتوفر في الدائرة 7 أطباء صحة عمومية الذين يؤمنون الخدمات بقسم الاستعجالي، قسم الطب العام والعيادات الخارجية بالمستشفى والطب المدرسي وعملا لتقريب الخدمات للمرضى في الخط الأول تم بداية من جانفي 2025 تركيز

- آلة للتخطيط على القلب في مركز الصحة فندق الجديد (قرمبالية)

- يوم لرفع العينات بمركز الصحة عين طبرنق (قرمبالية)

في إطار تخفيف الضغط على قسم الاستعجالي بمستشفى قرمبالية، تم إصدار قرار حصة استمرار ثانية في قسم الاستعجالي في شهر ماي 2025

وسعيا لتقريب خدمات طب الاختصاص في الخط الأول فقد تم الاتفاق في شهر مارس بالشراكة بين القطاع العام مع مستشفى الطاهر المعموري ومحمد التلاتي على احداث عيادات طب الاختصاص بمستشفى قرمبالية مع القيام بعمليات جراحية كما تم تدعيم المستشفى بأطباء في إطار الخدمة المدنية في العديد من الاختصاصات وانتداب طبيب مختص في طب النساء والتوليد وبالتالي بعد ان كانت تتوفر 4 اختصاصات طبية في قرمبالية، أصبح عدد عيادات طب الاختصاص 12 موزعة كالاتي حسب الجدول:

الاحتصاص	الاثنين	الثلاثاء	الاربعاء	الخميس	الجمعة	السبت
----------	---------	----------	----------	--------	--------	-------

x	x	x	x	x	x	الجراحة العامة
x	x	x	x	x	x	طب النساء والتوليد
x	x	x	x	x	x	طب الأطفال
x	x	x	x	x	x	أمراض الصدرية
x		x	x	x	x	الطب الباطني
	x	x	x	x	x	الانف والحنجرة والأذنين
	x		x		x	أمراض الكلى
			x	x		جراحة اليد
		x			x	التخدير والانعاش
		x	x			طب العيون
x	x					أمراض الجلدية
					x	جراحة الأطفال

في إطار متابعة المشاريع التي تشرف عليها وزارتكم نطلب منكم مدنا ب:

مع الإشارة وأنه في نطاق برنامج صحة عزيزة فقد تم توفير التجهيزات التالية لمستشفى قرمبالية :

- قائمة في المشاريع المبرمجة في كل ولايات الجمهورية ولاية بولاية مع إدراج تكلفة المشاريع؟

- تكلفة المشاريع التي برمجة على امتداد 5 سنوات الأخيرة ولاية بولاية؟

- قائمة في المشاريع المعطلة ولاية بولاية وماهي تكلفة المشاريع المعطلة بصفة خاصة؟

- وماهي الإجراءات التي ستخذونها لدفع المشاريع المبرمجة التي تشرف عليها وزارتكم؟

وتقبلوا أسعى عبارات الشكر والتقدير. والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة. والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب محمد علي فنيرة

(ولاية نابل)

السؤال: طلب قائمة في المشاريع المبرمجة في كل الولايات

الإجابة

في إطار تعزيز آليات التنسيق بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، تم عقد جلسة استماع إلى وزير الصحة بتاريخ 31 جانفي 2025، حُصصت لتقديم عرض شامل حول البرامج والمشاريع الصحية المزمع إنجازها على مستوى مختلف الولايات، إضافة إلى عرض المحاور الاستراتيجية لعمل الوزارة.

Article	Qté Retenue
Automate d'HbA1C	1
Automate de biochimie	1
Chaise dentaire fixe	1
Défibrillateur automatique avec cardioscope	1
Défibrillateur automatique avec cardioscope	1
Electrocardiographes à 12 pistes	1
Echographe gynéco-obstétrique Moyenne Gamme	1
Holter tensionnel	1
Minibus (en cours )	1
Moniteur de pression artérielle	1
Moniteur de surveillance	2
Pousses seringues monovoie	2
Appareil de panoramique dentaire (en cours )	1
Véhicule unitaire	1
Radio rétro alvéolaire numérique	1

السؤال الكتابي الرابع

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: حول المشاريع المبرمجة بوزارتكم.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص2025-26-0011130-2030

#### الإجابة

في إطار مراجعة الخارطة الصحية بهدف تقرب الخدمات الصحية ذات جودة للمواطنين يتم العمل على مراجعة تصنيف المراكز الصحية الأساسية حسب الخدمات الصحية المقدمة وإعادة تنظيم على مستوى الدائرة الصحية باعتماد المؤشرات المرتبطة بالنشاط المقدم من جهة والموارد المتوفرة من جهة أخرى مع أخذ بالاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية مع تأكيد على تواصل الخدمات الصحية بين الخطوط.

كما سيتم تعزيز المراكز في الخط الأول بالتجهيزات اللازمة في إطار برنامج متكامل مع إحداث مركز مرجعي في كل ولاية لاستعمال الطب عن بعد.

ضمن جهود تطوير البنية التحتية، تمت جدولة تركيب وحدتين (02) مسبقتي الصنع، حيث تم تخصيص وحدة (01) لمنطقة بالسودان التابعة لمعمدية حاجب العيون ووحدة أخرى (01) المنطقة الذريعات التابعة لمعمدية السبيخة بولاية القيروان وقد تم انطلاق الأشغال في نوفمبر 2025 ومن المتوقع انتهاء في الأسابيع القادمة.

ويندرج هذا البرنامج في إطار السياسة الوطنية للصحة التي اعتمدت صحة العائلة والجوار البوابة المميزة لنظام الرعاية الصحية. والسلام

#### السؤال الكتابي

للنائب يوسف التومي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية. تحية طيبة وبعد،

- هل هناك انتداب شامل للمساعد الصحي في سنة 2026؟

- هل سيقع برمجة مستشفى وسيط بمعتمدية الزاوية والقصبية والثريات في سنة 2026.

- هل سيقع توسعة مستوصف مدينة زاوية سوسة وزيادة قسم لطب الأسنان؟

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيد نائب مجلس نواب الشعب يوسف التومي  
(ولاية سوسة)

وقد تم تقديم هذه الاستراتيجية وما تضمنته من مشاريع كبرى في سياق مناقشة ميزانية القطاع لسنتي 2025 و2026

وتُعد المشاريع المبرمجة ضمن المخطط التنموي 2026-2030 من أبرز مكونات الرؤية المستقبلية لوزارة الصحة نظراً لطابعها الهيكلي ودورها في تطوير المنظومة الصحية على غرار:

- إعادة هيكلة مؤسسات وبرامج الوقاية والصحة العمومية عبر إنشاء الوكالة التونسية للصحة العمومية

- بعث وتركيز المدرسة الوطنية لمهني الصحة

- تطوير الوكالة الوطنية للأدوية والمواد الصحية للحصول على شهادة النضج التنظيمي من المستوى الثالث

- دعم الشركة التونسية للصناعات الصيدلانية

- بناء مستشفى الملك سلمان بن عبد العزيز الجامعي في مدينة القيروان

- بناء وتجهيز مستشفيات جهوية من الصنف "ب" بكل من مكثر حفوز غار الدماء جلمة الجم وسيبية

- بناء وتجهيز مستشفين جهويين بتالة والدهماني.

#### السؤال الكتابي

للنائب وليد حاجي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال التالي:

**الموضوع:** إحداث مستوصف بمنطقة السودان والعنانية بمعتمدية حاجب العيون ولاية

أذكر سيادتكم أنه تمت المصادقة على إحداث مستوصف بمنطقة السودان والعنانية من عمادة السرجة بحاجب العيون ولاية القيروان من طرف اللجنة الوطنية لإحداث وتطوير وتعويض مراكز الصحة الأساسية كما تم إدراج المشروع ضمن القائمة الوطنية.

هذا وإن إحداث مستوصف بالسودان والعنانية يعتبر من الأولويات نظرا لبعدها المنطقة عن حاجب العيون المدينة والوضع الاجتماعي للمتساكنين، لذلك نطلب من سيادتكم التسريع في إحداث هذا المستوصف.

متى يتم إحداث مستوصف بمنطقة السودان والعنانية؟

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيد النائب مجلس نواب الشعب وليد الحاجي  
(ولاية القيروان)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 7 أكتوبر

2025

## الإجابة

تسعى الوزارة إلى مراجعة تصنيف الهياكل الصحية العمومية بالاستناد إلى مؤشرات تتعلق بطبيعة النشاط الصحي المقدم، إضافة إلى الموارد البشرية والمادية المتوفرة، مع الأخذ بعين الاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديموغرافية والاجتماعية. ويأتي ذلك مع التأكيد على ضرورة تأمين استمرارية الخدمات الصحية بين مختلف مستويات الرعاية. وسيتم كذلك تعزيز مراكز الرعاية الصحية الأساسية بالتجهيزات الضرورية ضمن برنامج متكامل يشمل إحداث مركز مرجعي في كل ولاية يُعنى باستعمال تقنيات الطب عن بعد.

ويندرج هذا البرنامج ضمن السياسة الوطنية للصحة التي تعتمد صحة العائلة كمدخل رئيسي لمنظومة الرعاية الصحية بما يساهم في تجسيد رؤية رئيس الجمهورية لإعادة بناء منظومة صحية عادلة بين الجهات وذات جودة عالية في الخدمات.

## السؤال الكتابي

للنائين حاتم لباوي وعمار عيدوي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** توفير جهاز تكسير حصى الكلى (Appareil de lithotripsie) للمستشفى الجامعي بالقصرين.

يعتبر المستشفى الجامعي بالقصرين المستشفى الوحيد لـ 500 ألف ساكن بقسم واحد لأمراض الكلى. يتنقل المرضى الذين يعانون تراكم الحصى في الكلية إلى الولايات الساحلية من أجل العلاج أو اللجوء للمستشفيات الخاصة باهظة الثمن.

وعليه نتقدم بالسؤال التالي:

• متى ستوفر وزارتك هذا الجهاز للقصرين؟ والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11

فيفري 2026

المصاحب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عدداً من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيد الناين لمجلس نواب الشعب

حاتم لباوي وعمار عيدوي

(ولاية القصرين)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص 26-2025-

0012569-2030

## الإجابة

في إطار تدعيم الجهات بالتجهيزات حسب الإمكانيات المتوفرة مع أخذ بعين الاعتبار الموارد البشرية، تعمل الوزارة في إطار المخطط التنموي 2030-2026 على تعزيز البنية التحتية الصحية والارتقاء بالتجهيزات الطبية عبر:

- إحداث قاعة قسطرة قلبية في كل جهة

- تمكين كل ولاية من جهاز تصوير بالرنين المغناطيسي (IRM)

- تجهيز كل مستشفى جهوي بجهاز مفراس (Scanner)

واعتماد تكنولوجيات حديثة تضمن النجاعة وجودة الخدمات وتعزز مكانة القطاع العمومي باعتباره الضامن الأول للحق في الصحة.

أما بالنسبة لمستشفى الجامعي بالقصرين تمت برمجة شراء آلة تفتيت حصى وإمضاء الصفقة ومن المتوقع تسليم الآلة في الثلاثي الثاني في سنة 2026.

## السؤال الكتابي الأول

للناينة أسماء الدرويش

**الموضوع:** توجيه سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي بخصوص البلاغ الصادر بتاريخ 20 أكتوبر 2025 عن الوكالة الوطنية للدواء والمنتجات الصحية والمتعلق بإلغاء إجراء الترخيص المسبق الخاص بفلاتر تصفية الدم والاكتفاء بالرقابة التقنية عند التوريد

تحية وتقدير وبعد،

تبعاً للبلاغ الصادر عن الوكالة الوطنية للدواء والمنتجات الصحية والمتعلق بإلغاء إجراء الترخيص المسبق الخاص بفلاتر تصفية الدم والاكتفاء بالرقابة التقنية عند التوريد ونظراً لما تمثله هذه المواد من أهمية حيوية في سلامة المرضى الذين يخضعون لعمليات تصفية الدم أرجو من سيادتكم توضيح ما يلي:

ما مدى سلامة هذا الإجراء على مستوى الرقابة وجودة الفلاتر المستعملة داخل مراكز تصفية الدم العمومية والخاصة؟

ماهي الآليات البديلة التي وضعتها الوزارة والوكالة لضمان مطابقة هذه الفلاتر للمعايير الوطنية والدولية بعد الغاء مسار الترخيص المسبق؟

هل تم استشارة اللجنة الوطنية للماتريو فيجيانس أو أي هيكل علمي مختص قبل اتخاذ هذا القرار؟

ماهي الإجراءات العملية التي تعتمده الوزارة اتخاذها لتأمين المتابعة والمراقبة المستمرة بعد التوريد حماية الصحة المرضى وجودة الخدمات؟

وتفضلوا، السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11

فيفري 2026

المصاحب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس

نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة. والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة النائبة لمجلس نواب الشعب أسماء الدرويش

(ولاية منوية)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص 2025-26-

0012151-2030

### الإجابة

في إطار إحكام تبسيط الإجراءات الإدارية من جهة، وتعزيز منظومة المراقبة ما بعد التسويق وفقا للمعايير الوطنية والدولية من جهة أخرى تقرر اعتماد المراقبة الفنية عند التوريد لفلاتر تصفية الدم ضمن إجراءات رخصة الاستهلاك، أسوة ببقية المستلزمات الطبية.

ويأتي هذا القرار في سياق مراجعة الإجراءات المعمول بها داخل الوكالة الوطنية للدواء و مواد الصحة، بهدف رفع نجاعة آليات التقييم والمتابعة

كما يندرج هذا الإجراء ضمن التوجه الرامي إلى تبسيط المسارات الإدارية وتسريع تزويد السوق الوطنية بهذه المستلزمات الطبية الحيوية، مع ضمان احترام متطلبات الجودة والسلامة عبر منظومة المراقبة الفنية ونظام اليقظة الخاص بالمستلزمات الطبية.

### السؤال الكتابي الثاني

للنائبة أسماء الدرويش

عملا بالفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بسؤال كتابي

**الموضوع:** حول وضعية خريجي شعبة البيوتكنولوجيا الطبية وغياب إدماجهم في المنظومة الصحية العمومية تحية وتقدير وبعد،

تلقينا عدة شكايات ومراسلات من خريجي وخريجات شعبة البيوتكنولوجيا، تفيد بهميشهم وحرمانهم من حقهم في الانتداب ضمن وزارة الصحة، رغم تكوينهم الأكاديمي والعلمي المتخصص في مجالات حيوية ك: علم المناعة وعلم الجراثيم البيولوجيا الجزيئية، الوراثة البشرية، إضافة إلى التدريب الميداني بالمستشفيات العمومية والمخابر التابعة للوزارة.

ويعتبر خريجو هذا الاختصاص من الكفاءات القادرة على الإضافة في المخابر الوطنية، خاصة في تشخيص الأمراض الوراثية والسرطانية، والبحث العلمي التطبيقي. (PCR) ومجالات التحاليل الجزيئية ورغم مرور أكثر من خمسة عشر عامًا على طرح هذا الملف، فإنه لم تتم بعد تسوية وضعيتهم أو تحديد موقعهم الوظيفي ضمن المنظومة الصحية العمومية. وعليه ألتمس من سيادتكم التوضيح فيما يلي:

1- ما هي الأسباب التي حالت دون إدماج خريجي شعبة البيوتكنولوجيا الطبية ضمن وزارة الصحة رغم تكوينهم العلمي المتخصص؟

2- هل تنوي الوزارة فتح آفاق انتداب خاصة بهذه الشعبة، أو إبرام اتفاقية مع وزارة التعليم العالي لضبط معايير الاعتراف بتكوينهم؟

3- ما هي الإجراءات العملية التي تعتمدهم الوزارة اتخاذها لمعالجة هذا الملف وضمان تكافؤ الفرص بين جميع الاختصاصات العلمية ذات الصلة بالتحاليل الطبية؟

وتفضلوا، سيدي الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

### إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 2026-26-3000-0000346 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة النائبة لمجلس نواب الشعب أسماء الدرويش

(ولاية منوية)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص 2025-26-0012689-2030

### الإجابة

في إطار الانتدابات المبرمجة حسب الميزانية المحددة تم فتح مناظرة انتداب 12 مهندس أول اختصاص بيوطبي و35 تقني في هذا الاختصاص.

وسيتم إدراج هذا الاختصاص حسب الحاجيات.

### السؤال الكتابي

للنائبة آمال المؤدب

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

في إطار التخفيض من وفيات الأمهات والولدان التي تمثل مأساة للصحة العمومية، فإن حالات تسمم الحمل Préeclampsia تشكل بمفردها حوالي 10% من أسباب وفيات الأمهات وهي ثاني سبب رئيسي لوفيات الأمهات في تونس. ويعد سبباً رئيسياً في الولادات المبكرة، مع نسبة وفيات الولدان والخدش يصل إلى 500 ألف وفاة في السنة في العالم.

حسب الاتحاد الدولي لأطباء أمراض النساء والتوليد (FIGO) منذ سنة 2019 تمت التوصية بإجراء التقصي المبكر عن تسمم الحمل لجميع النساء الحوامل في الشهرين ونصف على ضوء المؤشرات الدموية (biomarqueurs)

وفي هذا الإطار، كانت تونس رائدة بفضل الدراسات العلمية التي أنجزت بمركز التوليد وطب الرضيع سبع سنوات تحت إشراف الأستاذة دلندة الشلي رئيسة قسم راند في طب الجنين والكشف بالصدى وحالات الحما الحرج. وقد تمحورت هذه الدراسات حول المؤشرات البيولوجية لحالة تسمم الحمل، وهي عبارة عن تحاليل دم بسيطة وسهلة ومتاحة لجميع النساء الحوامل تمكن من الكشف المبكر عن النساء المعرضات لخطر الإصابة بهذه الحالة أثناء الحمل منذ الثلاثي الأول.

## الإجابة

في إطار تنفيذ السياسة الوطنية للصحة التي تهدف إلى تركيز التغطية الصحية الشاملة تعمل وزارة الصحة مع وزارة الشؤون الاجتماعية على مراجعة حزمة الخدمات من خلال وضع حزمة الخدمات الأساسية لتلبية الاحتياجات الصحية طوال دورة حياة الشخص. وتشمل حزمة الخدمات الأساسية خدمات الوقاية والعلاج والتأهيل وتعزيز الصحة.

ويتم تحديد والمراجعة الدورية لمحتوى الحزمة الجديدة واستخداماتها بشكل تشاركي وشفاف وقائم على الأدلة ومعايير الممارسات الجيدة.

### السؤال الكتابي

#### للنائب بسمة الهمامي

**الموضوع:** سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول مدى تنفيذ المذكرة الداعية الى تدعيم إجراءات الإحاطة بالمرضى بأقسام الاستعجالي

وبعد، تبعا للمذكرة الصادرة بتاريخ 12 اوت 2025 الموجهة الى مختلف الهيئات الصحية داعمين من خلالها القائمين عليها بضرورة تدعيم إجراءات الإحاطة بالمرضى بأقسام الاستعجالي، والتي جاء فيها حرصا على تأمين إحاطة استعجالية ذات جودة عالية لفائدة المرضى الوافدين على أقسام الاستعجالي، وخاصة الذين تتطلب حالتهم تدخلاً جراحياً، أذكركم بوجود التواجد الفعلي للأطباء المقيمين في اختصاص الجراحة والجهاز الهضمي والأمعاء وفي اختصاص جراحة العظام وفي اختصاص المسالك البولية المؤمنين لخصص الاستمرار داخل أقسام الاستعجالي وخاصة خلال أوقات الذروة لتأمين تقييم دقيق لحالة المرضى والعمل على تقليل وقت الانتظار وتقديم العلاج الفوري.

وعملاً بمبدأ التنسيق الفعال واستمرارية الإحاطة الجراحية، أطلب من رؤساء أقسام الجراحة بمختلف اختصاصاتهم السهر شخصياً على متابعة التوزيع الفعلي للأطباء المقيمين أو المختصين داخل أقسام الاستعجالي، خاصة خلال الفترات الحرجة والتنسيق مع الأقسام المعنية لتفادي أي غياب أو نقص في التغطية.

ومن جهة أخرى، أؤكد أن الفحوصات التكميلية لا يجب أن تكون سبباً في تأخير التكفل بالمرضى وأنه يجب السعي لتحصيل نتائجها في أقرب الأجل الممكنة.

لذا، أدعوكم إلى الحرص على تنفيذ ما جاء بهذه المذكرة، وذلك من خلال إعلام جميع المتدخلين وتكثيف المتابعة للمؤشرات المتعلقة بالإحاطة بالمرضى بالاعتماد على الملف الطبي الرقعي.

سيدي الوزير،

أن المذكرة التي تفضلتم بها على أهميتها، تظل منقوصة، بل تأتي في مرتبة ثانية تسبقها مرحلة توفير كل المعدات اللازمة للأطباء المقيمين في اختصاص الجراحة والجهاز الهضمي والأمعاء وفي اختصاص جراحة العظام وفي اختصاص المسالك البولية المؤمنين لخصص الاستمرار داخل أقسام الاستعجالي، إذ ان المستشفى الجهوي بسليانة يشكو عديد النقائص الضرورية في طب الاختصاص وقد تقدم الأطباء بقائمتا النقائص من اجل توفيرها وعلى امل ان

منذ سنة 2020 وبفضل جهود الأستاذة دلندة الشلي، رئيسة قسم مركز طب الرضيع بتونس حيث تمكنت آلاف النساء من إجراء هذا التحليل بثمن رمزي بالتنسيق والتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في إطار مخبر بحث علمي. كما تم نشر الدراسة التونسية سنة 2025 بالتعاون مع فريق كندي، وهو البحث الوحيد من نوعه في إفريقيا.

إذ يهدف هذا الاختبار إلى إنقاذ حياتين في آن واحد، فإذا جاء نتيجة إيجابية، يمكن بفضله تقليص خطر المضاعفات بنسبة تصل إلى 80% لذلك من حق كل امرأة حامل اليوم أن تستفيد من هذا التحليل خلال الثلاثي الأول من الحمل، وإن لم تفعله، يمكنها تدارك الأمر خلال الثلاثي الثاني أو الثالث لتقليل خطر وفيات الأمهات والولدان.

هذا المشروع له فائدة طبية واقتصادية مثبتة على الصعيد الدولي، إذ ما تزال هناك صعوبات في تطبيقه فعلياً بشكل روتيني في مركز التوليد وطب الرضيع بتونس إذ تمثل الولادة المبكرة كاهلاً على مصاريف الدولة والمجتمع بالإضافة على ان روح الانسان الام والطفل لا تقدر بثمن.

فالهدف النهائي من هذا المشروع هو إنقاذ أرواح النساء والأطفال وهو مكسب طبي واقتصادي حيث كلفة علاج الخدش مرتفعة تفوق 2000 دينار في اليوم الواحد، في حين أن تكلفة التحليل لا تتجاوز عشر هذا المبلغ.

واليوم حان الوقت لتعميم هذا الاختبار على الصعيد الوطني وعليه نطالب بإدماج هذا التحليل ضمن برنامج المتابعة الطبية للحمل وتسهيل إمكانية الحصول عليه في المؤسسات العمومية، وكذلك إدماجه ضمن منظومة التغطية الصحية الوطنية الصندوق الوطني للتأمين على المرض، مما سيحقق مكسباً طبياً واقتصادياً مؤكداً، وسيتمكن تونس من أن تكون السبّاقة على الصعيد الإفريقي في اعتماد هذا الفحص ضمن متابعة الحمل لإنقاذ مزيد من الأرواح.

### إجابة السيد وزير الصحة

#### الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346--3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

#### المصاحب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة نائب مجلس نواب الشعب أمال المؤدب

(ولاية تونس)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص 2025-26-

0012679-2030

1	Echographe cardiaque moyenne gamme
1	Echographe gynéco-obstétrique haut gamme
1	Scialytique plafonnière
1	Table d'opération orthopédique
1	Table d'opération chirurgie générale
1	Table d'opération orl
1	Table d'opération ophtalmologique
1	Table d'accouchement
1	Colonne de coeli chirurgie
1	Scanner 128 coupes
3	Bistouri électrique
2	Respirateur d'anesthésie
5	Respirateur de réanimation
2	Respirateur pédiatrique
3	Arceau chirurgical
2	Appareil de panoramique dentaire
1	Table télécommandée numérique à capteur plan

أما بالنسبة للأطباء، يتواجد بالمستشفى بسليانة 39 طبيب اختصاص موزعين كالتالي بالإضافة الى 18 طبيب عام و03 مؤهلين في تصفية الدم:

العدد	الاختصاصات
1	علم التشريح وأمراض الخلايا
5	أمراض القلب
1	الامراض الجلدية
3	امراض المعدة والامعاء
1	الطب الباطني
4	طب الأطفال
1	الطب النفساني
1	الإنعاش الطبي
2	طب المفاصل والعظام
3	التخدير والانعاش
1	جراحة الأورام
4	جراحة الجهاز الهضمي والامعاء
1	جراحة الأطفال
5	طب النساء والتوليد
3	طب العيون
1	أمراض وجراحة الاذن والانف والحنجرة وجراحة الوجه والرقبة
2	البيولوجيا الطبية

يكتمل القسم بمعداته الا انه الى اليوم ومنذ 2012 والحال على ما هو عليه:

- طبيب مختص وحده يجاري الاستعجالي ويقوم بالعمليات ويحضر حصص العلاج اليومي.

- طاولة عمليات معطبه جعلت الطبيب المختص قبل إجراء عملية جراحية مجبرا على أن يكون في قاعة العمليات من قبل بساعة من اجل ربط الطاولة بالضميدة وتفقدتها وضمان توازنها حتى تتحمل المريض طيلة إجراء العملية. هذه الطاولة طلبها المستشفى الجهوي بسليانة بحضور وزيرة الصحة سنة 2012 ووافقت على المطلب في إطار التمييز الايجابي لسليانة.

- من مميزة هذا التمييز الايجابي انه الى اليوم لم يتحصل المستشفى الجهوي بسليانة على الطاولة الموعودة. كما أن وزارة شددت على ان الوضع مؤقت وسيتداركون النقص الفادح الذي يعاني منه المستشفى.

- قاعة العمليات لجراحة العظام ليست مطابقة لمواصفات جراحة العظام. (جدران دون رصاص)

- غياب وحدة خاصة لجراحة العظام والمرضى.

- فريق شبه كبير مختص في الاليات وفي تقنيات جراحة العظام. سيدي الوزير،

ان الوضع في المستشفى الجهوي بسليانة يستوجب توفير الآلات والمعدات فالمذكرات لا تكفي أنما وجب التذكير بأن المصالح المختصة تدار بقدرات كل القائمين على المصالح المختصة من مشرفين ومن هياكل شبه طبية ومساعدين وعلى راسهم طبيب مختص لا يمكن ان يتحمل تغافل الوزارة وغرقها في المؤقت الذي دام سنين.

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة نائب مجلس نواب الشعب بسملة الهمامي

(ولاية سليانة)

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص2025-26-0011050-2030

الإجابة

تم تزويد مستشفى سليانة ب أهم التجهيزات التالية:

العدد	التجهيزات
10	Machine de dialyse
1	Mammographe numérique 2D
1	Colonne de vidéo colonoscope

## السؤال الكتابي

### للنائبة ريم الصغير

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

**الموضوع:** حول تمكين المستشفى المحلي بمنزل بوزلفة من سيارة إسعاف مجهزة.

تحية طيبة،

تشهد منطقة منزل بوزلفة الواقعة على الطريق المرقمة MC43 نسبة مرتفعة من حوادث المرور بسبب الكثافة المرورية وغياب مرافق التدخل السريع.

ونظراً لعدم توفر نقطة حماية مدنية بالمنطقة، فإن المصابين يواجهون تأخيراً كبيراً في الإسعاف والنقل إلى المؤسسات الصحية، مما يعرض حياتهم للخطر. وعليه:

هل تعازم وزارة الصحة تدعيم المستشفى المحلي بمنزل بوزلفة بسيارة إسعاف مجهزة للتدخلات المستعجلة؟

وما هي الإجراءات أو البرامج المعتمدة لتغطية الدوائر التي لا تتوفر بها نقاط حماية مدنية أو وسائل نقل طبي عاجل؟  
وتفضلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عدداً من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة النائب لمجلس نواب الشعب ريم الصغير

(ولاية نابل)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب عدد ص 2025-26-0012198-2030

الإجابة

تعمل وزارة الصحة مع مصالح وزارة الداخلية في إطار المرصد الوطني لسلامة المرور على تنفيذ محاور الإستراتيجية لسلامة المرور وخاصة المحور الخامس المتعلق بالتدخل بعد الحادث. وفي هذا المجال، قامت وزارة الصحة بتقييم منظومة خدمات المساعدة الطبية الاستعجالية ووحدات الخدمات المتنقلة للإسعاف والإنعاش عبر تحديد الموقع الجغرافي واحتساب مسافات التنقل. وبينت هذه الدراسة نسبة التغطية لكل مركز خدمات المساعدة الطبية الاستعجالية SAMU ووحدات الخدمات المتنقلة للإسعاف والإنعاش SMUR.

ويتم اعتماد مقاييس علمية مع دراسة الاحتياجات وتوفير الموارد البشرية وسيارات الإسعاف لدعم التغطية الصحية بوحدات إضافية.

وعلى هذا الأساس تم إحداث وحدة لخدمات المتنقلة للإسعاف والإنعاش بقرمبالية وتم تشغيلها في 15 ديسمبر 2025 كما تمت برمجة بعث مصالح خدمات أخرى في المخطط التنموي 2026-2030 ومن بينهم تم إقرار وحدة بمنزل بوزلفة.

## السؤال الكتابي

### للنائبة زينة جيب الله

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** حول تحسين الوضع الصحي بولاية زغوان.

تحية طيبة،

العمل على دعم قطاع الصحة في بلادنا هو من أولويات الوزارة لبناء نظام صحي مرن ومتوازن ويضمن حق كل مواطن تونسي في التمتع بالخدمات الصحية غير أن المستشفى الجهوي بزغوان يشكو العديد من النقائص وأهمها:

- 08 أطباء في قسم الاستعجالي

- 02 طب تخدير وانعاش في كل اختصاصات الجراحة

- اختصاص في الأمراض الجلدية

- اختصاص في أمراض السكري

- اختصاص في أمراض الغدد

- اختصاص في أمراض الأعصاب

- اختصاص في أمراض البرد.

\* تطوير بعض الأقسام إلى قسم جامعي نذكر منها:

\* قسم النساء والتوليد

\* قسم الأطفال،

\* قسم أمراض العيون

\* قسم أمراض القلب،

\* طلب تطوير المستوصف المحلي ببني دراج إلى مركز وسيط مع العلم أن هذا المستوصف ينتفع به حوالي 20 ألف ساكن.

\* تطوير المركز الوسيط بالزريبة حمام إلى مستشفى محلي مع إضافة مركز استعجالي مع العلم أن البنية التحتية موجودة.

\* استكمال مشروع إحداث مستوصف صنف 2 بمنطقة بني مار مع العلم أن وزارتك موافقة على هذا المطلب.

هل ستضع وزارتك الموقرة هذه النقاط ضمن أولوياتها في المرحلة القادمة وهل توجد برامج عملية واضحة لتفعيلها على أرض الواقع؟ والسلام

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

## المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة. والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة النائبة لمجلس نواب الشعب زينة جيب الله

### (ولاية زغوان)

المراجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 05 ماي 2025

### الإجابة

يتم تأمين الخدمات الصحية بالقسم الاستعجالي بالمستشفى الجهوي بزغوان عن طريق 10 أطباء. كما تمت إضافة الصبغة الجامعية على قسم النساء والتوليد حسب القرار المؤرخ في 27 أوت 2025. كما يتواجد 3 أطباء اختصاص بقسم طب الأطفال وأطباء اختصاص بقسم طب العيون الجامعي بالإضافة إلى طبيب في إطار الخدمة المدنية و2 أطباء اختصاص بقسم أمراض القلب.

أما بالنسبة إلى المطالب المتعلقة بتطوير مراكز صحة أساسية، تعمل وزارة الصحة على مراجعة تصنيف هذه المراكز بناء على حزمة الخدمات الصحية المقدمة، بالإضافة إلى إعادة تنظيمها على مستوى الدائرة الصحية.

تعتمد هذه المراجعة على مؤشرات الأداء المتعلقة بالنشاط الصحي من جهة، والموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى مع الأخذ في الاعتبار الكثافة السكانية والمعطيات الديمغرافية والاجتماعية كما يتم التأكيد على ضمان استمرارية وتكامل الخدمات الصحية بين مختلف مستويات الرعاية تدرج هذه الخطوات في إطار مراجعة شاملة للخارطة الصحية بهدف تقرب الخدمات الصحية الجيدة من المواطنين.

إضافة إلى ذلك، سيتم دعم وتعزيز مراكز الصحة الأساسية بالتجهيزات الضرورية ضمن برنامج متكامل، يشمل إنشاء مركز مرجعي في كل ولاية لتفعيل خدمات الطب عن بعد.

يأتي هذا البرنامج ضمن السياسة الوطنية للصحة التي جعلت من صحة العائلة والجوار المدخل الرئيسي لنظام الرعاية الصحية. هذا التوجه يُمكن من تجسيد رؤية السيد رئيس الجمهورية في إعادة بناء المنظومة الصحية بما يضمن العدالة والمساواة بين الجهات ويوفر خدمات صحية ذات جودة.

### السؤال الكتابي

#### للنائبة سنياء بن المبروك

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: حول الولادات الجديدة للمهاجرات غير الشرعيات من

جنوب الصحراء.

تحية طيبة وبعد،

يعتبر معدل خصوبة المهاجرات من جنوب الصحراء يتجاوز 3 مرات معدل الخصوبة عند التونسيات الأمر الذي يجعلنا نتخوف من حدوث تغيير جذري للتركيبة السكانية

لذا نساءل كيف يتم التعامل معهم وكيف يتم قبولهم في المستشفيات؟

ماهي الإجراءات القانونية التي اتخذتها الوزارة في هذا الصدد نظرا لوجود الأمراض المعدية خاصة عند الأطفال؟

تقبلوا أسى عبارات الشكر والتقدير.

### إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية

المراجع: مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

### المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة نائبة مجلس نواب الشعب سنياء بن المبروك

### (ولاية تونس)

المراجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 29 أفريل 2025.

### الإجابة

في إطار المتابعة المستمرة للوضعية الوبائية في البلاد تتعهد الفرق الصحية على المستوى المحلي والجهوي والمركزي على رصد وجمع جملة من المؤشرات وتحليلها. وفي حالة ملاحظة اشتباه في تغير بعض المؤشرات يتم إجراء التقصي الميداني من قبل فرق الصحة الأساسية وإشعار المصالح المختصة بوزارة الصحة التي تقوم بتحليل المخاطر واتخاذ الإجراءات اللازمة.

ويتم تبليغ حالات الاشتباه في الأمراض الوبائية بين الأشخاص الذين تم الإحاطة بهم على مستوى الهياكل الصحية العمومية والخاصة في إطار إجبارية الإعلام بظهور أعراض للأمراض السارية.

وحسب المعطيات، تعد الوضعية الوبائية مستقرة ولم يتم تسجيل ارتفاع في المؤشرات.

### السؤال الكتابي

#### للنائبة عواطف الشنيتي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤالا كتابيا.

الموضوع: حول النهوض بالقطاع الصحي بتبرسق تيار بولاية باجة.

تحية طيبة وبعد،

سيدي الوزير،

أحيطكم علما أن القطاع الصحي بولاية باجة يشهد نقص كبير في توفير أبسط الخدمات الصحية سواء من حيث المستشفيات أو الطاقم الطبي.

القسم	التجهيزات
المخبر	Automate d'HbA1C (02)
	Automate de biochimie (02)
	Microscope optique binoculaire (02)
قسم الاستعجالي	Défibrillateur Automatique avec Cardioscope (02)
	Electrocardiographes à 12 pistes (02)
صحة الفم والاسنان	Radio rétro alvéolaire numérique (01)
	Moniteur fœtal (02)
	Véhicule utilitaire (01)
	Electrocardiographes à 12 pistes (01)

### السؤال الكتابي الأول

#### للنائب فاطمة المسدي

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور التونسي والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** ملف سرقة واختفاء قوارير الأوكسجين من المستشفى العمومي الحبيب بورقيبة بصفاقس والتلاعب بأرقامها التسلسلية.

بلغت إلى علمنا معطيات خطيرة تتعلق باختفاء عدد من قوارير الأوكسجين من بعض المستشفيات العمومية في ظروف تُثير الشبهات حول وجود عمليات سرقة منظمة خاصة في ظل ورود تقارير عن التلاعب بالأرقام التسلسلية لهذه القوارير. ما قد يهدف إلى طمس آثارها وتسهيل التصرف غير المشروع فيها ونظراً لما تمثله مادة الأوكسجين من أولوية حيوية في منظومة الرعاية الصحية، خصوصاً في أقسام الإنعاش والطوارئ، فإن مثل هذه التجاوزات تُعد تهديداً مباشراً لصحة المرضى وسلامة المنظومة الصحية ككل وعليه التمس من السيد الوزير التفضل بالإجابة عن الأسئلة التالية:

➤ هل تؤكد الوزارة حصول عمليات سرقة أو اختفاء القوارير الأوكسجين من المؤسسات الصحية العمومية؟

➤ ما مدى صحة المعطيات المتعلقة بالتلاعب بالأرقام التسلسلية للقوارير بهدف إخفاء عمليات الاختلاس؟

➤ ما هي الإجراءات الرقابية المتخذة للثبوت من مسارات توزيع وتوظيف قوارير الأوكسجين؟

➤ هل تم فتح تحقيق إداري أو قضائي في الموضوع؟ وإن وُجد ما هي نتائجه الأولية؟

➤ ما هي التدابير التي ستتخذها الوزارة لمنع تكرار مثل هذه التجاوزات مستقبلاً؟

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

والسلام

وباعتبار أن الحق في الصحة حقاً دستورياً. أتوجه إليكم بالسؤال التالي:

➤ ما هي إستراتيجية وزارتكم للنهوض بالقطاع الصحي معتمديتي تبرسق تيباز بولاية باجة؟

➤ وهل ستقوم الوزارة بتعزيز المستشفى المحلي بتبرسق تيباز بأطباء في ظل النقص الفادح للطواقم الطبي؟

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المراجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عدداً من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة النائب لمجلس نواب الشعب عواطف الشنيطي  
(ولاية باجة)

#### السؤال:

- إستراتيجية الوزارة للنهوض بالقطاع الصحي بتبرسق وتيباز بولاية باجة.

- تعزيز المستشفى المحلي بتبرسق تيباز بأطباء.

#### الإجابة

تقوم وزارة الصحة بمتابعة الوضع الصحي بما فيها الخدمات المقدمة وتقدم إنجاز المشاريع بكل الجهات من خلال عمل المديرين الجهويين وزيارات ميدانية.

وفي هذا الإطار قام فريق من الإدارة المركزية متكون من ممثلين عن الإدارة العامة للبياكل الصحية العمومية وإدارة البناء وإدارة التجهيز ومركز الإعلامية لوزارة الصحة ومركز الصيانة البيوطبية للمعدات ووحدة تنسيق أنشطة الإدارات الجهوية للصحة بزيارة ولاية باجة بتاريخ 4 و5 مارس 2025 حيث تمت متابعة إنجاز المشاريع واستغلالها.

وفي هذا السياق قامت الوزارة مؤخراً باتخاذ عدد من الإجراءات في معتمديتي تبرسق وتيباز، فقد تم:

- استكمال أشغال القسط الأول لبناء المستشفى المحلي بتبرسق مع انطلاق أشغال القسط الثاني في جانفي 2025

- فتح مخابر التحاليل الطبية خلال الحصص المسائية بالدوائر الصحية بتبرسق وتستور وعمدون

- تدعيم المستشفى بتبرسق بتجهيزات طبية متطورة ومتنوعة في إطار برنامج الصحة عزيزة كما يلي:

## إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11

فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة النائب لمجلس نواب الشعب فاطمة المسدي

(ولاية صفاقس)

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 23 أفريل

2025

الإجابة

قامت مصالح التفقد بوزارة الصحة خلال شهر ماي 2024 في شهر جانفي 2025 بإجراء تفقد إداري ومالي وطبي بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة صفاقس حيث تم تسجيل بعض الإخلالات المتعلقة بالتصرف في عدد من قوارير الأكسجين، كما تبين قيام إدارة المستشفى بتبعات إدارية وجزائية بخصوص فقدان بعض قوارير الأكسجين.

وعلى إثر إنجاز مهمتي التفقد قامت وزارة الصحة بتعيين رئيس قسم الصيدلة في أفريل 2025 حيث يعتبر الأكسجين من بين المواد الصيدلانية كما تم تعميم استعمال منظومة رقمية لمتابعة استهلاك الأكسجين وبما في ذلك قوارير الأكسجين.

كما تم إقرار تحديد إجراءات للتصرف في قوارير الأكسجين بما في ذلك القيام بجرد دوري مع متابعة التبعات الجزائية.

السؤال الكتابي الثاني

للناتبة فاطمة المسدي

عملا بأحكام الفصل 1114 من الدستور والفصل 129 من النظام

الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: حول معايير اختيار الأراضي المخصصة لإنشاء المستشفيات الجهوية، وملف المستشفى المزمع إحداثه بصفاقس الجنوبية .

سيدي الوزير،

تبعا للمراسلات السابقة والمطالب المتعلقة بإنشاء مستشفى جهوي بصفاقس الجنوبية، وبعد علمنا بأن مصالح وزارتكم اعتبرت قطعة الأرض المقترحة من طرف بلدية قرمودة، التي تبلغ مساحتها حوالي 9000 متر مربع وتقع على القاصبة الحزامية رقم 11 - طريق قرمودة كلم 10، غير مطابقة للمواصفات المطلوبة نظرا لصغر مساحتها، يشرفني ان أتوجه الى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي.

إن أهالي صفاقس الجنوبية ينتظرون منذ سنوات إحداث هذا المرفق الصحي الجهوي، وقد عثرت بلدية قرمودة عن استعدادها

الكامل لوضع الأرض المذكورة كهبة على ذمة الدولة لإنجاز المشروع، خاصة وأن موقعها استراتيجي من حيث النفاذ وسهولة الوصول من مختلف المعتمديات الجنوبية للولاية.

لكن في المقابل، ونظرا للتطور العمراني الذي تعرفه المدن الكبرى، أصبحت العديد من الدول تعتمد نموذج المستشفيات العمودية (multi-étage) الذي يوفر مساحات افقية أقل مع نفس النجاعة الوظيفية، بفضل تخطيط هندسي متكامل يجمع بين الجودة والسلامة والكفاءة الميدانية.

وبناء على ذلك، ألتمس من سيادتكم الإجابة على الأسئلة التالية:

➤ هل تنوي وزارة الصحة تحيين كراس الشروط الوطنية الخاصة بالمستشفيات الجهوية ليتلاءم مع التطورات العمرانية والخيارات الهندسية الحديثة التي تسمح بالبناء العمومي؟

➤ هل يمكن لوزارة الصحة إعادة النظر في ملف قطعة الأرض بقرمودة في إطار تصور مرحلي (بناء مستشفى جهوي مصغر أو مستشفى محلي متطور) مع قابلية التوسعة لاحقا؟

➤ ماهي المعايير التقنية الدقيقة والمعتمدة حاليا من طرف وزارتك لتحديد الحد الأدنى لمساحة الأراضي المخصصة للمستشفيات الجهوية؟

➤ وهل توجد نية لدى الوزارة لتحديث هذه المعايير بما يتماشى مع خصوصية الولايات ذات الكثافة السكانية العالية مثل صفاقس؟ وتفضلوا، سيدي الوزير، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد وزير الصحة

الموضوع: إجابة على أسئلة كتابية

المرجع: مراسلتكم عدد 0000346 - 3000 - 26 - 2026 بتاريخ 11

فيفري 2026

المصاحيب: بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها أعلاه، والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة، يشرفني ان أحيل إليكم عددا من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة النائب لمجلس نواب الشعب فاطمة المسدي

(ولاية صفاقس)

المرجع: مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 09 أكتوبر

2025.

الإجابة

في إطار المراجعة الشاملة للخارطة الصحية بجهة صفاقس، وحرصا على تقرب الخدمات الصحية من المواطنين وتحسين جودة الرعاية، يتم اعتماد مقاييس علمية دقيقة عند دراسة إحداث أي هيكل صحي جديد وتشمل هذه المقاييس تحليل الاحتياجات الفعلية للسكان، وتقييم مدى توفر الموارد البشرية والتجهيزات الطبية والبنية التحتية الضرورية، وذلك في حدود الميزانية المرصودة.

وستأخذ هذه المراجعة بعين الاعتبار الخصوصيات الجهوية لولاية صفاقس، بما في ذلك توزيع التجمعات السكانية، والانماط الوبائية المحلية، والخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية المميزة للمنطقة، لضمان ملاءمة الهياكل الصحية مع واقع الجهة وخصوصياتها.

وفي سياق تطوير المنظومة الصحية ورفع نجاعة التدخل الصحي، سيتم العمل على حسين هندسية الهياكل الصحية والارتقاء بعمارتها الوظيفية، بما يضمن حسن استغلال الفضاءات وتوزيع المسارات العلاجية بطريقة تقلص الاكتظاظ وتسهل الولوج الى الخدمات. كما ستتم مراجعة التصاميم الهندسية للمؤسسات الصحية لضمان مطابقتها للمعايير في مجالات السلامة، مكافحة العدوى، وراحة المرضى والاطار الطبي وشبه الطبي.

وف هذا الإطار، سيتم اعداد مخططات مؤسسية دقيقة ( Plan d'établissement) لكل هيكل صحي، تحدد بوضوح تركيبة الأقسام، ووحدات الاستشفاء، ودوائر الاستعجالي، والمسارات الداخلية للمرضى، إضافة الى حاجيات كل مؤسسة من الموارد البشرية والتجهيزات. ويهدف هذا التخطيط التي تعزيز الرؤية الاستراتيجية وتوجيه الإستثمارات بطريقة أكثر نجاعة، بما يسمح بمرجعة تدريجية وواقعية لأشغال التهيئة والتوسعة والتطوير.

كما تتواصل الجهود لإعادة الزر في تصنيف الهياكل الصحية العمومية وفق مقاربة تعتمد مؤشرات موضوعية، على غرار حجم النشاط الصحي المقدم، ونوعية الموارد المتوفرة، والتطور الديمغرافي والاجتماعي ويتم التأكيد على ضرورة ضمان تواصل الخدمات الصحية وانسيابها بين مختلف الخطوط العلاجية بما يعزز النجاعة وتحسن جودة التكفل بالمرضى.

### السؤال الكتابي

للسيدة هالة جاب الله

تبعاً للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أنتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

**الموضوع:** حول التكفل ببعض الأمراض الجلدية والعامية.  
تحية طيبة،

تمثل بعض الأمراض الجلدية والعامية عائقاً كبيراً أمام المرضى لممارسة حياتهم بصفة عادية والحصول على مواطن شغل والتكفل بالأدوية والمواد الطبية الضرورية، نذكر منها مرض الذئبة (Lupus systémique erythémateux)، وهو مرض مناعي ذاتي وتذكر كذلك مرض أطفال القمر "جفاف الجلد المصطبغ" xeroderma وغيرها من الأمراض.

هذه الأمراض تحتاج لمواد طبية لحماية الجلد من أشعة الشمس، إلا أنها لا تنتفع بالتعويض نظراً لاعتبارها مكملات جمالية وليست أدوية أساسية، وعليه فإننا نتساءل عن:

■ إمكانية ادراج المكملات الجمالية ومراهم ترميم الجلد والحماية من أشعة الشمس ضمن الأدوية الخصوصية المتكفل بها بالنسبة للأمراض الجلدية المزمنة؟

■ إعادة تصنيف الأمراض المذكورة أعلاه.

إجابة السيد وزير الصحة

**الموضوع:** إجابة على أسئلة كتابية

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000346-3000-26-2026 بتاريخ 11 فيفري 2026

**المصاحيب:** بطاقات الأجوبة

وبعد، بناءً على الإحالة المشار إليها، أعلاه والمتعلقة بالأسئلة الكتابية الموجهة من قبل عدد من السيدات والسادة النواب بمجلس نواب الشعب إلى السيد وزير الصحة يشرفني أن أحيل إليكم عدداً من الإجابات الخاصة بالأسئلة المذكورة.

والسلام

### الإجابة على السؤال الكتابي

السيدة النائب لمجلس نواب الشعب هالة جاب الله

(ولاية سوسة)

**المرجع:** مكتوب السيد رئيس مجلس النواب بتاريخ 21 أفريل 2025

الإجابة

تتبنى وزارة الصحة رؤية السيد رئيس الجمهورية التي تهدف إلى ضمان حق جميع المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية اللازمة.

وفي هذا المجال، تم التنصيص ضمن قانون المالية لسنة 2026 في فصله 35 اجراء خاص للإحاطة بالأشخاص المصابين بمرض "كزوردم بقممتوزم" (أطفال القمر) حيث يتم إسناد منحة مالية بمقدار 130 دينار شهرياً لكل فرد للتكفل بجزء من مصاريف اقتناء المستلزمات الوقائية. وسيتم ضبط إجراءات إسناد هذه المنحة بمقتضى قرار مشترك بين الوزير المكلف بالشؤون الاجتماعية والوزير المكلف بالصحة والوزير المكلف بالمالية.

### السؤال الكتابي

للنائب حليم بوسمة

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أنتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية.

في ظل تواصل الأزمة غير المسبوقة التي تمر بها الناقلات الوطنية وقطاع النقل الجوي بصفة عامة، وما لذلك من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد الوطني والسياحة، وربط الجهات، وصورة الدولة، ومع متابعتنا لما تم الإعلان عنه خلال اجتماعكم الأخير المنعقد يوم أمس حول وضعية القطاع، نتوجه إليكم بهذه الأسئلة قصد التوضيح وتحميل المسؤوليات في هذا الملف الاستراتيجي:

1. مخطط إنقاذ وإعادة هيكلة الخطوط التونسية:

تمت المصادقة منذ أكثر من سنة، في مجلس وزاري، على مخطط لإعادة هيكلة وإنقاذ الخطوط التونسية

-أين وصل تنفيذ هذا المخطط عملياً؟

-ما هي الإجراءات التي تم تفعيلها فعلياً وما هي الأجل المضبوطة لاستكمال بقية المحاور خاصة بعد اجتماعكم الأخير؟

2. تعزيز الأسطول الجوي:

أصبح تدعيم الخطوط التونسية بطائرات جديدة أو مستأجرة ضرورة قصوى، ليس فقط لضمان ديمومة الشركة، بل أيضاً لتنشيط المطارات الداخلية .

\*ما هي قراراتكم العملية بخصوص تعزيز الأسطول؟

\*وهل هناك جدول زمني واضح يضمن إعادة الاعتبار لمطارات توزر بطريقة وجريئة؟

### 3. الرحلات الجوية المباشرة وتأثيرها على السياحة:

إن إلغاء الرحلات الجوية المباشرة للخطوط التونسية من وإلى مطاري توزر وجربة تسبب في خسائر فادحة للموسم السياحي، وأضرّ مباشرة بالاقتصاد الجهوي وبالعملة الصعبة .

\* ما هي خطتكم لإعادة إحياء هذه الخطوط؟

\* وهل تم اتخاذ قرارات عملية في هذا الاتجاه خلال اجتماعكم الأخير؟

### 4. مشاريع البنية التحتية الكبرى للنقل الجوي:

في ما يتعلق بالمشاريع الاستراتيجية بعيدة المدى:

\* ما مدى تقدم مساعيكم لإيجاد ممولين لإنجاز مشروع الميناء ذي المياه العميقة بالنفيضة؟

\* وما هو مصير مشروع إحداث مطار جديد خارج العاصمة، بالتوازي مع إعادة هيكلة وتوسعة مطار تونس قرطاج، في إطار رؤية وطنية متكاملة للنقل الجوي؟

إن الرأي العام والعاملين في القطاع، ينتظرون قرارات واضحة، آجال مضبوطة، ومسؤوليات محددة، بعيدا عن الحلول الظرفية والترقيعية التي عمقت الأزمة بدل حلها.

والسلام

### إجابة السيد وزير النقل

**الموضوع:** الإجابة على سؤال كتابي للسيد النائب حليم بوسمة

**المرجع:** مكتوبكم عدد ص-2026-3000-0000288 بتاريخ 9 فيفري 2026.

**المصاحب:** بطاقة رد.

تحية طيبة

وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة رواد(2)، السيد حليم بوسمة، أتشرف بموافاتكم طي هذا ببطاقة رد تتضمن الإجابة عن الاستفسارات المطروحة.

والسلام

### بطاقة رد على سؤال كتابي

**مصدر السؤال** النائب بمجلس نواب الشعب، السيد حليم بوسمة عن دائرة رواد(2).

**فحوى السؤال** -حول استفسارات متصلة بالنقل الجوي ومشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة .

**رد وزارة النقل**

جواباً على السؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة رواد(2)، السيد حليم بوسمة حول استفسارات متصلة بالنقل الجوي ومشروع ميناء المياه العميقة بالنفيضة، تجدر الإفادة بما يلي :

### 1- بالنسبة لمخطط إنقاذ وإعادة هيكلة شركة الخطوط

**التونسية :**

في إطار تطبيق القرار عدد (7) الصادر عن المجلس الوزاري المصنّف المنعقد بتاريخ 31 جانفي 2025 حول مواصلة نشاط الشركة

والذي نصّ على دعوة وزارة النقل إلى إعداد مخطط إعادة الهيكلة وعرضه على أنظار مجلس وزاري في أجل أقصاه موفي شهر مارس ، وحرصاً على احترام الأجال والتعهدات إزاء سلطة الإشراف ومختلف مصالح الدولة، قامت شركة الخطوط التونسية بإحالة برنامج إعادة الهيكلة المصادق عليه من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 27 مارس 2025 إلى مصالح الوزارة قصد تمكينها من توجيهه إلى مصالح رئاسة الحكومة في الأجال .

وحيث وردت على شركة الخطوط التونسية ملاحظات هياكل رئاسة الحكومة ومختلف الوزارات بخصوص برنامج إعادة الهيكلة، فقد تم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد النسخة الثانية من قبل الشركة .

وتبعاً لذلك، فقد دعت وزارة النقل شركة الخطوط التونسية للاستعانة بخبراء من ذوي الاختصاص في مجال إعادة الهيكلة ومراقبة شركات الطيران المدني قصد إعادة بلورة برنامج إعادة الهيكلة وفقاً لرؤية متجددة تتناغم مع القوانين والتراتيب الجاري بها العمل على المستوى الوطني والضغوطات المتزايدة على المالية العمومية وتمكّن في نفس الوقت من اقتراح التدابير والإجراءات العملية لمزيد حوكمة المؤسسة وتحسين نجاعة التصرف فيها استئناساً بأفضل الممارسات والمقاربات على المستوى الدولي، وهو ما شرعت المصالح المعنية بالشركة في تنفيذه عبر إعداد كراس الشروط قصد إعلان طلب عروض لاختيار الخبراء الذين سيتم تكليفهم بهذه المهمة .

### 2- بخصوص تعزيز الأسطول الجوّي :

تجدر الإشارة إلى أنّه وفي إطار خطة إعادة الهيكلة للفترة 2026-2030، قامت شركة الخطوط التونسية بطلب عروض دولي لاستئجار طويل المدى على مدى 6 سنوات (Dry Lease) لعدد (2) طائرات من طراز A320 بعنوان سنة 2026 على أن يتم استئجار عدد (4) طائرات متوسطة السعة وعدد (2) طائرات كبيرة السعة بين 2027 و2030 .

### 3- بالنسبة لتعزيز الرحلات الجوية المباشرة من وإلى مطاري

**توزر وجربة :**

لقد التأمّت عدة جلسات بوزارة النقل، خصصت لوضع برنامج عمل لتنشيط المطارات التونسية الداخلية بمشاركة كل الهياكل المعنية بالوزارة إضافة إلى كلّ من وزارة السياحة والصناعات التقليدية والجماعة التونسية لوكالات الأسفار، وسيتم الحرص بالتنسيق بين جميع الأطراف المتداخلة على وضع خطة عمل تشاركية تفضي إلى برنامج متكامل الأهداف، على المدى القريب والمتوسط، يمكن من الانطلاق الفعلي في مزيد تنشيط المطارات الداخلية لبلادنا في مجال النقل الجوّي للمسافرين والبضائع، وذلك في إطار مقارنة شاملة في المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية والتسويقية وغيرها، مع الأخذ بالإعتبار خصوصيات كل جهة، ومقوماتها، خاصة مع ما يتوقّر في هذه المحطات الجوية من مرافق وبنية تحتية ووسائل لجستية، تمكن من تأمين الرحلات في كنف الأمن والسلامة .

- بالنسبة لمطاري توزر - نفطة وطبرقة - عين دراهم الدوليين، فهي من ضمن المطارات الداخلية التي تسجل حركة جوية ضئيلة، حيث بلغت حركة الطائرات وحركة المسافرين خلال سنة 2025 على التوالي 499 حركة طيران و 32 ألف مسافراً، بمطار توزر - نفطة، فيما بلغت 127 حركة طيران و 7 آلاف مسافراً بمطار طبرقة - عين دراهم، أي ما يعادل بالنسبة للمطارين 0% ، و 8 و 4 على التوالي من حجم حركة الطائرات وحركة المسافرين على مستوى المطارات التابعة لديوان الطيران المدني والمطارات .

- بالنسبة لمطار جربة جرجيس الدولي: يسجل المطار حركة معتبرة ومتزايدة من سنة الى أخرى، حيث عالج المطار 16.777 طائرة و 2.3 مليون مسافرا خلال سنة 2025، مسجلا بذلك تطورا إيجابيا بـ 2.7% و 6.5% على التوالي من حجم حركة الطائرات وحركة المسافرين مقارنة بسنة 2024 ويعود هذا الارتفاع بالأساس إلى التطور الإيجابي المعتبر على مستوى الحركة الدولية بـ 5.3% و 8.1% على التوالي من حجم حركة الطائرات وحركة المسافرين مقارنة بسنة 2024.

وفيما يخص الاستثمارات في مطار جربة جرجيس تبلغ كلفة المشاريع خلال الفترة 2021-2025 ما يناهز 63.4 مليون دينار فيما تبلغ الكلفة 14.2 مليون دينار بالنسبة للفترة 2020-2027، هم أساسا مشاريع مجالات البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الخاصة بالأمن والسلامة ومرافق الاستغلال وجودة الخدمات، فضلا على مجالات التحوّل الرقمي والتنمية المستدامة.

#### 4- بخصوص مشاريع البنية التحتية الكبرى

➤ مدى تقدّم المساعي لإيجاد ممولّين لإنجاز مشروع ميناء المياه العميقة بالنيضية:

يعتبر مشروع ميناء المياه العميقة بالنيضية مشروعاً نموذجياً ضخماً بمواصفات متطابقة مع المعايير الدولية، وسيساهم في دفع الاقتصاد الوطني وتعزيز التبادل التجاري وسيوفّر 52 ألف مواطن شغل

وسجّل مشروع ميناء المياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنيضية حاليا مسارا متقدما من جانب الإجراءات المتعلقة بتصفيّة الحوزة العقارية وكذلك من حيث الإجراءات للتسريع في الإنجاز بصفة مندمجة للمشروع على إثر قرار لجنة المشاريع الكبرى الصادر بتاريخ 15 جويلية 2025 والمتمثل في "الإطلاق في تحيين الدراسات الخاصة بالمشروع والقيام بإجراءات الإعلان عن طلب عروض مسبق بانتقاء بخصوص إنجاز ميناء المياه العميقة ومنطقة الخدمات اللوجستية بالنيضية طبقا للمواصفات الدولية".

ويتم حاليا التنسيق مع الأطراف المعنية للوقوف على الفرضية الأمثل والأنتج لإنجاز المشروع مع اتخاذ الإجراءات المتعلقة بالبحث عن التمويل في كنف احترام المبادئ والسيادة الوطنية.

➤ بخصوص إحداث مطار جديد خارج العاصمة، بالتوازي مع إعادة هيكلة وتوسعة مطار تونس قرطاج الدولي:

- لقد انطلق ديوان الطيران المدني والمطارات في إعداد ملف مشروع توسعة المطار بطاقة استيعاب تقدر بـ 18.5 مليون مسافرا سنويًا، مع إمكانية رفع هذه الطاقة في مراحل لاحقة وحسب تطوّر حركة المسافرين، مما سيمكن الديوان من مواصلة استغلال مطار تونس قرطاج إلى ما بعد سنة 2050، علما وأنّ المدة التعاقدية للزّمة مطار النيضية الحمامات تنتهي سنة 2047، ممّا يستدعي النظر في إمكانية استعادته بعد انتهاء المدة التعاقدية وربطه بمطار تونس قرطاج الدولي عبر القطار السريع لتعزيز قدرات الديوان والمطارات على استيعاب تطوّر الحركة الجوية وتطور عدد المسافرين، وبالتالي فقد تم اقتراح التخلي بصفة نهائية عن مشروع إنجاز مطار جديد في الوقت الحالي.

- وبالنسبة لمشروع توسعة مطار تونس قرطاج الدولي، فهو مرسم ضمن ميزانية الاستثمار لديوان الطيران المدني والمطارات لسنة 2026

وبالرغم من النشاط المحتشم للمطارين يعمل ديوان الطيران المدني والمطارات على دعم الاستثمار في البنية التحتية وفي تجهيزات الملاحة الجوية والأمن والسلامة وفي المعدات الكهربائية والتكييف للمحافظة على جاهزية العملياتية وجاهزية كلّ المرافق بهذه المطارات، فضلا على التفتتات التسييرية العادية على مستوى الصيانة والشراءات والإدارة، إذ بلغت كلفة مشاريع الاستثمار خلال سنتي 2025-2026 بالنسبة لمطار توزر نفطة 3.6 مليون دينار و 18.5 مليون دينار لفترة المخطط 2027-2030، أما بالنسبة لمطار طبرقة عين دراهم، فقد بلغت على التوالي 7.4 مليون دينار و 2 مليون دينار، كما بلغت نفقات التسيير خلال سنة 2024 بالنسبة لمطار توزر نفطة 16.5 مليون دينار و 9.4 مليون دينار بالنسبة لمطار طبرقة عين دراهم. وبالتالي، يساهم ديوان الطيران المدني والمطارات عبر المحافظة على جاهزية المطارين المذكورين في جعل هاتين المنشأتين ذات مواصفات عالمية مؤهلة لاستقبال تقريبا كل أنواع الطائرات مع توفير المرافق والخدمات الضرورية للمسافرين والمستلزمين والحرفاء بمختلف أنواعهم وحاجياتهم.

وفي نفس الإطار، ينتهج الديوان سياسة تحفيزية على مستوى معاليم الطيران، حيث يتم

-إعفاء الرّحلات التجارية الدولية من معاليم الطيران المستوجبة والخاصة بالمطارات وخدمات الملاحة الجوية بالنسبة لمطارات توزر نفطة الدولي طبرقة عين دراهم الدولي - قفصة قصر الدولي قابس مطماطة الدولي،( وبهذا الخصوص، صدر الأمر عدد 5 لسنة 2024 المؤرخ في 5 جانفي 2024 يتعلق بالإعفاء من المعاليم الخاصة بالمطارات وخدمات الملاحة الجوية بمطار توزر نفطة الدولي ومطار طبرقة عين دراهم الدولي وبمطار قفصة قصر الدولي وبمطار قابس مطماطة الدولي).

-مشروع أمر يتعلق بتجديد إعفاء الرّحلات التجارية الداخلية من معاليم الطيران المستوجبة والخاصة بالمطارات وخدمات الملاحة الجوية.

وفي سياق متصل، يجدر التأكيد أن تنشيط مطاري توزر نفطة وطبرقة عين دراهم وتنشيط المطارات الداخلية ككل، هي مسألة استراتيجية مهمّة كلّ الفاعلين المتدخلين في القطاع على غرار الإدارة العامة للطيران المدني ومجمع الخطوط التونسية والهيئات المعنية بوزارة السياحة ووزارة الصناعة ووزارة الثقافة وغيرها من الوزارات فضلا على الهيئات المشرفة على الزل ووكالات الأسفار وغيرهم من المهنيين، حيث وجب وضع تمثي تسويقي للمطارات الداخلية عبر بلورة خارطة طريق "مع كلّ الأطراف المتداخلة وتعزيز التفاعل بين جميع القطاعات المتداخلة لخلق خيارات سفر إضافية لاسيما عبر خلق ودعم التظاهرات الفنيّة والرياضية والترفيهية والثقافية والصحية والترويج لهذه الوجهات باعتماد مقاربة تراعي خصوصية كلّ جهة.

وفي هذا الإطار، انعقدت عدة جلسات كما تمّت الإشارة إليه في السؤال (3) مع كلّ الأطراف المتداخلة، لصياغة وثيقة" خارطة طريق تنشيط المطارات الداخليّة"، حيث تقرر إحداث لجنة اتصال في الغرض وعقد سلسلة من الاجتماعات على المستوى الجهوي بكل من ولايات صفاقس جندوبة وتوزر تحت إشراف السادة الولاة وتتواصل هذه الاجتماعات، حيث انعقدت جلسة عمل بمدينة صفاقس بتاريخ 8 جانفي 2026 كما انعقدت جلسة بمدينة طبرقة يوم 13 جانفي 2026 وجلسة بمدينة توزر بتاريخ 5 فيفري 2026.

بكلفة تقديرية أولية (دراسات وأشغال وتجهيزات) بحوالي 3000 مليون دينار .

ويهدف المشروع إلى الرّفْع من طاقة استيعاب المطار من 5 مليون مسافراً في السنة إلى حدود 18.5 مليون مسافر في السنة مع موفّي سنة 2031.

#### ➤ مكونات المشروع:

- بناء وتجهيز محطة جوية جديدة بطاقة استيعاب تقدّر بـ 11 مليون مسافر سنوياً؛
- إعادة تهيئة وتوسعة جزئية وتجهيز المحطة الحالية للرفع من طاقة استيعابها إلى حدود 7 مليون مسافر سنوياً؛
- بناء وتجهيز مبنى فتيّ وبرج مراقبة جديدين؛
- بناء وحدة جديدة لحماية ومقاومة الحرائق
- بناء وتجهيز قاعات شرفية ومحافظة شرطة جديدين؛
- بناء محطة جوية صغيرة لاستقبال الشخصيات المرموقة (SVIP)؛
- بناء وتجهيز محطة توليد كهربائية جديدة؛
- بناء وتجهيز محطة ضخّ وتخزين مياه جديدة لتغطية الحاجيات الجديدة؛

- تهيئة وتوسعة جزئية لمريض الطائرات؛

- إعادة تهيئة الجسر المحاذي للمحطة الحالية . والسلام

#### السؤال الكتابي

##### للنائبة نجلاء اللحياني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية: الموضوع: اعتراض حول تطبيق القرار الوزاري المؤرخ في 30 سبتمبر 2025 المتعلق بتنقيح كراس شروط نشاط نقل البضائع على الطرقات وانعكاساته على نشاط جرّ العربات المعطلة .

المصاحيب - : عريضة مفضاة من أصحاب الشركات الصغرى المختصة في نشاط جرّ العربات المعطلة .

- قائمة الإمضاءات والأختام .

وبعد،

يشرفني، بصفتي نائبة بمجلس نواب الشعب، أن أتوجه إلى معاليكم بهذه المراسلة بخصوص القرار الوزاري المؤرخ في 30 سبتمبر 2025 المتعلق بتنقيح كراس شروط نشاط نقل البضائع على الطرقات وما أفرزه من إشكاليات جدية تمس مباشرة نشاط جرّ العربات المعطلة (شاحنات القطر)

وقد تلقيت في هذا الإطار عريضة من مهني القطاع عبروا من خلالها عن اعتراضهم شكلاً ومضموناً على إدراج نشاطهم ضمن كراس شروط نقل البضائع، وما تضمنه التنقيح من شروط اعتبروها إقصائية وتهدد استمرارية مؤسساتهم ومواطن الشغل المرتبطة بها .

وألفت انتباه معاليكم في هذا السياق، إلى ما يلي :

أولاً: بخصوص شرط تعزيز الأسطول بست (6) شاحنات لا تقل حمولتها عن 12 طناً

إن اعتماد هذا العدد الأدنى دون الاستناد إلى دراسة فنية أو اقتصادية معلنة، يتجاوز الإمكانيات الحقيقية للمؤسسات الصغرى ويحوّل الإجراء التنظيمي إلى شرط إقصائي فعلي، فضلاً عن تداعياته السلبية على السلامة المرورية والبيئة في ظل غياب ضبط عمر الشاحنات.

#### ثانياً: في الانعكاسات الاجتماعية

يفضي هذا الشرط إلى التخلي عن عدد هام من السائقين بما يرفع من نسب البطالة ويهدد الاستقرار الاجتماعي داخل قطاع هش.

#### ثالثاً: في الإشكاليات التقنية والتأمينية

يعاني أصحاب النشاط من صعوبات في تأمين الشاحنات المتقدمة واجتياز الفحص الفني الدوري وهو ما يجعل الامتثال الفوري للقرار أمراً متعذراً عملياً.

#### رابعاً: في خصوصية نشاط جرّ العربات المعطلة

لا تتطابق طبيعة هذا النشاط مع نشاط نقل البضائع من حيث الخصوصيات الفنية والاقتصادية، كما أن شاحنات القطر غير قابلة للتفويت أو إعادة التوظيف، بما يحرم العاملين من بدائل مهنية حقيقية.

#### خامساً: في الآثار الاقتصادية والمنافسة

يؤدي التطبيق الآني للقرار إلى إفلاس المؤسسات الصغرى وتركيز السوق بيد شركات كبرى في تعارض مع مبادئ المنافسة الحرة وتكافؤ الفرص.

#### سادساً: في الرأي القانوني

استناداً إلى فقه قضاء المحكمة الإدارية، فإن احترام مبدأ التناسب، وصون حرية العمل والمبادرة الاقتصادية وحماية مواطن الشغل، وعدم الإقصاء غير المباشر، تظل مرتكزات أساسية يتعين مراعاتها، خاصة في غياب تشريك المهنيين أو فترة انتقالية معقولة.

وعليه، ألتمس من معاليكم:

- إيقاف تطبيق القرار بالنسبة لنشاط جرّ العربات المعطلة .
- مراجعة شروط الأسطول بما يتلاءم مع خصوصية هذا النشاط .
- اعتبار نشاط جرّ العربات المعطلة قطاعاً مستقلاً عن نقل البضائع .
- إحداث لجنة مشتركة تضم ممثلي القطاع لدراسة واقع المهنة ووضع معايير عادلة .

وعلى سبيل الاحتياط، عدم إقرار أي مفعول رجعي للقرار

والسلام

أريانة في 2026 2026

الوزارة الجهوية لأريانة

من المدير الجهوي للوكالة الفنية للنقل البري بأريانة  
إلى  
السيد وكيل شركة STK S.T.V.D.

الموضوع : حول تسوية وضعية الشركات التي تتعاطى نشاط نقل البضائع على الطرقات لحساب  
أعزب المنصوص عليهم بالفصل 13 من كراس الشروط .  
المرجع : قرار وزير النقل المؤرخ في 30 سبتمبر 2025 المتعلق بالمصادقة على تنقيح كراس  
الشروط المتعلقة بتعاطى الأشخاص المعنويين لنشاط نقل البضائع على الطرقات لحساب الغير  
المصادق عليه بمقتضى قرار وزير النقل المؤرخ في 10 ديسمبر 2008 .  
المصاحيب : بلاغ .

وبعد، تطبيقاً لمقتضيات القرار المذكور بالمرجع أعلاه، فإنكم مدعوون للحضور لدى  
الإدارة الجهوية للوكالة الفنية للنقل البري بأريانة الكائن مقرها بشارع فرحات حشاد الحي الإداري  
لأريانة في أقرب الأجل وذلك لتسوية وضعية شركتكم .

والسلام

المدير الجهوي للوكالة الفنية  
للنقل البري بأريانة  
مستشارين جهويين



## بلاغ

وبعد، و تطبيقاً لمقتضيات قرار وزير النقل المؤرخ في 30 سبتمبر 2025 فإن الشركات الناشطة في مجال نقل البضائع على الطرقات لحساب الغير في إطار الفصل 13 من كراس الشروط ( التي تتعاطى نشاط حمل العربات، جر أو دفع العربات المعطية، عمليات الانتقال، نقل النفايات غير الخطرة، نقل الحيوانات، نقل الأموال، النقل الاستثنائي) مدعوة في أجل أقصاه 29 سبتمبر 2026 لتسوية وضعيتها وذلك بـ :

- توفير اسطول يتكون على الأقل من 06 عربات على الأقل يتجاوز وزنها الجملي 12 طن دون الوقوف على شرط العمر.
- الحصول على تصريح مؤشر عليه من طرف الإدارة العامة للنقل البري .
- ارجاع بطاقات الإستغلال القديمة إلى الادارة الجهوية للوكالة الفنية للنقل البري مرجع النظر.
- تقديم ملفات تتضمن الوثائق القانونية المطلوبة للحصول على بطاقات استغلال جديدة.

و أنه بحلول الأجل المذكور أعلاه لا يمكن قبول أي مطلب تجديد بطاقة استغلال أو توسيع اسطول بالنسبة للشركات التي لم تبادر بتسوية وضعيتها.

الى معالي السيد  
وزير النقل

معالي سيدي الوزير،  
تحية لافقة بمخاضكم، وبعد،

نحن مجموعة من اصحاب شركات صغيرة متخصصة في جر العربات المعطبة (شاحنات القطن) الخاصين  
لكراس شروط نقل البضائع، لتوجه اليكم بهذه الشكوى العنجلة بشأن القرار الوزاري الصادر عن سيادتكم  
بتاريخ 30 سبتمبر 2025،  
وعطفاً على مضمون السياسة الاجتماعية السلفية التي ارساها فخامة رئيس الدولة منذ 25 جويلية 2022  
وتماها مع توجهاتكم وقرارات فخامتكم الهادفة إلى معاضدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،  
بشرافنا ان نتمنى من معاليكم تقني وتسهول اعترافنا شكلا وموضوعا على مضامين القرار المذكور، لما  
تضمنه من عناصر جوهرية تهدد وجودنا المهني والمعيشي وتتناقض مع سياسة الدولة في دعم النسيج  
المؤسستي ومكافحة البطالة، وذلك على النحو التالي:

#### أولا - في شرط تعزيز الأسطول بست شاحنات:

نسجل بكل استغراب ماهرة اختيار هذا الرقم لعدد الشاحنات التي لا تقل حمولتها عن 12 طنا دون الوقوف  
على شرط العمر لفرضه على أبناء القطاع، فهل تم إجراء دراسة لوجستية وفنية تجعل العدد المختار (6)  
مثاليا للهوض بالقطاع ومن نوديه؟

إن هذا العدد اعتباطي واعتماده يتجاوز بكثير الإمكانيات المادية للغالبية الساحقة لأصحاب المؤسسات الصغيرة  
بعض النظر عن عمر الوسيلة وبعد شرط تعجيزيا من شأنه إصلاونا فعليا من ميدان النقل ومن مواصلة النشاط  
فضلا عن ان التعاضي عن شرط العمر سيكون له انعكاس سلبي للغاية على تلوين المحيط، وتدهور جودة الحد  
والسلامة المرورية.

#### ثانيا - في الانعكاسات الخطيرة:

إن طبيعة نشاط جر العربات المعطبة تستوجب سائقين لكل شاحنة، وهو ما سيؤدي حتما، نتيجة هذا القرار  
إلى التخلي عن عدد هام من السائقين مع ما سيرتبط تلك من نزاعات شغوية وما سينجم عنه من تقادم معد  
البطالة بصورة مباشرة ومقلقة.

#### ثانياً - في الإعفاءات الضريبية والتشريعية:

لم يعد يخفى على أحد تردد شركات التأمين، من إيراتها وامتلاكها عن تأمين الشركات التي تقارب أو تتجاوز أضعافها عشرين سنة.  
نحن أمتنا في مواجهة روكيتية مع المسحوبات الضريبية المذكورة في اجتهاد المختبرات الفحص التي تؤدي لهذه الشلحات المتصصة.

#### رابعاً - في خصوصية طبيعة القطاع:

إن نشاط جر العريت المعسلة لا يتبع أي مميزات خصوصية، ولا يتمتع بالعبوية الاقتصادية التي تميز فرض أسطول منسجم لا يقل عن ست شاحنات، وهو ما يشكل عبئاً غير منور، علاوة على حزمة المشاكل التمويلية التي تعترضه عند قضاء الواسع.  
إن هذا النشاط يختلف جدياً عن نقل البضائع من حيث الطبيعة الفنية وقد لم إحصائياً ضمن قطاع لا ينتمي إليه فعلاً.

كما أن شاحنات القمطر غير قابلة للتثبيت مما يجعلها غير قابلة لإعادة التوظيف في أي نشاط آخر، فضلاً عن أن أغلب العاملين في القطاع ولغني الأسباب لا يملكون بدائل مهنية.

#### خامساً - في الآثار الاقتصادية والاجتماعية:

إنه لا يختلف القائل في أن تزايد القرار على أرض الواقع سيؤدي بنا إلى الإقراض الجماعي وسيكسر هيمنة شركات الكبرى وواجهات المحيطان ولأسباب رؤوس الأموال المنسحمة والمساء صريح للمناقشة الحرة، وسيدفع العاملين إلى القول بنظام المناولة مع ما تطوي عليه من شروط محققة.

#### سادساً - في تقادم البطالة والتهميش:

إن القرار المذكور من شأنه إلغاء آلاف مواطن الشغل المباشرة وغير المباشرة، وخلق مفالسة غير متكافئة تهدد استقرار القطاع.

#### سابعاً - رأي القاتون:

تدعوا لا نعتز اصناً، نتمسك بما استقر عليه فقه قضاء المحكمة الإدارية من مبادئ، من أهمها: وجوب احترام مبدأ التناسب بين الاجراء الإداري والغاية منه وجدواه، وعدم تحميل المتعاملين أعباء مقرطة دون موجب جدي.  
عدم جواز المسلسل بجوهر حرية العمل والمبادرة الاقتصادية، خاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

بطلان القرارات التي تؤدي إلى الإقصاء غير المباشر لفئة مهنية يعينها أو تركيز السوق بيد فاطنين محددين، إلزام الإدارة بمراعاة الواقع الاقتصادي والاجتماعي للقطاع محل التنظيم.  
ضرورة حماية مواطن الشغل والاستقرار الاجتماعي كجزء من المصلحة العامة.

اعترف إحداهن تعويضات جوهرية دون تشجيع المصنوع أو اعتماد فترة التقاليد معقولة لاجل ألا يمتد التمهيد  
المشروعة وحسن سير المرفق العام  
**ثمنا - الطليات:**  
لكل ما سبق، نتكهن من قدامكم للتفضل:  
بإقتاب تطبقي القرار بالنسبة لنشاط جز العربات المعطية  
مراجعة شروط الأسطول بما يتواءم مع طبيعة التصاع  
اعتبار نشاط جز العربات المعطية كطاعا مستقلا عن نقل التسلع.  
أحداهن لجنة مشتركة تضم ممثلي القطاع لدراسة وضع المهمة ووضع معايير عادلة  
**وبصورة احتياطية جدا** وإذا من أضرار وزارة السف على المصنوع في تنفيذ القرار، فإننا نعرض على أن  
يكون ذو مفعول رجعي.  
وفي انتظار قراركم الذي نأمل أن يكون في مستوى أمثنا، تقاضوا - معالي سيدي الوزير - بتدويل مناق  
عبارات الاحترام والتقدير، والسلام.

امضاءات واختام  
اصحاب الشركات الصغرى  
لجز العربات المعطية

STVD  
St Transport Vehicules P.Ltd.  
88, Rue Babouche Mezzanine  
T. TEL: 24 900 800  
MPL: 1533702121/MA

STE BELHADJ AUTOMOBILES  
Avenue Charles de Gaulle 1145  
MP: 163320/PA/MA/000  
TEL: 24 160 400 / 21 305 054

FOUZAI AMOR  
Remorquage Vehicules  
MP: 02 91 63 1411 / C.000  
Tel: 28 070 070

شركة ملاح لرفع السفينة  
MP: 118341/PA/MA/000  
Route Bizerte Km 8  
Tel: 26 103 393

REMORQUAGE  
Societe Alpha Bonassida  
Zone L. N. 14 - 5000 Sfax

BOUSSAMI WAHID  
Sport Engines  
MP: 118341/PA/MA/000  
Tel: 26 103 393

Mehdi Dhira  
Tel: 24 325 498

31tel  
24 950 700  
21 09 1022  
MP: 17175344

## إجابة السيد وزير النقل

**الموضوع:** الإجابة على سؤال كتابي للسيدة نجلاء اللحياني .

**المرجع:** مکتوبکم عدد ص-2026-26-3000-0000288 المؤرخ في 9 فيفري 2026.

**المصاحب:** بطاقة رد .

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمکتوبکم المشار إليه بالمرجع أعلاه المرفق بالسؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة أريانة المدينة، السيدة نجلاء اللحياني، أشرف بموافاتكم طي هذا بطاقة ردّ في الغرض.

والسلام

### بطاقة إجابة على سؤال كتابي

**مصدر السؤال** النائب بمجلس نواب الشعب السيدة نجلاء اللحياني عن دائرة أريانة المدينة.

**فحوى السؤال** حول اعتراض الشركات المختصة في نشاط جر العربات المعطلة حول تطبيق القرار الوزاري المؤرخ في 30 سبتمبر 2025

رد وزارة النقل

جواباً على السؤال الكتابي الذي توجهت به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة أريانة المدينة، السيدة نجلاء اللحياني حول اعتراض الشركات المختصة في نشاط جر العربات المعطلة حول تطبيق القرار الوزاري المؤرخ في 30 سبتمبر 2025، تجدر الإفادة بما يلي:

➤ نص قرار وزير النقل المؤرخ في 10 ديسمبر 2008 على أنه يجب أن يكون الشخص المعنوي مالكا أو مستأجرا بطريقة الإيجار المالي لأسطول يتركب على الأقل من 18 عربة نقل بضائع مسجلة بالبلاد التونسية، يتجاوز الوزن الجملي المرخص فيه لكلّ منها إثني عشر (12) طناً وأن يكون من بينها على الأقل 6 عربات ذات محرك ويجب أن يتكون هذا الأسطول من عربات لا يتجاوز عمرها السنتين عند تاريخ إيداع مطلب الحصول على بطاقة الإستغلال لأول مرة وتوفّر حمولة نافعة جمليّة لا تقل عن 300 طناً.

➤ باعتبار صعوبة توفير الشروط الواردة أعلاه، تمّ بمقتضى الفصل 13 استثناء الحالات التالية من هذه الشروط " حمل العربات أو جرّ أو دفع العربات المعطّبة وغيرها والنقل الاستثنائي وعمليات الانتقال ونقل النفايات غير الخطرة ونقل الحيوانات ونقل الأموال ."

➤ في إطار إيجاد حلول جذرية لتجاوز الصعوبات التي يشهدها قطاع نقل البضائع على الطرقات وتسهيل الانتصاب في هذا القطاع، تم بتاريخ 16 ماي 2022 إصدار قرار من وزير النقل ينقّح ويتمّ أحكام قرار وزير النقل المؤرخ في 10 ديسمبر 2008، حيث تمّ التقليل في عدد العربات المطلوب من 18 إلى 6 والترفيف في عمرها عند بداية النشاط من سنتين إلى 5 سنوات مع التخلّي عن شرطي صنف العربة والحمولة النافعة.

➤ من ناحية أخرى، فإنّ مصالح الوكالة الفنية للنقل البري لا تقوم بالتنصيب ضمن بطاقات الإستغلال على النشاط المصرّح به طبقاً للفصل 13 من كراس الشروط، وفي بعض الحالات يتمّ التنصيب في الخانة المتعلقة بالتحديدات، ممّا يسمح باستغلال

العربات لنقل جميع أنواع البضائع دون الاختصار على النشاط المصرّح به.

➤ بتاريخ 2022/10/17، تمّ التفتّن لبعض التجاوزات من قبل الناقلين كإدخال تغييرات على التصاريح الملحقة بكراسات الشروط بعد التأشير عليها والحصول على بطاقات إستغلال لعربات لا تستجيب للشروط الفنية الواردة بالفصل المذكور واستعمالها في نشاط نقل البضائع لحساب الغير، وبالتالي تجاوز حدود النشاط المصرّح به في إطار الفصل 13 وتمتّ مراسلة الوكالة الفنية للنقل البري لاتخاذ جميع الإجراءات القانونية المعمول بها.

وتبعاً لما تمّ ذكره وفي إطار مزيد إحكام تنظيم نشاط نقل البضائع لحساب الغير، تمّ عقد ثلاث اجتماعات تباعاً بتاريخ 14 و 22 ديسمبر 2022 و 2023/02/08 بالإدارة العامة للنقل البري وبحضور ممثلين عن الإدارة العامة للشؤون القانونية والتزاعات والتصرف في الوثائق والأرشيف والوكالة الفنية للنقل البري تمّ من خلالها الاتفاق على جملة من الإجراءات كما هو مذكور ضمن محاضر الاجتماعات.

وسعياً لإيجاد الحلول المناسبة ولتجاوز هذه الإشكاليات تمّ الاتفاق على عدد من الإجراءات ضمن جلسة عمل بوزارة النقل وتمّ عقد اجتماع الهيئة الاستشارية للنقل البري المنصوص عليها بالفصل 36 من القانون عدد 33 لسنة 2004 المؤرخ في 19/04/2004 المتعلق بتنظيم النقل البري وتمّ خلاله الموافقة على الغاء الفصل 13 من كراس الشروط، علماً وأنّ تنقيح هذا القرار كان بطلب من العديد من المهنيين أصحاب الشركات وبعد سلسلة من الاجتماعات معهم .

كما تجدر الإشارة إلى أنّه في إطار تسوية ملفات شركات نقل البضائع التي تنشط في إطار الفصل 13، تمّ التأشير على 30 تصريحاً من جملة 111 شركة وذلك ابتداء من تاريخ صدور هذا القرار ومن بينها 3 شركات جرّ العربات .

### السؤال الكتابي

#### للناتبة ضحى السالمي

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

**الموضوع:** سؤال كتابي بخصوص ملفات تأشيرة عمل لمجموعة من المواطنين التونسيين لدى السفارة الألمانية بتونس

**المصاحب:** قائمة إسميّة في المجموعة المعنية بالمتابعة .

السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج المحترم،

تحية طيبة وبعد،

أشرف بأن أتوجه إلى سيادتكم بهذا السؤال الكتابي بصفتي نائبة بالبرلمان ونائب مساعد رئيس مكلفة بالعلاقات الخارجية وذلك على خلفية تواصل عدد من المواطنين التونسيين معي بخصوص وضعية ملفاتهم لدى السفارة الألمانية بتونس.

ويتعلّق الأمر بـ 48 سائق حافلة من الجنسية التونسية استكملوا كامل المسار القانوني للهجرة المهنية إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية، حيث تحصلوا على موافقات مسبقة طبقاً لأحكام 2815 من قانون الإقامة الألماني صادرة عن دوائر الأجانب المختصة، وأبرموا عقود عمل قانونية مع نفس المشغل الألماني، في إطار تعاون منظم مع جمعية ألمانية ذات طابع غير ربحي .

وقد قام المعنيون بإيداع مطالب تأشيرة عمل ضمن المسار السريع لدى السفارة الألمانية بتونس خلال الفترة الممتدة من ديسمبر 2024 إلى أبريل 2025 ورغم استكمال جميع الوثائق المطلوبة وتقديم المعطيات الإضافية التي تم طلبها في الأجل لم تتم الموافقة إلى حدّ اليوم إلا على ملف واحد فقط، في حين لا تزال بقية الملفات في طور الانتظار دون أجال محدّدة .

وأودّ في هذا السياق التذكير بأن السفارة الألمانية بتونس كانت قد وافقت خلال السنة الماضية على ملفات 26 سائق حافلة لفائدة نفس المشغل، وهم يباشرون حاليا عملهم بألمانيا وهو ما يعكس جدية المسار المهني والقانوني المعتمد .

كما أحيطكم علما بأنني قمتُ شخصيًا بالتواصل مع السفارة الألمانية بتونس للاستفسار عن وضعية هذه الملفات، ولا أزال إلى حدّ تاريخه في انتظار ردّ رسمي .

ونظرًا لما خلفه طول فترة الانتظار من انعكاسات اجتماعية ومالية صعبة على عدد من المعنيين، فإنني ألتمس من سيادتكم، في إطار مهام وزارتك النظر في إمكانية متابعة هذا الملف عبر المصالح المختصة والتواصل عند الاقتضاء مع السفارة الألمانية بتونس للاستفسار عن أسباب التأخير وتوضيح الأجل المتوقعة للبت في هذه المطالب .

وأؤكد لكم استعدادي التام لمُدّكم بجميع الوثائق والمعطيات المتوقّرة ذات الصلة بهذا الملف كلما اقتضى الأمر .  
وتفضّلوا السيد الوزير بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير .

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الخارجية

والهجرة والتونسيين بالخارج

**الموضوع:** بخصوص طلب معطيات حول ملفات تأشيرة عمل لمجموعة من المواطنين التونسيين لدى سفارة ألمانيا بتونس.

**المرجع:** مراسلتكم عدد 0000452-2030-26-2026

تبعاً لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بخصوص طلب معطيات حول ملفات تأشيرة عمل المجموعة من المواطنين التونسيين لدى سفارة ألمانيا بتونس أتشرف بإحاطتكم علما بأن الوزارة لم ترد عليها سابقاً أية معطيات من قبل الجهات المعنية في الخصوص .  
وتجدد الإشارة أن المدير العام للشؤون القنصلية بالنيابة تطرق خلال لقاء جمعه مؤخراً مع سفيرة ألمانيا بتونس لهذا الموضوع .وقد تعهدت السفارة بدراسة الملف .

كما وجهت الوزارة مذكرة شفوية إلى سفارة ألمانيا بتونس لطلب معطيات في الخصوص .

وافيناكم بذلك للإحاطة علما ولكل غاية مفيدة .

السؤال الكتابي

للنائب عمار العيودي

**الموضوع:** سؤال كتابي حول مآل ملف جامع الربان بأولاد بركة - فوسانة القصرين .

تحية تليق بمقامكم وبعد .

بناء على الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي اتوجه اليكم بهذه الأسئلة حول الجامع المذكور:

• لماذا غضضتم النظر عن الرد حول مطلب المعني بالأمر في مناسبة أولى رغم الموافقة المبدئية؟

• لماذا لم تردوا على سؤال كتابي وجهته اليكم شخصيا مدعما بكل الوثائق المطلوبة؟

سيدي الوزير، لقد سبق أيضا أن طرحت عليكم الموضوع في جلسة عامة حظي بالموافقة الشفوية ولكن الأمر ظل متوقفا، فالرجاء الرد السريع بالسلب أو بالإيجاب.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الدينية

**الموضوع:** حول وضعية معلم ديني بمنطقة أولاد بركة من معتمدية فوسانة ولاية القصرين .

**المرجع:** - مكتوبكم عدد ص-0000430-3000-20-2026 بتاريخ 18 فيفري 2026.

- مكتوبنا عدد ص-0000086-0021-06-2024 بتاريخ 13 مارس 2024

**المصاحيب:** نسخة من مكتوبنا عدد ص-0021-06-2024-0000086 بتاريخ 13 مارس 2024

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع المرفق بسؤال كتابي من النائب السيد "عمار العيودي" حول مآل ملف إحداهن "الربان" بأولاد بركة من معتمدية فوسانة، أتشرف بإفادتكم بعناصر الإجابة التالية :

- سبق وأن تلقت مصالح الوزارة سؤال كتابي في الغرض صادر عن نفس النائب بخصوص مقترح انشاء معلم ديني بمنطقة أولاد بركة مقابل التخلي عن جامع الكريب والتوجه نحو تغيير الصبغة الوظيفية لهذا الأخير من جامع إلى كتاب،

- تولّت الوزارة الإجابة على السؤال الكتابي المشار إليه وتجدون صحية هذا نسخة من مراسلة في الغرض،

- لمعالجة هذه الوضعية والنظر في المقترح تم التنسيق مع مصالحنا الجهوية للحصول على شهادة في رفع يد جزئي على العقار المقترح نظرا إلى أن الرسم العقاري عدد 3194 موظف عليه رهنين اختياريين

- بخصوص مقترح تغيير صبغة جامع "الكريب" من جامع إلى كتاب فإنه لا يمكن الاستجابة له من الناحية القانونية باعتبار أن المعلم مبني على مساحة 10.000 م ومرسّم بخزينة أملاك الدولة والشؤون العقارية والمقترح يتجه نحو تحويله إلى مسجد .

- المساعي حثيثة لاستكمال الملف الفني المطلوب لإنجاز المشروع . مع فائق التقدير

والسلام



## السؤال الكتابي

للسيد عبد العزيز الشعباني

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أشرف بأن أحيل إليكم ما يلي:

**الموضوع:** حول بعث فرع للبريد التونسي بمقسم التراب أو قرية بوجمعة السائح بمعمدية حاسي الفريد

نظراً للكثافة السكانية، وتزايد عدد المنتفعين بخدمات البريد التونسي من المواطنين بمناطق مقسم التراب ودخلة العجاج والفكة فقد أصبح من الضروري بعث فرع للبريد التونسي بمقسم التراب أو قرية بوجمعة السائح من أجل تقريب الخدمات من المواطن وتخفيف الضغط على مركز البريد بحاسي الفريد المدينة.

فهل في برنامج الوزارة هذا الفرع البريدي بميزانية 2025 أو 2026؟ وفي انتظار ردكم وتفاعلكم الإيجابي، تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير

والسلام

## إجابة السيد وزير تكنولوجيا الاتصالات

**الموضوع:** حول الإجابة عن الأسئلة الكتابية الصادرة عن النائب السيد عبد العزيز الشعباني.

**المرجع:** مكتوبكم بتاريخ 27 نوفمبر 2025.

وبعد،

إجابة عن السؤال الكتابي الذي توجه به النائب السيد عبد العزيز الشعباني، نائب عن دائرة القصرين الجنوبية - حاسي الفريد، والمتعلق بطلب برمجة إحداث مكتب بريد بمقسم التراب أو قرية بوجمعة السائح والفكة، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية:

- تضم معمدية حاسي الفريد مكتبي بريد وهما مكتب بريد حاسي الفريد ومكتب بريد الكامور، وتعدّ التغطية البريدية بالمعمدية إجمالاً متوسطة، بمعدل مكتب بريد لكل 10563 ساكن.

- نظراً لبعدها المسافة بين المكتبين والمنطقة المعنية، حيث تبعد قرية بوجمعة السائح حوالي 30 كلم عن بريد حاسي الفريد وقربة 17 كلم عن مكتب بريد الكامور، سيتم إعداد دراسة جدوى فنية طبقاً للتراتب الجاري بها العمل، وبناء على نتائجها سيتم إما إحداث مكتب بريد أو تأمين التغطية البريدية بواسطة البريد المتجول.

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام

والسلام

## السؤال الكتابي

للسيد النوري جريدي

**الموضوع:** سؤال كتابي حول المشروع المعطل "مركب الطفولة" بالسند

عملاً بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى السيدة وزيرة المرأة والأسرة والطفولة بالسؤال الكتابي التالي:

**السؤال:** متى تنطلق أشغال مشروع "مركب الطفولة" بالسند من ولاية قفصة والحال أن بلدية السند قد خصصت لوزارتكم بعد مراسلة المندوبية الجهوية للمرأة والأسرة والطفولة بقفصة تحت عدد 1254 بتاريخ 30 أوت 2017 المتعلقة بتخصيص قطعة أرض لهذا

المشروع، قطعة أرض بحي النور بالسند مساحتها 1500 م<sup>2</sup> ضمن محضر جلسة رسمي بتاريخ 2017/09/07 مع العلم أن الوزارة قد قامت بكل الإجراءات الطوبوغرافية اللازمة والمعاینات اللازمة؟ الرجاء التسريع في تدليل صعوبات هذا المشروع لتمكين أطفال السند من مركب طفولة يليق بهم مع جزيل الشكر.

والسلام

## إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

**الموضوع:** حول سؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب السيد النوري جريدي.

**المرجع:** إحالة رئاسة الحكومة عدد 1426 الواردة بتاريخ 17 فيفري 2026.

تحية طيبة وبعد،

تبعاً لإحالة رئاسة الحكومة المشار إليها بالمرجع أعلاه، والمتعلقة بسؤال كتابي موجه من عضو مجلس نواب الشعب المحترم السيد النوري جريدي بخصوص تنفيذ مشروع مركب الطفولة بمعمدية السند وإحداث مركب الطفولة بمعمدية بلخير، بالإضافة إلى التساؤل حول ما أنجزته الوزارة في مجال الإحاطة بالمرأة الريفية في معتمديات القطار وبلخير والسند، يُشرفنا إفادتكم بما يلي:

1- بخصوص تنفيذ مشروع إحداث مركب طفولة بالسند: تم الانطلاق في تنفيذ المشروع سنة 2017، بإنجاز الدراسات الفنية باعتماد قدره 90 ألف دينار، هذا وقد عرف إثر ذلك المشروع تعطّلاً خلال فترة جائحة كوفيد 19، ليتم استئنافه سنة 2022، والشروع بالتنسيق مع مصالح وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية في إجراءات تخصيص العقار لفائدة الوزارة، باعتباره ملكاً، بلدياً، وذلك حتى يتسنى ترسيم الاعتمادات الكافية لتنفيذ المشروع لا سيما وأنه قد تم مراجعة التقديرات الأولية لإجراء الأشغال من 800 ألف دينار إلى 1400 ألف دينار من قبل الإدارة الجهوية للتجهيز بقفصة. هذا ويتم العمل حالياً على استكمال إجراءات التسوية العقارية ليتم الانطلاق الفعلي في أشغال الإحداث في أفضل الأجل.

2- بخصوص طلب إحداث مركب طفولة بمعمدية بلخير: نُفيدكم بأن الوزارة قد تولّت إحداث مركب طفولة بمعمدية بلخير وقد تم إطلاق نشاطه في 12 ديسمبر 2022 وهو يؤمن خدمات الرعاية لفائدة 30 طفلاً.

3- بخصوص برنامج الوزارة للإحاطة بالمرأة الريفية بمعتمديات القطار وبلخير والسند: انتفعت المرأة الريفية بولاية قفصة وخاصة بالمعتمديات ذات الأولوية، بمختلف تدخلات برامج الإدماج الاقتصادي الراجعة بالنظر للوزارة، وقد تم تمكين 20 امرأة من مورد رزق أو مشروع بمعمدية بلخير باعتمادات جمالية تقدر بـ 174,477.أ.د، و 22 امرأة بمعمدية السند باعتمادات قدرها 271,659.أ.د و 08 نساء بمعمدية القطار بكلفة قدرها 48,048.أ.د.

بالإضافة إلى ذلك، تعمل الوزارة على تحويل مركز الفتاة الريفية ببوعمران إلى فضاء للمرافقة والتكوين والتسويق للنساء والفتيات يكون مشعاً على كافة المعتمديات المجاورة من ولاية قفصة. وسيُمكن هذا الفضاء من تطوير قدرات النساء في مجال المبادرة الاقتصادية

وتشجيعهم على الانتصاب للحساب الخاص في العديد من القطاعات الواعدة، وتحقيق استفادتهم من مختلف برامج التكوين والمرافقة والمساعدة على تسويق المنتوجات.

وتتجه الإشارة إلى أنّ مصالحي المندوبية الجهوية لشؤون المرأة والأسرة بقفصة تعمل حالياً على مرافقة عدد من النساء والفتيات قصد إحداث ودعم مجمع تنموي نسائي بالجهة، ومرافقتهن لوضع برنامج عمل سنوي في الغرض.

أفدناكم بذلك، وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

والسلام.

## السؤال الكتابي

للنائب بدرالدين قمودي

الموضوع: طلب توجيه سؤال كتابي إلى السيد وزيرة المالية

عملاً بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أقدم لكم بالسؤال الكتابي التالي:  
تحية وطنية وأما بعد،

ما هو تصور الوزارة في إعادة هيكلة وتطوير شركات الاستثمار الجهوية وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف تنشيط الاستثمار الخاص في مناطق التنمية الجهوية وبالأقاليم بصفة عامة؟  
في انتظار ردكم لكم مني كل التقدير والاحترام.

إجابة السيدة وزيرة المالية

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به نائب بمجلس

نواب الشعب.

المرجع: مکتوبکم الوارد على وزارة المالية بتاريخ 05 جانفي 2026 تحت عدد 0000136-2100-08.

وبعد، تبعا لمكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه، حول سؤال كتابي تقدم به السيد بدر الدين القمودي، نائب بمجلس نواب الشعب، بخصوص شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية الجهوية وبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، أتشرف بإفادتكم بما يلي:

1- بخصوص شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية

## الجهوية

يعتبر قطاع رأس مال الاستثمار من أهم آليات تمويل المؤسسات الاقتصادية وخاصة منها المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تواجه صعوبة في الحصول على الموارد اللازمة لتطوير نشاطها حيث يمكن من توفير التمويل الذاتي للمؤسسات سواء للمساعدة على الانطلاق أو خلال مرحلة التكوين أو توسيع النشاط أو تركيز مشاريع في مجال الابتكار والتجديد بما يدعم قدرتها التنافسية ويضمن توازنها المالية، وهو ما يجعل من هذا القطاع محركاً أساسياً لدفع عجلة التنمية وتنوع النسيج الاقتصادي.

وبالنظر لأهمية هذا القطاع في إحداث مواطن شغل خاصة على المستوى الجهوي ويهدف تدعيم مساهمته في دفع الاستثمار، تم إحداث 8 شركات استثمار ذات رأس مال تنمية جهوية، عهد لها بالاستثمار في الجهات التالية: الشمال الغربي (شركة التنمية والاستثمار للشمال الغربي)، الوسط (شركة الاستثمار والتنمية للوسط الغربي)، الجنوب (شركة التنمية والاستثمار للجنوب)، وولاية قبلي (شركة التنمية والاستثمار بقبلي، وولاية تطاوين (شركة التنمية

والاستثمار بتطاوين)، ولاية سيدي بوزيد (شركة التنمية الاقتصادية بسيدي بوزيد)، ولاية القصرين (شركة التنمية الاقتصادية بالقصرين)، وولاية قفصة (صندوق إعادة توجيه وتنمية المراكز المنجمية) وقد ساهمت هذه الشركات في إحداث العديد من المشاريع ومواطن شغل بمناطق تدخلها.

ويجدر التذكير بالإجراءات التي تم إقرارها في إطار دعم شركات الاستثمار المذكورة، والمتمثلة في:

- تكفل الدولة بوضع خط بمبلغ 25 مليون دينار لتدعيم مواردها وعهد بالتصرف في هذا الخط إلى صندوق الودائع والأمانات.

- إحداث صندوق لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تمر بصعوبات مالية ظرفية بمبلغ 100 مليون دينار وعهد لبنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة بالتصرف فيه وخصص في إطار تدخلات هذا الصندوق مبلغ بـ 23 مليون دينار لتدعيم الأموال الذاتية للمؤسسات عن طريق شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية الجهوية.  
- إقرار امتياز جبائي لفائدة شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية في إطار عمليات إعادة هيكلة مالية.

ومن جهة أخرى، ويهدف مساندة شركات الاستثمار ذات رأس مال تنمية التي تجد صعوبة في توفير التمويلات لفائدة المشاريع وتحسين أدائها، بادر صندوق الودائع والأمانات بإحداث صندوق التأثير Funds d'impact قصد دعم القطاعات وإحداث مؤسسات صغرى ومتوسطة بالجهات.

## 2- بخصوص بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة

يلعب بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة دوراً محورياً في تمويل مشاريع المبادرة الخاصة، حيث يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تسهيل إحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة والإحاطة بالباعثين ودعم المؤسسات الناشئة عن طريق تمويل عمليات الإحداث والتوسعة مع استهداف القطاعات القادرة على خلق القيمة المضافة العالية.

وقد تم اتخاذ عدد من الإجراءات لمساندته وإعادة هيكلته وذلك في إطار جلسات عمل وزارية خصصت لملف البنك وفي إطار أحكام قوانين مالية سابقة حيث تم:

- الترخيص للدولة التونسية في الترفيع في رأس مال البنك عبر تحويل متخلّذات البنك بعنوان خط قرض ياباني.

- إحداث خطوط تمويل بشروط تفضيلية على موارد ميزانية الدولة عهد بالتصرف فيها إلى البنك لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى لتمويل استثمارات المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات الناشئة وقروض تصريف واستغلال لفائدة المؤسسات المذكورة وكذلك قروض مساهمة دون فائدة لفائدة باعثي المؤسسات الناشئة.

ومن جهة أخرى، يعمل البنك على تنفيذ مخطط أعمال يرتكز أساساً على تطوير منتوجات بنكية جديدة ومعالجة محفظة القروض المتعثرة وتحديث منظومته المعلوماتية.

والسلام

